التدافع الدولي الجديد

على إفريقيا

لعبة النفوذ والحسابات في قارة الفرص والمتناقضات

تأليف

أ. د. عبد القادر دندن – جامعة عنابة- الجزائر

د. حسين قوادرة – جامعة أم البواقي – الجزائر

د. أسماء بن مشيرح – جامعة تيزي وزو - الجزائر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2025

• **اسم الكتاب**: التدافع الدولي الجديد على إفريقيا لعبة النفوذ والحسابات في قارة الفرص والمتناقضات

تأليف: الأستاذ الدكتور عبد القادر دندن – جامعة عنابة- الجزائر

الدكتور حسين قوادرة – جامعة أم البواقي – الجزائر

الدكتورة أسماء بن مشيرح – جامعة تيزي وزو - الجزائر

• الطبعة الأولى 2025

• رقم الايداع الدولي: 978-9922-8363-0-0

• جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

• لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي مسبق من مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

• الناشر: **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**

العراق-بغداد- الكرادة

mobile: 00964- 7810234002

website: http://www.hcrsiraq.net

E-mail: hcrsiraq@yahoo.com

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المحتويـات

المحتويات	الصفحة
المقدمـــــة	٥
الفصل الأول **إفريقيا في إستراتيجيات القوى العالمية الكبرى**	١١ - ١٠٤
المبحث الأول: تذبذب مكانة القارة الإفريقية في المنظور الإستراتيجي الأمريكي	١٥
المبحث الثاني: روسيا والعودة إلى إفريقيا.. بين إستراتيجية الإنكار المقبول الدور المعلن	٣٤
المبحث الثالث: تنامي محورية القارة الإفريقية في سياسة الصين الخارجية	٦٢
قائمة المصادر والمراجع للفصل الاول	٩٤
الفصل الثاني **مصير نفوذ القوى الغربية التقليدية في إفريقيا**	١٥-٢١٢
المبحث الأول: بين المجد الاستعماري والتراجع الميداني. مفارقة المأزق الفرنسي في إفريقيا	١٠٨
المبحث الثاني: بريطانيا ومعضلة مقاومة غروب نفوذها الإستراتيجي في إفريقيا	١٣٣
المبحث الثالث: إفريقيا في أجندة الاتحاد الأوروبي.. الوجه الآخر للنفوذ الغربي في القارة	١٦٣
قائمة المصادر والمراجع للفصل الثاني	١٩٦

الفصل الثالث **القوى الإقليمية الصاعدة في دائرة المنافسة على القارة الإفريقية**	٢١٣-٣٠٠
المبحث الأول: الهند وإرث غاندي في إفريقيا.. معالم دور صاعد ومتجدد	٢١٧
المبحث الثاني: الدور التركي الجديد في إفريقيا.. منطلقات وعقبات	٢٤٢
المبحث الثالث: التغلغل (الإسرائيلي) في إفريقيا.. الكابوس التمدد الصهيوني في القارة	٢٦٧
قائمة المصادر والمراجع للفصل الثالث	٢٨٧
الخـــاتمـــــــــة	٢٩٦

المقدمة

ارتسمت عن القارة الإفريقية في المخيال الجمعي العالمي، صورة القارة البائسة الفقيرة التي تعاني من شتى الأمراض والأوبئة والمشكلات البيئية والصحية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ورسوخ أنظمة تسلطية ودكتاتورية تعيث فسادا في مقدرات دول القارة، مع درجة تخلف كبيرة تجرأ البعض على وصفه بالتخلف المزمن وبالقارة الميؤوس من تقدمها، وزاد من بؤس تلك الصورة القاتمة تاريخ من العبودية والاستغلال وجرائم الحرب ضد الإنسانية، التي قادتها قوى استعمارية غربية بالأساس، جعلت من أرجاء القارة مناطق مستباحة ومرتعا سهلا لمطامعها ومكائدها، بحيث يصعب أن تجد عبر التاريخ قارة عانت من ويلات الاستعمار مثلما عانت إفريقيا، إذ لم تسلم أي من دولها تقريبا من سطوة الرجل الأبيض، وغطرسته وجبروته ونظرته الدونية لسكان القارة الأصليين، وهي ذات النظرة التي جعلت من أرواح الأفارقة ودمائهم رخيصة بالنسبة للأوروبيين، المتسلحين بنظريات التفوق العرقي والحضاري.

ولكن التمعن في دراسة أحوال ومقدرات القارة، يكشف عن إفريقيا أخرى مختلفة تماما ما تزال كامنة وخامدة وتحتاج فقط لدفعة حضارية قوية، تمكن شعوبها من الارتقاء باستغلال ثرواتهم خير استغلال وجعلها في خدمة تلك الشعوب لا في خدمة شرذمة قليلة من الحكام العملاء للخارج، ولا في خدمة قوى خارجية اعتادت على نهب خيرات وثروات القارة دون حسيب ورقيب، فإفريقيا تحظى بمخزونات عالمية كبيرة من البترول والغاز الطبيعي، وتختزن كميات هائلة من مختلف المعادن وحتى النادرة منها، والتي لا غنى عنها في عالم اليوم وما يشهده من صناعات متقدمة، تتعلق بالسيارات الكهربائية والطاقات المتجددة ومختلف الأجهزة الإلكترونية المتطورة وغيرها، وتشغل موقعا جغرافيا حساسا مجاورا لقارتي أوروبا وآسيا، وبالتالي فهي تقع في مفترق طرق عالمي حيوي للنقل والتجارة، بإطلالتها كذلك على المحيط الهندي من الشرق ونظيره الأطلسي من الغرب، والبحر الأبيض المتوسط شمالا، وإشرافها على راس الرجاء الصالح جنوبا، كما تتوزع عبر مساحتها الشاسعة أقاليم مناخية متنوعة تسمح بنمو زراعات ومحاصيل متعددة، ما بين الاستوائية والمدارية والمتوسطية والصحراوية، مما

يجعلها إحدى سلال الغذاء العالمية، بإنتاجها للقطن والبن والكاكاو والحبوب بأنواعها والتمور والحمضيات والزيوت وغيرها، وبفضل غاباتها الاستوائية الكثيفة والواسعة توفر موردا هاما للأخشاب والمطاط، وهي مواد أولية ضرورية في عالم التصنيع المعاصر، بينما يبقى أكبر مورد للقارة هو سكانها البالغ عددهم أكثر من 1.4 مليار نسمة يتقدمهم شبابها الفتي، حيث تعد من القارات الشابة التي تمتلك نسبا كبيرة من الشباب والأطفال، وجميعهم يشكلون خزانا لمستقبل زاهر للقارة في حال حسن استغلالهم وتوظيفهم وتكوينهم، في الوقت التي توصف فيه قارة مثل القارة الأوروبية بالقارة العجوز، لمعاناتها من نسب كبيرة من الشيخوخة مع وجود قلة قليلة فقط من الشباب.

بعد عقود بل وقرون من التهميش والاستغلال، يبدو أن القارة الإفريقية تستفيق اليوم على متغيرات تبشر بإمكانية الانعتاق من تلك الصورة النمطية السوداوية، إذ انفتحت القارة على العالم عبر جذبها لأنظار مختلف القوى الإقليمية والعالمية، التي أصبحت ترى في القارة منجما بكرا وثريا للفرص، التي تتعدد وتتنوع عبر مختلف المجالات والصعد، فمن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، مرورا بالقوى التقليدية الفاعلة في القارة تاريخيا وخاصة الأوروبية منها مثل فرنسا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي، وصولا إلى قوى أخرى صاعدة وهادفة إلى إيجاد موطئ قدم لها في تلك المنافسة المحتدمة مثل تركيا والهند وإسرائيل وحتى إيران والإمارات العربية المتحدة، تجد القارة الإفريقية نفسها وسط لعبة إستراتيجية جديدة تجعل منها موضع استهداف من مختلف تلك القوى العالمية والإقليمية، وعلى عكس المنافسة التي كانت مشتدة حولها من طرف القوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية، والتي خلفت مآس تاريخية لا تمحى لشعوب القارة، فإنه في خضم المنافسة الحالية يبدو أن إفريقيا أكثر استعدادا للتعامل مع خيوط وقواعد لعبة المنافسة المعاصرة، فهي دول مستقلة وأضحت تمتلك تجربة تاريخية، وهي عازمة على الاستغلال الأمثل لما يصلها من فرص استثمارية لتحسين أوضاعها وصنع مستقبلها، كما أن القوى الطامعة في كسب ودها اليوم تدرك أن مدخل الاستغلال البشع والنظرة الدونية والعلاقات غير المتكافئة لم تعد تجدي، بل عليها اتباع سياسات أكثر اعتدالا وذات نفعية متبادلة ومراعية لمصالح القارة وشعوبها ودولها في المقام الأول.

- الأهداف: يهدف تأليف هذا الكتاب إلى تغطية عدد من الغايات العلمية والعملية، ومناقشة عدد من الإشكالات المعرفية المطروحة بحدة على ساحة التنافس الإقليمي والعالمي على القارة الإفريقية، ويمكن إجمال أهم تلك الأهداف فيما يلي:

- التعريف بقدرات القارة الإفريقية التي تشكل عماد مقدراتها ومقومات قوتها التي تفوق وصف وتقدير الكثيرين، وتصحيح الصورة النمطية عن القارة كموطن للفقر والأمراض والصراعات وعدم الاستقرار.

- إبراز أهم القوى الإقليمية والعالمية ذات الأهداف والمصالح إما المتقاطعة أو المتضاربة في القارة، ومحاولة فهم منطلقاتها وخلفياتها في هذه المنافسة، وأبرز ما توظفه من أدوات وما ترسمه من سياسات وإستراتيجيات لتحقيق توغل مثمر في القارة من جهة، ومواجهة مخططات وغايات بقية القوى الأخرى المنافسة لها هناك من جهة ثانية.

- الوقوف على ما يمكن أن تحمله تلك المنافسة للقارة الإفريقية من مزايا ومكاسب على جانب، وما يمكن أن تجلبه لها من استقطاب حاد وإضرار باستقرارها وخيراتها من جانب ثان، فهي منافسة أشبه بالسيف ذو الحدين.

- التوصل إلى وضع تصور شامل لكيفية استفادة القارة من هذه المنافسة، بتحقيقها لأكبر قدر من المكاسب بأقل قدر من التكاليف والتنازلات، ومعرفة أي من تلك القوى الخارجية المتنافسة تمتلك الأفضلية في أطوار تلك اللعبة الإستراتيجية الجديدة في إفريقيا، وتأثير ذلك على توجيه دفة مستقبل ومآلات القارة الإفريقية استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا.

- الإشكالية البحثية: مع انفتاح القارة الإفريقية على العالم المحيط بها إقليميا وعالميا، أصبحت قبلة لطموحات ومصالح وأهداف عدد من القوى الراغبة في استثمار قدرات القارة وخيراتها لتحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية واقتصادية وحتى ثقافية، لذلك يلاحظ ذلك الزخم الكبير لتطوير علاقات إفريقيا بالقوى الكبرى العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، التي تسعى لجعل القارة مركزا من مراكز التنافس لتشكيل معالم عالم آخذ في التشكل بعد أكثر من ثلاثة عقود من نهاية الحرب الباردة، كما تعمل قوى أخرى صاعدة وطامحة لفرض وجودها ضمن خريطة الإمكانات والفرص التي توفرها القارة، حيث أن دولا مثل الهند وتركيا وإسرائيل تمتلك بدورها أجندة أهداف

ومصالح تعمل على تحقيقها وخدمتها في أدغال إفريقيا، وحتى القوى الاستعمارية الأوروبية التي لم تتجاوز شعوب القارة بعد ما ارتكبته في حقها من مظالم تاريخية، تبقى مصرة على الحفاظ على حضور قوي لها هناك، فهي أدرى القوى بخيرات القارة وبما يمكن أن تجره لها من منافع. في ظل كل هذه المنافسة غير المسبوقة، تنخرط إفريقيا وتلك القوى في معادلات توازنية صعبة لتحقيق نوع من التكافؤ بين تحقيق مصالح وأهداف تلك القوى، وما يمكن أن تنفع به القارة من خلال استثماراتها ومشاريعها وسياساتها، وما تتأمله القارة وشعوبها من عوائد ناجمة عن تغلغل تلك القوى في أعماقها واستغلالها للفرص التي تقدمها لهم، لأن إفريقيا لا تريد ان تكون ضحية مرة أخرى لأطماع وأنانية أية قوة أو قوى أخرى مهما كانت طبيعتها وتوجهاتها. وعليه تتمحور إشكالية هذا الكتاب حول تحليل السؤال المركزي التالي: إلى أي مدى يمكن للمنافسة الجديدة المحتدمة بين عدد من الفواعل الإقليمية والعالمية في إفريقيا، أن تنعكس سلبا أو إيجابا على واقع ومستقبل القارة؟

وهو ما يفرض طرح عدد من التساؤلات الفرعية المساعدة في التحليل، وأهمها:

- ما هي العوامل والمعطيات التي تجعل من القارة الإفريقية إحدى محطات ومراكز التنافس العالمي الهامة في عالم اليوم؟

- أي القوى الإقليمية والعالمية يمكن اعتبارها الأكثر مساهمة وتأثير في تلك المنافسة؟

- إلى أي مدى تتنوع أدوات وسياسات وإستراتيجيات القوى المنخرطة ضمن لعبة المنافسة الإستراتيجية الجديدة في قارة إفريقيا؟ وأي من تلك القوى تبدو الأقدر على تحقيق مصالحها وكسب ثقة القارة وشعوبها؟

- وإلى أي حد يمكن أن تكون لتلك المنافسة من منافع وعوائد إيجابية على القارة، وكيف يمكن تفادي سلبيات تلك المنافسة على حاضر ومستقبل إفريقيا؟

- الفرضية العامة الأساسية: ننطلق في التحليل من اختبار فرضية عامة وأساسية، نرى أنها الأقدر على أن تكون منطلقا للإحاطة بمختلف إشكالات وقضايا كتاب وموضوع بهذا التعقيد والديناميكية، وهي: كلما زاد عدد وتنوع الفواعل والقوى المنخرطة في مرحلة المنافسة الإستراتيجية الراهنة التي تشهدها قارة إفريقيا، كلما ازدادت احتمالات وفرص استفادة القارة ودولها وشعوبها من وقائع التنافس والتدافع الحاصلين، بما يوفره ذلك للبلدان الإفريقية من تنوع في الخيارات، وبما ينتج عن ذلك أيضا من سعي كل قوة إلى

تقديم أفضل العروض والمنافع والمكاسب لدول القارة، في مقابل فسح المجال لها لتنفيذ مشاريعها وخدمة أهدافها ومصالحها.

- الإطار المنهجي: ينبني المنطلق المنهجي لهذا العمل على توظيف عدد من مناهج وأدوات البحث، بما يتناسب مع طبيعة الموضوع وتعقيده وديناميكيته التحليلية. وعليه يأتي المنهج التاريخي ضمن تلك المناهج لما له من قدرة على سبر أغوار الخلفيات والمنطلقات التاريخية في علاقات إفريقيا بمختلف القوى الإقليمية والعالمية المتنافسة على أراضيها، ذلك أن العامل التاريخي له دوره الفعال والمؤثر في زيادة أو نقصان رصيد أي من تلك القوى في علاقاتها بإفريقيا. كما يبرز كذلك منهج تحليل النظم، المناسب لتحليل تفاعلات وعلاقات معقدة وديناميكية، تكون فيها عوامل التأثير متدرجة ومتنوعة ما بين الوطنية والإقليمية والعالمية، وهو ما يحدث بالضبط في موضوع مثل التنافس الإقليمي والعالمي على القارة الإفريقية. أما من حيث الأدوات أو التقنيات، فالحضور الأكبر والأبرز يكون لتقنية تحليل المضمون، التي يستفاد منها في تحليل مضامين مختلف المواثيق والتقارير والإحصاءات الواردة في ثنايا العمل، لمنح التحليل أكثر دقة وعمقا واستيفاءً لمتطلبات الإحاطة بأدوار وأدوات وسياسات القوى المتنافسة في إفريقيا.

تقسيم المحتوى: ارتأينا تقسيم محتوى هذا الكتاب إلى ثلاثة محاور أساسية، ينبثق عن كل منها ثلاثة مباحث رئيسية ومتكاملة، وذلك وفقا لمنظورنا وتصنيفنا لأهم القوى الإقليمية والعالمية التي تمتلك من المقومات والسياسات والرؤى ما يمكنها من لعب دور فاعل ومؤثر في القارة، وعليه جاءت خطة الكتاب على النحو الموالي:

- الفصل الأول: ينصب التركيز فيه على تحديد أهم القوى العالمية الكبرى المندرجة ضمن الفواعل المنخرطة في لعبة التنافس الجديدة حول القارة الإفريقية، مع إبراز الخلفيات التاريخية لكل من تلك القوى مع إفريقيا، وطبيعة منظورها الحالي للقارة، وأهم الأدوات والسياسات التي تتبعها لخدمة مصالحها وأهدافها هناك، وأبرز ما يواجهها من عقبات وتحديات، والمقصود هنا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، مع إبراز خصوصية كل قوة في علاقاتها بالقارة، ومدى التقاطع والتضارب في المصالح فيما بينها خلال أطوار تلك المنافسة.

- اما الفصل الثاني: فيسلط الضوء على مصير القوة التقليدية الأوروبية في إفريقيا على

ضوء المتغيرات الراهنة، التي يميزها اختراق قوى جديدة للقارة واستحواذها الكبير على مناطق نفوذ هناك، فالقوى المعروفة تاريخيا بالاستعمارية مثل فرنسا وبريطانيا تواجه أكبر التحديات لنفوذها التقليدي في إفريقيا، حيث طفت الحزازات والخلفيات التاريخية إلى السطح وأضحت عاملا معرقلا لمواصلة نفوذ تلك القوى في إفريقيا، بمقابل استغلال بقية القوى المنافسة لتلك الخلفيات الاستعمارية لتقدم نفسها لشعوب القارة باعتبارها فواعل صديقة وذات تاريخ ناصع معها، وهو ما يضع فرنسا بالخصوص في مأزق حقيقي يسلبها تفوقها السابق، لذلك يسعى هذا الفصل إلى الوقوف على التحديات التي أصبحت تواجه تلك القوى، وكيفية تعاملها معها خصوصا مع بروز الاتحاد الأوروبي كتكتل جامع للدول الأوروبية، ويحاول بدوره أن يكون مدخلا للدور الأوروبي الجديد في القارة، في محاولة لتجاوز الحساسيات التاريخية التي تعيق التوغل الأوروبي في إفريقيا في الوقت الراهن.

- بينما الفصل الثالث: فيقوم بتحليل أدوار ومطامح القوى الصاعدة في دائرة المنافسة على القارة الإفريقية، فإلى جانب القوى الأوروبية التقليدية، والقوى العالمية الكبرى، برزت قوى أخرى إقليمية البعد باحثة عن أدوار جديدة لها في القارة، ولكل منها خلفياتها ومنطلقاتها ومصالحها وأهدافها التي تقود حملتها لتلك لإعلان نفسها كقوى منافسة قادمة بقوة للقارة السمراء، ومع كثرة هذا النوع من القوى وقع الاختيار على أهمها وأكثرها بروزا ونشاطا هناك، والمتمثلة في كل من الهند التي تعد شريكا في مساعي إعادة تشكيل النظام الدولي، وتعمل على دمج إفريقيا في هذا المسعى وكذلك كسب نقاط أمام منافستها وحتى عدوتها التقليدية الصين هناك، ويعرج الفصل كذلك على صعود الدور التركي، المتأثر بالعلاقات التاريخية التي نسجتها الدولة العثمانية مع مناطق عدة في القارة إبان فترة قوتها وازدهارها، وتطلعات أنقرة الجديدة للتحول إلى قطب فاعل في شؤون القارة وتفاعلاتها، لتلتحق إسرائيل بدورها بركب المتنافسين حول القارة، التي تعتبرها امتدادا لعمق مصالحها الإستراتيجية وضمان أمنها، وتعزيز موقفها الإستراتيجي في أي صراع مستقبلي محتمل مع الدول العربية، وجرد مختلف الفرص الاقتصادية والتجارية التي يمكن أن تسمح لها بتطوير اقتصادها وتوطيد علاقاتها بدول القارة، وتوظيفها فيما بعد لخدمة مشروعها الصهيوني.

الفصل الأول

إفريقيا في إستراتيجيات القوى العالمية الكبرى

الفصل الأول
إفريقيا في إستراتيجيات القوى العالمية الكبرى

تمتاز القوى العالمية الكبرى باتساع هامش نفوذها وتأثيرها، وهذا ما يميزها عن غيرها من القوى الإقليمية أو المتوسطة والصغرى، والتي يكون مجال تأثيرها وامتداد نفوذها أقل إتساعا وفاعلية، ذلك أن القوى الكبرى العالمية تمتلك من الأدوات والتصورات والموارد والإدراكات لذاتها وللعالم المحيط بها، بالقدر الذي يسمح لها بالتحرك والعمل عالميا وليس إقليميا فحسب أو ضمن الجوار الجغرافي المباشر فحسب، حيث تتسع دائرة المصالح والأهداف وتوزعها عالميا، كلما زادت إمكانات ومقومات الدولة وقدرتها على وضع رؤى إستراتيجية متعددة الأبعاد ومتنوعة من حيث المناطق المستهدفة عبر الخريطة العالمية.

تبرز اليوم كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا كأهم القوى الكبرى العالمية التي تمتلك المقومات والمواصفات المذكورة أعلاه، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، و تمتاز هذه الدول بامتلاكها أجندات عالمية شاملة تشمل معظم قارات العالم دون استثناء، ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تمتلك أكبر رقعة من المصالح والأهداف ونطاق الانتشار والنفوذ العالمي، إلا أن نفوذ الصين وروسيا يتوسع بسرعة ملحوظة، فقد أصبحتا تنافسان الولايات المتحدة بشكل متزايد، حتى في مناطق كانت في السابق القريب تُعد بمثابة حدائق خلفية خاضعة حصرياً للإستراتيجية الأمريكية ونفوذها العسكري، إضافة إلى سياساتها الاقتصادية والثقافية وغيرها١.

في ظل نظام عالمي يتسم بعدم الاستقرار، ويرفض الخضوع لهيمنة قوة واحدة، نتيجة التراجع النسبي في القوة الأمريكية، مقابل صعود طموحات وقوة أطراف فاعلة مثل الصين وروسيا، تظهر الحركية الحالية للنفوذ والهيمنة واختراق مختلف مناطق وأقاليم العالم كالأكثر وضوحاً وحدةً في تاريخ العلاقات الدولية، فلم تُعد القوى الغربية التقليدية قادرة على الادعاء بامتلاك اليد الطولى والسيادة المطلقة، حتى في المناطق التي كانت تُعد سابقاً ضمن نطاق نفوذها الطبيعي والمستقر إستراتيجياً.

ولذلك تشكل قارة إفريقيا اليوم، إحدى النماذج البينة لكل حالات التنافس والتضارب

في المصالح والأهداف بين القوى الكبرى العالمية الأبرز على الساحة الدولية حاليا أي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، ولكن الملاحظة الأهم هي أن القارة تتحول إلى ساحة منافسة محتدمة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والصين وروسيا معا من جهة أخرى، وذلك في صورة مصغرة عن الصراع على مستوى هرم القيادة العالمي بين واشنطن الساعية للحفاظ على مكانتها، وموسكو وبكين الساعيتين معا لقلب معادلة الزعامة الدولية، لصالح إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب وبعيد عن الهيمنة الأمريكية والغربية.

وذلك رغم أنه لا توجد مؤشرات رسمية عن تنسيق وتعاون بين إستراتيجيتي روسيا والصين في التعامل مع إفريقيا، إلا أنه لا يمكن كذلك نفي فرضية أن سياستهما وأهدافهما أكثر تقارب وتجانس في القارة من تلك التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، ويبرّز هذا المحور ذلك عبر طرح مختلف أطوار التحول والانتقال في التنافس العالمي على القارة الإفريقية بين تلك القوى، ويحلل خلفيات وأدوات وإستراتيجيات التغلغل والاختراق للقارة من طرف تلك الفواعل، مع ما ينجر عن ذلك من فرص وتحديات لدول القارة، ومن تأثير على مستقبلها وحتى على مستقبل التوازنات الإستراتيجية العالمية بشكل إجمالي.

المبحث الأول
تذبذب مكانة القارة الإفريقية في المنظور الإستراتيجي الأمريكي

لعل الميزة الأهم لما يعرف بالقوة العظمى في النظام الدولي مثل الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا، هو أنها تفكر وتعمل عالميا، أي أن مجال ومدى اهتمامها وسلوكياتها وتأثيرها يكون متسعا وممتدا بشكل يفوق غيرها من القوى الأخرى في النظام، فتكون بذلك كل بقعة من العالم بالنسبة لها موضوعا لإستراتيجياتها وسياساتها وأجندتها الخارجية، وكذلك موطنا لمسؤولياتها التي تحتمها عليها وضعيتها كقوة عظمى، ورغم أن مكانة مختلف مناطق العالم في أجندة وتصورات القوة العظمى العالمية لا تكون بذات الدرجة من الحيوية، حيث تكون بعض المناطق أكثر أهمية وبروزا على خريطة مصالح وأهداف تلك القوة، وهذا مرتبط بعدة عوامل ورهانات جيوسياسية وجيواقتصادية، إلا أن عملية تبدل الأدوار والمواقع ومدى الحيوية والأهمية بالنسبة لمناطق العالم المختلفة بالنسبة للقوة العظمى تبقى واردة، بل وقد تدخل أحيانا في سياق وباب الحتميات السياسية والإستراتيجية للتفاعلات العالمية في النظام الدولي، ولعل ذلك ما ترويه لنا قصة مكانة القارة الإفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهد موقع القارة السمراء في الأجندة الخارجية الأمريكية تبدلات وتغيرات عديدة، وذلك بحسب طبيعة الظرف الدولي السائد، وأولويات وتطلعات كل إدارة أمريكية، وكذلك واقع ومجريات التنافس الدولي على خيرات القارة وخصائصها الجغرافية والجيوبوليتيكية والاقتصادية المميزة، التي أضحت قبلة لقوى متنافسة بحدة على إيجاد موطئ قدم لها هناك، بحيث لم تعد مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية تشفع لها لتكون مهيمنة بشكل مطلق في هذه القارة، ولعل ذلك ما يرسم ويفسر معالم التذبذب والترنح في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا عبر تاريخ العلاقات بين الجانبين.

تم أول اتصال بين إفريقيا وأمريكا خارج القارة الإفريقية، حين كان المستوطنون الأمريكيون في حاجة إلى العبيد لاستغلال ثروات موطنهم الجديد والنهوض به، ووصلت أول «شحنة» من العبيد للولايات المتحدة في بداية القرن السابع عشر، وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم «تستورد» إلا ٦٪ فقط من مجموع العبيد الذين

كانوا يباعون آنذاك، إلا أن الأفارقة الذين لهم جذور متأصلة في أمريكا أصبح يعادل في بعض المناطق الأمريكية ٦٥٪ من عدد السكان.... ومع تنامي حركة تحرير العبيد السود، ساهمت حركة إلغاء العبودية الأمريكية والجمعية الأمريكية للاستعمار، في تأسيس دولة ليبيريا على سواحل المحيط الأطلسي، ففي عام١٨٢٠، استقرت مجموعة من المستعمرين السود الذين حرروا في مونروفيا عاصمة ليبريا حاليا، وقاموا بإعطاء هذا الاسم للمدينة إشادة منهم بالرئيس الأمريكي جامس مونرو وفي عام ١٨٤٧، عندما أصبحت ليبيريا بلدا مستقلا، كان الأفارقة القادمون من أمريكا يحتلون مراكز القيادة في هذا البلد، وفي عام ١٩٠٩ وقعت الحبشة (إثيوبيا) على اتفاقية صداقة وتجارة مع الولايات المتحدة، وزار الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت شرق إفريقيا عام ١٩٠٩ في رحلة صيد سفاري، مما يوضح أن الاهتمام الأمريكي بإفريقيا حينها كان فلكلوريا وربما دينيا أيضا في بعض الأحيان، ولكن الولايات المتحدة رحبت لاحقا باستقلال الدول الإفريقية من الاستعمار الأوروبي، وكانت من الدول العظمى التي نادت بحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، وقد زار ريتشارد نيكسون حين كان يحتل منصب نائب الرئيس الأمريكي غانا عام ١٩٥٧، معبرا بذلك عن الاهتمام الجديد الذي توليه الولايات المتحدة للقارة الإفريقية[١].

شهدت علاقات الولايات المتحدة بإفريقيا ومشاركتها وانخراطها في تفاعلاتها تقلبات عديدة خلال العقود الماضية، وهناك من يحصر مرور تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا بمراحل عديدة تمثلت في فترة الحرب الباردة والفترة الانتقالية (من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨)، عندما سعت الولايات المتحدة إلى صياغة أهداف وإستراتيجيات واضحة لسياستها في إفريقيا، وفترة ما بعد ١٩٩٨ إلى يومنا هذا، حيث تذبذبت العلاقات الأميركية - الإفريقية بين الإهمال والاستعمال من جانب الولايات المتحدة بدعوى تعزيز الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية من خلال الوكالات التنموية والمؤسسات المالية الدولية، ومواجهة النفوذ المتزايد لقوى أخرى وافدة على ساحة المنافسة في القارة مثل الصين وروسيا وتركيا وإيران وغيرها[٢].

(١) ماريون أوربان، «أمريكا تعود من جديد إلى إفريقيا»، موقع فرونس ٢٤ الإخباري، ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٠، شوهد يوم ١ نيسان٢٠٢٤. في: https://www.france24.com/ar/20100222-united-states-economy-to-tackle-china-in-africa-back

(٢) حكيم ألادي نجم الدين، «إستراتيجية ترامب في إفريقيا: تقويض القوة الصينية واستمرارية السياسات القديمة»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٩، شوهد يوم ١ نيسان ٢٠٢٤. في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190122084024340.html

فخلال الحرب الباردة استخدمت القوتان الرئيسيتان آنذاك أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، إفريقيا كأداة في الصراع القائم بينهما في تلك الحقبة من العلاقات الدولية، وعملتا على جعلها وسيلة تكتسب من خلالها كل واحدة منهما التفوق الإيديولوجي في الحرب[١].

ففي عام ١٩٥٨، تأسس مكتب إفريقيا و(الشرق الأوسط) للأعمال وكان تابعا لوزارة الخارجية الأمريكية، وأصبحت إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بيدقا يستعمل لمكافحة النفوذ السوفياتي خلال الحرب الباردة، وكانت هذه بداية فترة تدخلات أمريكية في إفريقيا باسم مكافحة الشيوعية، قامت خلالها الولايات المتحدة بربط أحلاف مشبوهة وقدمت مساعدات عسكرية إلى متمردين، وساعدت بعض الأنظمة الديكتاتورية الإفريقية على البقاء في الحكم، فقد ثبت تورط الرئيس الأمريكي أيزنهاور في اغتيال الرئيس الكونغولي باتريس لومومبا وساندت واشنطن أيضا نظام موبوتو سيسوسيكو الديكتاتوري في الزائير (كان اسمها الكونغو قبل الانقلاب)، ووظفته لمساعدة المتمردين الذين كانت تدعمهم في حربهم ضد الحكومة الأنغولية، ولم تتدخل عندما فرض أيان سميث حكومة بيضاء عام ١٩٦٢ في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)، وأعتقل بالمقابل القادة والزعماء السياسيين الوطنيين السود، وحققت تقاربا مع نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا ولم تفرض عليه عقوبات، ورفضت إدارة جيمي كارتر مرة أخرى وباسم المصلحة الوطنية فرض عقوبات اقتصادية ضد نظام التمييز العنصري في بريتوريا عام ١٩٨٤، رغم الحملة العالمية المناهضة لهذا النظام العنصري، وكانت سياسة رونالد ريغن تجاه إفريقيا تتسم بالسخرية واللامبالاة، وولد كل ذلك المرارة لدى الأفارقة، فقد كانت الدول الإفريقية الشابة محل مراقبة شديدة من قبل واشنطن، وخاصة من طرف وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، وكانت فكرة محاربة الشيوعية الفكرة الوحيدة التي شغلت بال المسؤولين الأمريكيين حينها، فيما بقيت فكرة النهوض بالقارة الإفريقية بعيدة عن مشاغلهم.[٢]

وإذا كانت حقبة الحرب الباردة، شاهدا على اهتمام كبير بالقارة الإفريقية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ولو لأسباب سياسية وإيديولوجية ومصلحية، وشابها الكثير

(١) وليد الرايس، «الأبعاد الجيوسياسية لإستراتيجية تدافع القوى الدولية على إفريقيا»، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد ٥٨، العدد ٢٣٣، تموز ٢٠٢٣. ص ص ٢٥، ٢٦.

(٢) ماريون أوربان، مرجع سابق.

من المثالب والمواقف الأمريكية المخيبة للأمل بالنسبة للأفارقة، فإن العلاقات بين الجانبين سرعان ما خفت بريقها بنهاية الحرب الباردة، إذ لم تعد إفريقيا تمثل إحدى الأولويات القصوى ضمن السعي الأمريكي لتحقيق المصالح القومية، فالمواجهة الحادة والطويلة التي أضحت تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية في (الشرق الأوسط) (حرب الخليج وإعادة تشكيل المنطقة)، وفي آسيا مع سياسات كوريا الشمالية العدائية وغيرها، وتوتر الأوضاع في أوروبا (تفكك يوغسلافيا والحرب الأهلية هناك) وتفاقم نشاط الجماعات المسلحة العالمية التي تصفها بالإرهابية والتي أسست جميعها المشهد العالمي واستأثرت بأولويات الأمن القومي لديها، مادام أن تفكك الاتحاد السوفييتي الذي كان عدو أمريكا الأول ومحرك المنافسة الإستراتيجية والإيديولوجية بين الجانبين على إفريقيا، قد أسفر عن خروج أمريكا منتصرة من تلك المواجهة، و فقدت إفريقيا مكانتها في التوقعات الإستراتيجية الأمريكية، وتؤكد ذلك التقارير الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، التي أكدت رغبة واشنطن في الوصول إلى الموارد التي تزخر بها القارة الإفريقية، ولكن بطموح واهتمام إستراتيجي تقليدي لا يضعها ضمن قائمة المناطق ذات الأولوية، مما أدى إلى التعامل معها كعنصر ثانوي في جدول الأعمال الأمريكي، وجعل التعامل معها توجها اختياريا وغير ذي صلة بمصالحها الأساسية [1].

إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، نهجاً مغايراً تماما في علاقاتها مع الدول الإفريقية التي تحتاج إلى الدعم والمساعدة الغربية، وحجمت واشنطن بسيطرتها على المؤسسات التمويلية والنقدية من تقديم القروض الإنمائية والمساعدات المالية لهذه الدول، بل واشترطت التزام هذه الدول بالديموقراطية والشفافية والحوكمة وحقوق الإنسان وحرية العبادة والتعبير والإصلاحات الاقتصادية والنقدية القاسية وتحرير الاقتصاد.... إلخ، الأمر الذي أدى إلى مشكلات معيشية وارتفاع نسبة التضخم والأسعار، وانهيار العملات الوطنية والاضطراب السياسي والاجتماعي والأمني في القارة، فعملت عدد من الحكومات على فضح نفاق اللاعبين الغربيين لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا، وأحد الأمثلة على ذلك مسألة الطاقة النظيفة، فالغرب الصناعي يلقي المواعظ على الدول النامية خصوصاً في إفريقيا، كي تحد من إطلاق الكربون في الجو، رغم أن هذه الدول لا تسهم إلا بالقدر القليل في الاحترار العالمي، والتدقيق في محاسبة هذه الدول يحد من انتفاعها باكتشافات النفط

(١) وليد الرايس، مرجع سابق. ص ص ٢٥، ٢٦.

والغاز، ويحكم عليها بالاستمرار تحت وطأة الفقر، وفي ذات الوقت، لا تريد الولايات المتحدة أن تستثمر في تنمية إفريقيا، بينما لا تريد أيضا أن يملأ الآخرون هذا الفراغ، فقد أقر مجلس النواب الأمريكي مثلا في مطلع عام ٢٠٢٢ بأغلبية كبيرة، قراراً بالتصدي للنشاطات الروسية التي وصفها بـ «الضارة» في إفريقيا، وهي خطوة جاءت من دون استشارة الدول الإفريقية أو التفكير بمصلحتها، ذلك أن اهتمام الولايات المتحدة في القارة الإفريقية ينحصر أساسا في مجالي الحرب على الإرهاب والحصول على البترول وبقية الموارد التي تتمتع بها القارة [١].

ومع ذلك، فقد تميزت هذه الفترة بقيام بيل كلينتون بأطول جولة لرئيس أمريكي للقارة الإفريقية عام ١٩٩٨، زار خلالها خمس دول إفريقية من بينها رواندا التي كانت تعد من أهم المراحل خلال هذه الجولة، وصرح كلينتون خلال هذه الزيارة حول الحرب الأهلية التي عاشتها رواندا في بداية التسعينيات من القرن الماضي بأنه «يأسف لعدم إتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الدولية كل ما هو باستطاعتها للسيطرة على الوضع في رواندا»، وكان كلينتون مصحوبا خلال هذه الزيارة التاريخية بأكثر من ألف شخص ينتمون إلى قطاعات اقتصادية مختلفة، وعدد كبير من الأمريكيين من أصل أفريقي، وكان أحد أهداف الزيارة هو تحسين نظرة الأمريكيين لهذه القارة، ومساعدة البلدان الإفريقية على مواكبة قطار العولمة، والخروج من التخلف الاقتصادي بوسائلها الخاصة وعدم الاكتفاء بالمساعدات الخارجية، بالاعتماد على من أسماهم كلينتون بـ «الزعماء الأفارقة الجدد»، الذين من بينهم الرئيس الرواندي بول كاغاميه والأوغندي موسفني، وفي عام ٢٠٠٠، صادق الكونغرس الأمريكي على إجراءات جمركية تساعد المنتجات الأفريقية على الدخول إلى الأسواق الأمريكية، وخاصة منها المواد الأولية التي تساهم في تشجيع الاستثمار في القارة الإفريقية وتؤمن ضمان القروض الممنوحة، وأضحت القارة من المشاغل الأمنية لواشنطن في حربها على الإرهاب، بعد التفجيرات التي استهدفت السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨، وتعرض طائرة (إسرائيلية) عام ٢٠٠٢ لهجوم في مطار مومباسا بكينيا قرب قادة أمريكية [٢].

---

(١) «انحسار النفوذ الغربي وصعود نجم الصين في إفريقيا جنوب الصحراء»، صحيفة الخليج، ٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، شوهد يوم ٢٧ آذار٢٠٢٤. في: https://2u.pw/Sxfp3CYR

(٢) ماريون أوربان، مرجع سابق.

ومع وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض، كأول رئيس أمريكي أسود من أصول إفريقية، توقع الجميع زيادة الاهتمام بالقارة بالنظر لخلفية الرئيس العرقية، ولكن عاملا آخر وهو التقدم الذي تحرزه الصين في إفريقيا، هو ما حفزه أكثر للالتفات ولو قليلا إلى القارة التي جاء منها والده، حيث أدركت الولايات المتحدة في عهده أن منافسيها في القارة ولاسيما الصين يسبقونها بخطوة أو خطوات، وعليها أن تقتفي أثرهم لإحياء نفوذها هناك، فكان من بين مخرجات ذلك التوجه، إتباع الولايات المتحدة الأمريكية للصين في تبني آلية القمم، وعقد مؤتمرات قمة مع الدول الإفريقية، وكانت أولاها عام ٢٠١٤ بإشراف ورئاسة أوباما، وبمشاركة رؤساء دول وحكومات ٥١ دولة إفريقية، وناقشت القمة التي عقدت تحت شعار «الاستثمار في الجيل القادم»، مبادرات عدة في مجال الطاقة والخدمات والمالية والمناخ والأمن الغذائي والرعاية الصحية، ورغم تركيز القمة على هذه المجالات، فقد أكد المراقبون أن شبح الصين كان ماثلا فيها، لأنها مثلت محاولة من واشنطن لمواجهة النفوذ الصيني المتصاعد في القارة [١].

و إبان ولايته الأولى قد زار غانا زيارة خاطفة عام ٢٠٠٩، إذ قال حينها إن «الدم الإفريقي يسيل في عروقي، وتاريخ أسرتي يشمل المآسي والانتصارات في تاريخ إفريقيا الأوسع»، ولكن سرعان ما ابتعد عن القارة التي انحدر منها، مما أدى إلى خيبة أمل كبيرة لدى الأفارقة الذين فرحوا بأول رئيس أسود للولايات المتحدة، وفي محاولة للتصالح مع إفريقيا وشعوبها، قام في ولايته الثانية بجولة إفريقية امتدت من ٢٦ حزيران إلى ٣ تموز ٢٠١٣، شملت السنغال وجنوب إفريقيا وتنزانيا، ولكن مستشاري الرئيس كانوا يدركون أن الفرص الاقتصادية وموارد الطاقة في القارة الإفريقية بدأت تستحوذ على اهتمام خصوم أول دولة عظمى في العالم، وعلى رأسهم الصين التي أصبحت في ٢٠٠٩ أول شريك للقارة بعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكان لابد من التحرك لمنع ذلك [٢].

إذ أن الاهتمام قد تراجع بشكل ملحوظ أثناء فترة حكم الرئيس السابق دونالد ترامب، فلم تعقد مثلا القمة الأمريكية – الإفريقية مرة أخرى خلال أربع سنوات من فترة

---

(١) خالد أحمد عبد الحميد، **المآلات المستقبلية للتنافس الدولي المتصاعد في القارة الإفريقية»**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد ٥٨، العدد ٢٣٢، نيسان ٢٠٢٣. ص ١٨٥.

(٢) «**أوباما يستهل أول جولية إفريقية بالسنغال**»، الجزيرة نت، ٢٧ حزيران ٢٠١٣، شوهد يوم ١ نيسان ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/JadTBCry

حكمه[1]، ومنذ وصوله للبيت الأبيض عام ٢٠١٧، تثاقلت خطى تعيين سفراء أمريكيين في العواصم الإفريقية بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، وظلت بعض المناصب رفيعة المستوى في بعض الدول شاغرة بما في ذلك جنوب أفريقيا ونيجيريا وتشاد وتنزانيا، وذلك بعد تغيير الرئيس ترامب جميع السفراء الأمريكيين في جميع أنحاء العالم بعد تنصيبه، وظلت بعض المناصب الدبلوماسية الأمريكية الأكثر أهمية في العواصم الإفريقية شاغرة منذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مهام منصبه، ولم يتولى تيبور ناغي منصبه كممثل دائم لوزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية إلا في تموز ٢٠١٨، وهو منصب كان شاغرا في السابق وشُغل لفترة مؤقتة فقط، وعلى النقيض من ذلك، كانت الصين قد أرسلت مسؤولين كبار إلى الدول الإفريقية في ذات الفترة، حتى أن تيبور ناغي مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية في عهد ترامب، صرح أنه «منذ فترة طويلة، يطرق المستثمرون الباب ويفتح الأفارقة ويكون الصينيون الأشخاص الوحيدين الذي يقفون هناك» وأضاف «مهمتي هي التأكد من وجود أمريكي عند الطرق على الأبواب أيضا»، وربما كان الأسوأ من ذلك طبيعة التصريحات المسيئة التي أدلى بها مسؤولون حكوميون أمريكيون حول إفريقيا بمن فيهم الرئيس ترامب نفسه، إذ تفيد تقارير أنه وصف الدول الإفريقية بأنها «دول قذرة»، وتحدث عن إفريقيا بوصفها مكان يحاول أصدقاءه تحقيق الثراء فيه، كما درس القضية المثيرة للجدل للغاية والمتعلقة بمصادرة الأراضي من المزارعين البيض في جنوب إفريقيا، مما أثار ردود فعل غاضبة من الحكومة هناك، وانتقد روبن إي بريغتي سفير الولايات المتحدة السابق لدى الاتحاد الإفريقي في عهد الرئيس الأمريكي السابق أوباما ذلك، قائلا «المشكلة الأساسية هي أنه لا يمكن تجاهل الرئيس، فقد وصف كل أفريقيا بأبشع الأوصاف» [2].

لتصبح الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا محط شكوك، إذ تبين أن البيت الأبيض ليس معنيا بتأكيد أي حضور له فيها وهو ما فتح الطريق أكثر أمام التوسع الصيني والروسي في القارة، ورغم أن ترامب سعى بعد مدة قصيرة من وصفه للبلدان الإفريقية بـ «الحثالة» في حزيران ٢٠١٨، إلى التكفير عن خطيئته بتوجيه رسالة إلى جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي أثناء تجمعهم في أديس أبابا بإثيوبيا، إلا أن الموقف

(١) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ١٨٥.

(٢) «**ما هي خطة الولايات المتحدة لاستعادة النفوذ في إفريقيا؟**»، موقع بي بي سي عربي الإخباري، ١ آب ٢٠١٩، شوهد يوم ١ نيسان ٢٠٢٤. في:
https://www.bbc.com/arabic/world-49172972

السلبي الذي اتخذه بإعفاء وزير خارجيته السابق ريكس تيلرسون بشكل مفاجئ، في الوقت الذي كان يقوم فيه بجولة شملت خمسة بلدان إفريقية، ظل نقطة سوداء في علاقته بالقارة، إذ فهم القادة الأفارقة تلك الخطوة بأنها دليلا على أن ترامب لا يعتدّ بهم ولا يضع شؤون القارة في قائمة أولوياته. وحاول ترامب أن يوجه رسالة جديدة إلى الأفارقة عبر تعيين تيبور ناغي مسؤولا عن الملف الإفريقي في شهر تموز ٢٠١٨ بعد تأخر عامين على انتخابه، إلا أن تلك المبادرة بقيت دون أثر، لأن المسؤول الجديد لم يكلف بأي مهمة في القارة طوال الأشهر اللاحقة، وهو ما أعطى انطباعا بأن المبادرة إشارة بروتوكولية لامتصاص غضب الأفارقة[١].

ويظهر أن الإدارة الأميركية في عهد ترامب، أدركت بعد تلك السلسلة من المواقف السلبية، أنها ارتكبت أخطاء دبلوماسية مكّنت من تهميش نفوذها وتقوية النفوذ الصيني في القارة الإفريقية، ولذلك كشفت في منتصف كانون الأول ٢٠١٨ عن إستراتيجيتها تجاه القارة الإفريقية، وأشار «جون بولتون»، مستشار الأمن القومي، إلى أن السياسة الجديدة للولايات المتحدة تجاه إفريقيا، تهدف إلى تحدي ممارسات الصين وروسيا الساعية وراء الحصول على «ميزة تنافسية» هناك، ومواصلة النهج الأمريكي المتمثل في المبادرات العسكرية والتجارية وتقديم المعونة، وذلك لتطوير شراكات اقتصادية وسياسية وأمنية في جميع أنحاء القارة الإفريقية، وبهذا تلتزم إدارة «ترامب» بشكل صريح بمتابعة البرامج التي تعزز مصالح الولايات المتحدة، وتؤكد على رغبتها في منافسة بكين وموسكو في مغامراتهما داخل إفريقيا، وبإلامكان تلخيص هذه السياسة الجديدة بأنها ثلاثية الأجزاء، وفق تصريحات «بولتون»، وذلك كما يلي:

١. تطوير العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا لصالح الطرفين، ليزدهر الشركاء في إفريقيا ويسيطروا على مصائرهم، وهذا بخلاف الصين التي قال «بولتون» إنها «تستخدم الرشاوى والاتفاقات الغامضة والاستخدام الإستراتيجي للديون، لإبقاء الدول في إفريقيا أسيرة لرغباتها».
٢. يجب لأية إستراتيجية أمريكية سليمة تجاه إفريقيا، أن تعالج التهديد الخطير المتمثل فيما أسماه «الإرهاب الإسلامي الراديكالي» والصراع العنيف، حيث

(١) إدريس الكنبوري، «إفريقيا تعود إلى أجندة ترامب»، صحيفة العرب، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٨، شوهد يوم ١ نيسان ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/qZiphHRp

تنشط «الجماعات الإرهابية» في القارة الإفريقية، وتخطط لهجمات ضد المواطنين والأهداف الأميركية.

٣. تحديد الأولويات في المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة، والتوقف عن دعم بعثات حفظ السلام الأممية غير الناجحة، والبعثات التي لا تخضع للمساءلة، وذلك لضمان استخدام أموال دافعي الضرائب الأميركيين بفعالية وكفاءة [١].

ولكن في الأيام الأخيرة من ولايته الرئاسية، أمر ترامب بسحب ٧٠٠ جندي أمريكي من الصومال، الذين كانوا يؤازرون القوات المحلية في مواجهة تمرّد حركة الشباب[٢] ليتضح أن إدارة ترامب لم تكن تمتلك إستراتيجية واضحة ومتماسكة للتعامل مع إفريقيا وفق المعطيات المستجدة، بل اكتفت بصياغة نوع من التعليمات والأوامر الفوقية للدول الإفريقية حول كيفية التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو مع منافسيها هناك وعلى رأسهم الصين كما أن هذه الإستراتيجية المزعومة لم تحدد أية آليات وميكانيزمات للتنفيذ، ووضعت الدول الإفريقية في خيار صفري بين واشنطن وبكين، ويبدو أن هذه الأخيرة ستكون الخيار الأفضل بالنسبة للأفارقة وذلك بالنظر للفرق ما بين سياسة الإملاءات الأمريكية وسياسة المرافقة والتجسيد الواقعي للمشاريع، وتفهم متطلبات الطرف الإفريقي التي تتبعها الصين.

لم تغب هذه الثغرات والمثالب الفظيعة في الإستراتيجية الأمريكية للتعامل مع إفريقيا في عهد إدارة ترامب عن الإدارة الأمريكية التي جاءت بعده، فبمجرد انتخابات جو بايدن خلفا لترامب، وبمجرد أداءه لليمين الدستورية، أعدت الولايات المتحدة الأمريكية العدة للعودة إلى إفريقيا من جديد، في مسعى واضح لمواجهة التوغل الصيني هناك، والمسعى الروسي للانتشار والتمدد فيها [٣].

وساعد على ذلك اختياره لطاقم ذو صلات متعددة بإفريقيا، فبالإضافة إلى نائبته كامالا هاريس ذات الأصول الإفريقية من جهة والدها، اختار بايدن لمنصب وزير الدفاع الجنرال المتقاعد لويد جيمس أوستن وهو أول وزير دفاع من أصول إفريقية في تاريخ البلاد، كما اعتمد على عدد من أعضاء فريق مستشاريه من الإدارات السابقة لبناء حملته الانتخابية لا سيما في مجال الشؤون الخارجية، وعلى الأغلب سيقدمون له المشورة

(١) حكيم ألادي نجم الدين، مرجع سابق.

(٢) «**ترامب وإفريقيا.. هل يصحح علاقته مع القارة السمراء إن فاز مجددا بالرئاسة؟**»، الجزيرة نت، ١٧ آذار ٢٠٢٤، شوهد يوم ١ نيسان٢٠٢٤. في: https://2u.pw/oIu0caoL

(٣) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ١٨٥.

بشأن سياسته الإفريقية في المستقبل، ومن أبرزهم أنتوني بلينكن الذي كان مستشاره الرئيسي للشؤون الدولية ثم وزيره للخارجية، وقام سابقا برحلات رسمية إلى عدة دول إفريقية مثل المغرب ونيجيريا وجنوب إفريقيا، ويعبر دوما عن دعمه لقيام شراكة أمريكية – إفريقية قوية، وسوزان رايس التي شغلت منصب مستشار الأمن القومي من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ في عهد أوباما، كما عملت قبل ذلك كمساعد لوزير الخارجية للشؤون الإفريقية من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١، وتولت ملف الأزمات في دول إفريقية عدة مثل الكونغو الديمقراطية وسيراليون، وملف العلاقات بين إثيوبيا وإريتيريا، وقامت بدور رئيسي في تمرير قرار التدخل الدولي في ليبيا في مجلس الأمن، ويعتمد كذلك على ميشال جافين سفيرة الولايات المتحدة سابقا في بوتسوانا، وممثلة الولايات المتحدة السابقة في مجموعة التنمية للجنوب الإفريقي، وهي واحدة من أبرز المختصين الرئيسيين في إفريقيا لدى بايدن.[١]

كانت من بين ثمار عمل طاقم بايدن ذو التوجهات والتخصصات الإفريقية، التراجع عن عدد من قرارات ترامب مثل قرار سحب قوات أمريكية من الصومال، وإحياء إدارته مجددا لآلية القمم، فعقدت القمة الأمريكية – الإفريقية الثانية في كانون الأول ٢٠٢٢، بحضور ٤٩ رئيسا إفريقيا، وبدا من خلال مجريات القمة أن الولايات المتحدة عازمة بقوة على منافسة الصين، ومواجهة نفوذها في القارة بشكل جاد، حيث التزمت الإدارة الديمقراطية بتقديم ٥٥ مليار دولار للقارة على مدى الثلاث سنوات التالية للقمة، وهو ما يتجاوز التزام بكين بتقديم ٤٥ مليار دولار لإفريقيا خلال قمة الصين - إفريقيا لعام ٢٠٢١، ويتجاوز وعد موسكو بتقديم ١٢,٥ مليار دولار لدول القارة خلال قمة روسيا – إفريقيا لعام ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك أعلن الرئيس بايدن تقديم أكثر من ١٥ مليار دولار ضمن الالتزامات التجارية والاستثمارية والصفقات والشراكات، في مجالات مثل الطاقة المستدامة، والأنظمة الصحية، والأعمال الزراعية، والاتصالات الرقمية، والبنية التحتية، والتمويل، كما أعلن عن مبادرة التحول الرقمي مع إفريقيا، لتوسيع الوصول الرقمي ومحو الأمية الرقمية عبر القارة بأكثر من ٣٥٠ مليون دولار، فضلا عن استثمارات بقيمة ٣٦٩ مليون دولار في مجالات الأمن الغذائي، والبنية التحتية، والطاقات المتجددة، والمشروعات الصحية، إلى جانب توقيع عدد من الاتفاقيات

(١) علي سيد، «**إفريقيا بين تهميش ترامب واهتمام بايدن**»، صحيفة البناء، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢١، شوهد يوم ١ نيسان ٢٠٢٤. في: https://www.al-binaa.com/archives/286052

التجارية، منها توقيع مذكرة تفاهم مع أمانة منطقة التجارة الحرة في القارة الإفريقية، يتم بموجبها إنشاء واشنطن لسوق مشتركة على مستوى القارة التي تضم ١,٤ مليار نسمة، وإجمالي تبادل بقيمة ٣,٤ تريليون دولار، ما يجعلها مجتمعة خامس أكبر اقتصاد في العالم[١].

فسرعان ما بدأ التحول يدب في أوصال المنظور الأمريكي لإفريقيا مدفوعا بتفاقم ظهور منافسين جدد على الساحة الإفريقية يهددون المكانة الأمريكية هناك وعلى رأسهم الصين وروسيا، فمع صعود الصين وترشيحها لأن تكون المنافس الأول للولايات المتحدة على الهيمنة في إفريقيا بل وفي العالم ككل، بالتوازي مع الاكتشافات النفطية الضخمة التي حققتها بكين في القارة وتمكنها من التغلغل في أهم مناطق إنتاج الطاقة هناك أصبحت المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية الأمريكية في خطر حقيقي، فمع تضاؤل المنظور الأمريكي للحرب على الإرهاب تحول المنظور المفضل لصناع السياسة الخارجية الأمريكية هو مفهوم «منافسة القوى العظمى»، وهو ما أعده البعض تجديدا للحرب الباردة، أين تكون الصين بدرجة أولى وروسيا بدرجة أقل أكبر التهديدات للأولويات الأمريكية الدولية وأن هدفها الأساسي يجب أن يكون دائما التغلب على هؤلاء الخصوم أينما كانوا[٢].

وتواصل تحديث الرؤية الأمريكية لإفريقيا عبر صدور عدد من الوثائق الرسمية الخاصة بهذا المجال، فبحسب بيان القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) عام ٢٠٢٢، فإن الجيش الأمريكي هناك يعمل على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي: الحفاظ على الوصول الإستراتيجي والنفوذ في القارة، ومواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأشخاص والمرافق والمصالح الأمريكية من المنظمات المتطرفة والعنيفة أو الجهات الفاعلة (الخبيثة) الأخرى، والوقاية والاستجابة للأزمات الإنسانية وغيرها، وهي الأهداف نفسها التي تسعى السياسة الخارجية الأمريكية عموما لتحقيقها في القارة، مضاف إليها الوصول إلى الثروات المعدنية والطاقوية في القارة، وتعظيم المكاسب التجارية، وتحسين الصورة النمطية عن الولايات المتحدة الأمريكية لدى دول إفريقيا، ومواجهة مخاطر تصاعد نفوذ القوى المنافسة في القارة وعلى رأسها الصين وروسيا. وفي ٨ آب ٢٠٢٢، أصدرت إدارة جو بايدن تقرير «إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه

(١) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ١٨٥.
(٢) وليد الرايس، مرجع سابق. ص ٢٦.

إفريقيا جنوب الصحراء»، تضمنت الإستراتيجية أربعة محاور رئيسية تمثلت في تعزيز الانفتاح بما يتيح للأفراد والمجتمعات والدول اختيار طريقهم الخاص، وتعزيز التحول الديمقراطي في القارة، والتعافي من الآثار الكارثية لفيروس كوفيد - ١٩، ومواجهة التغيرات المناخية ودعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة، كما لم تخف الإستراتيجية تخوف واشنطن من سياسات الصين وروسيا في القارة، فقد جاء في الإستراتيجية عن الصين أنها «تتصرف في إفريقيا كساحة لتحدي النظام الدولي القائم على القواعد، بهدف تعزيز مصالحها التجارية والجيوسياسية الخالصة، وإضعاف علاقات الولايات المتحدة مع الشعوب والحكومات والإفريقية»، وبشأن روسيا ذكرت الإستراتيجية أنها «تعد المنطقة (إفريقيا) ساحة مستباحة للشركات شبه الحكومية والعسكرية والخاصة، وغالبا ما تُوجِدُ حالة من عدم الاستقرار، لكسب مزايا إستراتيجية ومالية، واستخدام المعلومات المضَللة»[1].

وأصدرت الرئاسة الأمريكية بيانا أوضحت فيه أنها صوبت منظارها تجاه إفريقيا كرقعة جذب إستراتيجية ذات أولوية، بالتركيز على تطوير الشراكات معها والاعتراف بالدور الحاسم الذي ستلعبه القارة الإفريقية في العالم خلال العقود المقبلة والأهم من ذلك النظر إلى إفريقيا ليس «كمتفرج سلبي في الشؤون العالمية»، وهو الأمر الذي كانت تفتقر إليه السياسات السابقة للولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية، ويبدو أن ذلك مدفوع بتنامي الإدراك الأمريكي لأهمية القارة، فهي تمثل ٢٠٪ من سكان العالم، وثاني أكبر منطقة في العالم من حيث عدد السكان بتعداد تجاوز ١,٤ مليار نسمة عام ٢٠٢٣، وهو ضعف عدد سكان أوروبا (٧٤٣ مليون نسمة)، وتحولت القارة كذلك إلى موطن للاقتصاد الأخضر العالمي بحيازتها لـ ٣٠٪ من احتياطيات المعادن في العالم وكثير منها ضروري للتكنولوجيات المتجددة ومنخفضة الكربون، ووفقا للبنك الدولي فمن أجل تلبية الارتفاع المتوقع في الطلب العالمي يجب زيادة إنتاج المعادن والفلزات والليثيوم والغرافيت بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠، ولا يمكن تحقيق ذلك دون موارد إفريقيا، وتمثل البلدان الإفريقية الكتلة التصويتية الأكبر في الأمم المتحدة، بأكثر من ربع أصوات العالم، وتم تذكير أمريكا بذلك في عدة مناسبات متعلقة بالتصويت لصالح قرارات في الجمعية العامة ضد حليفتها (إسرائيل)، ولعبت فيها الأصوات الإفريقية دورا حاسما في إقرارها، كما أن

(١) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٨٨.

مراهنة الصين وروسيا على الأصوات الإفريقية في المحافل الدولية لدعم طروحاتهما ومواقفهما من عدة قضايا مثل تايوان والحرب الروسية – الأوكرانية، بين لواشنطن أنه لا يجب إهمال كل تلك الأصوات في عالم يتجه نحو التغير[١].

وتكثفت كذلك الزيارات الدبلوماسية رفيعة المستوى لمسؤولين أمريكيين إلى إفريقيا بقيام وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن بجولة إفريقية في آب ٢٠٢٢، وفي ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٣، شرعت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين في جولة إفريقية استمرت ١١ يوما زارت خلالها السنغال وزامبيا وجنوب إفريقيا، وجولة السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد التي بدأتها في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٣، وشملت كلا من غانا وموزمبيق وكينيا بغية تفعيل الشراكة الأمريكية مع الدول الإفريقية، ومواجهة النفوذين الصيني والروسي المتناميان في القارة وكانت تلك الزيارات فرصة لعرض الطروحات الأمريكية تجاه القارة وكذلك توجيه انتقادات حادة للسياسات الصينية والروسية هناك، فقد تحدثت وزيرة الخزانة الأمريكية بإسهاب خلال زيارتها لزامبيا ضمن جولتها الإفريقية، عما أسمته بمخاطر سياسات التمويل والإقراض الصينية في إفريقيا والتي وصفتها بأنها «أضرت بنا جميعا» ولاقى ذلك صدى كبيرا لدى زامبيا التي كانت تعيد التفاوض بشأن ديونها مع الصين البالغة ٦ مليارات دولار، ووعدت يلين خلال الجولة بدعم أمريكا لضم الاتحاد الإفريقي كعضو دائم ضمن مجموعة العشرين، ومساعدة إفريقيا على تحقيق إمكاناتها الاقتصادية الحقيقية، وخلال قمة الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في ١٨ شباط ٢٠٢٣، شاركت الولايات المتحدة في القمة بأكبر وفد في تاريخها، ترأسته مساعدة وزير الخارجية لشؤون إفريقيا، وعدد كبير من الدبلوماسيين، والمديرين والمسؤولين ضمن وكالات المعونة والتنمية الأمريكية، ورأى الخبراء في ذلك توجه أمريكي واضح لمواجهة النفوذ الأمني والإستراتيجي الروسي في القارة، والهيمنة الاقتصادية الصينية هناك، عبر إستراتيجية جديدة تقوم على تلبية احتياجات القارة الاستثمارية والإنسانية وغيرها[٢].

وعندما قام وزير الخارجية الصيني وانغ يي خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٤، بجولة إفريقية في إطار تقليد دبلوماسي يمتد إلى عام ١٩٩١، شملت بالإضافة إلى مصر وتونس وكوت ديفوار وتوغو، الواقعتين في منطقة غرب إفريقيا، رد

(١) وليد الرايس، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧.
(٢) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٨٥، ١٨٦.

عليه نظيره الأمريكي أنتوني بلينكن بجولة إفريقية تلتها بنحو ثلاثة أيام فقط، في الفترة ما بين ٢١ و٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٤، وهي الرابعة له إلى القارة السمراء منذ توليه منصبه، زار خلالها أربع دول، وهي الرأس الأخضر وكوت ديفوار ونيجيريا وأنغولا، وبالتوازي مع هذه الجولة، قامت أيضا سفيرة واشنطن لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد، بجولة تضمنت ثلاث دول أخرى في غرب إفريقيا، وهي غينيا بيساو وسيراليون وليبيريا، وهو ما يعكس وجود تنافس متنامٍ بين بكين وواشنطن على النفوذ والهيمنة في المنطقة ذات الأهمية الجيوإستراتيجية للدولتين، وقد تمثّل أحد دوافع جولة بلينكن الأخيرة في غرب إفريقيا في مواجهة النفوذ الصيني المتنامي بإفريقيا، إذ تُعد بكين أكبر شريك تجاري للقارة، بتبادلات تجارية بلغت قيمتها ٢٨٢,١ مليار دولار بين الجانبين في عام ٢٠٢٣. وبجانب مواجهة الوجود الصيني في منطقة غرب إفريقيا، تحاول الولايات المتحدة أيضاً مواجهة تنامي الحضور الروسي في المنطقة، والذي شهد تزايداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، مما أثار قلق واشنطن، وذلك على خلفية الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض دول المنطقة، واتجاه النظم الجديدة في هذه الدول إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا، إذ ترى واشنطن في تزايد الوجود الصيني والروسي في إفريقيا تهديداً لنفوذها في القارة السمراء[١].

وقد عبر الجنرال ستيفن تاونسند قائد القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، عن مخاوفه بشأن مساعي بكين لإنشاء قاعدة عسكرية على الساحل الغربي لإفريقيا خاصة في غينيا الاستوائية، لكونها ستشكل أكبر تهديد للولايات المتحدة بسبب قربها من الأراضي الأمريكية، وتوفيرها لبكين القدرة على إعادة تسليح وإصلاح السفن البحرية خلال فترة صراع مسلح محتمل بين البلدين، لذلك سافر عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين إلى غينيا الاستوائية في شباط ٢٠٢٢، لإقناع حكومة البلاد بعد توقيع اتفاق لإنشاء مثل تلك القاعدة الصين[٢].

وازدادت الهواجس الأمريكية من النشاط العسكري الصيني على سواحل غرب إفريقيا، مع وصول أسطول بحري تابع لجيش التحرير الشعبي الصيني بقيادة المدمرة نانينغ إلى نيجيريا ومنطقة غرب إفريقيا في تموز ٢٠٢٣، في زيارة نادرة إلى الساحل

(١) «دوافع التنافس الصيني الأمريكي على النفوذ في غرب إفريقيا»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي ١٢ شباط ٢٠٢٤، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في:
https://2u.pw/8TlfPiCx

(٢) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ١٨٩.

الإفريقي المطل على المحيط الأطلسي حيث بذلت بكين جهودا منذ فترة طويلة لتعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة، ما يرفع من حجم التكهنات والمخاوف الإستراتيجية الأمريكية، من تخطيط الصين لجعل منطقة خليج غينيا موطنا لقاعدة محتملة للجيش الصيني على ضفاف الأطلسي، وهو ما يثير قلق واشنطن بشكل كبير[١].

وقد دفع ذلك واشنطن للتحذير من تطلع بكين لإقامة قاعدة عسكرية بحرية على الساحل الغربي لإفريقيا، في إطار مساعيها لتأكيد تواجدها البحري في الممرات المائية الإستراتيجية بإفريقيا، من خلال تكثيف استثماراتها في الموانئ البحرية في غرب إفريقيا، فالصين تنظر إلى غرب إفريقيا باعتبارها حلقة وصل مهمة للمناطق الإستراتيجية الأخرى في شمال ووسط وجنوب القارة، بما في ذلك منطقة الساحل والصحراء بهدف توسيع النفوذ الصيني في القارة بشكل عام، وسعيّاً منها لموازنة النفوذ الدولي الذي يمثل تحديّاً بالنسبة للصين، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا والاتحاد الأوروبي [٢].

في عام ٢٠١٩، افتتحت الولايات المتحدة أكبر قاعدة للطائرات بدون طيار في إفريقيا في أغاديز بالنيجر، وعلى النقيض من فرنسا والصين، اللتين لديهما مصالح اقتصادية واسعة النطاق في منطقة الساحل، فإن الولايات المتحدة لديها بالأساس مصالح عسكرية قوية هناك. وتتمتع النيجر على وجه الخصوص، بموقع إستراتيجي ويمكن للولايات المتحدة أن تطير بسهولة بطائرات المراقبة والاستطلاع بدون طيار من البلاد لتغطية منطقة الساحل و غرب و وسط إفريقيا، وبينما تتم إزاحة فرنسا عسكريا من قبل مستعمراتها السابقة في المنطقة، تحاول الولايات المتحدة ملء الفراغ لمنع روسيا والصين من إقامة المزيد من الوجود العسكري، واستغرقت الولايات المتحدة عدة أشهر حتى وصفت الانقلاب العسكري في النيجر بأنه انقلاب، حتى لا تفقد تعاونها العسكري الإستراتيجي وهيمنتها، وكان عام ٢٠٢٣ مليئا بالتحديات بشكل خاص بالنسبة لبلدان منطقة الساحل، ومع وجود قضايا تتراوح بين عدم الاستقرار الاقتصادي وانعدام الأمن، تظل المنطقة هشة، وكانت الانقلابات العسكرية مصدرا رئيسيا للقلق

---

(١) «**الصين تعزز نفوذها الاقتصادي في غرب إفريقيا بأسطول بحري**»، العربية نت، ٣ تموز ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/hQkLiJEq

(٢) أحمد عسكر، «**لماذا تهتم الصين بمنطقة غرب إفريقيا؟**»، تحليلات مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٨ أيلول ٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17612.aspx

في المنطقة وخارجها في السنوات القليلة الماضية، فمنذ عام٢٠٢٠، شهدت المنطقة أربع انقلابات ناجحة وثلاثة انقلابات فاشلة، وقد اجتذب الانقلاب في النيجر الاهتمام بشكل خاص. وذلك لأن النيجر كان يُنظر إليها على أنها «حبيبة الغرب» ونموذج للحكم الديمقراطي في المنطقة[١].

ويسود التخوف لدى واشنطن من انحسار نفوذها في الساحل نتيجة الانقلاب في النيجر، إذ ألغى النظام العسكري الحاكم في النيجر «بمفعول فوري» اتّفاق التعاون العسكري المبرم في ٢٠١٢ مع الولايات المتحدة، ما قد يؤدّي إلى طرد العسكريين الأميركيين من البلاد على غرار الجيش الفرنسي، مع العلم أن الولايات المتحدة تنشر في النيجر نحو ١١٠٠ جندي يشاركون في القتال ضد جماعات مسلحة في البلاد، إضافة إلى القاعدة الكبيرة للمُسيّرات في أغاديز المذكورة أعلاه[٢].

حاولت الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا تنويع أدوات التعامل مع القارة، وعدم حصرها في أساليب القوة الصلبة فحسب، بل جعل المصادر الكبيرة والمتنوعة للقوة الناعمة الأمريكية ظهيرا لجهود تدعيم النفوذ في القارة، وتم في هذا الإطار تبني عدة مبادرات وبرامج مختلفة الطبيعة والاهتمامات لصالح القارة، ونجد ضمنها:

- قانون الفرص والنمو الإفريقي (AGOA): وهو عبارة عن مبادرة أطلقتها إدارة كلينتون تسمح للمنتجات الإفريقية (من دول جنوب الصحراء فقط) بدخول الأسـواق الأمريكية دون رسوم جمركية، وقد تبنت إدارة بوش هذا القانون، بهدف فتح السوق الأمريكية لبضائع إفريقيا جنوب الصحراء. وأدت هذه المبادرة إلى زيادة في حجم التجارة المتبادلة بين الولايات المتحدة وإفريقيا إلى ثلاثة أضعاف منذ ٢٠٠١، لكن هذه الشراكة جاءت مقرونة بشروط، فالدول المشاركة في هذه المبادرة عليها القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تشمل حشد الجهود من أجل تقليل الفساد، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، والتعددية السياسية، وتقليل الفقر، ويمثل القانون دعما للقوة الناعمة الأمريكية،إذ يعد تقبل القيم الأمريكية شرطا أساسيا لعضوية المنتدى.

(١) «**صراع النفوذ بين القوى الدولية يشتد في الساحل الإفريقي**»، موقع صحيفة العرب، ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، شوهد يوم ٢٨ آذار٢٠٢٤. في: https://2u.pw/cZaNklF8

(٢) «**ترامب وإفريقيا.. هل يصحح علاقته مع القارة السمراء إن فاز مجددا بالرئاسة؟**»، مرجع سابق.

- خطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز: وهي ثاني البرامج التي ساهمت في خلق صورة إيجابية عن الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، وساهم في إعطاء صورة إيجابية عن الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الابن، إذ يعد مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) قضية هامة هناك، وقد قادت الولايات المتحدة الجهود العالمية لمكافحة هذا المرض، ففي عام ٢٠٠٣، تم تخصيص ما يقرب من ١٨,٨ مليار دولار «لمكافحة مرض الإيدز في جميع أنحاء العالم»، وهو أكبر التزام في التاريخ من طرف دولة واحدة للتصدي لمرض واحد، وهو الالتزام الذي تم تجديده في عام ٢٠٠٨، من خلال «برنامج التشغيل ٢٠١٣»، والذي رصد ما يقرب من ٤٨ مليار دولار، لمحاربة الإيدز أمراض أخرى مثل السل والملاريا، وكلها أمراض تعاني منها القارة الإفريقية.
- برنامج مؤسسة تحدي الألفية لتقديم المساعدات: وتستلزم الاستفادة منه أن يكون البلد مؤهلا، وأن يحقق المعدل المتوسط لسلسلة من المؤشرات في ثلاث فئات، هي: الحكم العادل، وتشجيع الحرية الاقتصادية، والاستثمار في البشر، وبالإضافة لذلك، فإن هذه الدول عليها أن تتجاوز نسبة فوق المتوسط في مكافحة الفساد، ومؤشرات مثل حماية الحريات المدنية، وفعالية الحكومة، والإنفاق على التعليم الابتدائي، وتأسيس الأعمال التجارية، وضعتها منظمات دولية مثل البنك الدولي، ودار الحرية، واليونيسكو، ورغم فوائد هذا البرنامج، فإن هناك بعض السلبيات الناتجة عنه، التي قد تضرب القوة الناعمة الأمريكية مثل الفشل في الوفاء بالوعود، أو تسييس البرنامج، الناعمة الأمريكية، ورغم هذه السلبيات، يظل هذا البرنامج من بين الأنجح في بناء القوة الناعمة الأمريكية في إفريقيا والعالم[1].
- برنامج مبادرة «يالي» Young Africans Leaders Initiative (Yali) تعهد جو بايدن بالحفاظ على برنامج مبادرة (يالي)، وهي مبادرة أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠١٠ في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، وتهدف إلى دعم القادة الأفارقة الشباب في جهودهم لتعزيز النمو والازدهار، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وتحسين السلام والأمن في القارة، من خلال أنشطة الزمالة للدراسة في الولايات المتحدة

(١) جيمس آر. هاك، «**أمريكا في إفريقيا.. تطبيق لمفهوم القوة الذكية**»، شوهد يوم ١ نيسان ٢٠٢٤. على موقع: https://www.albasalh.com/vb/showthread.php?t=2968

الأمريكية لمدة ستة أسابيع، ومتابعة الموارد، وبرامج تبادل الطلاب[1]، وتمثل مبادرة القادة الأفارقة الشباب (يالي)، بحسب بيان الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، جهدا مميزا من الحكومة الأمريكية للاستثمار في الجيل القادم من القادة الأفارقة، إذ ساهمت المبادرة منذ عام ٢٠١٠، في تخريج أكثر من ٢٤ ألف شاب وشابة من برنامج زمالة مانديلا في واشنطن ومراكز القيادة الإقليمية (RLC) الأربعة المنتشرة في مختلف أنحاء القارة، كما يزيد عدد الأعضاء في مجتمع شبكة (يالي) عبر الإنترنت عن ٧٠٠ ألف شخص، وتراهن واشنطن كثيرا على خريجي المبادرة لتعزيز قوتها الناعمة ودعم سياساتها، بنجاح الكثير من الخريجين في تولي مناصب قيادية رفيعة المستوى في القطاعين العام والخاص، وحازوا على جوائز دولية، وشغل خمسة خريجين في السابق أو يشغلون حاليا مناصب على مستوى مجالس الوزراء، وتم ترشيح خريجة صومالية من برنامج زمالة مانديلا لجائزة نوبل للسلام للعام ٢٠١٩[2]. وعلى مشارف الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقررة في تشرين الثاني ٢٠٢٤، التي يتنافس فيها الديمقراطي جو بايدن والجمهوري دونالد ترامب، يطرح مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا على الطاولة، بين فرضية استمرار إهمال القارة بالنسبة لترامب كما كان عليه الحال في ولايته الرئاسية الأولى ٢٠١٧ - ٢٠٢١، وتعهدات بايدن بإيلاء اهتمام أكبر بالقارة رغم أنه أخلف وعده بزيارتها خلال ولايته الأولى، فقد يكون اهتمام الإدارة الأمريكية في حال فاز ترامب منصبّا على الولايات المتحدة في المقام الأول، ومن ثم على الصين، وبالتالي قد يكون تعاملها مع الحكومات الإفريقية أقلّ تشددا على صعيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتقليص المساعدات التنموية الموجهة لها، والتراجع بخصوص الالتزامات الأمريكية المتعلقة بالتغيرات المناخية التي تعصف بالقارة، ووفق الخبير الاقتصادي في جامعة غانا جوليوس كاتا، قد تترحّم إفريقيا في نهاية المطاف على عهد بايدن في حال خسر الانتخابات، واعتبر الخبير الغاني أن «إدارة بايدن أنعشت العلاقات الأميركية - الإفريقية»، في حين أن سلفه كان «عمليا قد تخلّى عن القارة»، وأضاف «ترامب بكل بساطة لم يكترث لإفريقيا، إذا عاد (إلى الرئاسة) لن تتغيّر سياسته تجاهها»[3].

(١) علي سيد، مرجع سابق.

(٢) **مبادرة القادة الأفارقة الشباب (يالي)**، الموقع الرسمي لكتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية، ٢٧ نيسان ٢٠٢١، شوهد يوم ١ نيسان ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/re83GLM2

(٣) «**ترامب وإفريقيا.. هل يصحح علاقته مع القارة السمراء إن فاز مجددا بالرئاسة؟**»، مرجع سابق.

وفي ظل هذا التذبذب والتخبط الذي يمكن أن نصف به الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا، تقدم الخبيرة الأميركية المختصة في الشؤون الدولية والإستراتيجية إيرينا تسوكرمان، صورة قاتمة عن مستقبل أمريكا في إفريقيا فهي ترى أن «الولايات المتحدة تعاونت مع فرنسا في عمليات محدودة لمكافحة الإرهاب، ومستوى معين من جمع المعلومات العسكرية في إفريقيا لكن بخلاف ذلك كانت لدى باريس رؤية قوية جدا لاستمرار النفوذ السياسي في غرب وشمال إفريقيا، في حين كانت الولايات المتحدة أكثر انفصالا» وتضيف تسوكرمان أن الولايات المتحدة تسعى حاليا إلى إقامة علاقات فردية مع بعض الدول الإفريقية التي تركز معها على مصالح محددة بما في ذلك الأمن، لكن «ليس لديها (أمريكا) لحد الآن إستراتيجية أو رؤية كبرى لزيادة وجودها أو حتى لتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية هناك، وهذا هو السبب في أن الصين ستهيمن على الأرجح على إفريقيا في السنوات المقبلة كونها تحوز الموارد والإرادة السياسية في القمة لمتابعة أجندتها، وتركز على التأثير الاقتصادي الفعال، وترك النشاط العسكري ومعارك مكافحة الإرهاب للآخرين»، وترى ذات الخبيرة أن الصين تعتمد على علاقات فعالة مع الحكومات الإفريقية، عبر دعم سخي لتشييد البنى التحتية التي تشتد الحاجة إليها في أنحاء القارة، لتلخص تسوكرمان إلى أن «الغلبة في إفريقيا ستكون للصين، فالغرب وخاصة أمريكا وفرنسا، ركزتا حصريا على مكافحة الإرهاب والهيمنة السياسية المحدودة، من دون إحداث أي تأثير في مكافحة الإيديولوجيات المتطرفة ومحاربة الفساد، أو إنتاج تأثير اقتصادي إيجابي قابل للتطبيق، نتيجة لذلك طردت فرنسا إلى حد كبير من العديد من دول غرب إفريقيا، وحتى وقت قريب لم تأخذ الولايات المتحدة القضايا الإفريقية على محمل الجد على الإطلاق»[1].

(١) «الصين في إفريقيا.. نفوذ متزايد وتنافس محموم مع القوى الكبرى»، سكاي نيوز عربية، ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٦ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/T83vC1N2

المبحث الثاني
روسيا والعودة إلى إفريقيا.. بين إستراتيجية الإنكار المقبول الدور المعلن

كانت الساحة الإفريقية مسرحا لفصول طويلة من صراع حقبة الحرب الباردة بين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ولكن بعد تفكك هذا الأخير أخذ دور وريثته روسيا الفدرالية في التراجع إفريقياً مما فسح المجال للولايات المتحدة وفرنسا وحتى الصين للتمدد فيها ولكن بوصول بوتين لسدة الحكم عاد الاهتمام الروسي تدريجيا بالقارة، خاصة بعد أزمة أوكرانيا التي أدت إلى احتلال شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، وما خلفته من شرخ عميق في العلاقات الروسية الغربية لتعلن روسيا في سنة ٢٠١٥ عن إستراتيجيتها الجديدة لاختراق القارة الإفريقية ودخلت دول من المنطقة مثل مالي وتشاد وموريتانيا وبوركينافاسو في شراكات وثيقة مع روسيا، وتوج ذلك بعقد قمة روسيا - إفريقيا الأولى سنة ٢٠١٩ في سوتشي[١].

ارتبط ذلك بالصحوة الإستراتيجية الروسية التي بدأت مع وصول «بوتين» للحكم عام ٢٠٠٠ بعد عقد من الاضطراب والفوضى، حين شخص «بوتين» الأزمة البنيوية التي كانت تتخبط فيها روسيا في خطاب له عام ٢٠٠٥، بأنها تتلخص في انحسار الجغرافيا السياسية، وتراجع المكانة الإستراتيجية وتضعضع القيم الاجتماعية وتفاقم المعضلات الاقتصادية وبالتزامن مع التوسعة الخامسة لحلف الناتو عام ٢٠٠٤ قرر «بوتين» استعادة أمجاد روسيا بأي ثمن وإعادة بناء القوة الروسية رغما عن الغرب معتمدا في ذلك على إحياء المسيحية الأرثوذكسية والاعتزاز بالتاريخ الروسي وتدعيم النواة السلافية الصلبة واستعادة ما أمكن من الغلاف الإستراتيجي الذي تحتمي به روسيا، سواء كما يسميه «جيرالد تول» في «الخارج الداخلي» مثل الشيشان ومناطق الحكم الذاتي في الداخل الروسي،و»الخارج القريب» بالاتجاه شرقا وجنوبا.. بدلا من الاتجاه غربا والتعلق بأذناب الغربيين كما حلم «غورباتشوف» و»بوريس ييلتسين»[٢].

---

(١) «**التمدد الروسي في إفريقيا: واقعه وآفاقه**»، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، ٢٥ تموز ٢٠٢١، شوهد يوم ٢٨ آذار ٢٠٢٤. في: https://bit.ly/3nL5Sy8

(٢) محمد مختار الشنقيطي، «**شروق الشرق وغروب الغرب: انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي**»، مجلة لباب، مركز الجزيرة للدراسات- قطر، العدد ١٨، نيسان/ ايار ٢٠٢٣. ص ٢٨، ٢٩.

ليبرز الاهتمام الروسي الجديد بإفريقيا في العقد الأخير وتحديدا في سنة ٢٠١١، فالإستراتيجية الروسية تجاه إفريقيا قائمة على تجارة السلاح والاقتصاد وتحسين العلاقات السياسية – الدبلوماسية، وقد أكد صانع القرار في موسكو على ضرورة الولوج للقارة السمراء، بعد العقوبات التي تعرضت لها روسيا من طرف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في ٢٠١٤[١].

في هذا الإطار عززت روسيا علاقاتها مع إفريقيا، في ظل التوافق مع عدد كبير من دول القارة بشأن الوجود الأوروبي هناك باعتباره شكل من أشكالا الاستعمار وامتدادا له بأشكال أخرى وتنامي النفوذ العسكري الروسي هناك من خلال إبرام الصفقات العسكرية المتعددة، وتوظيف إستراتيجية التعاون العسكري لاكتساب مكانة ونفوذ في الدول الإفريقية لتحل محل النفوذ الغربي وتوزع مجموعة فاغنر المحسوبة عليها عبر أنحاء القارة (إفريقيا الوسطى، مالي، ليبيا، السودان، غينيا، زيمبابوي، أنغولا، غينيا بيساو، موزمبيق، جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وحصولها على معادن ثمينة وعلى رأسها الذهب مقابل خدماتها العسكرية والأمنية لزيادة الاحتياطي الروسي منه بما يخفف من تداعيات العقوبات الغربية عليها ويوفر لها مصادر لتمويل الحرب ضد أوكرانيا، وليس أدل على نجاحات الإستراتيجية الروسية هناك من تزايد نفوذها وشعبيتها لدى الأفارقة وإخراج القوات الفرنسية من مالي وبوركينافاسو ودول أخرى في وقت لاحق[٢].

وكانت روسيا قد بصمت على وضع القارة الإفريقية ضمن أولوياتها الإستراتيجية بترسيمها لعقد قمم مع زعماء القارة، كانت أولاها في مدينة سوتشي عام ٢٠١٩، بحضور ٤٣ مسؤولا إفريقيا وثلاثة آلاف مشارك، ووعد حينها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدعم الدول الإفريقية عبر محو ديونها، بمبلغ يتخطى ٢٠ مليار دولار[٣]. وكان أهم أهدافها تكريس عودة الدب الروسي لمكانته كقوة عظمى سياسية وعسكرية مؤثرة مرة أخرى في القارة الإفريقية، بعدما فقدت هذه الصفة إثر انهيار الاتحاد السوفيتي بداية من عام ١٩٩٢، اعتمد القادة الروس والأفارقة خلال القمة بياناً يحتوي على

(١) شمسان عوض التميمي، «**روسيا وإفريقيا.. حرب باردة جديدة؟**» مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ أيلول ٢٠٢١، شوهد يوم ٢٥ آذار ٢٠٢٤. في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5132

(٢) إسراء إسماعيل، «**محددات رؤية روسيا لمستقبل الحرب مع أوكرانيا في عامها الثاني**»، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد ٥٨، العدد ٢٣٢، نيسان ٢٠٢٣. ص ١٧٣.

(٣) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ١٨٥.

أهداف متفق عليها بشكل متبادل، وأهداف لزيادة تطوير التعاون الروسي الإفريقي على جميع الأصعدة السياسة والأمنية والاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا والثقافية والمجال الإنساني، والأهم من ذلك، أن الإعلان وضع إطاراً جديداً للحوار، بحيث تعقد قمة بين الجانبين كل ثلاث سنوات، وتعقد مشاورات سياسية سنوية لوزراء الخارجية الروس والأفارقة، وقد بلغ عدد الاتفاقيات والمذكرات والعقود التي تم توقيعها أكثر من ٥٠ وثيقة، وبلغ إجمالي الحجم المالي للوثائق حوالي ٨٠٠ مليار روبل (نحو ١٢,٥ مليار دولار)، ويعد انعقاد القمة الروسية الإفريقية عام ٢٠١٩، منعطفاً هاماً جديداً نحو إعادة ترسيخ العلاقات الروسية مع إفريقيا، وهو الحدث الذي يعد غير مسبوقاً على هذا المستوى الرفيع بين الجانبين[١].

وجاءت القمة الثانية في ٢٧ تموز ٢٠٢٣ بمدينة سان بترسبورغ (تأخرت بسنة عن موعدها بفعل تداعيات جائحة كورونا)، لتؤكد وضع روسيا للقارة الإفريقية البالغ مجموع عدد سكّانها نحو ١,٤ مليار نسمة نصب أعينها، وسط تطلعات لإعادة العلاقات مع القارة إلى مستوى الحقبة السوفييتية، ومحاولة تعويض تراجع مكانتها على سلّم أولويات السياسة الخارجية الروسية منذ تسعينيات القرن الماضي، وطمأنتها على مستقبل أمنها الغذائي في ظل الأزمة الحالية (وعود روسية بعدم انقطاع تمويل الحبوب على الدول الإفريقية، ومنحها مجانا للدول الأكثر فقرا فيها)[٢]. لأن الدول الإفريقية تقع ضمن مجموعة الدول منخفضة الدخل وعالية المخاطر فيما يخص الأمن الغذائي، ودرجة تأثرها بأزمة الغذاء العالمية شديدة، الناجمة عن تداعيات الحرب في أوكرانيا، ناهيك عن عوامل أخرى أهمها ازدياد الجفاف وتسارع تداعيات التغيرات المناخية، ومعاناتها من العجز في الميزانية، ومن ثم مستويات بطالة عالية وانخفاض في القدرة الشرائية، وقد أظهر تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي مثلا، احتمالية أن يواجه ثلثا سكان السودان أي حوالي ٧,٧ مليون شخص، انعداما حادا في الأمن الغذائي، وأن يعاني ١,٤ مليون طفل من سوء تغذية حاد[٣].

(١) شمسان عوض التميمي، مرجع سابق.

(٢) رامي القليوبي، «**القمة الروسية الإفريقية الثانية: توسيع النفوذ بسلاح الأمن الغذائي**»، العربي الجديد، ٢٧ تموز ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٥ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/bEiqEpl

(٣) حنان رجانى عبد اللطيف، **مستقبل الأمن الغذائي في ظل الأزمات الدولية**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد ٥٨، العدد ٢٣١، كانون الثاني ٢٠٢٣. ص ١٣١.

ومعلوم كذلك أن روسيا من بين أهم منتجي ومصدري الغذاء وخاصة الحبوب في العالم، فهي تعتزم تصدير أكثر من ٦٥ مليون طن من الحبوب بعد موسم حصاد قياسي وفقا لإحصاءات حكومية، بعد أن حققت بالفعل ثاني أكبر حصاد في تاريخها خلال الموسم بين صيفي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، إذ قال وزير الزراعة ديميتري باتروشيف أنه «بعد حصاد أكثر من ١٥١ مليون طن من الحبوب والبقوليات، من بينها نحو ٩٩ مليون طن من القمح، سوف تتمكن روسيا من تلبية احتياجاتها وشحن كميات قياسية للشركاء الأجانب»[١]. وكانت روسيا قد أنهت الموسم السابق ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ بصادرات قياسية بلغت ٦٠ مليون طن، وكان ذلك الموسم قد شهد حصادا قياسيا يعد الأكبر في تاريخها، بكمية تتراوح بين ٩٢ إلى ١٠٠ مليون طن من القمح، واعتلت موسكو خلال ذات الموسم قائمة المصدرين العالميين للقمح، بسيطرتها آنذاك على ما يعادل ربع تجارة القمح العالمية[٢]، وأضاف باتروشيف أن إنتاج العديد من المنتجات الزراعية الأخرى مثل الأرز والبطاطس إرتفع أيضا خلال عام ٢٠٢٣[٣].

ووفت روسيا بوعودها بالفعل، ففي أواخر شباط ٢٠٢٤، أعلن وزير الزراعة الروسي ديميتري باتروشيف، أن موسكو أكملت مبادرتها لشحن ٢٠٠ ألف طن من الحبوب المجانية إلى ٦ دول أفريقية مثلما وعد الرئيس فلاديمير بوتين في قمة روسيا – إفريقيا في تموز ٢٠٢٣، إذ تم شحن ٥٠ ألف طن لكل من الصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى، و٢٥ ألفا لكل من مالي وبوركينا فاسو وزيمبابوي وإريتريا، وأكد وزير الزراعة الروسي أنه «بعد القمة الروسية الإفريقية حافظنا على العلاقات مع الدول الأفريقية ونعزز التعاون، معها ونتيجة لذلك تمكنا من تسليم هذه الكمية من القمح إلى هذه الدول بسرعة كبيرة»، ويندرج ذلك ضمن ما يمكن تسميته بدبلوماسية الحبوب أو الغذاء التي باتت تتبعها روسيا خصوصا في علاقاتها مع الدول الإفريقية الفقيرة[٤]، ومثل القمح الروسي نحو ٢٠٪ من واردات القمح إلى إفريقيا جنوب الصحراء في ٢٠٢٢-٢٠٢٣

(١) **روسيا تعتزم تصدير أكثر من ٦٥ مليون طن من الحبوب**، العربية نت، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٥ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/6ueiF7Re

(٢) **روسيا أكبر المصدّرين.. من كبار اللاعبين في سوق القمح العالمي؟**، الجزيرة نت، ٥ أيلول ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٥ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/jaxc2uQ

(٣) **روسيا تعتزم تصدير أكثر من ٦٥ مليون طن من الحبوب**، مرجع سابق.

(٤) **روسيا تشحن ٢٠٠ ألف طن حبوب مجانية إلى ٦ دول إفريقية**، الجزيرة نت، ٢١ شباط ٢٠٢٤، شوهد يوم ٢٥ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/diMX4Aws

بحصة قدرها ٣,٩ ملايين طن، مقابل ٤,٥ ملايين طن في ٢٠٢١-٢٠٢٢[١].

كما ربطت الدبلوماسية الروسية بين مجريات ومخرجات القمة مع الدول الإفريقية، وطبيعة التحولات الدولية والتحديات التي تواجهها روسيا، باستمرار الحرب الروسية الأوكرانية، ومحاولة إثبات فشل سياسة العزل التي تمارسها عليها القوى الغربية، والأهم بروز تبدلات جيوسياسية من شأنها إعادة صوغ النظام العالمي، والترويج لخطاب يقدم روسيا كشريك بديل لإفريقيا عن الغرب عازفة على وتر التركة الاستعمارية مع هذا الأخير، وداعية إلى إسهام إفريقيا مع روسيا في التحولات الجارية، وفي تشكيل نظام عالمي جديد مستند على مبدأ التعددية والمساواة بين كل الدول[٢].

ويتوافق ذلك مع اعتقاد عدد كبير من القادة الأفارقة أن النظام الدولي الحالي يخدم أوروبا والغرب وليس العالم أو إفريقيا ويشيرون إلى عدم وجود تمثيل عادل للقارة في المنظمات الدولية وخاصة داخل مجلس الأمن كدليل على أهمية إصلاح هذه المنظمات، وقد أدى الفشل الأخير للنظام العالمي في مساعدة إفريقيا على مواجهة الأزمات المناخية والصحية التي عصفت بها إلى ترسيخ هذا الاعتقاد بالإضافة إلى بعد العنصرية الذي برز بشكل واضح في أثناء محاولة الطلاب الأفارقة مغادرة أوكرانيا، وذلك في مخالفة لمعايير حقوق الإنسان التي كثيرا ما طالب الغرب بقية العالم بما في ذلك إفريقيا بالالتزام بها، و هناك انتقادات شديدة من الدبلوماسيين الأفارقة حول التزام واشنطن الانتقائي بما يسمى النظام الدولي القائم على القواعد، عندما تكون المصالح الأمريكية على المحك، بينما تتجاهل انتهاكات قواعد القانون الدولي وضحايا الصراعات في بقية دول العالم، إضافة إلى وجود اعتقاد راسخ بأن العقوبات يتم تطبيقها بطريقة انتقائية ومسيسة مع الكثير من المعايير المزدوجة، وينظر إليها كونها أداة للهيمنة بدلا من كونها أداة للعدالة العالمية [٣].

لقد أدركت روسيا بعد شن حربها في أوكرانيا عام ٢٠٢٢، أهمية كسب المزيد من النفوذ السياسي والأمني والعسكري وحتى الاقتصادي بالنظر إلى دوره في زيادة مكانتها الدولية وعدم التفريط في ذلك عبر العالم، ولا سيما في قارة إفريقيا ذات العدد

(١) **روسيا أكبر المصدّرين.. من كبار اللاعبين في سوق القمح العالمي؟**، مرجع سابق.غ

(٢) رامي القليوبي، مرجع سابق.

(٣) صدفة محمد محمود، **الصراع الدولي الراهن ومستقبل سياسات الجنوب**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد ٥٨، العدد ٢٣١، كانون الثاني ٢٠٢٣. ص ١٤٢.

الكبير من الدول والذي يعد ثقلا هاما في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد ظهر ذلك بوضوح في عملية التصويت التي جرت في آذار ٢٠٢٣ بشأن قرار يدين روسيا لحربها على أوكرانيا حيث أسهم تعزيز العلاقات الروسية – الإفريقية في امتناع ١٧ دولة إفريقية عن التصويت لصالح القرار، وكان من بينها جنوب إفريقيا حليفتها في البريكس، والسنغال رئيسة الاتحاد الإفريقي حينها، كما رفضت الكثير من الدول الإفريقية الالتزام بالعقوبات التي فرضها الغرب على روسيا، باعتبارها عقوبات أحادية ولم تصدر عن مجلس الأمن، فهي فاقدة للشرعية الدولية، مما ساهم في تقويض فاعلية تلك العقوبات عالميا، كما وجدت روسيا في دول القارة ضالتها لتخفيف القيود التي فرضت على صادراتها النفطية، إذ تشير التقديرات إلى أن متوسط صادرات روسيا النفطية للدول الإفريقية، قد بلغ في كانون الأول ٢٠٢٢ نحو ٢١٤ ألف برميل يوميا، بزيادة قدرها ٣٠٠٪ عما كانت عليه في كانون الأول ٢٠٢٠[١].

كل ذلك، في ظل ما أدت إليه الحرب في أوكرانيا من تكثيف للمعركة العالمية لكسب النفوذ، حيث كافحت الولايات المتحدة وحلفاؤها للفوز بتأييد ما يعرف بدول الجنوب ومن بينها الدول الإفريقية بطبيعة الحال، بينما تطلع الكريملن إلى استغلال العلاقات التي طورها على مدى العقود الأخيرة مع تلك الدول، ونجحت روسيا بشكل جيد نسبيا في حملة علاقاتها العامة وتحسين صورتها، من حيث كسبها لتأييد تلك الدول أو ضمان حيادها على الأقل، وفقا لإستراتيجيتها الرامية إلى تأجيج المشاعر المعادية للغرب، القوية بالفعل في عدد من دول الجنوب العالمي ومن بينها تلك الإفريقية، وكان خطاب رئيس جنوب إفريقيا أمام برلمان بلاده في آذار ٢٠٢٢ قريبا جدا من الطروحات الروسية، فقد صرح قائلا «كان من الممكن تجنب الحرب، لو استجاب الناتو لتحذيرات قادته ومسؤوليه الذين شددوا على مدار سنوات على أن توسع الحلف شرقا سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة»، وقد رفضت بالفعل العديد من الدول الإفريقية إدانة العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا داخل مجلس الأمن والجمعية العامة الأممية، فقد كانت حكومات الدول الإفريقية أكثر ميلا للتصويت ضد قرارات إدانة موسكو، كما كانت الأكثر ميلا للامتناع أو الغياب عن التصويت، ما يعكس عزوفها عن اتخاذ موقف ضد روسيا ولو بشكل رمزي، وكان ذلك الموقف استجابة لميراث تاريخ عميق الجذور، متعلق بالذاكرة الجماعية المريرة للاستعمار الأوروبي لدول القارة، كما ينظر بشكل عام

(١) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ١٨٧، ١٨٨.

إلى دور روسيا في القارة على أنه أقل أبوية وإمبريالية، كما أنه غالبا ما ترتبط روسيا في الخيال الجماعي للدول الإفريقية بالاتحاد السوفييتي، ودعمه للعديد من البلدان الفقيرة والنامية في كفاحها من أجل الاستقلال عن الاستعمار وبعدها لتحقيق التنمية [١].

وفي مواجهة النشاط الدبلوماسي الكثيف للولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، وبقية القوى المنافسة لروسيا في إفريقيا مثل الصين ودول أوروبية أخرى بدرجة أقل، قامت روسيا بهجوم دبلوماسي مضاد، حيث قام وزير خارجيتها سيرغي لافروف بجولة إفريقية اختتمها في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٣، شملت جنوب إفريقيا وأنغولا وإسواتيني وإريتيريا، بعد جولة سابقة قام بها في تموز ٢٠٢٢، شملت أوغندا والكونغو برازافيل وإثيوبيا ومصر، ليقوم بجولة أخرى جديدة في شباط ٢٠٢٣، ضمت مالي وموريتانيا والسودان، واستهدفت تلك الجولات تطويق التحركات الأمريكية المتنامية في إفريقيا في عهد بايدن، وتعزيز النفوذ الروسي في أرجاء القارة، بتقديم تعهدات ومساعدات لوجيستية وعسكرية لمواجهة الإرهاب في القارة، والمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي هناك، المهدد بفعل تداعيات الحرب على أوكرانيا، وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية، ولا سيما الاستخراجية منها لمختلف الموارد والثروات التي تزخر بها القارة [٢].

تنشط روسيا عبر مختلف محاور ومناطق القارة بما يتماشى مع خصوصية كل منطقة وطبيعة مصالحها السائدة فيها، فهي تقدر أن تطوير علاقاتها بدول المغرب العربي، سيكون بمثابة بوابتها للوصول إلى مناطق أخرى أبعد في إفريقيا خاصة في غربها وفي منطقة الساحل والصحراء، إذ تعد منطقة المغرب العربي بوابة روسيا لدخول القارة الإفريقية، ويمثل المغرب العربي بالنسبة للإستراتيجية الروسية أيضا، المرتكز الإستراتيجي للحصول على موضع قدم في جنوب المتوسط والاقتراب أكثر فأكثر من أوروبا، فقد شكل حوض المتوسط أهمية محورية في الإستراتيجية الروسية متعددة الاتجاهات، وقد بدا ذلك جليا في وثيقة «الأمن القومي الروسي» الصادرة في ٢٠١٥، والتي وضعت أسس سياسة بحرية جديدة، من أجل الاستجابة لبيئة دولية عدوانية، لذلك فإن تعزيز المواقع الإستراتيجية البحرية في المتوسط يعد هدفا ملحا، فبمجرد وصوله للسلطة أعلن بوتين عزمه على إعادة الاستثمار في المناطق البحرية العالمية، مع

(١) صدفة محمد محمود، مرجع سابق. ص ١٤١.
(٢) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ١٨٦.

إعطاء عناية خاصة لحوض المتوسط وجناحه الجنوبي[١].

يأتي هذا الاهتمام الروسي المتجدد بحوض المتوسط بعد إعلان موسكو الانسحاب بشكل شبه كامل من المنطقة بداية من ١٩٩١، فالوجود الروسي في المنطقة المغاربية ينطوي على أهمية خاصة في الإستراتيجية البحرية الروسية، فهي تعد منفذا للبحر المتوسط عبر ليبيا، وقاعدة للتنافس الدولي مع القوى الكبرى، وسوقا لبيع إنتاجها العسكري، فهذه المنطقة تعد ثاني أكبر مشترٍ للأسلحة الروسية، فضلا عن كون تواجد موسكو في المغرب العربي يعطيها فرصة علًى مستوى تطوير الاستثمارات الروسية في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام[٢].

وعملا على تحقيق تلك الأهداف والمصالح، تطور روسيا علاقات متميزة مع دول المنطقة والتي تأتي الجزائر على رأسها، التي تعد حليفا تقليديا لروسيا في المنطقة منذ زمن الاتحاد السوفييتي والحرب الباردة، وهي حاليا أكبر شريك عسكري ومشترٍ للأسلحة الروسية، ففي مطلع القرن الحادي والعشرين، تعززت مكانة الجزائر عندً الاتحاد الروسي إلى مستوى الشريك الإستراتيجي، بتوقيع البلدين اتفاقية الشراكة الإستراتيجية في نيسان ٢٠٠١، لتكون الجزائر الدولة الأولى عربيّا وإفريقيّا التي توقّع هذا النوع من الاتفاقات مع روسيا، ومنذ التوقيع على الاتفاق واصل القطاع العسكري الحفاظ على حصة الأسد منه، ففي ١٠ آذار ٢٠٠٦، وقّع الرئيسان الروسي الجزائري على اتفاقية لإلغاء ديون الجزائر لروسيا المقدرة بـ ٤,٧ مليار دولار، وإبرام أكبر اتفاقية شاملة لتوريد أسلحة ومعدات عسكرية روسية بقيمة نحو ٧,٥ مليار دولار، من بينها ٧٨ طائرة حربية من مختلف الأنواع والأغراض، وأنظمة دفاع جوي، وأنظمة صواريخ مضادة للدبابات، وفي أيلول ٢٠١٩، قررت الجزائر شراء ٣٠ طائرة مقاتلة روسية (١٦ Su-30MKI (A)، و١٤ طائرة من طراز MiG-29M/M2)، ومعدات وذخيرة إضافية لهذه الطائرات، بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من ملياري دولار، وإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على بداية عمليات تحديث أسراب الطائرات الروسية العسكرية التي تؤدي الخدمة الفعلية، وفي لقاء جمع وزيري خارجية البلدين في آذار٢٠١٩، أكد وزير

(1) Manon Cervello, «les nouvelles ambitions maritimes de la Russie au sud, de nouvelles préoccupations pour L'OTAN», Institut méditerranéen de Défense et de Sécurité, FMES.

(٢) أمال الحواسني، **الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية**، في: محمود عزت (محرر)، العلاقات العربية الروسية، (الإسكندرية: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١). ص ٤٧، ٤٨.

الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن التعاون العسكري والتقني بين الاتحاد الروسي والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أسهم كثيراً في ضمان الاستقرار في منطقة شمال إفريقيا بكاملها[١].

في الجانب الاقتصادي والتجاري، ورغم تأكيد إعلان الشراكة الإستراتيجية عام ٢٠٠١، في موسكو على العمل في المجال التجاري والاقتصادي مع الجزائر، والسعي إلى بناء التعاون في إطار اللجنة الروسية الجزائرية الحكومية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني، وكذلك منظمات الأعمال المشتركة، من أجل تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية، تعميق التعاون وتنويعه في قطاعات مثل صناعة التعدين، والصناعات المعدنية، ومجمع الوقود والطاقة، والهندسة الميكانيكية، والزراعة، وبناء مرافق المياه، وتنفيذ البحث العلمي والتدريب، وتنمية التعاون في القطاعين المصرفي والمالي، وتحسين آليات الائتمان والتأمين من أجل تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي الثنائي، وتهيئة الظروف المواتية للاستثمارات المتبادلة، وتوفير ضمانات لحمايتها وغيرها، إلا أن حجم التبادلات التجارية بينهما لا يزال يعد ضعيفا، ففي عام ٢٠٢١، صدّرت روسيا ما قيمته ١,٤٨ مليار دولار إلى الجزائر، متضمنة تصدير معدات الملاحة (٢٥٥ مليون دولار)، وزيت فول الصويا (١٨٣ مليون دولار)، وملحقات البث (١٥٠ مليون دولار)، مع زيادة في الصادرات الروسية نحو الجزائر في الفترة ما بين ١٩٩٥ إلى ٢٠٢١، بنسبة ١٢,١٪، لترتفع من ٥٧,٧ مليون دولار عام ١٩٩٥، إلى ١,٤٨ مليار دولار عام ٢٠٢١. بينما بلغت صادرات الجزائر نحو روسيا ١٧,٣ مليون دولار عام ٢٠٢١[٢].

لتبقى العلاقات بين الجانبين الجزائري والروسي، ذات بعد سياسي وإستراتيجي وأمني عسكري، أكثر منها ذات بعد اقتصادي وتجاري، فالبلدان يتقاسمان توجهات وتصورات متطابقة تقريبا تجاه مختلف القضايا، ويشتركان في منظورهما لواقع ومستقبل النظام الدولي وضرورات تغييره، ويحضر التنسيق بينهما في كثير من المحافل والمنظمات الدولية متعددة الأطراف.

---

(١) أحمد قاسم، «**العلاقات العسكرية الجزائرية الروسية**»، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ٤ تشرين الأول ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/a1QxSJqH

(٢) أحمد قاسم، «**العلاقات التجارية بين الاتحاد الروسي والجمهورية الجزائرية**»، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في:
https://2u.pw/NgPp2WdB

ووسط الفوضى الأمنية والسياسية العارمة التي شهدتها المنطقة المغاربية جراء تداعيات ما عرف بأحداث الربيع العربي ولا سيما في ليبيا، جاء تدخل روسيا التي تصاعد دورها على الساحة الدولية وفي النزاعات الإقليمية، بسعيها إلى لعب دور فاعل في الأزمة الليبية، ويشير الباحث الروسي «ليونيد أساييف» إلى أن روسيا تسعى لتحقيق نوع من التوزان في علاقاتها بين الفاعلين في الأزمة الليبية، رغم وجود نوع من التباين بين البيروقراطيات الروسية في موقفها من تلك الأطراف)رغم أن الظاهر وبحسب عدة تقارير هو دعم روسيا لقوات خليفة حفتر(، حيث يميل وزير الدفاع أكثر نحو دعم حفتر، فيما يظهر وزير الخارجية ميله أكثر نحو حكومة الوفاق المعترف بها دوليا، فيما يتأرجح بوتين في دعمه من طرف لآخر، ويرجع أساييف ذلك إلى عدم رغبة روسيا في تكرار سيناريو سوريا، ومراعاة لمحدودية مواردها، وهو ما يجعلها تتجنب التصعيد الميداني، ورغبتها في لعب دور وسيط إلى جانب قوى أخرى، لذلك فهي توظف الملف الليبي كورقة تفاوضية في علاقاتها مع فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص، ومن ناحية اقتصادية تهتم روسيا بالغاز الليبي، كما تسعى لأن تحافظ على مكانتها كمورد رئيسي للغاز لأوروبا، وهي ترى في اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا خدمة لمصالحها، لأنه يثير صراعات بين دول شرق المتوسط ويعطل استغلال احتياطاته وهو ما يصب في مصلحة موسكو[1].

وتذهب تقارير أمريكية أبعد من ذلك، إذ تتحدث عن مصلحة روسيا في إقامة قاعدة عسكرية في ليبيا، والحصول على موطئ قدم دائم لها هناك، فليبيا ذات موقع إستراتيجي بالنسبة لروسيا، فهي مطلة على البحر الأبيض المتوسط وخاصة منطقته الشرقية الغنية بالغاز، وهذا ما يعزز دور روسيا في الهيمنة البحرية في شرق المتوسط، ويزيد من تأثيرها في الأمن الجنوب الأوروبي، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يعبر عن تخوفه من الدور الروسي في ليبيا، والخشية من الخطر الروسي القادم هذه المرة من الجنوب، بعدما كان يأتي سابقا من الشرق[2].

---

(١) ليونيد أساييف، «**أولويات موسكو: فهم السياسة الروسية تجاه الصراع الليبي**»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ١ أيلول ٢٠٢٠، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في: https://bit.ly/3pUlyk6

(٢) هاجر أحمد، «**شوكة بالخاصرة الأوروبية.. ماذا تريد روسيا من التدخل في الصراع الليبي؟**»، الجزيرة نت، ٢٨ حزيران ٢٠٢٠، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في: https://bit.ly/3vYN1Ds

ويؤكد الباحث الروسي «ليونيد أساييف»، أنه من بين الأهداف الروسية من وراء التدخل في مناطق معينة مثل ليبيا، افتكاك عقود لصالح الشركات العسكرية الخاصة الخادمة للمصالح الروسية، وتوظيفها فيما بعد في مناطق النزاع المختلفة، وقد كان لتلك الشركات دور بارز في الأزمة السورية، واستطاعت أن تحصل على عقود أمنية مع الحكومة السورية لتأمين مناطق ومرافق حيوية، وهو ما تسعى تلك الشركات إلى تكراره مرة أخرى في ليبيا حتى في مرحلة ما بعد الصراع [١].

وتجسد ذلك عمليا عام ٢٠١٨، مع بداية الحديث عن نشاط مجموعة فاغنر في ليبيا، بالتزامن مع حضور «بريغوزين» رئيس الشركة لاجتماع في موسكو بين قيادة الجيش الروسي وحفتر، وبرز دورها أكثر مع مشاركتها في هجوم قوات حفتر على العاصمة طرابلس في نيسان ٢٠١٩، وناهيك عن مشاركتهم في القتال، قاموا بأعمال أخرى تتعلق بحراسة المنشآت النفطية الواقعة ضمن مناطق سيطرة حفتر، وأفاد تقرير سري أممي صادر في أيار ٢٠٢٠ بوجود حوالي ١٢٠٠ مقاتل تابع لفاغنر في ليبيا [٢].

ولكن روسيا تعمل في ذات الوقت، على إبقاء دور فاغنر في ليبيا عند حدود معينة تتناسب مع طبيعة الإستراتيجية الروسية للتعامل مع الأطراف الليبية المتحاربة، فموسكو ليس لها في ليبيا وجود عسكري رسمي ومعترف به كما هو الحال في سوريا، وهي تدعم حكومة الوفاق الوطني وحفتر على حد سواء، حتى وإن كان ميلها لصالح هذا الأخير أكبر، ولكن دور فاغنر ليس مفصليا في حسم المعركة لصالح حفتر، بحيث يكون دعمها له فقط بالقدر الذي لا يغير موازين القوى بشكل تام لصالحه أمام حكومة الوفاق، وهذا بتوجيه من موسكو حتى تكون قادرة على رفع المزايدة على الجبهة الدبلوماسية، والمطالبة بأداء دور أكبر في الملف الليبي، وقد سبق لروسيا أن جمعت كلا من فائز السراج وحفتر في قمة مشتركة في موسكو، لتؤكد لعبها على الحبلين في الأزمة لتحقيق أكبر إفادة ممكنة [٣].

وتقع مصر في شمال إفريقيا ضمن دائرة الاهتمام الروسي بقوة، وذلك منذ فترة الحرب الباردة والدعم السوفييتي لمصر الناصرية، سواء لإيقاف العدوان الثلاثي البريطاني – الفرنسي – (الإسرائيلي) على مصر عام ١٩٥٦، أو في مختلف الحروب مع

(١) ليونيد أساييف، مرجع سابق.

(٢) أحمد فريد مولانا، «**شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير**»، المعهد المصري للدراسات، ٣ شباط ٢٠٢١، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في: https://bit.ly/3GEXloO

(٣) إيمانويل دريفوس، «**الشركات العسكرية الروسية.. كم فرقة تعد مجموعة فاغنر؟**»، العربي الجديد، ٢٤ نيسان ٢٠٢٠، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في: https://bit.ly/3nl6kwY

(إسرائيل)، وفي بناء السد العالي، ومشاريع تنموية أخرى في البلاد، وكان ذلك منطلقا لاستمرار تمتع العلاقات بين الجانبين بصلات وطيدة.

فالعلاقات بين الجانبين، توصف بأنها قوية وتاريخية الجذور، حيث بدأت منذ أربعينيات القرن الماضي، ولها تاريخ حافل من المواقف المشتركة على الساحة الدولية، وخلال العقود الثمانية الماضية، مازالت العلاقات تحافظ على تماسكها وترابطها، إذ تعود إقامة العلاقات بين الجانبين إلى عام ١٩٤٣. وتأتي القاهرة على رأس اهتمامات روسيا، نظرا للدور الكبير الذى تلعبه في ضمان استقرار (الشرق الأوسط)، والثقل الكبير الذى تحظى به القاهرة داخل القارة الإفريقية، فضلا عن موقعها الإستراتيجي المتميز، وقربها من الأسواق الآسيوية والإفريقية وكذلك الأوروبية، وهو ما ظهر بشكل واضح في قمة «روسيا – إفريقيا» في نسختيها اللتان عُقدتا في ٢٠١٩ و٢٠٢٣، وسعي مصر لتنويع علاقاتها مع مختلف الشركاء الدوليين والقوى الدولية، في سياق الاتجاه نحو تعدد القطبية، وانضمامها مؤخرا إلى مجموعة البريكس التي تعد روسيا عضوا مؤسسا لها، وتبدي موسكو تقديرا كبيرا لمساعي القاهرة، واستعدادها للانخراط في جهود الوساطة لإنهاء الحرب الروسية – الأوكرانية، التي مازالت تداعياتها تلقى بظلالها على مختلف دول العالم[١].

ومن بناء السد العالي، وإقامة المراجل البخارية، وتشييد أفران الحديد والصلب، ومجمع الألومنيوم، وشركات الكيماويات، إلى المساعدة في بناء محطة الضبعة النووية، وإنشاء أول منطقة صناعية روسية بمحور قناة السويس، تطورت العلاقات الاقتصادية المصرية – الروسية باضطراد[٢]، ومثّلت مصر الشريك التجاري الأول لروسيا في إفريقيا بنسبة تعادل ٨٣ ٪ من حجم التجارة بين روسيا وبين الدول الإفريقية غير العربية، واستحوذت على نسبة ٣٣ ٪ من حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية خلال عام ٢٠٢١، وعدد الشركات الروسية المستثمرة في مصر نحو ٤٦٧ شركة في عام ٢٠٢١، تعمل في مجالات مختلفة مثل البترول والغاز والسياحة والتشييد والبناء، ومن المتوقع أن تضخ روسيا استثمارات بقيمة ٧ مليارات دولار، طبقا لاتفاقية

(١) محمد الطماوي، «العلاقات المصرية - الروسية.. ٨٠ عامًا من الشراكة الإستراتيجية بين القاهرة وموسكو»، بوابة الأهرام الإخبارية، ٢٦ آب ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في:
https://gate.ahram.org.eg/News/4514822.aspx

(٢) «**مصر وروسيا**»، الهيئة العامة المصرية للاستعلامات، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٧، شوهد يوم ٢٩ آذار٢٠٢٤. في: https://2u.pw/7ulEehs

وقعت عليها موسكو والقاهرة في ٢٠١٨، بهدف إنشاء منطقة صناعية روسية داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تسهم هذه المنطقة في تعزيز الدخل القومي لمصر، وتوفير فرص عمل تقدر بنحو ٣٥ ألف فرصة عمل، وأبدت حتى الآن نحو ٣٢ شركة روسية رغبتها العمل في هذه المنطقة[١].

وعلى الرغم من أن فرنسا تظل الدولة الغربية الوحيدة التي لها وجود عسكري كبير في الساحل الإفريقي، كما قامت في عام ٢٠١٧ بتأسيس مبادرة تحالف الساحل، إلا أن علاقتها بمستعمراتها الإفريقية السابقة قد ازدادت توتراً، وتجلى ذلك في زيادة واضحة في المشاعر المعادية للوجود الفرنسي، وقد دفعت تلك المعضلة الرئيس «ماكرون» إلى مطالبة زعماء دول الساحل الخمس بالتصدي لهذه المشاعر العدائية إذا كانوا يريدون أن تواصل فرنسا عملياتها العسكرية ضد الإرهاب، وصرح «ماكرون» بهذا الصدد قائلا «لا يمكنني أن أحتفظ -ولا أريد أن أحتفظ- بقوات على الأرض في الساحل، في الوقت الذي يلتبس فيه موقف السلطات المحلية من الحركات المعادية لفرنسا، وأحياناً توجد انتقادات من الوزراء والسياسيين أنفسهم»[٢].

وبينما كانت فرنسا مترددة في سحب قواتها العسكرية من مالي وبوركينا فاسو والنيجر على الرغم من قطع هذه الدول شراكاتها العسكرية معها، مع تواصل استخراجها للموارد الطبيعية في هذه البلدان، كانت العلاقات بين روسيا والعديد من دول الساحل قد تأسست خلال الحرب الباردة والعصر الاستعماري، وفي الآونة الأخيرة، أدى تركيز الدول الغربية على حقوق الإنسان، وخاصة خلال عمليات مكافحة الإرهاب، إلى دفع دول الساحل إلى التقرب من روسيا، وفي حين يطالب الحلفاء الغربيون بحكم القانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان في مقابل الأمن والدعم الاقتصادي، فإن روسيا تصور نفسها بشكل مختلف، كما أدى غزو روسيا لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢ إلى زيادة اهتمام روسيا بمنطقة الساحل لأنها حريصة على الحفاظ على حلفائها في إفريقيا، ودعمت روسيا علنا الأنظمة العسكرية في مالي وبوركينا فاسو، وحذرت من أي تدخل عسكري في النيجر عندما تولى الجيش السلطة، واستفادت من إلغاء النيجر لاتفاقية الدفاع مع

(١) محمد الطماوي، مرجع سابق.

(٢) حمدي عبد الرحمن، «الساحل الإفريقي: تعثر فرنسي وصعود روسي»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ١٧ كانون الأول ٢٠١٩. شوهد يوم ٢٥ آذار ٢٠٢٤. في
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5146

الاتحاد الأوروبي لأنها انتقلت إلى روسيا كبديل[١].

ولم تكتف روسيا بذلك فقط، بل أنها وجهت انتقادات لاذعة للدور الفرنسي الفاشل أمنيا في المنطقة، عقب مرور قرابة عشر سنوات على التواجد الفرنسي في مالي في إطار عملية «برخان» التي تقاتل الجهاديين منذ ٢٠١٤، والتي لم تنجح في تحييد الخطر الذي جاءت من أجله، وإعلان باريس عن سحب عدد كبير من قواتها هناك، فيما وصفته باريس بـ «إعادة تنظيم جزئية وتدريجية لقواتها» وليس انسحابا شاملا من منطقة الساحل عسكريا، ولكن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، علق على الأمر بأن «فرنسا تريد تقليصا كبيرا لقواتها العسكرية التي كان من المفروض أن تحارب الإرهابيين في كيدال شمال مالي»، وأضاف «الفرنسيون لم ينجحوا والإرهابيون مستمرون في السيطرة على المنطقة»[٢].

إن روسيا تستثمر حضورها التاريخي القوي في غرب إفريقيا والساحل والصحراء منذ العهد السوفييتي، وهي تسعى حاليا للعودة إليها من جديد، عودة قائمة على مرتكزين أساسيين، أحدهما عسكري والآخر اقتصادي، فإفريقيا ذات أهمية إستراتيجية بالغة في سياسة روسيا الخارجية، بفعل الفوائد الاقتصادية الناجمة عن ثرواتها المعدنية، وتزويد روسيا بسوق لتصدير الأسلحة والمساعدات العسكرية، وغالباً ما يتم دمج هذين العاملين في مقاربة السلاح مقابل الموارد، مستفيدة مما شهدته الآونة الأخيرة من انسحاب نسبي فرنسي من المنطقة بعد الفشل في تحقيق أهدافها الأمنية هناك، ولذلك كان دخول روسيا إلى الساحل الإفريقي على أسس أمنية محضة لملإ الفراغ الفرنسي، فالمنطلق الروسي يتعلق بـ «المساهمة في مكافحة الإرهاب كمدخل للحلول محل الانسحاب الفرنسي، ففي ظل فشل فرنسا في مكافحة هذه الظاهرة، تعالت الأصوات داخل دول الساحل منادية بتدخل روسي خاصة بعد نجاحها النسبي في فرض إرادتها في سوريا، فكانت هناك حملات من طرف المجتمع المدني مطالبة بتدخل موسكو، وفي ١٨ نسيان ٢٠١٩ مثلا حضر السفير الروسي في مالي اجتماعا لأحد الأحزاب المؤيدة لروسيا وهو حزب «مجموعة الوطنيين الماليين»، وفي نفس السنة وقعت باماكو اتفاقا عسكريا مع موسكو، ويطلق على الدور الروسي الجديد في غرب إفريقيا

---

(١) «**صراع النفوذ بين القوى الدولية يشتد في الساحل الإفريقي**»، مرجع سابق.

(٢) «**لوفيغارو: فاغنر في مالي.. هكذا يدفع بوتين مرتزقته إلى إفريقيا**»، نقلا عن الجزيرة نت، ١٤ تشرين الأول ٢٠٢١، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في: https://bit.ly/3GAcx6J

والساحل «دبلوماسية الكلاشنكوف»، وتعني بيع الأسلحة والمعدات الخاصة بمكافحة الإرهاب، بما فيها إرسال مستشارين أمنيين روس، ونذكر هنا أن ٩٠٪ من العتاد العسكري المستخدم من طرف الجيش التشادي على سبيل المثال يأتي من روسي[١].

وهذا ما يؤكد مرة أخرى، حرص البلدان الإفريقية على الاستفادة من مساعي موسكو لترسيخ نفسها كشريك أمني بديل للقارة، حيث كانت موسكو مثلا أكبر مصدر للأسلحة لدول إفريقيا جنوب الصحراء بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ [٢]، فلا شك أن استمرار الأوضاع في الخروج عن نطاق السيطرة في منطقة الساحل، مع زيادة عدد البؤر الإرهابية، سيدفع دول الساحل نحو المزيد من السعي نحو الحصول على خدمات موسكو الأمنية، ووفقاً لتصريحات الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» أثناء القمة الروسية الإفريقية في سوتشي عام ٢٠١٩، فإن إفريقيا عموماً تحتاج إلى دعم من روسيا في مختلف المجالات، كما أنها مستعدة لتزويد بلدان الساحل بالمساعدة في مكافحة الإرهاب، ويسود اعتقاد جازم في دول الساحل بأن موسكو لديها خبرة كبيرة في هذا المجال[٣].

ومن المرجح أن تزداد أهمية إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام ومنطقة الساحل على وجه الخصوص بالنسبة لروسيا، وأن لا تقتصر فقط على تجارة الأسلحة، التي مكنت روسيا من أن تكون مسؤولة عن ٤٩٪ من ورادات الأسلحة للقارة السمراء، ولكن موسكو تطمح لأكثر من ذلك من خلال التأسيس لوجود عسكري أمني لها هناك، خاصة بعد أن أصبحت الساحتين السورية والليبية أقل جاذبية بالنسبة لهذه الأنشطة العسكرية الروسية التي تديرها شركات عسكرية خاصة تعمل في الظل لحسابها، في إطار ما يطلق عليه اسم «دبلوماسية الظل العسكرية»، فمنطقة الساحل الإفريقي المليئة بالصراعات وحالات الاضطراب السياسي، أصبحت أكثر جاذبية للمصالح الروسية، بالتزامن كذلك مع ما تشهده من تراجع نسبي للاهتمام والحضور الأمريكي والأوروبي وخاصة الفرنسي بها[٤].

(١) حمدي عبد الرحمن، «**الساحل الإفريقي: تعثر فرنسي وصعود روسي**»، مرجع سابق.
(٢) صدفة محمد محمود، مرجع سابق. ص ١٤٢.
(٣) حمدي عبد الرحمن، «**الساحل الإفريقي: تعثر فرنسي وصعود روسي**»، مرجع سابق.
(٤) حمدي عبد الرحمان، «**عودة الدب الروسي: روسيا وإفريقيا واقترابات القوة البديلة**»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٣٠ آب ٢٠٢١، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في: https://bit.ly/3BuPtmf

فالإستراتيجية الروسية في المنطقة، تتميز كذلك بتوظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والتي يصف البعض أفرادها بالمرتزقة، لتحقيق أهدافها الأمنية هناك، ولا سيما أنها أثبتت نجاحاتها في العديد من البلدان الإفريقية المضطربة، فقد استفادت سوق الأمن الخاص في روسيا من العدد الكبير من العسكريين والأمنيين من ذوي الخبرة الكبيرة والكفاءة العالية الذين تم تسريحهم من الجيش السوفييتي بعد تفككه، مما سمح لهم بإقامة علاقات مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الدولية، وفي سنة ١٩٩٢ تم تقنين عمل الشركات الأمنية الخاصة في روسيا، والتي استغلت مناخ انعدام الأمن واللااستقرار لتقديم خدماتها لكبار الأثرياء والسياسيين، وتوسعت السوق المحلية الأمنية في روسيا، بظهور شركات عسكرية أمنية من المنتسبين السابقين للجيش السوفييتي مثل مجموعة FSB، وتوجد في روسيا حوالي ٢٠ ألف شركة حماية خاصة، وقرابة ٤ آلاف شركة أمنية خاصة، وما بين ١٠ إلى ٢٠ شركة عسكرية خاصة، ولكن أكثرها شهرة وانتشارا حاليا هي مجموعة فاغنر[١].

ويبدو أن شركة فاغنر تؤدي دور «المكمل البديل»، الذي يسمح لموسكو بالمشاركة في عمليات عسكرية من دون الحاجة للزج بقواتها العسكرية النظامية، (وذلك لتفادي أي إحراج أو ضغوطات دولية أو تحمل لمسؤولية القيام بأعمال غير قانونية أو غير إنسانية تسيء لصورة روسيا الدولية)، هذه الطريقة في العمل المسماة بـ «إستراتيجية الإنكار المقبول»(Plausible Deniability)، استعملت في مختلف العمليات المسلحة التي تورطت فيها روسيا، ويمكن بحسب عدد من الخبراء تعريف مجموعة فاغنر بأنها «أداة في خدمة طريقة الإنكار المقبول تحت رقابة الكريملين، فهي تتيح لموسكو التدخل أينما شاءت، دون أن تتحمل التكاليف المترتبة عن ذلك»[٢].

ففي مالي مثلا، وعلى عكس ما يعتقد غير العارفين بشؤون المنطقة، فإن الروس لا يعدون أنفسهم غرباء في ذلك البلد، فقد تمتعوا معه بتعاون دفاعي على مدى عقود، فالعلاقات بينهما تعود إلى استقلال البلاد سنة ١٩٦٠، حين كانت سلطات البلاد المستقلة حديثا تميل نحو المعسكر الشرقي، واستضافت باماكو القاذفات الإستراتيجية الروسية قبل انقلاب سنة ١٩٦٨، الذي جاء بسلطة ذات تقارب أوثق مع فرنسا، وفي سنة ٢٠١٩ وقعت روسيا مع مالي اتفاقية تعاون عسكري، تنص على تدريب المتخصصين

(١) أحمد فريد مولانا، مرجع سابق.
(٢) إيمانويل دريفوس، مرجع سابق.

العسكريين، ودعم عمليات حفظ السلام في الحرب على الإرهاب، وأكد وزير الدفاع الروسي أن بلاده مستعدة للمساهمة في تعزيز الوضع الأمني في مالي، وزودت موسكو بالفعل باماكو بالأسلحة في صفقة مهمة[١].

فتح ذلك باب التكهنات على مصراعيه بشأن أدوار محتملة لروسيا في مالي من خلال الشركة العسكرية الخاصة فاغنر، ففي الوقت الذي قررت فيه السلطات الفرنسية تخفيض وجودها في مالي، أعلنت السلطات المالية المتمثلة في المجلس العسكري الحاكم الذي أطاح بالرئيس الأسبق «إبراهيم بوبكر كايتا» في آب ٢٠٢٠، أنها بصدد التباحث لإبرام اتفاق مع الشركة الأمنية العسكرية فاغنر المقربة من روسيا، مما يعني نشر ألف مقاتل روسي لتشكيل القوات المسلحة المالية حسب مصدر فرنسي قريب من الملف، الأمر الذي قد يدفع فرنسا إلى إعادة النظر في تواجدها العسكري، وصرحت وزيرة الدفاع الفرنسية «فلورانس بارلي» «إن أي اتفاق بين باماكو ومجموعة من فاغنر سيكون مصدر قلق بالغ، ومناقضا لمواصلة الانخراط العسكري لفرنسا في منطقة الساحل المستمر منذ ثماني سنوات»[٢].

وما أجج المخاوف الغربية خصوصا من حدوث تغلغل لعناصر فاغنر في مالي، وإحلال الروس محل الفرنسيين في الجانب الأمني، تعزيز باماكو مؤخرا لقواتها العسكرية في عهد المجلس العسكري الحاكم بعد مرحلة الانقلاب بشراء طائرات من روسيا، مع وجود دعم شعبي لتعزيز التعاون مع روسيا، ووصف المتظاهرين الماليين للقوات الفرنسية المنتشرة في البلاد بالاستعمارية، كما صرح أحد القياديين السياسيين البارزين «سيدي كواتي» أن وقف الاضطرابات في البلاد، لن يتم إلا بالتعاون عسكريا مع دولة صادقة وقادرة كروسيا، فيما رفضت تنسيقية الحركات الأزوادية التي وقعت في وقت سابق اتفاق السلام والمصالحة مع الحكومة المالية المطاح بها، فإن انتشار قوات روسية تابعة لشركات عسكرية خاصة يضر بالاتفاق الذي وقعه الطرفان برعاية المجتمع الدولي، ووصفت التنسيقية قوات تلك

(١) «**كيف تزاحم روسيا الغرب الآن على كعكة الساحل الإفريقي؟**»، ورقة من إعداد فريق عمل سياسة بوست، ٢٦ كانون الأول ٢٠١٩، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في:

https://www.sasapost.com/how-russia-is-competing-with-the-west on-africa

(٢) بهار ماكويي وطاهر طاني، «**ما هي الميليشيات الروسية التابعة لمجموعة فاغنر التي تتقرب من المجلس العسكري الحاكم في مالي؟**»، موقع فرانس ٢٤ الإخباري، ١٦ أيلول ٢٠٢١. في:

https://bit.ly/2ZIVTkQ

الشركات الخاصة الروسية وعلى رأسها فاغنر بالمرتزقة[١].

ويعود التوجه لإبرام اتفاق مع مجموعة فاغنر في مالي، إلى كون النخبة العسكرية التي أطاحت بالرئيس «كايتا» مقربة من موسكو، فالعديد من قادة الانقلاب كانوا قد عادوا لتوهم من تدريب موسع على المساعدة الأمنية في موسكو، وكان السفير الروسي في مالي «إيغور جروميكو» من أوائل الشخصيات التي استقبلها قادة المجلس العسكري بعد الانقلاب، كما أنه لوحظ بعد الانقلاب مباشرة أن المتظاهرين الذين خرجوا للشوارع لوحوا بلافتات تحمل العلم الروسي، وعبارات معادية للسياسات الفرنسية، ولذلك فأي اتفاق مع مجموعة فاغنر يعد استمرارا لهذا السياق النشط للتقارب مع موسكو، كما أن زعيم الانقلاب العقيد «أسيمي غويتا»، بحسب الملاحظين يمثل هدفا مثاليا لروسيا التي جعلت من دعمه جزءا من إستراتيجيتها وحملتها لدعم القادة المعزولين سياسيا، الذين يواجهون أزمات في البلدان المحورية على المستوى الإقليمي، ليصبحوا مدينين لروسيا بتقديم امتيازات أمنية وإستراتيجية واقتصادية في مقابل دعمها لهم[٢].

ورغم نفي باماكو لوجود عناصر فاغنر على أراضيها، إلا أن حادثة تمرد زعيم المجموعة يفغيني بريغوجين على بوتين في حزيران ٢٠٢٣، كشفت حقيقة ذلك التواجد لفاغنر على الأراضي المالية، حين أراد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف طمأنة شركاء موسكو في إفريقيا باستمرار عمل جماعة فاغنر خاصة في مالي وإفريقيا الوسطى، إذ صرح لقناة روسيا اليوم أن «عمل فاغنر في مالي وإفريقيا الوسطى سيستمر بالطبع»، وهو ما عدّ اعتراف علني بوجود المجموعة في مالي، بتعداد قدره ١٤٠٠ مقاتل منذ بداية عام ٢٠٢٢[٣].

ويُذكر كذلك، أن عناصر شركة «فاغنر» الأمنية الروسية، تنشط في إفريقيا الوسطى

---

(١) **السلطة الانتقالية في مالي تسعى لتوقيع اتفاق مع شركة فاغنر الأمنية الروسية**، تقرير لقناة الجزيرة الإخبارية، ٥ تشرين الأول ٢٠٢١، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في:
https://youtube.com/watchv=BTa6cH8LONK&feature=share

(٢) جوزيف سيجيل ودانيال إيزنجا، «**مسرحية مجموعة فاغنر الروسية تقوض عملية انتقال السلطة في مالي**»، المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية (ACSS)، ١ تشرين الأول ٢٠٢١. شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في:
https://africacenter.org/ar/sportlight/ar-russias-wagner-play-undermines-the-transition-in-mali

(٣) «**فاغنر في إفريقيا: ما مستقبل مرتزقة بريغوجين؟**»، صحيفة (الشرق الأوسط)، ١٣ تموز ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/qo3UYW5z

لتدريب الجيش هناك، وحراسة الشخصيات الهامة، ومكافحة المتمردين والمجموعات الإرهابية وحماية منشآت الذهب، والألماس واليورانيوم في مناطق الصراع،و بالتوازي مع إعلان الخارجية الروسية في أوائل شهر تموز ٢٠٢١، إرسال ٦٠٠ جندي إضافي إلى قواتها المتواجدة في جمهورية إفريقيا الوسطى لتدريب الجيش والشرطة والحرس الوطني، ومع الدفعة الإضافية الجديدة، سيرتفع عدد الجنود الروس في إفريقيا الوسطى إلى ١١٣٥ جندي روسي، لتؤجج التنافس على النفوذ في الدولة الإفريقية المضطربة مع فرنسا، التي تنشر هناك بدورها نحو ٣٠٠ جندي[١].

وبحسب العديد من التقارير، فإن فاغنر تنشط في الكثير من الدول الإفريقية، مثل ليبيا ومالي وإفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان والكونغو وموزمبيق وغيرها، ويأتي نشاط مسلحي فاغنر في هذه الدول الإفريقية ليعزز ويكمل علاقاتها المميزة بروسيا، فمجموعة فاغنر حققت نجاحات عسكرية في مناطق إفريقية استعص على الجيش الفرنسي تحقيق اختراقات وانتصارات ميدانية فيها، لتكون فاغنر في النهاية واجهة عسكرية أساسية لتأمين وتسهيل ولوج روسيا إلى القارة الإفريقية، ورغم التخوف من تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على نشاطات فاغنر في إفريقيا، بفعل سحب أعداد من عناصرها للقتال على الجبهة الأوكرانية، إلا أن ذلك الانسحاب الجزئي يبدو مؤقتا، ومن الواضح أن روسيا قد أوجدت لها مساحة مهمة في إفريقيا، وأن نفوذها هناك قرار إستراتيجي وسيبقى بل ربما يتعزز أكثر، ولا شك أن امتناع جمهورية مالي وجمهورية وإفريقيا الوسطى (تنشط فيهما جماعة فاغنر)، عن التصويت لصالح قرار يطالب روسيا بالتوقف فوراً عن استخدام القوة ضد أوكرانيا عرضته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢ آذار ٢٠٢٢، لهو موقف له دلالته في سياق العلاقات الروسية الإفريقية، فهاتان الدولتان إلى جانب خمس عشرة دولة إفريقية أخرى، أغلبها تنشط فيها فاغنر، من بينها السودان وجمهورية جنوب السودان وموزمبيق وتنزانيا ومدغشقر وناميبيا وأوغندا وزمبابوي، امتنعت عن التصويت لصالح القرار المذكور والذي حظي بإجماع دولي، وهو ما يؤكد أن روسيا قد نجحت في الحصول على دعم نسبي من حلفائها الأفارقة، بالتزامهم الحياد عل الأقل في المحافل والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة[٢].

(١) شمسان عوض التميمي، مرجع سابق.

(٢) سيد أحمد ولد الأمير، «**هل ستؤثر الحرب في أوكرانيا على انتشار مسلحي فاغنر في إفريقيا**»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٣ آذار٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5310

إذاً، وفي ظل العجز الفرنسي والغربي المتعلق باحتواء بؤر التطرف والإرهاب في الساحل وغرب إفريقيا، والخطط الأمريكية المتعلقة بخفض الوجود العسكري في إفريقيا بنسبة ١٠٪، وإعادة تقييم فرنسا لوجودها العسكري في الساحل، وتزامنا مع ما أشارت إليه القمة الاحتفالية بمناسبة الذكرى الـ ٧٠ لتأسيس حلف الناتو في واتفورد بالقرب من لندن، إلى تحديد أولويات الحلف بمراقبة صعود الصين باعتباره تحدياً، وكذلك التركيز على «التهديد» الذي تمثله «الأعمال العدوانية» من جانب روسيا في أوكرانيا وأوروبا عموما، وما يعنيه ذلك من تجاهل الناتو لمنطقة الساحل، فمن المرجح أن كل ذلك سوف يفتح الباب على مصراعيه أمام تنامي النفوذ الروسي في المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يدفع دول الناتو إلى الوقوع في براثن فخ إستراتيجي مخيف، فسوف يحاول الروس ترسيخ أقدامهم في الساحل حتى يصلوا إلى سواحل غرب إفريقيا، ومن ثم المحيط الأطلسي للقارة، مستغلين ربما الفراغ في القوة الذي سيخلفه تراجع الغرب هناك، وهو ما يُعطي القوى الصاعدة الأخرى فرصة للتدخل، وبالفعل تشارك روسيا في التعاون الأمني مع ١٩ دولة في إفريقيا، ويشمل ذلك جمهورية إفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد ونيجيريا والنيجر ورواندا وغامبيا وغانا وإثيوبيا وغيرها، وليس هناك شك في أن بعض دوافع موسكو في حركتها الإفريقية يتعلق اليوم برغبة «بوتين» في إحياء مكانة بلاده كقوة عظم[١].

وعلى الجانب الشرقي من القارة، تتموضع منطقة القرن الإفريقي، التي تتميز بموقع إستراتيجي يطل على ممرات مائية هامة، بقربها من مضيق باب المندب المتحكم في البحر الأحمر، وإطلالتها على المحيط الهندي، فضلاً عن امتلاكها موارد طبيعية زاخرة، مما جعلها محطَّ أنظار العالم لا سيما القوى العظمى، ويعد حصول روسيا على قاعدة بحرية في ميناء بورتسودان بالسودان مرحلة حاسمة في الإستراتيجية الروسية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، لأنها لا تسعى إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع السودان فحسب، بل أيضا بدول المنطقة الأخرى، واستعادة قوة أسطولها البحري في البحر الأحمر، وبجانب النمو في المعاملات العسكرية بين روسيا والقرن الإفريقي، عمقت روسيا تعاونها الدفاعي مع إثيوبيا، ففي ١٢ تموز ٢٠٢١، تم التوقيع على اتفاقيات للتعاون العسكري مع روسيا، الخطوة التي فسرها النقاد والسياسيون أنها رد على المناورات العسكرية التي أجرتها مصر مع الاتحاد الأوروبي، وتعد منطقة

(١) حمدي عبد الرحمن، «**الساحل الإفريقي: تعثر فرنسي وصعود روسي**»، مرجع سابق.

شرق أفريقيا من أبرز الأقاليم الإفريقية التي تتخذ منهجاً حذرا في التعاون مع القوى ذات المصالح في القرة سواء كانت غربية أو غير غربية مثل روسيا وغيرها، ولذلك تهتم موسكو بتحقيق خرق إستراتيجي هناك، من قبيل زيارة ميخائيل بوغدنوف نائب وزير الخارجية الروسي للشؤون الإفريقية إلى تنزانيا يوم ١٥ أيار ٢٠٢١، أين أجرى محادثات مع وزيرة الخارجية التنزانية، وأكد دعم روسيا لجهود تنزانيا بشكل خاص والاتحاد الإفريقي بشكل عام، لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى بدون تدخل أطراف أجنبية، كما عرض المسؤول الروسي على تنزانيا مساعدتها في مواجهة الأنشطة الإرهابية خاصة في المناطق الجنوبية من البلاد على الحدود مع موزمبيق، غير أن تنزانيا أبدت تحفظها على الجانب الأمني والعسكري في التعاون، وركزت على تعزيز العلاقات التجارية والدبلوماسية والاقتصادية بين الجانبين[١].

وعلى نطاق أوسع، تسعى روسيا إلى دمج القارة الإفريقية ضمن جهود مراجعة المنظومة الدولية القائمة، ومحاولة الخروج من الهيمنة الغربية والأمريكية، بإقامة نظام متعدد الأقطاب تصفه بالأكثر تعددية وعدلا وديمقراطية، لذلك كانت إلى جانب الصين وجنوب إفريقيا من أكبر المتحمسين لتوسيع عضوية مجموعة البريكس، لتضمن قوى جديدة منها قوى إفريقية مؤثرة.

فغداة انعقاد القمة التاريخية ما بين ٢٢ و٢٤ آب ٢٠٢٣، قال مندوب جنوب إفريقيا في مجموعة البريكس «نيل سوكلال»، إن «٢٢ دولة تواصلت رسميّاً مع دول بريكس لتصبح عضواً بشكل كامل»، ومن بين هذه الدول نجد ٥ دول إفريقية ذات وزن كبير ومنتشرة عبر أرجاء القارة، وهي مصر، وإثيوبيا، ونيجيريا، والجزائر، والسنغال، وهو ما يوضح اهتمام دول القارة بهذا المنتدى العالمي، وتقاربه مع تطلعاتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، فقد أكد مندوب جنوب إفريقيا في البريكس، أن المجموعة «قوة سياسية عبر محاولتها تغيير خطوط الصدع في مجال السياسة العالمية، وتسعى أيضا لتغيير ما يحدث في الفضاء الاقتصادي على مستوى العالم»[٢].

وبالفعل، كان أهم ما خرجت به قمة المجموعة بجوهانسبورغ، إعلان الرئيس الجنوب إفريقي «سيريل رامافوزا»، عن دعوة البريكس لست دول جديدة لعضوية المجموعة،

(١) شمسان عوض التميمي، مرجع سابق.

(٢) «**جنوب إفريقيا تعلن طلب ٢٢ دولة الانضمام إلى مجموعة بريكس**»، الجزيرة نت، ٢١ تموز ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤، في: https://2u.pw/97rGixN.

من بينها دولتين إفريقيتين هامتين وهما مصر وإثيوبيا (شملت عملية التوسعة كذلك ضم كل من السعودية والإمارات وإيران والأرجنتين)، في خطوة تهدف إلى توسيع نفوذ المجموعة العالمي، ومواجهة النفوذ الأميركي وتخفيف الضغوط عن الصين وروسيا اللتان تقودان حملة عالمية لتغيير النظام الدولي القائم، وهي مرحلة أولى فقط من عملية التوسيع، وستتبعها مراحل أخرى من المؤكد أنها ستشهد ضم قوى إفريقية أخرى مرشحة لذلك بقوة مستقبلا مثل الجزائر ونيجيريا[1]،و رغم الصورة النمطية السائدة عن توظيف روسيا الكبير للقوة الصلبة في علاقاتها مع محيطها الخارجي القريب أو البعيد، إلا أن ملامح تطوير التوجه نحو استغلال مصادر قوتها الناعمة تتزايد، وتجد لها حضورا ملحوظا في الفضاء الإفريقي، حيث لم تعد موسكو تراهن فقط على دبلوماسية الكلاشينكوف، وإستراتيجية الإنكار المقبول باستغلال جماعات وتنظيمات عسكرية وشبه عسكرية، مثل جماعة فاغنر وغيرها لتحقيق أهداف روسيا عبر أنحاء القارة دون أن يبرز الحضور الروسي الرسمي في الصورة.

فروساي تتجه أيضا نحو تطوير إستراتيجيات تعاملها مع الواقع الدولي بعيدا عن قوتها العسكرية لوحدها، من خلال العمل على نشر وتدعيم قوتها الناعمة وتحسين صورتها، وهو ما تجسد بتوقيع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» في ٥ أيلول ٢٠٢٢، على مرسوم بالموافقة على «مفهوم السياسة الإنسانية لروسيا الاتحادية» في الخارج ليصبح قانونا، ويعمل المفهوم على تفعيل وترسيخ مبدأ «روسكي مير» أو «العالم الروسي»، الذي عمل «بوتين» على استحضاره بشكل مكثف منذ عام ٢٠١٤، وازداد التركيز عليه بعد الحرب مع أوكرانيا ٢٠٢٢، مع أن جذوره تعود لإسهامات أكاديميين وإعلاميين روس في الفترة ما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠. يقوم مبدأ أو مفهوم «العالم الروسي» على أن روسيا دولة ذات حضارة، ويجب حمايتها من القوى الخارجية (خاصة من الغرب)، وتعزيز الوحدة مع المواطنين الروس في دول متفرقة، تحت مظلة المجال الحيوي للبلاد، ليكون «العالم الروسي» بمثابة منصة أو قاعدة إيديولوجية تنطلق منها روسيا على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وتضمن المفهوم أيضا مبادئ سياسة الترويج للثقافة الوطنية واللغة الروسية في الخارج، خصوصا أمام الثقافة الغربية التي تمثل التهديد الرئيسي للثقافة الوطنية ومن ثم للدولة الروسية، والمهمة

(١) «بريكس الجديدة.. ماذا يعني اقتصاديًّا ضم ٦ أعضاء جدد للمجموعة؟»، العربي الجديد، ٢٥ آب ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٩ آذار٢٠٢٤. في: https://2u.pw/Fe9m5eR

القادمة هي تعزيز القيم التقليدية الروسية والدفاع عنها، والعمل على الترويج لما يسمى «الهوية الدستورية» لروسيا، بوصفها أمة قوية لا تعتمد فقط على قوتها العسكرية، بل على هويتها المشبعة بالقيم الروحية والأخلاقية، التي تعمل على تكريس مبادئ احترام الدول الأخرى، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[١].

ولم يكن إصدار مفهوم متخصص في السياسة الإنسانية في العلاقات الخارجية الروسية مفاجئاً، حيث أعلنت وزارة الخارجية الروسية في الأول من كانون الثاني ٢٠٢٢، استحداث وحدة في وزارة الخارجية معنية بشؤون إستراتيجية موسكو فيما يخص ممارستها لأدوات قوتها الناعمة، من علوم، وفنون، وتعليم، ورياضة، وتعد الوثيقة برنامج عمل للدبلوماسية الشعبية الروسية يجيب الأسئلة التي تدور حول روسيا كمفهوم شمولي وإنساني، وتحدد القيم الإنسانية التي تدعمها روسيا حول العالم، ويبدو أن روسيا وضعت أولوية وجهداً كبيراً لتلك الوثيقة، بعد أن تغيرت الأوضاع الجيوسياسية بصورة كبيرة التي وضعت على أساسها وثيقة ٢٠١٦[٢].

ومن بين مظاهر توظيف القوة الناعمة الروسية وما جاء في وثيقة مفهوم السياسة الإنسانية لروسيا الاتحادية، اقتران التقدم الروسي في إفريقيا في السنوات الأخيرة بحملات دعائية شعبية أو نخبوية ضد الوجود الغربي في القارة السمراء، وقفت وراءها تيارات وجمعيات ونشطاء سياسيون وإعلاميون، بدعوى أننا أفريقانيون (Pan-Africanist) وتحرريون، وتحاول روسيا الاستفادة من هذه الحملات والمشاعر المناهضة للهيمنة الغربية وتوظيفها لصالحها في سياق تنافس دولي في إفريقيا، تخوضه القوى الغربية وتخوضه أيضاً القوى الصاعدة مثل الصين وتركيا وإيران وغيرها، لكن يبدو حتى الآن، أن الروس قد نجحوا بصورة أو أخرى، في الاستفادة أكثر من غيرهم، من التراجع الفرنسي في الدول الإفريقية الفرنكفونية عموماً، ولا سيما دول جنوبي الصحراء وغربي إفريقيا، حيث حدث التقاء بين التوجهات الروسية البوتينية وخاصة في السياسة الخارجية، والحركات الأفريقانية على أساس الموقف الموحد المعادي للغرب، وهو نوع من التعاون بين أذرع «الدعاية الروسية» والشخصيات والمؤسسات والشبكات الإفريقية «الوطنية»، المناهضة لسياسات الهيمنة الغربية الاستعمارية منها

(١) إسراء إسماعيل، مرجع سابق. ص ص ١٧٠، ١٧١.

(٢) «**وثيقة السياسة الإنسانية.. كيف تفكر روسيا بالقوة الناعمة؟**»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٢، ٣١ آذار٢٠٢٤. في:
https://2u.pw/LUdaa7j

أو النيوكولونيالية، وخصوصاً أن هذه المجموعات النشطة إعلامياً وسياسياً - ولا سيما على شبكات التواصل الاجتماعي والعمل الجمعياتي- تجد في روسيا القوة الدولية التي لم يسبق لها أن استعمرت أو «استعبدت» الأفارقة، وترى في السياسة الخارجية الروسية توجهاً نحو بناء نظام عالمي جديد، يمكن للبلدان الأفريقية أن تستظل به للحد من الهيمنة الغربية ؛ لذلك فهي قد تلتقي أيضاً مع الأيديولوجية البوتينية و«القيم الروسية» المحافظة، في مجال الأسرة، ورفض المثلية، ومعاداة ما يطلق عليه التحلل الأخلاقي السائد في الغرب، والذي كثيراً ما تتّهم الدول الغربية بالعمل على نشره في المجتمعات الإفريقية وغير الغربية عموماً، تحت بند «حماية حقوق الإنسان» حسب المعايير الغربية، باعتبارها حقوقاً عالمية وأحد أبرز عناوين الحداثة الحضارية[1].

وتؤسس وثيقة مفهوم السياسة الإنسانية لروسيا الاتحادية، لوضع نقاط مهمة لتعريف ماهية القيم التي يجب أن تتبعها روسيا أثناء استخدامها أدوات قواها الناعمة عبر العالم بما في ذلك إفريقيا، وتأتي على رأسها اللغة الروسية، والتي بجانب كونها اللغة الأولى أو الثانية لعدد من الدول، فهي لغة رسمية لأهم المنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة، ولذلك تعد حماية ودعم اللغة الروسية أولوية للسياسة الخارجية الإنسانية لروسيا. وعلى الجانب الآخر ركزت الوثيقة على تعزيز الثقافة الروسية الشمولية، حيث أشارت إلى ضرورة العمل على الحفاظ على المقومات الثقافية الروسية، وبالأخص في مواجهة ما أسمته الوثيقة بـ «محاولات إلغاء الثقافات الأخرى»، ولذلك لابد أن يثبت «الكود» الثقافي الروسي مكانته دولياً، بما يتضمنه من مكونات، وهي اللغة والتاريخ والفن والتعليم والرياضة وكذا توطين العمل بـ «دبلوماسية الإرث» لتصحيح الحقائق التاريخية المغلوطة في تاريخ العلاقات الدولية، من خلال زيادة عدد سنوات برامج التبادل والتعاون الإنساني بين الدول الصديقة، بالإضافة إلى توظيف «المواسم الروسية» من خلال الترويج لها في الدول الأجنبية، واستخدامها لرسم صورة جيدة عن الدولة والتعريف بثقافتها لدى دول العالم أجمع، بالإضافة إلى المشاركة في المناسبات الثقافية الأجنبية كمعارض الكتب، والمؤتمرات، والندوات الثقافية والأدبية، لزيادة حجم الإنتاج الفكري العالمي باللغة الروسية، والعمل

(١) محمد السبيطلي، «**روابط الأفريقانية والقوة الناعمة الروسية في إفريقيا**»، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٢٩ آذار٢٠٢٤، شوهد يوم ٣١ آذار٢٠٢٤. في:
https://apa-inter.com/post.php?id=6006

على جذب عدد أكبر من الطلاب الأجانب للدراسة في روسيا، وجعلها وجهة جاذبة جداً للشباب المهتم بالدراسة في كافة المجالات الأكاديمية، أحد أدوات القوة الناعمة التي ركزت عليها الوثيقة، وجعل روسيا مركزاً دولياً للمؤتمرات والتجمعات الشبابية، وتشجيع التبادل الطلابي والعمل على الارتقاء بالخدمات التعليمية المجانية المقدمة للمبعوثين والطلاب الأجانب[١].

الشكل رقم ٠١ مقومات الصعود الروسي بحسب مفهوم السياسة الإنسانية لروسيا الاتحادية[٢]

وبرز تطبيق هذه التوجهات بشكل كبير في خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمام القادة الأفارقة في قمة روسيا – إفريقيا بسان بترسبورغ عام ٢٠٢٣، أين أوضح أنه يوجد حوالي ٣٥ ألف طالب إفريقي يزاولون تعليمهم في جامعات روسية بحسب إحصائيات عام ٢٠٢٣، وهي الأعداد التي تزداد كل سنة على حساب الميزانية

(١) **وثيقة السياسة الإنسانية.. كيف تفكر روسيا بالقوة الناعمة؟»**، مرجع سابق.
(٢) **«وثيقة السياسة الإنسانية.. كيف تفكر روسيا بالقوة الناعمة؟»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٢**، https://2u.pw/LUdaa7j

الفيدرالية الروسية لهذا المجال، والتي ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة بين عامين ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣، مع تخصيص ٤٧٠٠ منحة لطلاب أفارقة للدراسة في روسيا لحساب عام ٢٠٢٤، والتخطيط لفتح فروع لجامعات روسية في إفريقيا لتوطيد التعاون مع المؤسسات الجامعية الإفريقية، وفي ٢٦ تموز ٢٠٢٣، تم توقيع اتفاقية إنشاء ائتلاف الجامعات والمعاهد الفنية، لتكوين وتدريب المختصين الأفارقة في التعدين والمواد الخام، تحت إشراف إطارات وأساتذة روس، ودعا بوتين كذلك خلال كلمته إلى الدمج بين المناهج والمقررات الروسية والإفريقية، وفي ٢٨ دولة إفريقية تم إطلاق مشاريع لفتح مراكز تدريب المعلمين والأساتذة من التحضيري إلى الثانوي، مع التخطيط لزيادة قبول الطلبة الأفارقة للتكوين في هذا المجال في روسيا، و تدعيم تعليم اللغة الروسية في إفريقيا، بالتوازي مع إطلاق اللجنة الدولية للغة الروسية عام ٢٠٢٤، التي دعا بوتين الدول الإفريقية للانخراط فيها.

ويمكن أن نسوق بعض النماذج عن التعاون العلمي والثقافي بين روسيا ودول إفريقية، من خلال نموذج مصر على سبيل المثال، حيث يولى الجانبان الروسي والمصري اهتماما كبيرا للتعاون في مجال التعليم، بإضفاء مزيد من الزخم في هذا السياق، من خلال العمل على التبادل المشترك بين البعثات التعليمية في مختلف المجالات، والحرص على تنامى العلاقات بينهما بشكل مستمر وتدريجي نحو الأفضل، إذ هناك ما يزيد على ١٦ ألف طالب مصري يدرسون في الجامعات والمعاهد الروسية، وأغلبهم في مجالات الهندسة والطب والزراعة، في ظل مساعي عدة جامعات ومعاهد روسية فتح فروع لها في مصر[١].

وفي جمهورية إفريقيا الوسطى، وقع رئيس البلاد «فاوستين أرشانغ توادیرا» مرسوما يقضي باعتماد اللغة الروسية كلغة رسمية للدراسة في جامعات الجمهورية ابتداء من عام ٢٠٢٢، يأتي هذ القرار في إطار تطوير التعاون بين روسيا وجمهورية إفريقيا الوسطى، وكان قد تم بالفعل تدريس اللغة الروسية في إفريقيا الوسطى في السبعينيات في عهد الإمبراطور «جان بيدل بوكاسا»، الذي كان حليفا للاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة، ويتم التنسيق بين الجانبين على مستوى وزراء التعليم لمناقشة متطلبات تطبيق

(١) أحمد الطماوي، مرجع سابق.

ذلك القرار، مثل مشكلة أعضاء الهيئة التدريسية وأمور أخرى، مع وجود خطط أولية لإرسال معلمي اللغة الروسية كلغة أجنبية من روسيا إلى جمهورية إفريقيا الوسطى[١]، وصرح وزير التعليم العالي في جمهورية إفريقيا الوسطى جان لورين بهذا الخصوص «لدينا الآن على المستوى الجامعي قسم اللغة الروسية، وسيكون أمراً جيداً جداً إذا توفر لدى هذا القسم عدد كاف من المعلمين، القادرين على توفير برنامج لمواصلة تعليم اللغة الروسية وتعزيزها»، وأضاف «بمجرد أن يكون لدينا قسم روسي مجهز بشكل جيد ومعلمين مدربين بشكل جيد، سنتمكن من إدراج تعليم اللغة الروسية في المدارس الثانوية وفي الكليات»[٢]، وهذا ما يعزز مكانة الحضور الروسي في إفريقيا الوسطى، التي أصبحت موطنا للنفوذ الروسي في إفريقيا بشكل متعاظم.

ويلعب السفراء الروس والبعثات الدبلوماسية الروسية عموما، دورا كبيرا في تعميق العلاقات الإنسانية والروابط الشعبية مع دول القارة، لأنه يمتلكون دورهم وفكرتهم الخاصة حول أدوات «القوة الناعمة» وتطبيقها في الدول التي ستقرون بها ويعرفون عادات وثقافة شعوبها جيد، كما تمنح الأولوية والأفضلية كذلك للجمعيات التي تم اختبارها عبر الزمن، مثل جمعيات الصداقة، وجمعيات خريجي الجامعات الروسية والسوفييتية، والجاليات الروسية في الخارج، وتمثل مؤسسة «روس سوترودنيشيستفا» (التعاون الروسي)، التابعة لوزارة الخارجية، والتي تتميز بكونها شبكة واسعة من المكاتب التمثيلية في الخارج، أهم قائم على نشر وتدعيم قوة روسيا الناعمة عبر العالم[٣].

---

(١) «**إفريقيا الوسطى تعتمد اللغة الروسية بشكل رسمي للتدريس في الجامعات**»، سبوتنيك عربي، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢١، شوهد يوم ٣١ آذار٢٠٢٤. في:

https://2u.pw/L7FDarog

(٢) «**إفريقيا الوسطى تعتزم إدراج اللغة الروسية بالجامعات والمدارس**»، اليوم السابع، ١ كانون الأول٢٠٢١، شوهد يوم ٣١ آذار٢٠٢٤. في: https://2u.pw/1PvQgltK

(٣) ديميتري بوليكانوف، «**دور القوة الناعمة في العلاقات الدولية: التجربة الروسية وآفاق انتشارها**»، موقع الميادين الإخباري، ٢٦ نيسان ٢٠٢٣، شوهد يوم ٣١ آذار٢٠٢٤. في:

https://2u.pw/LywuMnl5

وتشير هذه المزاوجة بين وسائل القوة الناعمة ونظيرتها الصلبة في سياسة روسيا تجاه إفريقيا، إلى تطور في المنظور الروسي لكيفية التعاطي مع المنافسة الحادة على إفريقيا مع قوى تقليدية غربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وأخرى صاعدة مثل الصين وتركيا وغيرهما، وتسجل روسيا بالفعل نقاط عديدة وهامة في هذه المنافسة، بحيث تغلغلت في دول كانت محسوبة على النفوذ الفرنسي مثل مالي وإفريقيا الوسطى، وتقيم علاقات مميزة مع عرب القارة مثل علاقاتها بالجزائر ومصر، وساعدها تبنيها لمنظور متعدد الأقطاب لمستقبل هيكل النظام الدولي، على جذب مختلف دول القارة نحوها، مادامت تلك الدول تواقة إلى بناء نظام دولي أقل هيمنة وأحادية وأكثر انفتاحا وتعددية، مما يتيح لها فرصا أكبر للمناورة والنمو والتقدم والتخلص من بقايا الحقب الاستعمارية وقيود النيوكوليونيالية، لا سيما وأن روسيا تفخر بعدم كونها جزءا من التاريخ المظلم والاستعماري للقارة، والذي قادته قوى غربية تحسب اليوم ضمن أعداء روسيا في العالم، وهو مرتكز يمنح موسكو خلفية ممتازة لبناء علاقات قوية ومتبادلة المنافع مع القارة الإفريقية.

المبحث الثالث
تنامي محورية القارة الإفريقية في سياسة الصين الخارجية

في سعيها نحو مكانة عالمية تليق بماضيها الحضاري والتاريخي العريق، وبحاضرها الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي المتقدم، وبتطلعاتها المستقبلية التي لا حدود لها، لم تنس الصين أن تضع إفريقيا ضمن قائمة المناطق المستهدفة بنفوذها وتغلغلها الإستراتيجي، ونشاط دبلوماسيتها المثابرة، وحركية شركاتها الاقتصادية ومستثمريها ورجال أعمالها الطموحين، فرغم الفروقات الاقتصادية الشاسعة بين بكين والدول الإفريقية، إلا أن إفريقيا تمتلك الكثير من المزايا والموارد التي تفتقد لها الصين، بل وهي أحوج ما يكون إليها لمواصلة مسيرتها التنموية والارتقائية غير المسبوقة في التاريخ، ففي إفريقيا تتركز المعادن والمصادر الطاقوية والموقع الإستراتيجي والسوق الاستهلاكية الواسعة والفرص الاستثمارية البكر، وكذلك شعب وحكومات ساعية للانعتاق من مخلفات الهيمنة الاستعمارية الغربية، التي لم تزول بزوال الاستعمار التقليدي الذي خلف جراحا غائرة في الوجدان والبنيان الإفريقي نفسيا ومجتمعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا، وتلك هي فرصة ومدخل الصين نحو كسب ود القارة المفتقدة بدورها لما تمتلكه الصين من إمكانات وتصورات ومصادر قوة، لتكون الحاجة والمصالح متبادلة، وذلك كل ما تحتاج إليه أية علاقات ثنائية لتنمو وتزدهر.

لقد عرفت العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وإفريقيا تاريخيا تغيرا كبيرا، من سياسية صريحة إلى تركيز أكبر بكثير على العلاقات الاقتصادية، ففي خمسينيات القرن العشرين احتاجت الصين لحركات التحرر في جميع أنحاء إفريقيا في نضالاتها المناهضة للاستعمار، وبعد الاستقلال توددت الحكومة الصينية إلى الحكومات الإفريقية الجديدة للحصول على اعتراف دبلوماسي، ودعم لمطالبة بكين بتمثيل الصين في الأمم المتحدة بدلاً من حكومة الصين القومية «تايوان» التي كانت ولا تزال تعترف بها الدول الغربية، وفي الستينيات كانت إفريقيا أيضاً منطقة تنافس بين الصين والاتحاد السوفيتي، لذلك قدمت الحكومة الصينية مساعدات إلى إفريقيا، وكان أبرز مثال على ذلك هو خط السكك الحديدية الذي بُني في السبعينيات لحصول زامبيا على منفذ بحري كبديل للطريق التقليدي عبر زيمبابوي، والتي كانت آنذاك تحت حكم الأقلية

البيضاء، وكانت المعونات التي قدمتها الصين إلى إفريقيا في تلك الفترة كبيرة بالنسبة لبلد فقير نسبيّاً آنذاك، لذلك ظلت التجارة مع إفريقيا محدودة، وظل الاستثمار الأجنبي غير موجود، ومن الواضح أن المساعدات كانت مدفوعة بأهداف سياسية وليس اقتصادية، وكان خطاب التزام الصين فقط من باب التضامن ومعاداة الإمبريالية[١].

حيث كانت الصين تؤكد للعالم وشركائها لا سيما في الدول والمناطق الفقيرة التي عانت طويلا من الاستعمار والاستغلال بما في ذلك قارة إفريقيا، أنها قوة من نوع مختلف تماما ولا تمت بصلة لنظيراتها من القوى الغربية الاستعمارية، فالصين في حد ذاتها كانت ضحية للاستعمار الغربي، وتجربة قرن الذل كانت مؤثرة للغاية في المخيال والوعي الجمعي الصيني، لأن الإذلال في العلاقات الدولية بحسب الباحث الهندي «ديفيش كابور»، يرقى إلى مستوى التدهور العام لقوة دولة فاعلة وحرمانها من مكانتها، وترسيخ تسلسل هرمي واضح، وهذا ما عانت منه الصين بالضبط، التي خضعت لسيطرة قوى غربية على رأسها بريطانيا طيلة الفترة الممتدة من ١٨٣٩ إلى ١٩٤٩، والتي تخللتها حروب الأفيون الأولى والثانية، ومعاهدات مجحفة وغير عادلة بحق الصينيين أمام القوى الاستعمارية الغربية، ولذلك ما يزال الخطاب السياسي الصيني يوظف تلك الحقبة من تاريخ البلاد لتحقيق التعبئة واستنهاض المشاعر القومية، ففي الذكرى العشرين لاستعادة هونغ كونغ من بريطانيا مثلا، قال الرئيس الصيني شي جين بينغ «إن تلك الخطوة أنهت ما ألحقته بريطانيا بالصين من «إذلال وحزن» عندما استولت على المدينة عام ١٨٤٢»[٢].

وانعكس ذلك الماضي الاستعماري على توجهات وعلاقات الصين منذ الأيام الأولى لنشأة الجمهورية الصينية الشعبية، حيث كانت المصالح السياسية هي المرتكز في علاقة بكين بإفريقيا، وفي سعيها وراء الأصدقاء في النظام الدولي الثنائي القطب بعد الحرب الباردة، حددت بيجين الدول المستقلة حديثاً في إفريقيا كمجموعة رئيسية يمكن التعاطي معها، اعتمادا على أرضية مشتركة وشعوراً بالتعاطف مع إفريقيا نتيجة لتجاربهما التاريخية المشتركة، فإفريقيا والصين كانتا ضحيتين «للاستعمار من قبل

(١) مصطفى جالي، **الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٢ أيلول ٢٠١٢، شوهد يوم ٢٦ آذار ٢٠٢٤. في:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5085

(٢) ديفيش كابور، **تراتبية الإذلال في آسيا**، الجزيرة نت، ١٤ تموز ٢٠١٧، شوهد يوم ٢٦ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/ZDxsCoch

«الرأسماليين والإمبرياليين»، وواجهتا نفس السعي إلى الاستقلال الوطني والتحرير بعد الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذه المبادئ، وخلال أول لقاء رسمي للصين مع إفريقيا في مؤتمر باندونغ، عام ١٩٥٥، شارك رئيس الوزراء، تشو إن لاي، وبنشاط إلى جانب قادة ست دول إفريقية، هي مصر وإثيوبيا وغانا وليبيريا وليبيا والسودان، وفي ستينات القرن العشرين، وبسبب الجهود التي كانت تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لإشراك إفريقيا، فضلاً عن الصراع المتصاعد بين الصين والسوفييت، ازداد التركيز على إفريقيا في أجندة السياسة الخارجية الصينية، وخلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٤، زار رئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي عشر دول إفريقية، وأصدرت الصين آنذاك «المبادئ الثماني للمساعدة الاقتصادية والتكنولوجية الأجنبية»، وقد صُمِّمت مبادئ المعونة تلك للتنافس في نفس الوقت مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للحصول على دعم إفريقيا، حيث استخدمت الصين مساعداتها الخارجية لإفريقيا كأداة لتعزيز مصالحها السياسية، وقدَّمت بموجب ذلك كميات كبيرة من المساعدات لإفريقيا، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الداخلية التي كانت تواجهها، وأسهم ذلك في إقامة علاقات دبلوماسية في تلك الفترة مع ١٩ دولة إفريقية[١].

بتسارع التطورات والتغيرات، حدث تحول في إدراك ورؤية الصين لنفسها وللعالم، فبعد سياسة الإصلاحات الاقتصادية منذ عام ١٩٧٨، وما أتاحته لها من تقدم اقتصادي ووفورات مالية وثورة تقنية، ازدادت حاجتها لمزيد من الموارد الطبيعية المعدنية والطاقوية لتغذية اقتصادها الشره لتلك المواد، وتعاظمت ثقة الصينيين في أنفسهم وأصبح لديهم طموحاتهم الإقليمية بل وحتى العالمية، وبدأت بكين تخرج شيئا فشيئا من عباءة دولة العالم الثالث المتخلفة، وبدا أنها تدخل عهدا جديدا من الازدهار يحاكي عظمتها الإمبراطورية عبر التاريخ، وصاحب ذلك بطبيعة الحال تطور في منظور الصين للعالم بما في ذلك قارة إفريقيا، وتمت عمليات حثيثة لإعادة رسم سياسة الصين الخارجية وأولوياتها، بما يتماشى مع العالم المتغير لما بعد الحرب الباردة، وبما يتوافق مع الأهداف والمصالح الجديدة لقوة طموحة وصاعدة، وأصبح لدى الصين منطلقها الخاص لتقديم نفسها للعالم في صورة القوة المسؤولة والمتحضرة والسلمية والحريصة على المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة.

(١) مصطفى جالي، مرجع سابق.

فما فتئت الصين تجادل بأن سياستها الخارجية كانت دوما ومنذ الحرب الباردة قائمة على طابع سلمي وتعاوني، تحكمها المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، والتي تتضمن[1]:

١. الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة أراضي كل دولة.
٢. عدم الاعتداء.
٣. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
٤. المساواة والمنافع المتبادلة.
٥. التعايش السلمي.

وتعتمد الصين على ما يسميه الباحث السنغافوري الكبير المختص في الشؤون الآسيوية «كيشور محبوباني» بالخبرة التاريخية، التي تبين أن الصين لم تكن يوما قوة إمبريالية متغطرسة، فخلال حقبة تربعها على القمة وقوتها طيلة أغلبية السنوات الـ ١٨٠٠ الماضية، لم تغزو العالم ولم تقم ما قامت به بعدها القوى الاستعمارية الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال من جرائم في مستعمراتها على رأسها المستعمرات ذالإفريقية، رغم أنها كانت تمتلك أقوى بحرية في العالم خلال القرن الخامس عشر في ظل حكم إمبراطور سلالة «مينغ» القوية «تشينغ هاي» Ching Hai[2].

وتثبت الوثائق والوقائع التاريخية مثلا، أن أسطول الكنز الصيني العظيم الذي كان أكبر أسطول شهدته البشرية حينها، والذي أبحر لأول عام ١٤٠٥م ميلادية ضمن رحلات ذات صبغة دبلوماسية وتجارية متعددة وترويجية لعظمة سلالة مينغ، شملت أجزاء كبيرة من المحيط الهندي وبلغت المنطقة العربية وسواحل شرق إفريقيا مثل كينيا والصومال، بقيادة القائد والبحار والدبلوماسي والجنرال الصيني المسلم «زينغ هي» أو «شينغ خه» Zheng He واسمه المسلم «حجي محمود شمس»، وحدث تبادل تجاري وثقافي وحضاري وإنساني بين الصينيين وشعوب تلك المناطق ما يزال صداه يتردد إلى يومنا هذا، حيث لم يعمد المستكشف والقائد الصيني إلى استعباد واحتلال وتقتيل تلك الشعوب وسلب خيراتها، مثلما فعل من لحقوا بعده من القادة والمستكشفين البيض

(1) Mikael Weissmann, Chinese Foreign Policy in a Global Perspective: A Responsible Reformer "Striving For Achievement", Journal of China and international relations, 3 , May 2015. p. 54.

(2) Has China won? Interview with Kishore Mahbubani and John Mearsheimer, Centre for independent studies, Australia, May 11, 2020. https://www.youtube.com/watch?v=ZnkC7GXmLdo&t=403s.

الغربيين أمثال «كريستوف كولومبس» والقائد الإسباني «كورتيز» والبرتغالي «ماجلان» وغيرهم، ولا يزال هنالك أسلاف من أفارقة منحدرين من زيجات مشتركة بين الصينيين والسكان المحليين لسواحل شرق إفريقيا إلى يومنا هذا[١].

إن الصين تسوق لصعودها السلمي ولغايتها في إقامة علاقات تعاونية وودية ومتبادلة المنافع عبر العالم، وأنها لا تملك أطماعا استعمارية واستغلالية بل نواياها حسنة وسلمية، وذلك هو قوام الصعود السلمي للصين، وقوام علاقاتها مع الشعوب الأخرى ومن بينها شعوب إفريقيا المختلفة، وقد جاء توضيح لذلك من طرف «كيشور محبوباني» الذي جاء في كتابه «نصف العالم الآسيوي الجديد» قوله «هنالك إجماع في الصين على مبدأ «النهضة السلمية»، حيث يدرك القادة الصينيون جيدا أن فرصة النمو السانحة حاليا لبلادهم تعد أفضل فرصة حصلت عليها في تاريخها، أخذا في الاعتبار فشل العديد من محاولاتها السابقة في التحديث، و من الغباء أن تبدد الصين هذه الفرصة بالدخول في نزاع عسكري من أي نوع، ولعلها تعلمت من النموذج الإيجابي للعالم الغربي، وتجربة الاتحاد السوفييتي الذي انهار نتيجة لعدة أسباب، منها التركيز على التنمية العسكرية بدلا من التنمية الاقتصادية»[٢].

ويعمل الصينيون على تجسيد تلك النوايا الحسنة عمليا، من خلال عدد من السياسات والمبادرات والمفاهيم ذات الجوانب السلمية المتعددة سواء كانت سياسية أو إنسانية أو تنموية واقتصادية، ويبرهن القادة والأكاديميون الصينيون على تطلعهم لتحمل حقيقي للمسؤوليات الدولية ونهجهم السلمي في العلاقات الدولية، بتبنيهم لسياسات ونماذج سلوك خاصة ببيجين في ممارستها لسياستها الخارجية وبناء علاقاتها مع الآخرين.

فمن بين المفاهيم والسياسات التي تبناها الصينيون تعبيرا عن سعيهم لتحقيق تلك البيئة الآمنة والمستقرة المنشودة، ابتكار مفهوم «مجتمع مصير مشترك للبشرية»(Community Of Common Destiny For Mankind)، أو (Renlei Mingyun Gongtongti) بالصينية، وجاء في معرض تقرير «التعاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديد»، الصادر عن مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني، التعريف بمنطلقات وخصائص وأهداف «مجتمع المصير المشترك للبشرية» الذي

(١) عبد القادر دندن، «**على خطى «زينغ هي».. زمان الوصل في جوهانسبورغ**»، موقع العين الإخباري، ٩ شباط ٢٠١٥، شوهد يوم ٢٠ آذار٢٠٢٤. في: https://al-ain.com/article/21071

(٢) كيشور محبوباني، **نصف العالم الآسيوي الجديد: التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق**، ترجمة سمير كريم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩). ص ١٢٧.

تتبناه الصين، بحسبانه «مشروعا ذا جوانب ثقافية وحضارية واقتصادية تنموية، قائم على مفهوم التناغم العالمي للأمة الصينية، وتطبيق سياسات عادلة، حتى يصبح العالم للجميع، فلا يمكن تحقيق استقرار وازدهار عالمي بدون تنمية الدول النامية، وتعزيز التعاون جنوب - جنوب، ويعتبر مشروع الحزام والطريق منصة انطلاق هامة لقيام الصين بالتعاون الإنمائي الدولي»[١].

وكان الرئيس الصيني «شي جين بينغ» قد طرح مفهوم بناء «مجتمع مصير مشترك للبشرية» لأول مرة في عام ٢٠١٣، وأكد في خطاب له في ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٢، التزام الصين بتحقيق مبادئ ذلك المفهوم بقوله «سنعمل مع الشعوب من جميع الدول الأخرى، على تعزيز القيم الإنسانية المشتركة، مثل السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديموقراطية والحرية، لحماية سلام العالم، ودفع تنميته، كما سنواصل تعزيز أعمال بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية»، وأضاف «عندما تسعى جميع الدول وراء قضية الصالح العام، يمكننا أن نعيش في تناغم، وننخرط في تعاون متبادل المنفعة، ونتكاتف لخلق مستقبل أكثر إشراقاً للعالم بأسره»[٢].

ومن أهم تلك النماذج كذلك، نجد «نموذج دبلوماسية السلام» الذي يعكس رغبة الصين في لعب دور قوة كبرى مسؤولة في النظام الدولي، بما يتماشى مع هدفها بعيد المدى للتحول إلى قوة عالمية أولى بحلول عام ٢٠٤٩، عن طريق الانخراط النشيط في التعامل مع الصراعات، وإرسال قوات حفظ السلام لبؤر التوتر، والمشاركة في عمليات الوساطة، وبناء السلام، وإعادة الإعمار، والجهود الإنسانية وغيرها، وذلك في إطار تأكيد مبادئها ضمن وثيقة مبادرة «الأمن العالمي» التي أصدرتها في شباط ٢٠٢٣، والتي سبق وأن روجت لها كإحدى سبل إصلاح النظام الدولي الحالي، وهي المبادرة المبنية أساسا على احترام أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في التعامل الدولي، وأخذ الانشغالات الأمنية لجميع الدول على محمل الجد، وحل جميع الخلافات سلميا، لأن التحديات التي تواجه البشرية تستلزم التعاون الشامل والمستدام، وبناء السلام عبر إنشاء هيكل أمني متوازن يقدم نهجا جديدا للقضاء على أسباب الصراعات الدولية، وتحقيق

(١) **التعاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديد**، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، (بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، ٢٠٢١). ص ص ٣- ٦.

(٢) «شي: الصين تواصل دفع بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية»، صحيفة الشعب الصينية بالعربية، ٢٤ تشرين الأول ٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٩ آذار ٢٠٢٤. في:
http://arabic.people.com.cn/n3/2022/1024/c31664-10162591.html

الاستقرار والأمن عبر تعددية قطبية تعاونية وليس توجه أحادي القطبية.. فالثقافة الكونفوشيوسية التي تشكل إحدى مصادر إلهام مختلف السياسات الصينية تقوم على مبادئ سلمية لا صراعية مستمدة من التراث الحضاري الصيني، خاصة مبدأ التناغم الدولي القائم على المبادئ الصينية الخمس للتعايش السلمي [١].

ويعكس ذلك واقع سياسة خارجية صينية اتسمت في عهد «شي جين بينغ» بالرغبة في تحمل المسؤوليات الدولية، بدلا من التخلي عنها مثلما كان عليه الحال في السابق، ولا شك أن الجهود الصينية في حل الأزمات الدولية مؤخرا أصبح أمرا لافتا ولا يمكن نكرانه [٢].

وانتهجت الصين أيضا نهج "نموذج السلام التنموي"، الذي ينبني على كون التنمية شرطا مسبقا لتحقيق السلام والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهي تتطلب توفير بيئة آمنة وسلمية ومستقرة مواتية للتنمية الاقتصادية، في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية (يدخل مشروع الحزام والطريق في هذا الإطار بحسب الصينيين).. والاتجاه نحو شراكات محايدة لا تفرض إملاءات سياسية (عدم المشروطية)، والسعي لتعاملات وفق صيغة رابح - رابح، وكل ذلك لمخالفة النموذج الليبرالي الغربي التدخلي والقائم على المشروطية السياسية والاقتصادية، والإملاءات السياسية والتعامل الفوقي [٣].

بناء على تلك التصورات السلمية والتعاونية، وعقب جولة للرئيس الصيني الأسبق جيانغ زيمين، قادته إلى ست دول إفريقية عام ١٩٩٦، بدأت إفريقيا تعود مرة أخرى لتستحوذ على اهتمام الصين، بعد أن تراجعت القارة سابقا في أولويات بيجين بعد وفاة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ عام ١٩٧٦، ونتيجة التغيرات الاقتصادية الجذرية التي اعتمدتها الصين منذ أواخر السبعينيات، وانخفاض المساعدات الصينية للخارج بشكل كبير، كما انخفض وجودها في إفريقيا كذلك، ولكن بعد الانتقادات الغربية الشديدة لتعامل الصين مع أحداث للقمع الميدان السماوي (تيانانمين) فيما عرف بربيع بكين

(١) هدير طلعت سعيد، «**السلام التنموي الصيني في مواجهة السلام الليبرالي الغربي.. الرؤى والمرتكزات**»، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد ٥٨، العدد ٢٣٢، نيسان ٢٠٢٣. ص ص ١٧٦ - ١٧٨.

(٢) أبوبكر الدسوقي، «**أهداف ومآلات الصعود الصيني**»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد ٥٨، العدد ٢٣٣، تموز ٢٠٢٣. ص ٦٦.

(٣) هدير طلعت سعيد، مرجع سابق. ص ١٧٧.

عام ١٩٨٩، أعادت الصين التأكيد على علاقاتها مع البلدان النامية وخاصة إفريقيا.[١]

كانت العودة الصينية لإفريقيا هذه المرة مختلفة فعلا وأكثر قوة ووعيا، ومنحت تلك العلاقات طابعا مؤسسيا متعدد الأطراف لأول مرة في تاريخها، فقد كانت الصين سباقة إلى عقد مؤتمرات قمة تجمعها مع الدول الإفريقية (واقتدت بها قوى عالمية أخرى بعد ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وغيرهما)، حيث أسست عام ٢٠٠٠ منتدى التعاون الصيني – الإفريقي، الذي يعقد منذ ذلك الحين بانتظام كل ثلاث سنوات، ويعد آلية مهمة لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية الصينية في القارة، ومنذ تأسيس ذلك المنتدى عرفت العلاقات بين الطرفين تحولات غير مسبوقة، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين من ١٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٢٠١,١ مليار دولار عام ٢٠١٤، ثم إلى ٢٥٤ مليار دولار عام ٢٠٢١، بزيادة قدرت بـ ٢٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، لتصبح بذلك الصين الشريك التجاري الأول لإفريقيا، متجاوزة حجم التبادل الأمريكي مع القارة بأربعة أضعاف كاملة، مع تعزيز الاستثمارات الصينية هناك التي تتفوق على نظيرتها الأمريكية منذ عام ٢٠١٤. كما بلغت قروض الصين لدول القارة ٣٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠، فيما أسقطت بعض الديون عن ١٧ دولة إفريقية فقيرة في آب ٢٠٢٢. وتجد الصين في إفريقيا موطنا لاستثمار ما تتمتع به من فوائض مالية، حيث نما الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا بمعدل ١٨٪ سنويا، في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٦، وأوضحت بيانات رسمية أن التدفقات السنوية للاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا، ارتفعت من ٧٤,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٣، إلى ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠١٨، فيما بلغت ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠، ما جعلها رابع أكبر مستثمر في إفريقيا، متفوقة في ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠١٤[٢].

ولعبت الصين هذه المرة كذلك على وتر التناقضات الدولية ومعاناة إفريقيا من النظام العالمي الراهن، فقد أجادت الترويج لنفسها عبر أدوات القوة الناعمة واعتماد خطاب (جنوب - جنوب)، فالصينيون يتصورون القارة الإفريقية على أنها جزء أساسي في تصعيد المنافسة الجيوستراتيجية على النفوذ العالمي بين الصين والغرب الذي تقوده الولايات المتحدة، وتهدف إستراتيجية بكين هنا إلى جعل القارة جزءاً من نظام دولي

(١) مصطفى جالي، مرجع سابق.
(٢) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ١٨٤ - ١٨٦.

فرعي يضم الكثير من «الجنوب العالمي» تكون الصين هي المسيطرة عليه، فتعلن الصين عن نفسها باعتبارها الناطق باسم الدول النامية التي تدعو إلى خلق بيئة دولية تعددية، وإعادة النظر في الاقتصاد الدولي الذي تراه غير عادل، وينهب حقوق الفقراء، وهو ما يلقَى صدى إيجابيّاً لدى صناع القرار في الكثير من دول القارة الإفريقية، وقد صرح الرئيس السنغالي عبد الله واد مثلا قائلا «إن فهم الصين لاحتياجاتنا أفضل من الفهم البطيء والمتغطرس في بعض الأحيان للمستثمرين الأوروبيين والمنظمات المانحة والمنظمات غير الحكومية، ليست إفريقيا فقط هي التي يجب أن تتعلم من الصين، بل الغرب أيضا»[1].

في الوقت الذي تكفل فيه الكتاب الأبيض الصيني حول «الصين وإفريقيا في العصر الجديد شراكة متساوية»، الذي صدر في ٢٦ تشرين الثاني٢٠٢١، عن مكتب الإعلام بمجلس الدولة الصيني، بوضع وتوضيح تفاصيل وأسس المنظور الصيني للعلاقات مع إفريقيا، أين جاء فيه «أن الجانبين يعملان على بناء مجتمع مستقبل مشترك أقوى للصين والدول الإفريقية، وتعزيز التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق، وإرساء معلم جديد في العلاقات الصينية الإفريقية، ورفع الشراكة الإستراتيجية والتعاونية الشاملة بين الصين وإفريقيا إلى مستوى أعلى، في ظل عالم يتغير بوتيرة متسارعة»، وكان قد سبق للرئيس الصيني شي جين بينغ، أن طرح أهم مبادئ سياسة الصين تجاه إفريقيا، والتي تبدو مختلفة عن منظور نظيرتها من القوى الغربية التقليدية للقارة، وقد تمثلت تلك المبادئ بحسب الرئيس شي جين بينغ في:

- مبادئ الإخلاص والنتائج الحقيقية.
- الصداقة والتقارب وحسن النية.
- مبدأ السعي لتحقيق منافع أفضل ومصالح مشتركة.
- رسم مسار تعاون الصين مع إفريقيا وتقديم المبادئ التوجيهية الأساسية وفقا للكتاب الأبيض[2].

---

(١) ماجدة إبراهيم عامر، «**الشرق وإفريقيا: سياسات روسيا والصين تجاه إفريقيا: تنافس على النفوذ والموارد**»، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٦ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/CQFJd5HE

(٢) **الصين تصدر كتابا أبيضا حول التعاون الصيني الإفريقي في العصر الجديد**، وكالة شنخوا للأنباء بالعربية، ٢٦ تشرين الثاني٢٠٢١. شوهد يوم ٢٧ آذار٢٠٢٤. في:
http://arabic.people.com.cn/n3/2021/1126/c31660992754.html

ووفقا لتلك المنطلقات والمبادئ، تغلغلت الصين بعمق في القارة، مستهدفة الحفاظ على وصول آمن ومستمر إلى الموارد (الطاقوية والمعدنية) والأسواق في إفريقيا، وتحقيق حزمة من الأهداف السياسية والإستراتيجية، مثل كسب تأييد دول القارة في قضايا بكين الحيوية مثل قضية تايوان ومبدأ الصين الواحدة.. كما تسعى إلى زيادة تواجدها العسكري أيضا، فبالإضافة إلى قاعدتها العسكرية في جيبوتي، تحدثت تقارير عن سعيها لبناء قواعد أخرى في عدة دول منها أنغولا وغينيا الاستوائية وكينيا وناميبيا والسيشل وتنزانيا، ورفع صادرات أسلحتها لدول القارة، رغم أنها حاليا ثاني أكبر مورد عسكري بعد روسيا لجيوش دول إفريقيا جنوب الصحراء، وبحسب تقارير فإن ٧٠٪ من دول القارة تمتلك مركبات مدرعة صينية، كما تستورد إفريقيا ٢٠٪ من جميع المركبات العسكرية من الصين [١]، وما زاد في تقبل إفريقيا للصين، هو أن هذه الأخيرة تؤكد أنها لا تقبل التدخلات في الشؤون الداخلية للدول، ولا تتخذ من قضايا مثل البيئة وحقوق الإنسان ذريعة للتدخل أو التحكم في الدول، مخالَفة بذلك سياسات الغرب في القارة الإفريقية وغيرها من دول الجنوب، وفي ذلك يقول سفير سيراليون في الصين: «إن الصينيين يأتون وينجزون العمل المطلوب تماماً، من دون أن يعقدوا اجتماعات حول تقويم الآثار البيئية، وحقوق الإنسان، والحكم السيِّئ والرشيد»، كما أنها عمدت إلى زرع صورة جيدة عنها لدى الأفارقة، بالتقديم السخي للدعم الاقتصادي والفني لعدد من الدول الإفريقية في العديد من المجالات الاقتصادية والفنية والبنية التحتية، إذ قامت الصين منذ عام ٢٠٠٦ ببناء أكثر من ١٠٠ مدرسة، و٣٠ مستشفى، و٣٠ مركزاً لمكافحة الملاريا، و٢٠ مركزاً لعرض التكنولوجيا الزراعية في إفريقيا، وإبان أزمة كورونا كان للصين دور كبير في توزيع اللقاحات والملابس الواقية على عدد من الدول الإفريقية (في إطار ما عرف بدبلوماسية اللقاحات) [٢].

فقد كانت جائحة كورونا تحديا وفي نفس الوقت فرصة بالنسبة للصين لفرض وجودها بقوة في القارة الإفريقية، من خلال تطوير دبلوماسية اللقاحات أو دبلوماسية الصحة بشكل عام، لا سيما في قارة معروفة بانتشار الأمراض والفقر ونقص الخدمات الطبية، وثمة حقيقة في أن الصين ترى بالفعل فائدة من كونها رائدة عالمياً في دبلوماسية اللقاحات، إذ تتلقّى رسائل احترام وتشهد تحولات ملموسة في السياسة الخارجية

(١) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ١٨٦، ١٨٧.
(٢) ماجدة إبراهيم عامر، مرجع سابق.

لمصلحتها، و يشير الدكتور جابين تي جاكوب، الأستاذ المساعد في «قسم العلاقات الدولية ودراسات الحوكمة» في «جامعة شيف نادار» في الهند، إلى أن دعم بيجين في مواجهة آثار الجائحة تتوقع منه عوائد سياسية أو دبلوماسية، ويؤكد أن الصين «تصرفت بسرعة فيما فشل الآخرون في الوفاء بالتزاماتهم، لقد أقنعت قسماً كبيراً من الجمهور الدولي بقدراتها وموثوقيتها، ودعمت الرواية التي تفيد بأن الولايات المتحدة كانت أنانية ومتمحورة حول ذاتها، في حين أن الصين كانت معطاءة في وقت الحاجة»[١]، ففي عز الأزمة كانت الصين تشحن أكثر من مليون جرعة أسبوعيا للمناطق الأكثر احتياجا للقاحات في العالم وعلى رأسها إفريقيا، إذ نجحت في تقديم ١٠ ملايين جرعة لقاح للدول النامية من خلال برنامج «كوفاكس» التابع لمنظمة الصحة العالمية. وقدمت شحنات لقاح هامة إلى غينيا الاستوائية، وزيمبابوي، وسيراليون، كما شملت خططها توفير احتياجات ١٦ دولة أخرى في القارة، في الوقت الذي كان فيه الدعم الغربي الأمريكي والأوروبي للقارة في هذه الجائحة أقل من المتوقع، وهو ما فسح المجال لتعزيز الصين لصورتها ومكانتها لدى الأفارقة[٢].

وتستمر الجهود الدبلوماسية الحثيثة للصين لاختراق عمق القارة الإفريقية، وعدم ترك أي فراغ أو ثغرة يمكن استغلالها من طرف المنافسين الكبار لها هناك، وذلك بتواتر الزيارات والجولات الدبلوماسية الصينية لمختلف دول القارة على أعلى مستوى.

فمع مطلع عام ٢٠٢٣، حافظ وزير الخارجية الصيني تشين جانغ، على تقليد عمره آنذاك ٣٣ سنة إذ بدأ من عام ١٩٩١، ليجعل من إفريقيا أول وجهة لزيارة رسمية يقوم بها وزير خارجية الصين، حين قام بجولة انتهت في ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٣، شملت مصر وإثيوبيا والغابون وبنين ومقري الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وجاءت الزيارة الهامة عقب رفع الحظر المفروض جراء جائحة كورونا، وعقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الأول ٢٠٢٢، وانعقاد الدورة الثامنة لمنتدى التعاون الصيني – الإفريقي بالعاصمة السنغالية دكار في تشرين الثاني ٢٠٢٢، واعتماد ما عرف بخطة عمل دكار ٢٠٢٢ -٢٠٢٤ خلال الدورة[٣].

---

(١) مايانك أغاروال، «**الصين ملأت الفراغ في دبلوماسية اللقاحات وقدمت حبل نجاة عالمي بشروط**»، اندبندنت عربية، ٤ آب ٢٠٢١، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/4NQ6Zw6f

(٢) افتخار جيلاني، **دبلوماسية اللقاح.. صراع جديد على النفوذ السياسي بين الصين والهند**، وكالة أنباء الأناضول، ٢٩ آذار ٢٠٢١، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/SwWvohTG

(٣) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق. ص ١٨٥.

وحول أهداف وتوقيت جولة وزير الخارجية الصيني، ترى الخبيرة الأميركية المختصة في الشؤون الدولية والإستراتيجية إيرينا تسوكرمان، أن الصين تعمل على توسيع نفوذها في أنحاء العالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ومثل هذه الزيارة إلى إفريقيا تهدف إلى التأكيد على الصداقة بين هذه الدول والصين، و»يبدو أنها رحلة استطلاعية تعكس رؤية الصين لنفسها، وعلاقتها بالعالم، وموقعها التاريخي من إمبراطوريتها»، واعدت الخبيرة أن الجولة «لا تتعلق بإعادة تأكيد العلاقات الودية والطريقة التي تؤثر بها بكين على شعوب الدول المعنية، بقدر ما تتعلق بالرسائل السياسية رفيعة المستوى، وتحديد التوقعات من المساهمات المالية التي ستقدمها الصين، ومستوى التأثير السياسي داخل البلدان التي يمكن أن تتوقعها في المقابل»، وتتطلع الصين بحسب الخبيرة أيضا، إلى التأكيد من خلال الزيارة على مكانتها كقوة عظمى في إفريقيا في ضوء الحرب الباردة الجديدة مع الغرب، لا سيما لتأكيد الوصول أو الاحتكار غير المقيد إلى المعادن النادرة والموارد الطبيعية الأخرى في إفريقيا، التي لها أهمية خاصة لاقتصاد الصين، وكذلك المصالح العسكرية هناك»[1].

وتتمتع إستراتيجية التعامل الصينية مع القارة الإفريقية، بمستويين متباينين ومتكاملين في ذات الوقت من أساليب التخطيط والتوجهات والسياسات، الأول متعلق بالتعاملات ضمن منتديات متعددة الأطراف تجمعها بدول القارة، مثل منتدى التعاون الصيني – الإفريقي، أو منتدى التعاون العربي – الصيني، والذي يشمل دولا عربية إفريقية مثل مصر والسودان ودول المغرب العربي، وفي مستوى ثان تأتي التعاملات ثنائية الأطراف، والتي تركز فيها على كل منطقة بعينها، والعمل على إقامة علاقات تتماشى مع خصوصيات المنطقة ودولها كل واحدة منها على حدة، وتحديد طبيعة السياسات المتناسبة مع خصوصيات المنطقة ودولها.

فعلى صعيد شمال إفريقيا أو منطقة المغرب العربي ومصر مثلا، تقيم الصين حزمة علاقات متميزة مع دولها، آخذة بعين الاعتبار المقومات الجيوسياسية والجيوبوليتيكية والجيواقتصادية للمنطقة، والعمل على الإفادة من تلك المقومات قدر الإمكان، فمعلوم أن المنطقة المغاربية يميزها عموما حيوية موقعها الجغرافي الرابط بين قارات ومحيطات وبحار هامة اقتصاديا وتجاريا وإستراتيجيا، كما تمتلك موارد طاقوية ومعدنية معتبرة، وسوقا استهلاكية واسعة ونهمة للسلع الأجنبية.

(١) **الصين في إفريقيا.. نفوذ متزايد وتنافس محموم مع القوى الكبرى**، مرجع سابق.

ولذلك يمكن حصر أهم خلفيات سعي الصين لتطوير علاقاتها بالدول المغاربية تحديدا، في الرغبة في تحقيق الأهداف وخدمة المصالح التالية:

- إيجاد منافذ لبيع منتجاتها الصناعية، وخاصة المنسوجات والإلكترونيات، لا سيما مع بروز طبقة وسطى تتمتع بقوة شرائية جيدة نسبيا، فأصبحت بكين تنظر إلى المنطقة ليس فقط على أنها مصادر للموارد الطبيعية، ولكن أيضا على أنها أسواق جذابة للشركات والمستثمرين الصينيين، تضم أكثر من ١٠٠ مليون نسمة[١].
- تمثل مشاريع البنية التحتية العامة والخاصة الكبيرة التي بدأت في المنطقة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أسواقا مثيرة للاهتمام لشركات البناء والهندسة الصينية.
- تسمح البلدان المغاربية للصين بتعزيز وجودها الإستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط نظرا لموقعها على مفترق الطرق بين العالم العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، فعلى سبيل المثال يمكن أن تعمل الجزائر كوسيط مثالي للتحكم في الممرات بين شمال إفريقيا وأوروبا فهي تتمتع بموقع إستراتيجي، وتقع في وسط منطقة البحر الأبيض المتوسط، بين سوق أوروبية تتميز بالتنمية الاقتصادية السريعة وقارة إفريقية معززة باقتصادها الناشئ، وسوقها الذي يضم مئات الملايين من السكان[٢].
- رابعا، تساعد طرق التجارة المغاربية الصين على تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها، وإنشاء ممر اقتصادي أزرق بين الصين والمحيط الهندي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، لربط إفريقيا بممرات اقتصادية بحرية جديدة في باكستان وبنغلاديش وسريلانكا وميانمار. فبالنسبة للصين فإن فرصة المساهمة في استغلال إمكانات منطقة المغرب العربي كمركز تجاري عبر البحر الأبيض المتوسط وعبر الصحراء (من خلال مشاريع البنية التحتية وتوطين التصنيع)، هي هدف أساسي جذاب للغاية لمبادرة الحزام والطريق، فيبدو أن الإستراتيجية الكبرى الجديدة لطريق الحرير مصممة لتشكيل الأنشطة الصينية في منطقة

(1) Taib Biygautane, China's growing economic presence and impact in the Maghreb states, Africa China reporting project, June 29, 2021. https://2u.pw/m0Fdh

(2) Yahia H. Zoubir, Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb: la place prépondérante de l'Algérie, Confluences Méditerranée, 2019/2 (N° 109). p. 97. https://bit.ly/3pFe2Jm

المغرب العربي بشكل حاسم في المستقبل المنظور.

- وكميزة محورية وأكثر أهمية، تجد الصين المتعطشة للموارد الطاقوية في شمال إفريقيا كإحدى المناطق الرئيسية المنتجة للنفط والغاز في العالم، وذات الإمكانات الكبيرة للطاقة المتجددة، في دول مثل ليبيا والجزائر مراكز إنتاج طاقوية مفتاحية في القارة، فالجزائر سادس مصدر عالمي للغاز، والعاشرة عالميا من حيث الاحتياطيات المؤكدة من هذه المادة، والثالثة في الغاز الصخري، والسادس عشر في البترول، كما لا تخرج ليبيا بدورها من دائرة الاهتمام الصيني لكونها منتجا كبيرا وصاحبة احتياطيات نفطية مغرية، لكن الحرب الأهلية وعدم الاستقرار عوامل تجعلها حاليا أقل من جذبا من ناحية إستراتيجية للصين[1].

إن الصين التي تعد وافدا جديدا نسبيا على المنطقة المغاربية، إذا ما تم مقارنتها بالقوى التقليدية الأخرى في المنطقة على غرار فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر لعدم انتماء المنطقة للجوار الصيني المباشر، مما جعلها تحظى بأهمية واهتمام أقل، كما ساهمت المسافة الجغرافية والاختلافات الاجتماعية والثقافية واللغوية وما إلى ذلك في هذا التصور، وسعت في وقت قريب نسبيا إلى إقامة علاقات جديدة ومتنوعة مع دول المنطقة، عكست تحولات البيئة الدولية من جهة، وتحولات المشهد الداخلي للصين من جهة ثانية[2].

أهلت تلك الميزات والمصالح والأهداف منطقة شمال إفريقيا لتكون نقطة محورية ضمن مشروع الحزام والطريق الصيني في نسخته الجديدة، وهو المشروع الذي أعلن عنه الرئيس الصيني «شي جين بينغ» سنة ٢٠١٣ خلال زيارة له إلى كازاخستان، هادفا من خلاله إلى إقامة أكبر مشروع بنى تحتية لربط الصين بالاقتصادات العالمية في أوروبا وآسيا وإفريقيا، بضمه لشق بري يخترق أوراسيا باتجاه الموانئ الأوروبية على المتوسط والأطلسي، وجزء البحري، أو ما يعرف بـ «طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، الذي يهتم بخطوط المواصلات البحرية التي تستعملها الصين لنقل وارداتها الطاقوية، وتوزيع سلعها التجارية، وأهمها مضيق ملق[3].

(1) Ibid.

(2) Erzsébet N. Rózsa, "**China's Interests in the Middle East and North Africa"**, IEMed Mediterranean Yearbook 2021. https://bit.ly/3DfGS7O.

(3) Yu Zhong, «The Importance of the Malacca Dilemma in the Belt andRoad Initiative», Journal of Policy Science, vol. 10, (2016). p. 85.

وحرصت الصين على تقديم هذا المشروع باعتباره دعوة لتأسيس علاقات دولية كبرى في ثوب جديد، فهي أكبر الدول التجارية على مستوى العالم، وهذا ما يتطلب منها طرح مفاهيم تعاون بحرية تتناسب والقرن الحادي والعشرين، مبتكرة صور تعاون جديدة على صعيد خدمات النقل البحري والجوي، والخدمات اللوجيستية والأمنية، ومروجة للربط بين طريقي الحرير البحري والبري، من خلال عدة أساليب، كالامتيازات الخاصة، والموانئ ثنائية التأسيس والاستغلال وغيرها، وتكمن ميزة طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، في كونه يبرهن بحسب الرؤية الصينية على أن بلادهم لا تتجه نحو القوى الغربية، ولا تسير على الدرب القديم للتوسع والصراع والاستعمار، بل تسعى لتجنب الأخطار العولمية التقليدية، مبتكرة حضارة بحرية ذات ملامح جديدة، تقف على أسس الوحدة بين الإنسان والبحر، وترسيخ الانسجام والتناغم والتنمية المستدامة عالميا، وتحول الصين من الانخراط في العولمة، إلى المساهمة في تشكيلها، ومن الانفتاح على العالم، إلى انفتاح العالم عليها، وتشكيل تكامل الأورو- آسيوي، وترسيخ الاعتماد على المناطق الحدودية، وإعادة تشكيل الأسبقية النسبية لإستراتيجية العولمة الصينية، بالعمل على تعزيز قدرة الصين التنافسية[1].

وتشكل منطقة شمال إفريقيا إحدى المحاور البحرية ضمن القسم البحري للمشروع المعروف باسم «طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، والذي يبدأ من موانئ الصين عبر بحر الصين الجنوبي، وصولا إلى المحيط الهندي حتى أوروبا، أو من موانئ بحر الصين الجنوبي حتى المحيط الهادي، وهو طريق تجاري بحري يمكن الصين من ربط جنبات العالم معا، ليكون ممرا دوليا حيويا اقتصاديا وإستراتيجيا، يساهم في تعزيز أمن الصين الاقتصادي والإستراتيجي، خاصة في ظل صعودها، واحتلالها للمرتبة الثانية اقتصاديا عالميا، وتشابك علاقاتها السياسية والاقتصادية، وحيوية دول الآسيان وجنوب آسيا وغربها ووسطها، وشمال إفريقيا، وأوروبا، في إنجاح المشروع وتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا[2].

وفي هذا الإطار سعت الصين إلى ضم دول المنطقة تباعا للمشاركة في مشروع الحزام والطريق، فكان المغرب ومنذ انطلاقه المبادرة من أوائل البلدان في إفريقيا

(١) وانغ إي وي، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الطريق للعالم؟، ترجمة رشا كمال، وشيماء كمال، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، والمجموعة الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧). ص ص ١٢- ١٥.
(٢) وانغ إي وي، مرجع سابق. ص ص ٢٧ - ٣٠.

التي انضمت إليها، من خلال التوقيع سنة ٢٠١٧ على مذكرة تفاهم، تسمح للمملكة بإقامة عدة شراكات في قطاعات واعدة مثل البنية التحتية، والصناعات المتطورة والتكنولوجيا، ووقعّ الجانبان المغربي والصيني في ٥ كانون الثاني ٢٠٢٢، على اتفاقية «خطة التنفيذ المشترك لمبادرة الحزام والطريق»، فبحكم موقعه الجغرافي القريب من أوروبا، والعلاقات المتميزة التي تربطه مع دول غرب إفريقيا، بالإضافة لارتباطه بأكثر من ٤٥ اتفاقية تبادل حر مع دول عديدة، تعتبر الصين المغرب جسر تعاون في المجال الإفريقي، ومنحته صفة الدولة المحورية في مشروع الحزام والطريق، الذي تنتظر منه المغرب تدفق استثمارات صينية كبيرة للبلاد في مختلف المجالات[١].

أما الجزائر، فقد أعلنت الجزائر انضمامها لمبادرة الحزام والطريق في ٢٠١٤، ولكن التوقيع الرسمي على اتفاقية الانضمام للمبادرة تأخر إلى غاية حزيران ٢٠١٩، وحمل هذا التوقيع رسالة تعزيز لـ «دبلوماسية التنويع الاقتصادي» بالنسبة للجزائر والتأكيد عليها، بما يكرس التنويع في الشركاء، والتنويع في الاستثمارات، والتنويع في الأسواق، وفي أنماط التمويل المالي للمشاريع، والتنويع في أنماط تركيب الشراكات مع رأس المال الأجنبي. ويأتي ذلك أيضا في إطار السعي إلى شراكات تتجاوز مناطق الهيمنة التقليدية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية)، للوصول إلى بناء «الاندماج التشاركي الحيوي»، مع الحفاظ على سيادية القرار واستقلاليته، بما يؤهل الجزائر لتكون قطبا اقتصاديا إقليميا وقاريا في المنظور القريب، وتمثل الجزائر نقطة محورية في مبادرة «الحزام والطريق» لوقوعها في منطقة ربط بين أوروبا وإفريقيا، ويتيح ذلك للطرفين الجزائري والصيني الاستفادة من مزايا مهمة مثل إنجاز ميناء الحمدانية المقرر بمنطقة شرشال (١٠٠ كيلومتر غربي الجزائر العاصمة)، ومناطق حرة بالصحراء الجزائرية للاستثمار الصيني والروسي بالمنطقة مستقبلا[٢]، ويعد السفير الصيني بالجزائر لي لياني، أن الجزائر «شريك طبيعي ومهم» في تجسيد مشروع الطريق والحزام، مذكرا أن ميناء شرشال هو «مشروع تعاون مهم للغاية بين البلدين»، وأشار الى أن الجانبين «يعلقان أمالا كبيرة عليه»، وقال «نأمل بصدق أن يساهم المشروع في أقرب وقت

(١) مريم التايدي، **ما خطة الحزام والطريق الصينية وكيف يستفيد منها المغرب؟**، الجزيرة نت، ٨ كانون الثاني ٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/ewWB6jt

(٢) عياش سنوسي، «**بعد انضمامها إلى مبادرة طريق الحرير الجديد.. رسائل الجزائر لفرنسا**»، الجزيرة نت، ١٢ حزيران ٢٠١٩، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في:

https://2u.pw/wu7bz6ei

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر»[1]، ويعد ميناء الحمدانية الذي تنجزه شركات صينية ضمن مشروع الحزام والطريق، أكبر ميناء إفريقي وفي حوض البحر الأبيض المتوسط بتكلفة ٦ مليارات دولار، وبتمويل مشترك، ومن شأنه فك العزلة عن البلدان الإفريقية غير الساحلية، مثل مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، حيث سيرتبط هذا الميناء بالطريق العابر للصحراء الذي يضم إلى جانب الجزائر كلا من تونس ومالي والنيجر وتشاد ويصل إلى نيجيريا، ويكون مرفوقا بخط للألياف البصرية، كما سيتبع مشروع أنبوب الغاز النيجيري نفس مسار الطريق حتى يصل إلى شبكة أنابيب الغاز الجزائرية نحو أوروبا[2].

ووقعت الجزائر والصين لاحقا على «الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق» في كانون الأول ٢٠٢٢، و«الخطة الثلاثية للتعاون في المجالات المهمة ٢٠٢٢-٢٠٢٤»، وأوضح بيان وزارة الخارجية الجزائرية أن التوقيع جاء في إطار تعزيز الشراكة الإستراتيجية الشاملة القائمة بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية، وتعميقاً للعلاقات التاريخية والنوعية القائمة بين البلدين الصديقين في شتى الميادين، وذكر البيان أن الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة «الحزام والطريق»، تعد لبنة أخرى من أجل تعميق وتثمين أكبر للتعاون في إطار المبادرة التي انضمت إليها الجزائر آنفا، أما «الخطة الثلاثية للتعاون في المجالات المهمة ٢٠٢٢-٢٠٢٤»، فهي آلية عملية أخرى من الآليات الثنائية للدفع قدماً بالتعاون في المجالات الاقتصادية الرئيسة التي تحظى بالأولوية في السياسة التنموية للطرفين، وهو التوقيع الذي يأتي بعد إبرام الطرفين في ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢، على الخطة الخماسية الثانية للشراكة الإستراتيجية الشاملة ٢٠٢٢-٢٠٢٦[3].

وبالنسبة لمصر، توفر المبادرة فرصة كبيرة جدا للتعاون بين البلدين في المجال البحري، فالصين تدرك أن موقع مصر ومقوماتها لا غنى عنها في إنجاح المبادرة، لأن

---

(١) **العلاقات الجزائرية الصينية ستكون اكثر اشراقا ما بعد كورونا، منتدى التعاون الصيني العربي، ٢١ آب ٢٠٢٠، شوهد يوم ٢٧ اذار ٢٠٢٣. في:**
http://www.chinaarabcf.org/ara/zatjky/202008/t20200821_6589336.htm

(٢) «**الصين تقلب معادلة النفوذ بالجزائر**»، وكالة أنباء الأناضول، ٣ حزيران ٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://٢u.pw/GVnNc٤T٦

(٣) علي ياحي، «**ماذا وراء توقيع الجزائر على خطة الحزام والطريق مع الصين؟**»، اندبندنت عربية، ١٠ كانون الأول ٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/Mi1Ams14

قناة السويس جزء أساسي من المكون البحري في المبادرة، كما أن مصر لها امتدادات مع المحيط الهندي عبر البحر الأحمر، ومع البحر المتوسط ومسطحات مائية كبيرة، وتفاعلت مصر مع المبادرة الصينية بشكل كبير جدا، سواء من خلال حضور منتديات الحزام والطريق، أو فتح المجال أمام الاستثمارات الصينية، بل أن الخبراء يرون أن مشاريع تطوير قناة السويس، هي نوع من الاستعداد للتطور الكبير المتوقع في الملاحة الدولية والتجارة عبر المكون البحري في مبادرة الحزام والطريق، والذي تقع مصر في صلبه[١].

ويتبع زخم اقتصادي كبير هذه الحركية في العلاقات الصينية بدول شمال إفريقيا، فالصين هي أول مزود للجزائر من حيث السلع، وهي بذلك الشريك التجاري الأول لها بعد أن زحزحت فرنسا عن هذه المكانة منذ عام ٢٠١٣، حيث يتجاوز حجم المبادلات التجارية السنوية بين البلدين تسعة مليارات دولار، في حين يبلغ حجم استثمارات الشركات الصينية في الجزائر عشرة مليارات دولار وفق أرقام جزائرية رسمية، فالجزائر لوحدها تحتضن ٤٠٪ من العمال الصينيين بإفريقيا[٢].

فقد استغلت الصين تضرر الاقتصادات الأوروبية والأمريكية من الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، لتقوي شراكتها التجارية مع الجزائر التي كانت تعد سوقا محتكرة للأوروبيين وعلى رأسهم الفرنسيين، وليس التعاون التجاري وحده ما جعل الصين تنشئ «شراكة إستراتيجية شاملة» مع الجزائر، التي تعد الشراكة الوحيدة من نوعها في المغرب العربي، بل أيضا الثقة السياسية والتعاون الأمني والعسكري، خاصة مع تطور الصناعات العسكرية الصينية في الأعوام الأخيرة، في الوقت الذي تخصص الجزائر أكبر ميزانية دفاعية في إفريقيا تبلغ نحو ٩,٦ مليارات دولار، إذ اقتنت الجزائر في الأعوام الأخيرة عدة أسلحة صينية، بينها أول سفينة تدريب حربية، وطرادات، وطائرات مسيرة، وأنظمة للحرب الإلكترونية، ومدفعية ذاتية الدفع، وصواريخ مضادة للطائرات والسفن، فضلا عن التعاون الفضائي، حيث أطلقت الجزائر في ٢٠١٧ قمرا صناعيا من قاعدة في الصين، وكذلك ساعدت بكين الجزائر في بناء مفاعل نووي للأبحاث مخصص لإنتاج المواد الصيدلانية الإشعاعية دخل حيز الخدمة في ١٩٩٣، وقطاعا

(١) **دراسة تؤكد أن مبادرة الحزام والطريق تؤسس لعلاقات أكثر تنوعا بين مصر والصين**، وكالة شينخوا للأنباء، ١٨ كانون الثاني٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٧ آذار٢٠٢٤. في:
https://arabic.news.cn/2022-01/18/c_1310429776.htm

(٢) عياش سنوسي، مرجع سابق.

المناجم والصناعات التحويلية من المجالات الحديثة التي تستثمر فيهما الصين مليارات الدولارات بالجزائر، التي تمتلك احتياطات هامة منهما غير مستغلين بالشكل المناسب (ويعد الاستثمار في استغلال منجم غار جبيلات للحديد في تندوف جنوب شرق الجزائر أهم تلك الاستثمارات المنجمية الصينية على الإطلاق)[١].

هذه الحركية في العلاقات بين البلدين ليست وليدة الصدفة، فالعلاقات التاريخية بينهما تعود إلى أيام الثورة التحريرية، وكانت الجزائر أول دولة عربية تعقد اتفاقية مع الصين ترفع مستوى العلاقات بينهما إلى شراكة إستراتيجية شاملة عام ٢٠١٤، وخلال زيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون للصين في تموز ٢٠٢٣، ووقع البلدان ١٩ اتفاقية ومذكرة تفاهم، وتشمل تلك الاتفاقيات والمذكرات الموقعة بين البلدين قطاعات كالنقل بالسكك الحديدية، وتحويل التكنولوجيا، والتعاون الفلاحي، والاتصالات، فضلا عن الرياضة، والاستثمار، والتعاون التجاري، كما شملت مجالات الداخلية والتهيئة العمرانية، والبحث العلمي والقضاء والتنمية الاجتماعية، والطاقات المتجددة والهيدروجين، وقطاعات أخرى[٢].

في عام ٢٠١٦، تم توقيع إعلان مشترك بخصوص الشراكة الإستراتيجية بين الصين والمغرب، بالإضافة إلى ٣٢ اتفاقية، ومذكرة تفاهم في عدة مجالات، ونمت التجارة البينية بين البلدين بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة ما بين ٢٠١٦ - ٢٠٢١، لترتفع من متوسط ٤ مليارات دولار في ٢٠١٦ إلى ٦ مليارات بحلول ٢٠٢١. وفي تشرين الثاني ٢٠٢٠، دخلت مجموعة استثمارية صينية بحصة ٣٥٪ في شركة تهيئة «مدينة طنجة - تيك»، وهي مدينة صناعية عصرية متصلة بالتكنولوجيات الجديدة، يتوقع أن توفر حوالي ١٠٠ ألف منصب شغل مباشر، وينشط في المغرب حاليا أكثر من ٨٠ مشروعا مشتركا مع الصين أو شركات صينية قيد الإنجاز في جميع أنحاء المملكة، وحافظ المغرب والصين على تعاون متعدد الأبعاد، تجلى في فترة جائحة كوفيد -١٩، من خلال الشراكة في مجال الصحة والتلقيح، والتي توجت بالتوقيع في تموز ٢٠٢١، على مذكرة تعاون بشأن اللقاح المضاد لكوفيد - ١٩ بين المغرب والمجموعة الصيدلية الوطنية للصين سينوفارم (Sinopharm)، ومذكرة تفاهم حول إعداد قدرات تصنيع اللقاحات بالمملكة

(١) «**الصين تقلب معادلة النفوذ بالجزائر**»، مرجع سابق.

(٢) «**زيارة الرئيس الجزائري للصين.. توقيع ١٩ اتفاقية وتأكيد التعاون في مجالات الدفاع ونقل التكنولوجيا**»، الجزيرة نت، ١٩ تموز ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في:
https://2u.pw/bpnncHkj

مع شركة «ريسيفارم (Recipharm)، ووفق نينغ جي نائب رئيس اللجنة الوطنية الصينية للإصلاح والتنمية، بلغت الاستثمارات المباشرة للصين في المغرب ٣٨٠ مليون دولار، غالبيتها مخصصة للبنيات التحتية والاتصالات والصيد البحري، وفي مجال السياحة، وبعد رفع التأشيرة عن السياح الصينيين، أصبح مشهد جموع السياح الصينين مألوفا (خصوصا قبل الجائحة)، وشهدت مجموعة من المدن المغربية افتتاح مطاعم صينية بها، وتنامى قطاع السياحة بنسبة ٢٠ ضعفا، إذ انتقل عدد الزوار الصينيين من ١٠ آلاف سنة ٢٠١٥ إلى ٢٠٠ ألف شخص سنة ٢٠١٨[١].

وكانت تونس المهتمة بشكل خاص بجميع أشكال الاستثمار، قد انضمت إلى مبادرة الحزام والطريق في أيلول ٢٠١٨، أين وقعت في إطار انعقاد قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين العديد من العقود المتعلقة بمشاريع مختلفة، مثل مشروع جعل ميناء جرجيس مركزا اقتصاديا وتجاريا، وإنشاء خط سكة حديد يربط مدنين، وهي منطقة غنية بالمعادن بقابس قلب البتروكيماويات والصناعات الكيماوية [٢]، وارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين وتونس، أين بلغ حجم ما صدرته تونس للصين عام ٢٠١٩، ١٢٢ مليون دولار، مع ملاحظة أنه خلال الفترة ما بين ١٩٩٥ – ٢٠١٩، زادت صادرات تونس إلى الصين بمعدل سنوي قدره ٥,٧٣٪، لترتفع من ٣٢ مليون دولار في ١٩٩٥ إلى ١٢٢ مليون دولار في ٢٠١٩. في مقابل ذلك، وخلال نفس الفترة زادت صادرات الصين إلى تونس بمعدل سنوي ١٥,١٪، من ٥٦,٨ مليون دولار في ١٩٩٥ إلى ١,٦٥ مليار دولار في ٢٠١٩[٣].

بينما تظل الصين أكبر شريك تجاري لمصر منذ ١١ عاماً متتالية، وتعد من أكثر الدول نشاطا وأسرعها نمواً في الاستثمار في مصر، ومن أهم المشاريع التي قامت بإتمامها الشركات الصينية في مصر، «أطول مبنى في إفريقيا» في العاصمة الإدارية الجديدة، و»أول خط سكك حديدية كهربائي خفيف في إفريقيا»، بالإضافة الى مساعدة الصين لمصر لتصبح أول دولة إفريقية تتمتع بقدرات كاملة على تجميع واختبار الأقمار الاصطناعية، واستكمال أكبر مشروع لإصلاح وتحديث شبكة الكهرباء في تاريخ مصر،

---

(١) مريم التايدي، مرجع سابق.

(2) Yahia H. Zoubir, Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb: la place prépondérante de l'Algérie, Confluences Méditerranée, N° 109, 2019. p. 100.

(3) The Observatory of Economic Complexity (OEC), Tunisia / China 2019. https://bit.ly/3AYKprE.

وقدم بنك التنمية الصيني قروضا بقيمة ٧ مليارات يوان للبنك المركزي المصري، ووقعت الصين ومصر مذكرة تفاهم في مجال «مبادلة الديون من أجل تنفيذ مشروعات تنموية»[١]، وتمكنت الصين من دحر الولايات المتحدة الأمريكية من ميدان المنافسة الاقتصادية في مصر وفقا لعدة مؤشرات، ففي الفترة ما بين عامي ٢٠١٧ -٢٠٢٢، تدفقت الاستثمارات الصينية نحو مصر بمقدار ٣١٧٪، لتكون الاستثمارات الصينية في مصر هي الأسرع نموا، مقابل انخفاض في الاستثمارات الأمريكية عن نفس الفترة بمقدار ٣١٪. وشهدت الفترة من ٢٠١٧ – ٢٠٢٢، نموا غير مسبوق في التبادل التجاري بين مصر والصين، إذ تضاعفت الواردات المصرية من الصين من قرابة ٨ مليارات دولار عام ٢٠١٧، إلى ١٤,٤ مليار دولار في ٢٠٢٢، وكذلك بالنسبة للصادرات والتي كانت حوالي ٦٩٣ مليون دولار في ٢٠١٧، لتصل ١,٨ مليار دولار في ٢٠٢٢. وتراجعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة إلى رتبة الشريك التجاري الثالث لمصر [٢].

وفي القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، تحوز الصين على مصالح إستراتيجية حيوية هناك، جعلت منها مركز اهتمام في الفكر الإستراتيجي الصيني، نظرا لانفتاح تلك المنطقة على المحيط الهندي، وعلى طرق تجارية ومضائق بحرية (مضيق باب المندب خصوصا)، تمر عبرها السلع الصينية المصدرة للخارج أو المستورة للبر الصيني، كما تعد شرق إفريقيا الساحلية ضمن النطاق الجغرافي لما يعرف بمنطقة الهندوباسيفيك التي تضم كلا من المحيطين الهادي والهندي ضمن تصور إستراتيجي موحد، وهي الإستراتيجية التي تنظر لها الصين بعين الريبة لأنها خلاصة التصورات الإستراتيجية لأمريكا وحلفائها في المنطقة مثل أستراليا واليابان والهند، ناهيك عن خطر القرصنة البحرية ولا سيما على السواحل الصومالية، ثم تداعيات الحرب (الإسرائيلية) على غزة، وتضرر الأمن البحري في البحر الأحمر، بفعل هجمات الحوثيين على السفن (الإسرائيلية) أو تلك المتوجهة نحوها نصرة لغزة.

---

(١) «**السفير الصيني في القاهرة: الاستثمارات الصينية في مصر هي الأسرع نمواً**»، العربية نت، ١٨ آذار ٢٠٢٤، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/lDGsh57

(٢) محمد ماهر ومحمد فريد، **تنامي النفوذ الصيني في مصر: الدلائل والعواقب**، دراسات معهد واشنطن، ٢٧ نيسان ٢٠٢٣، ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tnamy-alnfwdh-alsyny-fy-msr-aldlayl-walwaqb

لذلك، وللمرة الأولى في تاريخها، افتتحت الصين عام ٢٠١٧ قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، في منطقة القرن الإفريقي، على ساحل المحيط الهندي، وعلى مشارف مضيق باب المندب، أحد أهم وأكثر المضائق البحرية ازدحاما في العالم، وأعلنت السلطات الصينية حينها أنها «لغرض الاضطلاع بمسؤولياتها والتزاماتها الدولية، وحماية مصالحها المشروعة بشكل أفضل، بدلاً من السعي إلى التوسع العسكري»، وأثارت هذه القاعدة المخاوف من تمدد الصين على أحد أهم شرايين التجارة العالمية، وكانت من العوامل الرئيسية وراء تغيير الإستراتيجية الأميركية تجاه إفريقيا بشكل تعود فيه واشنطن لممارسة أدوار أكثر انخراطاً في شؤون القارة، بعد سياسة الانسحاب التي اتبعتها سابقا، ورغم أن الهدف المعلن لها هو مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، إلا أن أعمال الإنشاء والتطوير المستمرة في القاعدة، تشير إلى دور أمني وعسكري أكثر أهمية ستلعبه ضمن رؤية بكين للمنطقة، بإضافة رصيف كبير يمكنه حتى دعم حاملات طائرات صينية في المستقبل، ويمكن أن يستوعب بسهولة أربع غواصات هجومية صينية تعمل بالطاقة النووية إذا لزم الأمر، وبناء مهبط للمروحيات يستوعب ٢٤ طائرة هليكوبتر كبيرة على الأقل، مما يدل على أن الصين لديها خطة لقاعدة خارجية إستراتيجية في جيبوتي، وازدادت هذه الهواجس مع إصدار الصين في منتصف حزيران ٢٠٢٢، مرسوماً تضمن توسيع القدرات العسكرية للبلاد، ومنح جيش التحرير الشعبي الصيني، القدرة على حماية مصالح الصين في الخارج، من خلال التدخل في أنشطة عسكرية وغير عسكرية[١].

وتترقب الصين بحذر التقارير التي تفيد بإمكانية اعتماد التخطيط الإستراتيجي الأمريكي لسلسة جديدة من الجزر تعرف بالسلسلة الخامسة، التي تستهدف محاصرة ومراقبة القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي، وللحيلولة دون توسع المطامح الصينية في المحيط الهندي، وتغطي السلسلة المقترحة المنطقة الممتدة من «رأس ليمونيير» في خليج عدن، لتحيط بالقرن الإفريقي، وتمتد على طول الساحل الشرقي لإفريقيا، وصولا

(١) عبد القادر محمد علي، «**عسكرة القوى الكبرى لمصالحها في القرن الإفريقي في فجر الحرب الباردة الثانية**»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٤ آب ٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5446

إلى قناة موزمبيق، والاتجاه نحو جنوب إفريقيا في أقصى القارة[١].

وفي منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء عموما، تنشط الصين دون هوادة لكسب موطئ قدم ومناطق نفوذ متزايدة هناك، مع تعدد الفرص الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وتنوع قضايا التعاون السياسية والأمنية، واشتداد المنافسة مع قوى كبرى عالمية وإقليمية ذات مصالح متضاربة هناك، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتركيا وغيرها، وتنامي الرهانات والتحديات التي تؤثر بشكل كبير على مستقبل الحضور الصيني في عمق القارة الإفريقية.

ويأتي اهتمام الصين بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء وخاصة غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، لعدة اعتبارات في مقدمتها حماية مصالحها الأساسية التي تشمل التعدين للحصول على الليثيوم في مالي، وصيد الأسماك في موريتانيا، والتنقيب عن النفط في تشاد، وتأمين طرق التجارة والوصول إلى مصادر النفط والغاز في نيجيريا وأنجولا، وقد مكّنت المشاريع المشتركة للشركات الصينية من تعزيز وجودها في دول المنطقة، كما تكيفت المشاركة التجارية الصينية مع السياقات المحلية بالمنطقة[٢]،و التي تزخر بكميات هائلة من الثروات والموارد الاقتصادية المتنوعة، كاليورانيوم والذهب والنفط والغاز، إذ تحتوي على ٤٠٪ من الاحتياطيات العالمية للذهب، الذي تنتج ٧٠٪ من إنتاجه العالمي في الوقت الراهن، كما تحتوي على ٩٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية للنفط، وتمتلك أيضاً سوقاً استهلاكية ضخمة يصل تعدادها إلى ٣٥٠ مليون نسمة، فضلاً عن أنها تُعد منطقة ذات مستقبل واعد للاستثمارات الخارجية، وهي مقصد للشركات الدولية متعددة الجنسيات، فهي تعد ذات أهمية اقتصادية كبرى[٣].

وترتبط هذه المصالح الاقتصادية، بمصالح أخرى ذات أبعاد أمنية تتصل بالأوضاع المضطربة في المنطقة من جهة، وبالطموحات الإستراتيجية الصينية من جهة أخرى، مثل التخطيط لإقامة قاعدة عسكرية على سواحل الأطلسي، وتهديد المصالح الأمريكية

(1) Lt Col JS Sodhi, Island chain strategy: Steps to checkmate China, financial express, June 18, 2022. financialexpress.com/defence/island-chain-strategy-steps-to-checkmate-china/2565232/. Accessed March 27, 2024.

(٢) نسرين الصباحي، «**تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الإفريقي**»، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، ٢٩ أيلول ٢٠٢٣، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://ecss.com.eg/36986

(٣) «**دوافع التنافس الصيني الأمريكي على النفوذ في غرب إفريقيا**»، مرجع سابق.

والأوروبية في هذه المنطقة[١]، مع امتداد نشاط بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني إلى سواحل نيجيريا في غرب إفريقيا، بعد زيارة نادرة للمدمرة الحربية الصينية نانينغ لسواحل البلاد المطلة على المحيط الأطلسي في تموز ٢٠٢٣، لتزيد من القلق الأمريكي من تحول منطقة خليج غينيا إلى بؤرة نشاط للبحرية الصينية، وهو ما قد يتجسد بإنشاء قاعدة عسكرية محتملة على سواحل غينيا الاستوائية[٢].

فالصين تهتم بالأمن البحري في غرب إفريقيا، من أجل حماية تجارتها وحركة التجارة الدولية هناك، وهو ما دفعها لتعزيز حضورها البحري عند الساحل الغربي للقارة، كجزء من طموحاتها الإستراتيجية لحماية المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة، الأمر الذي قد يعزز شكوك واشنطن التي وردت في آذار ٢٠٢٢ حول احتمالية إقامة بكين لقاعدة عسكرية بحرية على ساحل المحيط الأطلسي للمنطقة[٣].

وفي ظل تفاقم قضايا الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية، وموجة عدم الاستقرار السياسي نتيجة تمدد العدوى الانقلابية، عملت الصين على توسع نصيبها من مبيعات الأسلحة لدول الساحل الإفريقي كمظهر من مظاهر التحول في إستراتيجيتها، وتعزيز أهدافها بشأن تكوين حلفاء جدد، وتوسيع نفوذها وتحديداً مع تراجع النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة، باتباع بعض التغييرات في حدود دورها بتعزيز البعد العسكري، سواء بتواجد شركات أمنية خاصة أو مبيعات السلاح، وتحديداً مع استضافة السنغال في تشرين الأول ٢٠٢١ للمؤتمر الوزاري الثامن للمنتدى الصيني الإفريقي، حيث كانت قضايا الأمن والدفاع من بين الموضوعات الرئيسية على أجندة المؤتمر، وطلبت العديد من الدول الإفريقية الصين بتقديم الدعم لها، والمشاركة الاستباقية في الحرب ضد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في منطقة الساحل الإفريقي[٤].

وأمام عدم استقرار المنطقة، وتوالي الانقلابات العسكرية من طرف قوى محلية رافضة للهيمنة الفرنسية، تصور الصين نفسها لدول المنطقة باعتبارها بديلا لفرنسا الحليف التقليدي لدول الساحل، ومن خلال شعار «عدم التدخل» و»احترام السيادة»، رسخت الصين نفسها باعتبارها «شريكا» لدول المنطقة، التي تجذب الصين كذلك

(١) نسرين الصباحي، مرجع سابق.
(٢) «**الصين تعزز نفوذها الاقتصادي في غرب إفريقيا بأسطول بحري**»، مرجع سابق.
(٣) أحمد عسكر، مرجع سابق.
(٤) **نسرين الصباحي**، مرجع سابق.

بغناها بالموارد الطبيعية مثل النفط واليورانيوم والغاز الطبيعي والليثيوم، وبالفعل يتواجد عدد هام من الشركات الصينية المملوكة للدولة التي تعمل في النيجر وتشاد ومالي وبوركينا فاسو وعلى سبيل المثال، من المحتمل أن تمتلك مالي واحدا من أكبر احتياطيات الليثيوم في العالم، وقد استثمرت شركة «جانفينج ليثيوم» الصينية بكثافة في البلاد تحسبا لذلك[١].

وقد قامت شركة جانفينج ليثيوم الصينية بالفعل عام ٢٠٢١ بشراء ٥٠٪ من حصص منجم جولامينا لليثيوم في مالي، ودفعت ١٣٠ مليون دولار، لتأمين التوريدات لأهمية هذا المعدن في تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية، كما بدأت الصين العديد من مشاريع البنية التحتية المتعلقة باستخراج اليورانيوم في النيجر، فعلى سبيل المثال، تدير الشركة النووية الوطنية الصينية (CNNC) وحكومة النيجر مشروعاً مشتركاً في منجم أزيليك، وفي موريتانيا، تهتم شركة بولي هونج دونغ الصينية بصناعة الأسماك المحلية، ومولت منشأة لصيد الأسماك بقيمة ٢٠٠ مليون دولار في مدينة نواذيبو بالبلاد[٢].

ولا يمكن أن تكتمل صورة أي تحليل للحضور الصيني في إفريقيا، من دون التعريج على دبلوماسيتها الطاقوية في القارة، فالصين باعتبارها من أكبر المستهلكين العالميين للطاقة وخاصة النفط والغاز، تضع إفريقيا على قائمة اهتماماتها الطاقوية القصوى، لما تحظى به من مقومات طاقوية كبيرة، تعد من بين الأكبر والأهم في العالم.

تختزن الأراضي الإفريقية ٨٪ من الاحتياطي العالمي للبترول، و٧٪ من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وتمثل الخامات متوسط ٧٠٪ من إجمالي الصادرات الإفريقية، وحوالي ٢٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، ووفقا لتقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة، هنالك توقعات بارتفاع حصيلة القارة من استثمارات تمويل الطاقة خلال الفترة ما بين ٢٠١٤/ ٢٠٣٥ بـ ٣٢٣٨ مليار دولار، يمثل فيها البترول نسبة ٤٣٪، والغاز ٢٨٪.. كما توقع ذات التقرير ارتفاع إمدادات الطاقة من القارة، حيث يسجل البترول ارتفاعا في حجم الإمدادات من ٦٣ مليار دولار في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠١٣، إلى ١٣٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥، ويتوقع أن يصل إلى ١٧١ مليار دولار عام ٢٠٣٥، أما الغاز الطبيعي فيتوقع أن يرتفع من ١٨ مليار دولار خلال ٢٠٠٠/ ٢٠١٣،

(١) «**صراع النفوذ بين القوى الدولية يشتد في الساحل الإفريقي**»، مرجع سابق.
(٢) **نسرين الصباحي**، مرجع سابق.

إلى ٣٨ مليار دولار عام ٢٠٢٥، و٤٧ مليار دولار عام ٢٠٣٥[١].

جدول رقم ٠١ سيناريو تطور إنتاج النفط في إفريقيا ٢٠١٣/٢٠٤٠ (مليون برميل يومياً[٢])

السنوات / المنطقة	٢٠١٣	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٤٠
شمال إفريقيا	٣٠٣	٣,١	٣,٩	٤,٥
غرب إفريقيا	٢,٦	٢,٦	٢,٨	٣,٢
إفريقيا الوسطى	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٣
شرق إفريقيا	٠,٢	٠,٥	٠,٤	٠,٢
إفريقيا الجنوبية	١,٩	٢,١	١,٨	١,٦
المجموع	٩	٩,٢	٩,٤	٩,٨

جدول رقم ٠٢ سيناريو تطور إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا ٢٠١٣/٢٠٤٠ (مليار متر مكعب) [٣]

السنوات / المنطقة	٢٠١٣	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٤٠
شمال إفريقيا	١٥٤	١٥٧	١٨٦	٢٤٠
غرب إفريقيا	٤٣	٤٨	٦٩	٩٨
إفريقيا الوسطى	٨	٩	١٣	١٣
شرق إفريقيا	١	١	أقل من ١	أقل من ١
إفريقيا الجنوبية	٧	٢١	٧٨	١١٤
المجموع	٢١٣	٢٣٥	٢٣٥	٤٦٩

(١) حسين قوادرة، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ٠١، ٢٠١٨-٢٠١٩. ص ٥١.

(2) Africa enegy outlook, International energy Agency, Special Report, Paris, 2014. p. 96.

(3) Africa enegy Outlook Op. Cit. p. 99.

فيما تتوزع أهم الدول الإفريقية المنتجة للنفط عبر مختلف أنحاء القارة، تتقدمها نيجيريا، التي من المتوقع أن يبلغ إنتاجها من النفط الخام ١,٣٩ مليون برميل يومياً، كما يشير تقرير إنرجي كابيتال آند باور، لتحتفظ بمكانتها في طليعة قائمة أكبر منتجي النفط في إفريقيا منذ عام ١٩٧٩. وفي عام ٢٠٢١، تشير تقديرات مجلة أويل آند غاز -التي تشمل إنتاج النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي والرمال النفطية- إلى أن إنتاج نيجيريا النفطي بلغ ١,٦٣٥ مليون برميل يومياً، وجاءت أنغولا ثانية بإنتاج قدره ١,١٥ مليون برميل يوميا، بينما حلت الجزائر ثالثة من حيث أكبر منتجي النفط في إفريقيا لعام ٢٠٢٢، بإمدادات تُقدر بنحو ٩٧٠ ألف برميل يومياً من الخام، وتتصدر القائمة دول أخرى عربية مثل ليبيا التي تحتل المركز الرابع بإنتاج قدره ٩٤٦ ألف برميل يوميا، متأثرة بالأوضاع الأمنية المضطربة فيها، والتي تسبب في تراجع إنتاجها بشكل ملحوظ، فيما تأتي مصر خامسة بإنتاجها لـ ٥٥٦ ألف برميل يوميا **(أنظر الشكل رقم ٠٢)**.

الشكل رقم ٠٢ أهم عشر دول إفريقية منتجة للنفط عام ٢٠٢٢[١]

(١) **أكبر منتجي النفط في أفريقيا.. الجزائر ومصر بقائمة الـ١٠ الكبار (إنفوغرافيك)، منصة الطاقة المتخصصة، ٨ حزيران ٢٠٢٢. في:** https://attaqa.net/2022/06/08

وتقود كل من نيجيريا والجزائر ومصر قاطرة الإنتاج الإفريقية من الغاز الطبيعي، وهي نفسها الأكثر إسهاما في صادرات الغاز الإفريقية، مع امتلاكها ثلاثة أرباع إمدادات القارة من الوقود، حيث تشير إحصائيات عام ٢٠٢٢، إلى أن نيجيريا تسهم بما بين ٤٠٪ و٥٠٪ من صادرات الغاز المسال، وتساهم الجزائر في ثلث إنتاج الغاز الإفريقي، وربع صادرات الغاز المسال، ومصر بنسبة ٢٧٪، ومن المتوقع أن تقود نيجيريا والجزائر غالبية أحجام الصادرات، مع تدفقات إضافية قادمة من مصر وغينيا الاستوائية وموزمبيق وقبالة سواحل السنغال وموريتانيا، وفق ما جاء في التقرير المعنون بـ «توقعات وضع الطاقة الإفريقية في عام ٢٠٢٣».

الشكل رقم ٠٣ إمـدادات الغاز في إفريقيا من أكبر ٣ منتجين (نيجريا الجزائر مصر) ٢٠٢٠-٢٠٢٥[1]

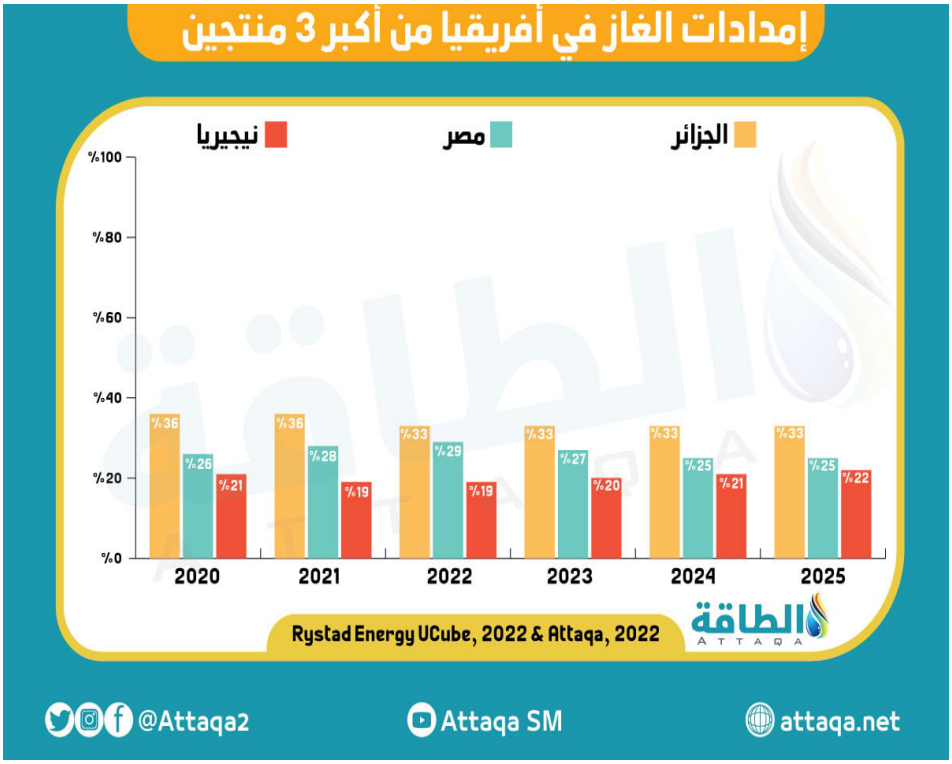

(١) الجزائر ومصر أكبر منتجي الغاز في أفريقيا.. وفرص واعدة للتصدير إلى أوروبا، منصة الطاقة المتخصصة، ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٢. في:

https://attaqa.net/2022/11/19

تأتي حوالي ثلث واردات الصين النفطية من القارة الإفريقية، وتحديدا من السودان والجزائر وتشاد وأنغولا والغابون ونيجيريا، الأمر الذي يستدعي قوة الوجود الصيني في القارة لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط، وبشكل يستوجب الكشف عن أماكن جديدة للإنتاج النفطي، واستخراجه بالعديد من الدول الإفريقية، ووصل الأمر بها إلى حد إرسال قوات عسكرية لحماية آبار النفط والغاز الطبيعي في دول إفريقية مثل السودان، والسعي كذلك نحو توسيع مجال اختراقها لمختلف مناطق إنتاج الطاقة في القارة، مثل منطقة خليج غينيا الغني بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية هناك، وبالفعل نجحت في التواجد في عدد من دول المنطقة المنتجة للنفط هناك، مثل أنغولا ونيجيريا والغابون وغينيا الاستوائية[1].

تعمل الصين على تحقيق ذلك الاختراق المنشود للمناطق الرئيسية لإنتاج الطاقة في إفريقيا، عبر دعم شركاتها الطاقوية العملاقة المملوكة للدولة، لتقوم باستثمارات ضخمة في عمليات الاستكشاف والتنقيب والاستخراج والتطوير، وتسويق الإنتاج مباشرة نحو مراكز الاستهلاك في البر الصيني، وذلك في إطار إستراتيجيتها لتحقيق أمنها الطاقوي، القائمة على التوجه نحو الخارج، والاستثمارات ما وراء البحار. ففي منطقة غرب إفريقيا الغنية بالنفط، والتي تعد من بين أهم المناطق المصدرة للنفط الخام في العالم، تقع دول المنطقة خاصة أنغولا ونيجيريا ضمن قائمة أكبر موردي النفط للصين، وتشارك المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري (سي.إن.أو.أو.سي) بنشاط، في عمليات الإنتاج البحري قبالة سواحل نيجيريا[2].

وفي منطقة الساحل، يعد النفط الخام التشادي سلعة التصدير الرئيسية إلى الصين، وتُسيطر شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) على إنتاج وإدارة النفط في تشاد منذ عام ٢٠٠٣، وقامت الصين باستثمارات كبيرة في صناعة النفط في النيجر، كما أقامت مشروع خط أنابيب النفط (أغاديم **Agadem** - كوتونو)، المدعوم من الشركة الصينية (بتروتشاينا)، والتي تبلغ تكلفته ٤ مليارات دولار، وسيربط المشروع بين حقل النفط أغاديم في جنوب النيجر وميناء كوتونو في بنين، باعتباره أكبر استثمار في البلاد منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٠، وهو أطول خط أنابيب للنفط الخام يعبر الحدود

(١) محمد أبو سريع علي، **صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد ٢١٣، تموز ٢٠١٨. ص ٣٢.

(٢) «**الصين تعزز نفوذها الاقتصادي في غرب إفريقيا بأسطول بحري**»، مرجع سابق.

الدولية بين الدول الإفريقية، والغرض الرئيسي منه الحد من المخاطر الأمنية واللوجستية للنقل في المنطقة، وقد اكتمل خط الأنابيب بالفعل بنسبة تزيد على ٧٥٪، وكان من المقرر أن يبدأ النقل التجاري للنفط في أواخر عام ٢٠٢٣، ويقوم بمعالجة ما يصل إلى ٣٠٠ ألف طن بمجرد تشغيله، بقدرة نقل يومية تبلغ ٩٠ ألف برميل يوميا[١].

وفي شمال إفريقيا، ينصب الاهتمام الطاقوي الصيني حول الجزائر بدرجة أولى، سواء تعلق ذلك بالاستثمار في الطاقات التقليدية أو النووية أو المتجددة، وهو ما يعكس حاجة الصين للاستثمارات الطاقية التقليدية وغير التقليدية والمتجددة والتي تتوفر عليها الجزائر نسبيا، وبلغت قيمة الاستثمارات الصينية في هذا المجال ١٦ مليار دولار عام ٢٠١٦[٢].

وفي سياق متصل، تم التوقيع في أيار ٢٠٢٢، على اتفاق بين عملاق النفط الجزائري «سوناطراك» والمجمع الصيني CNTIC / LPEC، في مجال البتروكيماويات بقيمة نصف مليار دولار، لإنجاز مركب لإنتاج ميثيل ثلاثي بوتيل الإيثر MTBE، المستخدم كمادة مضافة لتصنيع وقود البنزين الخالي من الرصاص، الذي تقرر تعميم استعماله في الجزائر منذ ٢٠٢٠. ولفت زير الطاقة الجزائري إلى أنه من بين الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من المشروع الإستراتيجي الجديد مع الصين، رفع قدرة الجزائر على التحويل إلى أكثر من ٥٠٪ من الإنتاج الأولي، مقابل ٣٢ ٪ حاليا، وخلق ٤ آلاف فرصة عمل إضافية مباشرة، وتصدير ٥ مليارات دولار مقابل ١,٢ مليار دولار حالياً من هذه المادة، وزيادة + ٥٠٠٪ من القيمة المضافة الحالية [٣].

وفي أيار ٢٠١٨، وقَّعت شركة النفط الحكومية الصينيةPetro China، عقداً مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط بهدف مساعدة ليبيا على زيادة إنتاجها من النفط، ومنذ الإعراب عن حرصها على الانضمام لمُبادرة الحزام والطريق، تكثَّف التواصل الدبلوماسي لحكومة الوفاق الوطني مع الصين واتسع نطاقه، وفي تموز ٢٠١٨، وقع

---

(١) **نسرين الصباحي**، مرجع سابق.

(٢) عبد الحكيم حذاقة، «**خطة خماسية بين الجزائر والصين. ماذا سيجني البلدان من التعاون الإستراتيجي؟**»، الجزيرة نت، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://2u.pw/HWUXtR

(٣) يونس بورنان، «**بالأرقام.. كيف أنهى التنين الصيني أسطورة حديقة فرنسا الخلفية في الجزائر؟**»، موقع العين الإخباري، ٢٧ أيار ٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في: https://al-ain.com/article/chinese-investments-in-algeria-energy-metal

وزير خارجية حكومة الوفاق محمد سيالة مذكرة تفاهم مع نظيره الصيني، ممهداً الطريق أمام ليبيا لتنضم إلى مبادرة «الحزام والطريق»، وهو ما مهد لدعوة فايز السراج في أيلول ٢٠١٨، إلى التوسع في حجم الاستثمارات الصينية في ليبيا ولا سيما في قطاع الطاقة والنفط بالخصوص، الذي تمتلك فيه طرابلس مؤهلات كبيرة، ولذلك كان من مصلحة الصين اتخاذ موقف حذر ومتوازن من تطورات الأزمة الليبية، لضمان الحفاظ على مصالح بكين الاقتصادية والطاقوية في البلاد[١].

يدعم كل هذا الحراك الصيني منقطع النظير في القارة الإفريقية، توجه نحو توظيف القوة الناعمة والدبلوماسية العامة الصينية جنبا إلى جنب مع الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية التقليدية والعسكرية وغيرها، ومن بين أهم وسائل التواصل الثقافي الفعال بين الصين وإفريقيا نجد معاهد كونفوشيوس لتعليم اللغة والثقافة الصينيتين، تأسست تلك المعاهد لأول مرة سنة ٢٠٠٤، وتمكنت من تأسيس أكثر من ٥٤٨ معهدا عبر ١٥٤ دولة، يعمل فيها أكثر من ٤٥٧٠٠ مدرس صيني وأجنبي، إلى جانب ١١٩٣ فصل كونفوشيوسي في المدارس الابتدائية والمتوسطة في العالم، مع وجود ٨١٠ آلاف شخص مسجلين عبر الإنترنيت في تلك المعاهد، كل ذلك بغرض تعزيز التبادلات الثقافية مع العالم، بما في ذلك إفريقيا حيث يعد معهد كونفوشيوس في كينيا المفتتح عام ٢٠٠٧، المعهد الأول في القارة الإفريقية، ودأبت دول القارة على المشاركة في مؤتمر معاهد كونفوشيوس الذي يعقد بالصين بشكل منتظم[٢]، وفي ٢٦ تشرين الثاني سنة ٢٠٢١، ذكر الكتاب الأبيض الذي أصدره مكتب الإعلام بمجلس الدولة الصيني، أن الصين وإفريقيا قد تعاونتا على إنشاء ٦١ معهد كونفوشيوس، و٤٨ فصلا دراسيا عبر القارة الإفريقية[٣].

---

(١) خالد خميس السحاتي، «**الصين والأزمة الليبية بين المصالح الاقتصادية والسياسات الحذرة**»، السياسة الدولية، ٢٠ أيلول ٢٠٢٢، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في:
https://www.siyassa.org.eg/News/18358.aspx

(٢) «**معاهد كونفوشيوس تعزز التبادلات الثقافية بين الصين والعالم**»، وكالة شينخوا الصينية بالعربية للأنباء، ٦كانون الأول ٢٠١٨، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في:
http://arabic.news.cn/2018-12/06/c_137654897.htm

(٣) **إنشاء ٦١ معهد كونفوشيوس و٤٨ فصل كونفوشيوس دراسي في إفريقيا**، وكالة شينخوا الصينية بالعربي للأنباء، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢١، شوهد يوم ٢٧ آذار ٢٠٢٤. في:
http://arabic.news.cn/2021-11/26/c_1310334298.htm

كما تركز الصين كثيرا على التعليم الجامعي أو ما دونه، لنشر لغتها وثقافتها بغية تواصل وتفاهم أكبر مع الأفارقة، ومن الأمثلة على ذلك تخصيصها لـ ٤٠ ألف منحة سنوية للطلبة الأفارقة للدراسة في الجامعات الصينية، خصوصا وأن الكثير من هؤلاء يتوقع أن يكونوا مستقبلا ضمن مناصب اقتصادية وسياسية مرموقة، وضمن مراكز صنع القرار في دولهم مما يعزز أكثر فرص ودور الصين في القارة[١]، كما ساعدت الصين الدول الإفريقية في إنشاء أقسام للغة الصينية أو تخصصات في اللغة الصينية، وبالتعاون مع بكين قامت ١٦ دولة إفريقية بدمج اللغة الصينية في أنظمتها التعليمية الوطنية، كما أنه ومنذ عام ٢٠٠٤ أرسلت الصين إجمالي ٥٥٠٠ مدرس ومتطوع للغة الصينية إلى ٤٨ دولة إفريقية[٢].

عبر مختلف تلك الوسائل والسياسات المتنوعة، حققت الصين اختراقا سريعا وكبيرا عبر أرجاء القارة الإفريقية، واكتسبت صورة جيدة عموما لدى الأفارقة مقارنة بسياسات ونشاطات القوى الغربية التقليدية الموصوفة بالاستعمارية والإمبريالية، ونجحت بكين في الموائمة بين مصادر قوتها الصلبة والناعمة لتحقيق أهدافها وخدمة مصالحها في إفريقيا، وذلك على الرغم مما يوجه لها من انتقادات متأتية غالبا من منافسين غربيين لها، عجزوا عن مجاراة وتيرتها السريعة في التغلغل للقارة، مركزين انتقاداتهم على ما يسمونه بفخ الديون، وعدم مراعاة مشاريع الصين هناك للبيئة وحقوق الإنسان، فيما ترى الصين في ذلك أحسن تعبير على النفاق الغربي، بعد أن كانت تلك القوى سببا في تخلف القارة بفعل سياساتها الاستعمارية الوحشية.

(١) عبد القادر دندن، مرجع سابق.

(٢) **إنشاء ٦١ معهد كونفوشيوس و٤٨ فصل كونفوشيوس دراسي في إفريقيا**، مرجع سابق.

المصادر

الكتب:

١. كيشور محبوباني، نصف العالم الآسيوي الجديد: التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق، ترجمة سمير كريم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2009). ص 127.

٢. وانغ إي وي، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الطريق للعالم؟، ترجمة رشا كمال، وشيماء كمال، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، والمجموعة الدولية للنشر والتوزيع، 2017).

الدوريات:

١. أبوبكر الدسوقي، أهداف ومآلات الصعود الصيني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، تموز 2023.

٢. إسراء إسماعيل، محددات رؤية روسيا لمستقبل الحرب مع أوكرانيا في عامها الثاني، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 232، نيسان 2023.

٣. أمال الحواسني، الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية، في: محمود عزت (محرر)، العلاقات العربية الروسية، (الإسكندرية: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021).

٤. حنان رجانى عبد اللطيف، مستقبل الأمن الغذائي في ظل الأزمات الدولية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 231، كانون الثاني 2023.

٥. خالد أحمد عبد الحميد، المآلات المستقبلية للتنافس الدولي المتصاعد في القارة الإفريقية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 232، نيسان 2023.

٦. صدفة محمد محمود، الصراع الدولي الراهن ومستقبل سياسات الجنوب، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 231، كانون الثاني 2023.

٧. محمد أبو سريع علي، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 213، تموز 2018.

٨. محمد مختار الشنقيطي، شروق الشرق وغروب الغرب: إنزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي، مجلة لباب، مركز الجزيرة للدراسات-قطر، العدد 18، نيسان/ ايار 2023.
٩. هدير طلعت سعيد، السلام التنموي الصيني في مواجهة السلام الليبرالي الغربي. الرؤى والمرتكزات، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 232، نيسان 2023.
١٠. وليد الرايس، «الأبعاد الجيوسياسية لإستراتيجية تدافع القوى الدولية على إفريقيا»، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، تموز 2023.

التقارير:

١. **التعاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديد**، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، (بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، 2021).

الأطروحات والرسائل الجامعية:

١. حسين قوادرة، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، -2018 2019.

مواقع النترنيت:

١. كيف تزاحم روسيا الغرب الآن على كعكة الساحل الإفريقي؟، ورقة من إعداد فريق عمل سياسة بوست، 26 كانون الأول 2019، شوهد يوم 29 آذار 2024. في https://www.sasapost.com/how-russia-is-competing-with-the-west on-africa
٢. «شي: الصين تواصل دفع بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية»، صحيفة الشعب الصينية بالعربية، 24 تشرين الأول 2022، شوهد يوم 29 آذار 2024. في:// http: arabic.people.com.cn/n3/2022/1024/c31664-10162591.html
٣. أحمد عسكر، لماذا تهتم الصين بمنطقة غرب إفريقيا؟، تحليلات مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 18 أيلول 2022، شوهد يوم 27 آذار 2024. في: https://acpss.ahram.org.eg/News/17612.aspx

٤. أحمد فريد مولانا، شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير، المعهد المصري للدراسات، 3 شباط 2021، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://bit.ly/3GEXloO

٥. أحمد قاسم، العلاقات التجارية بين الاتحاد الروسي والجمهورية الجزائرية، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 6 تشرين الثاني 2023، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://2u.pw/NgPp2WdB

٦. أحمد قاسم، العلاقات العسكرية الجزائرية الروسية، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 4 تشرين الأول 2023، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://2u.pw/a1QxSJqH

٧. إدريس الكنبوري، «إفريقيا تعود إلى أجندة ترامب»، صحيفة العرب، 6 تشرين الثاني 2018، شوهد يوم 1 نيسان 2024. في: https://2u.pw/qZiphHRp

٨. افتخار جيلاني، دبلوماسية اللقاح.. صراع جديد على النفوذ السياسي بين الصين والهند، وكالة أنباء الأناضول، 29 آذار 2021، شوهد يوم 27 آذار 2024. في: https://2u.pw/SwWvohTG

٩. إفريقيا الوسطى تعتزم إدراج اللغة الروسية بالجامعات والمدارس، اليوم السابع، 1 كانون الأول2021، شوهد يوم 31 آذار2024. في: https://2u.pw/1PvQgltK

١٠. إفريقيا الوسطى تعتمد اللغة الروسية بشكل رسمي للتدريس في الجامعات، سبوتنيك عربي، 28 تشرين الثاني 2021، شوهد يوم 31 آذار2024. في: https://2u.pw/L7FDarog

١١. أكبر منتجي النفط في أفريقيا.. الجزائر ومصر بقائمة الـ10 الكبار (إنفوغرافيك)، منصة الطاقة المتخصصة، 8 حزيران 2022. في: https://attaqa.net/2022/06/08

١٢. التمدد الروسي في إفريقيا: واقعه وآفاقه، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، 25 تموز 2021، شوهد يوم 28 آذار 2024. في:https://bit.ly/3nL5Sy8

١٣. الجزائر ومصر أكبر منتجي الغاز في أفريقيا.. وفرص واعدة للتصدير إلى أوروبا، منصة الطاقة المتخصصة، 19 تشرين الثاني 2022. في: https://attaqa.net/2022/11/19

١٤. السفير الصيني في القاهرة: الاستثمارات الصينية في مصر هي الأسرع نمواً، العربية نت، 18 آذار 2024، شوهد يوم 27 آذار 2024. في: https://2u.pw/lDGsh57

١٥. السلطة الانتقالية في مالي تسعى لتوقيع اتفاق مع شركة فاغنر الأمنية الروسية، تقرير لقناة الجزيرة الإخبارية، 5 تشرين الأول 2021، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://youtube.com/watchv=BTa6cH8LONK&feature=share

١٦. الصين تصدر كتابا أبيضا حول التعاون الصيني الإفريقي في العصر الجديد، وكالة شنخوا للأنباء بالعربية، 26 تشرين الثاني2021. شوهد يوم 27 آذار2024. في: http://arabic.people.com.cn/n3/2021/1126/c31660-992754.html

١٧. الصين تعزز نفوذها الاقتصادي في غـرب إفريقيا بأسطول بحري، العربية نـت، 3 تـمـوز 2023، شـوهـد يـوم 27 آذار 2024. في: https://2u.pw/hQkLiJEq

١٨. الصين تقلب معادلة النفوذ بالجزائر، وكالة أنباء الأناضول، 3 حزيران 2022، شوهد يوم 27 آذار 2024. في: https://2u.pw/G7nNc4T6

١٩. الصين في إفريقيا.. نفوذ متزايد وتنافس محموم مع القوى الكبرى، سكاي نيوز عربية، 10 كانون الثاني 2023، شوهد يوم 26 آذار 2024. في: https://2u.pw/T83vC1N2

٢٠. العلاقات الجزائرية الصينية ستكون أكثر اشراقا ما بعد كورونا، منتدى التعاون الصيني العربي، 21 آب 2020، شوهد يوم 27 اذار 2023. في: http://www.chinaarabcf.org/ara/zatjky/202008/t20200821_6589336.htm

٢١. انحسار النفوذ الغربي وصعود نجم الصين في إفريقيا جنوب الصحراء، صحيفة الخليج، 2 كانون الثاني 2024، شوهد يوم 27 آذار2024. في: https://2u.pw/Sxfp3CYR

٢٢. إنشاء 61 معهد كونفوشيوس و48 فصل كونفوشيوس دراسي في إفريقيا، وكالة شينخوا الصينية بالعربي للأنباء، 26 تشرين الثاني 2021، شوهد يوم 27 آذار 2024. في: http://arabic.news.cn/2021-11/26/c_1310334298.htm

٢٣. أوباما يستهل أول جولية إفريقية بالسنغال، الجزيرة نت، 27 حزيران 2013، شوهد يوم 1 نيسان 2024. في: https://2u.pw/JadTBCry

٢٤. إيمانويل دريفوس، الشركات العسكرية الروسية.. كم فرقة تعد مجموعة فاغنر؟، العربي الجديد، 24 نيسان 2020، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://bit.ly/3nl6kwY

٢٥. بريكس الجديدة.. ماذا يعني اقتصادياً ضم 6 أعضاء جدد للمجموعة؟، العربي الجديد، 25 آب 2023، شوهد يوم 29 آذار2024. في: https://2u.pw/Fe9m5eR

٢٦. بهار ماكويي وطاهر طاني، «ما هي الميليشيات الروسية التابعة لمجموعة فاغنر التي تتقرب من المجلس العسكري الحاكم في مالي؟»، موقع فرانس 24 الإخباري، 16 أيلول 2021. في: https://bit.ly/2ZIVTkQ

٢٧. رامب وإفريقيا.. هل يصحح علاقته مع القارة السمراء إن فاز مجددا بالرئاسة؟، الجزيرة نت، 17 آذار 2024، شوهد يوم 1 نيسان2024. في: https://2u.pw/oIu0caoL

٢٨. جنوب إفريقيا تعلن طلب 22 دولـة الانضمام إلى مجموعة بريكس، الجزيرة نت، 21 تموز 2023، شوهد يوم 29 آذار 2024، في: https://2u.pw/97rGixN.

٢٩. جوزيف سيجيل ودانيال إيزنجا، مسرحية مجموعة فاغنر الروسية تقوض عملية انتقال السلطة في مالي، المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية (ACSS)، 1 تشرين الأول 2021. شوهد يوم 29 آذار 2024. فـي: https://africacenter.org/ar/sportlight/ar-russias-wagner-play-undermines-the-transition-in-mali

٣٠. جيمس آر. هاك، أمريكا في إفريقيا.. تطبيق لمفهوم القوة الذكية، شوهد يوم 1 نيسان 2024. على موقع: https://www.albasalh.com/vb/showthread.php?t=2968

٣١. حكيم ألادي نجم الدين، «إستراتيجية ترامب في إفريقيا: تقويض القوة الصينية واستمرارية السياسات القديمة»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 22 كانون

الثاني 2019، شوهد يوم 1 نيسان 2024. في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190122084024340.html

٣٢. حمدي عبد الرحمان، عودة الدب الروسي: روسيا وإفريقيا واقترابات القوة البديلة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 30 آب 2021، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://bit.ly/3BuPtmf

٣٣. حمدي عبد الرحمن، الساحل الإفريقي: تعثر فرنسي وصعود روسي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 17 كانون الأول 2019. شوهد يوم 25 آذار 2024. في https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5146

٣٤. خالد خميس السحاتي، الصين والأزمة الليبية بين المصالح الاقتصادية والسياسات الحذرة، السياسة الدولية، 20 أيلول 2022، شوهد يوم 27 آذار 2024. في: https://www.siyassa.org.eg/News/18358.aspx

٣٥. دراسة تؤكد أن مبادرة الحزام والطريق تؤسس لعلاقات أكثر تنوعا بين مصر والصين، وكالة شينخوا للأنباء، 18 كانون الثاني2022، شوهد يوم 27 آذار2024. في:https://arabic.news.cn/2022-01/18/c_1310429776.htm

٣٦. دوافع التنافس الصيني الأمريكي على النفوذ في غرب إفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 12 شباط 2024، شوهد يوم 27 آذار 2024. في https://2u.pw/8TlfPiCx

٣٧. ديفيش كابور، تراتبية الإذلال في آسيا، الجزيرة نت، 14 تموز 2017، شوهد يوم 26 آذار 2024. في: https://2u.pw/ZDxsCoch

٣٨. ديميتري بوليكانوف، دور القوة الناعمة في العلاقات الدولية: التجربة الروسية وآفاق انتشارها، موقع الميادين الإخباري، 26 نيسان 2023، شوهد يوم 31 آذار2024. في: https://2u.pw/LywuMnl5

٣٩. رامي القليوبي، القمة الروسية الإفريقية الثانية: توسيع النفوذ بسلاح الأمن الغذائي، العربي الجديد، 27 تموز 2023، شوهد يوم 25 آذار 2024. في: https://2u.pw/bEiqEpl

٤٠. روسيا أكبر المصدّرين.. من كبار اللاعبين في سوق القمح العالمي؟، الجزيرة نت، 5 أيلول 2023، شوهد يوم 25 آذار 2024. في: https://2u.pw/jaxc2uQ

٤١. روسيا تشحن 200 ألف طن حبوب مجانية إلى 6 دول إفريقية، الجزيرة نت، 21 شباط 2024، شوهد يوم 25 آذار 2024. في: https://2u.pw/diMX4Aws

٤٢. روسيا تعتزم تصدير أكثر من 65 مليون طن من الحبوب، العربية نت، 29 تشرين الثاني 2023، شوهد يوم 25 آذار 2024. في: https://2u.pw/6ueiF7Re

٤٣. زيارة الرئيس الجزائري للصين.. توقيع 19 اتفاقية وتأكيد التعاون في مجالات الدفاع ونقل التكنولوجيا، الجزيرة نت، 19 تموز 2023، شوهد يوم 27 آذار 2024. في: https://2u.pw/bpnncHkj

٤٤. سيد أحمد ولد الأمير، هل ستؤثر الحرب في أوكرانيا على انتشار مسلحي فاغنر في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 3 آذار2022، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5310

٤٥. شمسان عوض التميمي، روسيا وإفريقيا.. حرب باردة جديدة؟ مركز الجزيرة للدراسات، 12 أيلول 2021، شوهد يوم 25 آذار 2024. في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5132

٤٦. صـراع النفوذ بين القوى الدولية يشتد في الساحل الإفريقي، موقع صحيفة العرب، 12 كانون الثاني 2024، شوهد يوم 28 آذار2024. في: https://2u.pw/cZaNklF8

٤٧. عبد الحكيم حذاقة، خطة خماسية بين الجزائر والصين.. ماذا سيجني البلدان من التعاون الإستراتيجي؟، الجزيرة نت، 15 تشرين الثاني 2022، شوهد يوم 27 آذار 2024. في: https://2u.pw/HWUXtR

٤٨. عبد القادر دندن، على خطى «زينغ هي».. زمان الوصل في جوهانسبورغ، موقع العين الإخباري، 9 شباط 2015، شوهد يوم 20 آذار2024. في: https://al-ain.com/article/21071

٤٩. عبد القادر محمد علي، «عسكرة القوى الكبرى لمصالحها في القرن الإفريقي في فجر الحرب الباردة الثانية»، مركز الجزيرة للدراسات، 24 آب 2022، شوهد يوم 27 آذار 2024. في:https://studies.aljazeera.net/ar/article/5446

٥٠. علي سيد، «إفريقيا بين تهميش ترامب واهتمام بايدن»، صحيفة البناء، 26

كانون الثاني 2021، شوهد يوم 1 نيسان 2024. في:
https://www.al-binaa.com/archives/286052

٥١. علي ياحي، ماذا وراء توقيع الجزائر على خطة الحزام والطريق مع الصين؟، اندبندنت عربية، 10 كانون الأول 2022، شوهد يوم 27 آذار 2024. في:
https://2u.pw/Mi1Ams14

٥٢. عياش سنوسي، بعد انضمامها إلى مبادرة طريق الحرير الجديد.. رسائل الجزائر لفرنسا، الجزيرة نت، 12 حزيران 2019، شوهد يوم 27 آذار2024. في:
https://2u.pw/wu7bz6ei

٥٣. فاغنر في إفريقيا: ما مستقبل مرتزقة بريغوجين؟، صحيفة (الشرق الأوسط)، 13 تموز 2023، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://2u.pw/qo3UYW5z

٥٤. لوفيغارو: فاغنر في مالي.. هكذا يدفع بوتين مرتزقته إلى إفريقيا، نقلا عن الجزيرة نت، 14 تشرين الأول 2021، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://bit.ly/3GAcx6J

٥٥. ليونيد أساييف، أولويات موسكو: فهم السياسة الروسية تجاه الصراع الليبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 1 أيلول 2020، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://bit.ly/3pUlyk6

٥٦. ما هي خطة الولايات المتحدة لاستعادة النفوذ في إفريقيا؟، موقع بي بي سي عربي الإخباري، 1 آب 2019، شوهد يوم 1 نيسان 2024. في: https://www.bbc.com/arabic/world-49172972

٥٧. ماجدة إبراهيم عامر، الشرق وإفريقيا: سياسات روسيا والصين تجاه إفريقيا: تنافس على النفوذ والموارد، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 25 تشرين الأول 2022، شوهد يوم 26 آذار 2024. في: https://2u.pw/CQFJd5HE

٥٨. ماريون أوربـان، «أمريكا تعود من جديد إلى إفريقيا»، موقع فرونس 24 الإخباري، 22 تشرين الأول 2010، شوهد يوم 1 نيسان2024. في: https://www.france24.com/ar/20100222-united-states-economy-to-tackle-china-in-africa-back

٥٩. مايانك أغاروال، الصين ملأت الفراغ في دبلوماسية اللقاحات وقدمت حبل نجاة عالمي بشروط، اندبندنت عربية، 4 آب 2021، شوهد يوم 27 آذار 2024. في: https://2u.pw/4NQ6Zw6f

٦٠. مبادرة القادة الأفارقة الشباب (يالي)، الموقع الرسمي لكتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية، 27 نيسان 2021، شوهد يوم 1 نيسان 2024. في: https://2u.pw/re83GLM2

٦١. محمد السبيطلي، روابط الأفريقانية والقوة الناعمة الروسية في إفريقيا، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 29 آذار2024، شوهد يوم 31 آذار2024. في: https://apa-inter.com/post.php?id=600

٦٢. محمد الطماوي، العلاقات المصرية - الروسية.. 80 عاماً من الشراكة الإستراتيجية بين القاهرة وموسكو، بوابة الأهرام الإخبارية، 26 آب 2023، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://gate.ahram.org.eg/News/4514822.aspx

٦٣. محمد ماهر ومحمد فريد، تنامي النفوذ الصيني في مصر: الدلائل والعواقب، دراسات معهد واشنطن، 27 نيسان 2023، 27 آذار 2024. في: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tnamy-alnfwdh-alsyny-fy-msr-aldlayl-walwaqb

٦٤. مريم التايدي، ما خطة الحزام والطريق الصينية وكيف يستفيد منها المغرب؟، الجزيرة نت، 8 كانون الثاني 2022، شوهد يوم 27 آذار2024. في: https://2u.pw/ewWB6jt

٦٥. مصر وروسيا، الهيئة العامة المصرية للاستعلامات، 10 كانون الثاني 2017، شوهد يوم 29 آذار2024. في: https://2u.pw/7ulEehs

٦٦. مصطفى جالي، الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 12 أيلول 2012، شوهد يوم 26 آذار 2024. في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5085

٦٧. معاهد كونفوشيوس تعزز التبادلات الثقافية بين الصين والعالم، وكالة شينخوا الصينية بالعربية للأنباء، 6 كانون الأول 2018، شوهد يوم 27 آذار 2024. في:http://arabic.news.cn/20182/06/c_137654897.htm

٦٨. نسرين الصباحي، تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الإفريقي، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 29 أيلول

2023، شوهد يوم 27 آذار 2024. في:https://ecss.com.eg/36986

٦٩. هاجر أحمد، شوكة بالخاصرة الأوروبية.. ماذا تريد روسيا من التدخل في الصراع الليبي؟، الجزيرة نت، 28 حزيران 2020، شوهد يوم 29 آذار 2024. في: https://bit.ly/3vYN1Ds

٧٠. وثيقة السياسة الإنسانية.. كيف تفكر روسيا بالقوة الناعمة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 28 تشرين الأول 2022، 31 آذار2024. في: https://2u.pw/LUdaa7j

٧١. وثيقة السياسة الإنسانية.. كيف تفكر روسيا بالقوة الناعمة؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 28 تشرين الأول 2022، .https://2u pw/LUdaa7j

٧٢. يونس بورنان، يالأرقام.. كيف أنهى التنين الصيني أسطورة حديقة فرنسا الخلفية في الجزائر؟، موقع العين الإخباري، 27 أيار 2022، شوهد يوم 27 آذار 2024. في: https://al-ain.com/article/chinese-investments-in-algeria-energy-metal

المصادر باللغة الإنجليزية:

1. Africa enegy outlook, International energy Agency, Special Report, Paris, 2014. p. 96.
2. Erzsébet N. Rózsa,"China's Interests in the Middle East and North Africa", IEMed Mediterranean Yearbook 2021. https://bit.ly/3DfGS7O.
3. Has China won? Interview with Kishore Mahbubani and John Mearsheimer, Centre for independent studies, Australia, May 11, 2020. https://www.youtube.com/watch?v=ZnkC7GXmLdo&t=403s.
4. Lt Col JS Sodhi, Island chain strategy: Steps to checkmate China, financial express, June 18, 2022. financialexpress.com/defence/island-chain-strategy-steps-to-checkmate-china/2565232/. Accessed March 27, 2024.
5. Manon Cervello, »les nouvelles ambitions maritimes de la Russie au sud, de nouvelles préoccupations pour L'OTAN«, Institut méditerranéen de Défense et de Sécurité, FMES.
6. Mikael Weissmann, Chinese Foreign Policy in a Global Perspective: A Responsible Reformer "Striving For Achievement", Journal of China and international relations, *3* , May 2015. p. 54.
7. Taib Biygautane, China's growing economic presence and impact in the Maghreb states, Africa China reporting project, June 29, 2021. https://2u.pw/m0Fdh
8. The Observatory of Economic Complexity (OEC), Tunisia / China 2019. https://bit.ly/3AYKprE.
9. Yahia H. Zoubir, Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb: la place prépondérante de l'Algérie, Confluences Méditerranée, 2019/2 (N° 109). p. 97. https://bit.ly/3pFe2Jm
10. Yahia H. Zoubir, Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb: la place prépondérante de l'Algérie, Confluences Méditerranée, N° 109, 2019. p. 100.
11. Yu Zhong, »The Importance of the Malacca Dilemma in the Belt andRoad Initiative«, Journal of Policy Science, vol. 10, (2016). p. 85.

الفصل الثاني

مصير نفوذ القوى الغربية التقليدية في إفريقيا

الفصل الثاني
مصير نفوذ القوى الغربية التقليدية في إفريقيا

شهدت إفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية تنامي علاقتها غير المتكافئة مع الغرب، وخاصة أوروبا، واستمرت هذه العلاقة حتى ما بعد استقلال الدول الإفريقية، ولأن إفريقيا خضعت للاستعمار في فترة معينة من تاريخ العالم، اتسمت بتعمق العنصرية وتصاعد النزعات القومية الأوروبية وعولمة الرأسمالية الغربية، فقد ترك الاستعمار بصماته على الأفارقة بطرق متنوعة، و يرى بعض الباحثين أن الاستعمار كان نظاماً استخراجياً أضفى شرعية على نهب إفريقيا بواسطة الشركات الغربية، حيث ساهم في تأمين أسواق جديدة للثورة الصناعية الأوروبية، وخلق تبعية للقارة من خلال تهميش الابتكارات الإفريقية الأصلية ونظم المعرفة، ودمج الأفارقة في التعليم الغربي وأعمال رخيصة، كما أدى النهب الاستعماري المستمر إلى إفقار منهجي للقارة وترسيخ اعتمادها على مستعمريها، بينما أدى ذلك إلى إثراء الغرب.

ولكن في مطلع القرن الحادي والعشرين، شهد العالم تغيرات هيكلية وبنيوية أدت إلى إعادة تموضع قوى جديدة في النظام العالمي و تزايد نفوذها ودورها في القارة الإفريقية لدعم صعودها اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا، وكان صعود تلك القوى مثل الصين وروسيا على حساب ما يعرف بالقوى التقليدية الغربية ذات النفوذ التاريخي في القارة مثل فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص، و يسلط هذا المحور الضوء على مصير نفوذ القوى الغربية التقليدية في إفريقيا في ظل المنافسة الشديدة من قبل القوى الناشئة أو الصاعدة مع التركيز على علاقة إفريقيا بأهم القوى الغربية الاستعمارية سابقا للقارة الإفريقية ممثلة في فرنسا وبريطانيا مع إبراز الوجه الجديد للنفوذ الغربي في القارة الإفريقية من خلال الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول
بين المجد الاستعماري والتراجع الميداني
مفارقة المأزق الفرنسي في إفريقيا

اجتمع عدد من الدبلوماسيين الفرنسيين، وأطلقوا على أنفسهم اسم «مجموعة مارلي» تيمناً بمقهى باريس الذي شهد لقاءاتهم في ٢٣شباط ٢٠١١، وقاموا بنشر بيان في صحيفة «لوموند»، إذ أعربوا عن قلقهم من تراجع الأهمية الجيوسياسية لفرنسا، وخلصوا إلى الاستنتاجات الدقيقة التالية: أوروبا عاجزة، إفريقيا تنزلق من بين أيدينا، البحر الأبيض المتوسط يتجنبنا، الصين روّضتنا، وواشنطن تتجاهلنا»[1]، والواقع أن تلك الاستنتاجات قد لخصت الموقف السياسي والإستراتيجي الحرج في المشهد الدولي للقرن الحادي والعشرين بالنسبة لفرنسا وقارة أوروبا ككل، وكان لذلك بالطبع إنعكاساته على مكانة فرنسا وأوروبا إفريقيا.

إن مفهوم مجال النفوذ الذي تم توضيحه لأول مرة في مؤتمر برلين الذي انعقد في الفترة من ١٥ تشرين الثاني ١٨٨٤ إلى ٢٦ شباط ١٨٨٥، كوسيلة للاستفادة من «الاتجاهات القومية الصاعدة والتقدم التقني في أوروبا بطبيعة الحال، يرتبط إرتباطاً وثيقاً بعصر مختلف تماماً من تحالفات القوى[2]، ومع ذلك فقد أرغم صعود قادة اقتصاديين عالميين جدد العديد من الدول القومية الأوروبية على غرار فرنسا لإعادة التفكير وإعادة ضبط هويتها، فأثناء الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام ٢٠٠٧، تناول المرشح الرئاسي آنذاك «نيكولا ساركوزي» هذه القضية في خطاب ألقاه في تولون في السابع من شباط ٢٠٠٧، وقد حظي بتعليقات كثيرة حيث ورد فيه أن الولايات المتحدة والصين مشغولتان بالفعل بغزو أفريقيا، فإلى متى ستنتظر أوروبا قبل أن تبدأ في بناء إفريقيا الغد؟ وبينما تتأرجح أوروبا تتقدم دول أخرى إلى الأمام وهو ما لخص المأزق الفرنسي المتنامي في ظل تراجع نفوذ باريس التقليدي في القارة السمراء.

(1) le groupe Marly, «La voix de la France a disparu dans le monde», Le Monde, 22 février 2011, disponible à: https://www.lemonde.fr/idees/article/2011/02/22/on-ne-s-improvise-pas-diplomate_1483517_3232.html (consulté le 25/03/2024).

(2) Henri Brunschwig, Le partage de l'Afrique noire, Paris: Editions Flammarion, 1971, p. 101.

تاريخيا حافظت فرنسا على إمبراطورية استعمارية كبيرة في إفريقيا لمدة قرن ونصف تقريباً حيث امتدت من المغرب العربي عبر المناطق الغربية والوسطى جنوب الصحراء الكبرى، ورغم انتهاء الحكم الاستعماري المباشر في أوائل ستينيات القرن العشرين، إلا أن النفوذ الفرنسي على مستعمراتها السابقة استمر بأشكال أخرى، فمن خلال الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية، حاولت فرنسا الحفاظ على موطئ قدم هيمنتها في بلدان إفريقيا الناطقة بالفرنسية، لخدمة مصالحها والحفاظ على معقل أخير من الهيبة المرتبط بإرث السيطرة الماضية، تلك السيطرة التي تعود إلى بدايات التواجد الفرنسي في إفريقيا في القرن السابع عشر، رغم أن الفترة الرئيسية للتوسع الاستعماري كانت في القرن التاسع عشر مع غزو الجزائر عام ١٨٣٠، والتغلغل في إفريقيا الاستوائية وغرب القارة خلال ما يسمى بالتدافع الدولي الاستعماري على أفريقيا، وإنشاء المحميات في تونس والمغرب في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى، فانطلاقا من شمال إفريقيا تمكنت فرنسا من توسيع نفوذها نحو غرب وشرق وجنوب القارة الإفريقية مشكلة إمبراطورية استعمارية كبرى هناك[١].

وبحلول عام ١٩٣٠، أصبحت المستعمرات الفرنسية في إفريقيا تضم الاتحادات الشاسعة لغرب إفريقيا الفرنسية وإفريقيا الاستوائية الفرنسية والمغرب الغربي وجزر المحيط الهندي في مدغشقر وجزيرة لاريونيون وجزر القمر وجيبوتي في القرن الإفريقي، وداخل هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف تم التعامل مع الأراضي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المقام الأول كمستعمرات للاستغلال في حين كان النموذج الاستعماري الاستيطاني يوجه جهود الاستعمار في المغرب العربي، على الرغم من أن الجزائر فقط هي أكثر من اجتذبت المهاجرين الأوروبيين لتجسيد المشروع الاستيطاني في القارة، وقد اتسم الحكم الفرنسي في مختلف أنحاء القارة بالتناقضات الحادة، المتراوحة ما بين الالتزام الخطابي بـ «المهمة الحضارية» (المزعومة) تجاه السكان الأصليين، من خلال الإصلاح الثقافي والسياسي والاقتصادي، والحقائق القاسية المتمثلة في الغزو العنيف والاستغلال الاقتصادي وعدم المساواة القانونية والاضطراب الاجتماعي الثقافي، مما أدى ذلك إلى إنشاء «فرنسا العظمى» التي يسكنها سبعون مليون نسمة[٢].

---

(١) رشيد قسيبة، «التغلغل الفرنسي في أفريقيا وبناء الإمبراطورية الاستعمارية خلال القرن ١٩م»، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد: ٣، العدد: ٩، أيار ٢٠٢١، ص.٤٤.

(2) James McDougall, A History of Algeria, Cambridge: Cambridge University Press, 2017, p.49.

لكن بعد الشعور الفرنسي بالإحباط في فترة ما بين الحربين العالميتين حفزت مطالب التغيير عملية إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد فشل الجهود التي بذلتها السلطات الفرنسية وبعض الزعماء الأفارقة لاستبدال الحكم الإمبراطوري بتنظيم فيدرالي، وبعد الاستفتاء الدستوري عام ١٩٥٨، طالبت جميع الأراضي الفرنسية تقريباً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باستقلالها.

خريطة رقم ٠١ المستعمرات الفرنسية في القارة الإفريقية (١)

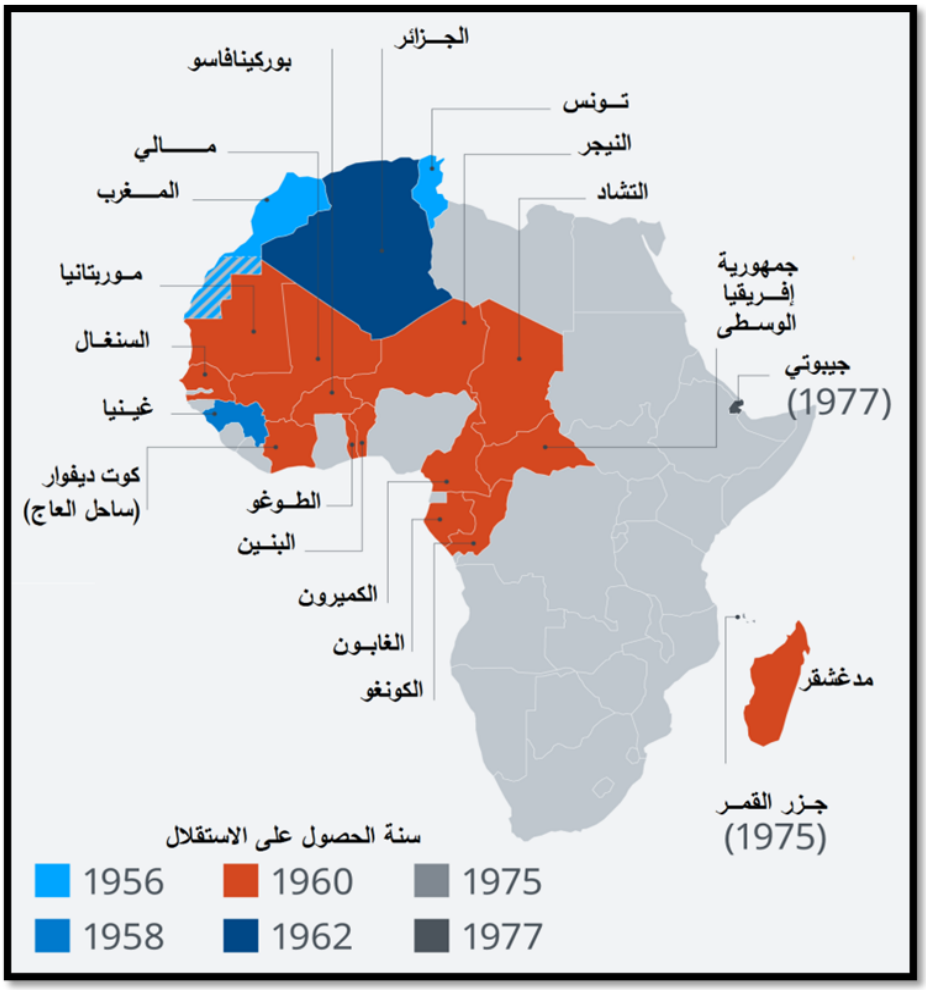

(1) Silja Fröhlich, «Françafrique lives on», Deutsche Welle (DW), 08/03/2020, available at: https://www.dw.com/en/africa-and-france-an-unfulfilled-dream-of-independence/a-54418511 (accessed 25/03/2024).

وفي شمال إفريقيا تمكن القوميون التونسيون والمغاربة من إجبار الفرنسيين على التفاوض على الاستقلال في خمسينيات القرن العشرين، لكن إنهاء الاستعمار الاستيطاني في الجزائر لم يأت إلا بعد حرب تحريرية طويلة ووحشية خلفت آثارا عميقة في كلتا الدولتين ما بعد الاستعمار، وخاصة بالنسبة للجزائر التي تم تفكيك معظم هياكلها الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية الأصلية في القرن التاسع عشر، وأعيد تشكيلها على مدى ثلاثة أجيال لتلبية احتياجات الاحتلال الاستعماري - الاستيطاني ثم تعرضت هذه الهياكل الجديدة نفسها إلى عدم الاستقرار بسبب الحرب التحريرية[١].

وبالرغم من أن الحكم الفرنسي الرسمي في إفريقيا قد انتهى بحلول عام ١٩٦٢، إلا أن العلاقات التي أقامها لا تزال تشكل هيكل وحتى جوهر العلاقات بين فرنسا وأقاليمها الاستعمارية السابقة في مختلف أنحاء القارة، فقد حافظت فرنسا على علاقاتها مع الدول الناشئة حديثا من خلال «اتفاقيات التعاون»، و«التدخلات العسكرية»، و «سياسات المساعدة المالية» خلال فترة الحرب الباردة، واستخدمت إستراتيجية التعاون مع الدول الإفريقية كاستمرار لسياستها الاستعمارية[٢]، لتواصل الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق الإستراتيجية في القارة من خلال السياسة الاقتصادية والنقدية والإستراتيجية المعدنية والدفاع والأمن والشؤون الخارجية[٣].

وعلى العموم هناك ثلاثة أهداف تقليدية للسياسة الفرنسية في إفريقيا وهي:

١. إعادة ترسيخ المكانة الدولية لفرنسا كدولة عظمى مستقلة عن تأثيرات القوى الكبرى.
٢. الحاجة إلى تأمين الوصول إلى الموارد الإستراتيجية في القارة.
٣. السعي من أجل الحفاظ على وضع احتكاري لفرنسا في القارة والذي يتيح لها تحقيق مكاسب اقتصادية.

فبالنسبة للهدف الأول، وفي مواجهة تضاؤل مكانة فرنسا الدولية نتيجة لخسارة

(1) John Ruedy, Modern Algeria: the origins and development of a nation, 2nd Edit, Bloomington: Indiana University Press, 2005, p 195.

(2) Guy Martin, «The Historical, Economic, and Political Bases of France's African Policy», The Journal of Modern African Studies, Vol. 23, No.2, 1985, p.191.

(3) Guy Martin, «France's African Policy In Transition: Disengagement And Redeployment», working paper, Paper prepared for presentation at the African Studies Interdisciplinary Seminar, Center for African Studies, University of Illinois, 3 March 2000, p.4.

إمبراطوريتها الاستعمارية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، قررت النخبة السياسية الفرنسية انتهاج سياسة تهدف إلى الحفاظ على التفرد الذي كانت تتمتع به فرنسا في إفريقيا الناطقة بالفرنسية قبل أن تحصل هذه الدول على استقلالها، كان يُنظر إلى نظام العلاقات الوثيقة أو الخاصة كفرصة ليس فقط لضمان استمرار التأثير في القارة الإفريقية، بل أيضاً لتعزيز مكانة فرنسا على الساحة العالمية، ضمن إطار المواجهة المستمرة بين نمطين من الإمبريالية: الأمريكي والروسي (السوفييتي سابقاً)، كذلك أتاحت هذه العلاقة الخاصة لفرنسا النفاذ إلى الكتلتين، حيث استفادت من الدعم الدبلوماسي لحلفائها الأفارقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي يشكل ربع أعضائها دولاً ناطقة بالفرنسية، ومعظمها أفريقية، بالإضافة إلى ذلك، كانت فرنسا تُعد أحياناً قوة غير منحازة، يمكن الوقوف إلى جانبها في مواجهة القوتين العظميين، ومن الناحية الإستراتيجية فإن وجود قواعد عسكرية في جيبوتي وكذلك في المحيط الهندي وفي بعض مناطق غرب ووسط إفريقيا، كانت هذه الدول أيضاً مفيدة جداً لضمان الوصول إلى قناة السويس ودول (الشرق الأوسط) وجانبي القارة عبر طريق «كيب»، ولاحتواء المصالح المتنافسة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا العظمى، ومع ذلك، وبالرغم من التصميم على البقاء مستقلة عن القوتين العظميين، لم تتوقف فرنسا أبداً عن كونها حليفاً للولايات المتحدة ضد الشيوعية السوفييتية. والواقع أنه نظراً لقدرتها المحدودة على إرسال قوات إلى مناطق الاضطرابات، اعتمدت فرنسا على الولايات المتحدة للتدخل في إفريقيا متى وحيثما كان ذلك ضرورياً، وكان قادة الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية يدركون جيداً هذا الوضع، وكانوا أول من قال إن الشيوعية والتفوق الشرقي الروسي هما الخطران الرئيسيان[1].

وفي مقابل ذلك سعت فرنسا إلى تعزيز علاقاتها بدول القارة الإفريقية، لأنها تدرك أهمية القارة في إعادة بعث المكانة الدولية لفرنسا كقوة عظمى، وفي سياق ذلك استمرت فرنسا في ممارسة تأثير قوي على السياسة في أجزاء كبيرة من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – بما في ذلك الأراضي الاستعمارية البلجيكية والبرتغالية السابقة –

(1) Emeka Nwokedi, «France, the New World Order and the Francophone West African States: Towards a Reconceptualization of Privileged Relations», In: Chris Alden, and Jean-Pascal Daloz, Paris, Pretoria and the African Continent, New York: St Martin's Press, 1996, p.p.195-213.

لأكثر من ثلاثة عقود بعد استقلال الدول الإفريقية[١]، واعتمدت على الروابط الشخصية للغاية بين النخب السياسية والتجارية الفرنسية والإفريقية، واتفاقيات الدفاع الثنائية التي تحتوي على بنود سرية للتدخل والتعاون الفني والثقافي فضلاً عن الخطابات الأبوية التي تمحورت حول الهوية المشتركة والاستعارات العائلية[٢]، وبذلك أصبح المشروع الفرنسي للحفاظ على منطقة نفوذ خاص في إفريقيا أمرا ممكناً أيضاً، لأن فرنسا استطاعت الاعتماد على النخب الإفريقية التي كانت هي الأخرى لها مصلحة راسخة في العلاقة نتيجة الدعم الفرنسي لها وتثبيتها في السلطة، وبالتالي تبادلت الخدمات والمصالح مع نظرائها في باريس الذين يسعون لإعادة بعث القوة العظمى الفرنسية.

أما بالنسبة للهدف الثاني، فيمكن تلمس أهمية الموارد الإستراتيجية خاصة ما تعلق بموارد الطاقة الإفريقية بالنسبة لفرنسا، في مقولة الجنرال الفرنسي «غي ميري» Guy Méry والتي مفادها «إن أمن فرنسا لا يعتمد، بطبيعة الحال على أمن أفريقيا فقط ولكن يبدو لي أنه مرتبط به بقوة... لأن الطرق البحرية حول إفريقيا تحمل الجزء الأكبر من النفط والمواد الخام الذي نعتمد عليه»[٣].

تعتمد أوروبا بشكل عام وفرنسا على وجه الخصوص بشكل كبير على استيراد المعادن والموارد الطاقوية التي تُعد حيوية لصناعاتها ذات التقنية العالية، إذ بلغ اعتمادها على الطاقة حوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٥٠، وعلى الرغم من تحولها إلى الطاقة النووية بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣، إلا أن هذا الاعتماد على الطاقات التقليدية استم، فارتفع إلى ٨٠ في المائة في الفترة (١٩٨٨-١٩٨٩)[٤].

وليس هنالك طابعا ما هو أفضل من إفريقيا لتلبية تلك الاحتياجات، فهي تمتلك ٤٢٪ من حصة العالم من البوكسيت و٣٨٪ من اليورانيوم العالمي و٤٢٪ من احتياطي العالم من الذهب و٧٣٪ من البلاتين، و تُعد هذه الأرقام بمثابة أهم البيانات الجيوسياسية بالنسبة للقوى الغربية وفرنسا أيضا، حيث تُعد إفريقيا أهم مصدر للمواد

(1) François Gouttebrune, «La France et l'Afrique: Le crépuscule d'une ambition stratégique?», Politique étrangère, Vol.67 , No.4, 2002, p.p.1033–1047.

(2) Alison Brysk, «After Empire: National Identity and Post-Colonial Families of Nations», European Journal of International Relations, Vol.8, No.2, 2002, p.p.267–305.

(3) Robin Luckham, «French Militarism in Africa», Review of African Political Economy, No. 24, 1982, p.69.

(4) Guy Martin, «Continuity and Change in Franco-African Relations», Journal of Modern African Studies, Vol.33, No.1, 1995, p.9.

الخام بالنسبة لفرنسا، وقد ضمنت حق الوصول المميز إلى هذه الموارد من خلال عدة وسائل، فعلى سبيل المثال لم يكن من الممكن تصور المشروع النووي الفرنسي لولا اليورانيوم القادم من النيجر والغابون، وفي نفس السياق أشار «نكروما» إلى أنه في عام ١٩٥٧ استوردت فرنسا من إفريقيا ١٠٠٪ من الفوسفات و٨٥٪ من الرصاص و٥١٪ من الزنك [١]، وهكذا كان الهدف الاقتصادي لتأمين المواد الخام باعتبارها موارد إستراتيجية نظرا لأهميتها الحيوية بالنسبة للصناعة الفرنسية، وفيما كانت فرنسا تستورد كل هذه المدخلات الضرورية لمنتجيها الصناعيين، كانت إفريقيا مستورداً مهماً للصادرات الفرنسية، وفي معظم الدول الإفريقية الغنية بالموارد تم استخدام الدخل المكتسب من مبيعات هذه الموارد الإستراتيجية (موارد الطاقة والمعادن) لبناء مصانع الإسمنت والفنادق ومصافي النفط ومصانع النسيج والبنية التحتية، وكانت الشركات التي تم الدفع لها مقابل القيام بهذه المهمة من أصل غربي ومعظمها فرنسي، وبطبيعة الحال تم استخدام الموارد الإفريقية لإنتاج المنتجات المصنعة والتصدير إلى بلدان أخرى غير إفريقيا، لأن الشعب الإفريقي ببساطة ليس لديه ما يكفي من القوة الشرائية.

وقد بدأت قضية التغلغل الفرنسي في قطاع الموارد الإفريقية مع وصول شارل ديغول إلى السلطة في عام ١٩٥٨، حين رسم معالم اتفاقية لـ ١٤ مستعمرة فرنسية سابقة في إفريقيا تحصل بموجبها على الاستقلال في غضون عامين، مقابل اتفاقية أمنية مع فرنسا، وقد منحت تلك الاتفاقيات لفرنسا حقوقا حصرية للحصول على أي مواد خام يتم اكتشافها في أراضي مستعمراتها السابقة، وأعطت الشركات الفرنسية الأولوية في أي نشاط اقتصادي في البلاد، وكشفت هذه الشروط وغيرها في منتصف ١٩٩٠ بعد الفضيحة الشهيرة التي عرفت آنذاك باسم قضية «إلف»، نسبة إلى شركة البترول الوطنية الفرنسية «إلف أكتينز»، المعروفة حاليا باسم توتال والتي كانت بمثابة ذراع المخابرات الفرنسية في مستعمراتها السابقة [٢].

نصت اتفاقيات التعاون والدفاع الموقعة بعد الاستقلال، على وصول خاص إلى المواد الخام الإستراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم، وكان لابد من بيع هذه المواد إلى فرنسا على أساس الأولوية وقصرها على بلدان أخرى باسم المصالح

(1) Kwame Nkrumah, Neo-Colonialism, the Last Stage of Imperialism, New York: International Publishers Co., Inc, 1966, p.14.

(2) Global rights watch, «France's Theft of African Resources», 4 March 2022, available at: https://grwatch.org/en/frances-theft-of-african-resources/ (accessed 20 Mai 2024).

الدفاعية المشتركة، وفي أوائل الثمانينيات تراوح معدل اعتماد فرنسا على واردات المعادن من أفريقيا من ١٠٠٪ لليورانيوم (الغابون والنيجر وجنوب أفريقيا، لكن المعدل انخفض إلى ٤٠٪ في عام ١٩٨٦)، إلى ٩٠٪ للبوكسيت (غينيا) و٧٦ في المائة للمنغنيز (الغابون، جنوب أفريقيا) و٥٩٪ للكوبالت (زائير، زامبيا) وما يقرب من ٧٠٪ من النفط الذي استخرجته شركة Elf الفرنسية المملوكة للدولة في جميع أنحاء العالم خلال الثمانينيات جاء من أفريقيا (الجابون، الكاميرون، أنجولا، الكونغو)[1]، والمثال الأكثر وضوحا على أولوية هذه الحاجة إلى المعادن والخامات والمواد الخام الأخرى، يظهر في العلاقة بين فرنسا ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ففي ستينيات القرن العشرين عمل الجنرال ديغول (الذي انتخب رئيساً في عام ١٩٥٨ ثم مرة أخرى في عام ١٩٦٥) على تعزيز استقلال فرنسا عن الاتحاد السوفييتي وأمريكا الإمبريالية، وبصرف النظر عن تطوير العلاقة «الخاصة» مع إفريقيا الفرنكوفونية، فقد اتجه نحو جنوب أفريقيا لشراء اليورانيوم والذهب (دون تحديد شروط للاستخدام) مقابل الأسلحة، وقد مكّن هذا الوصول المميز فرنسا من تطوير قوتها النووية الخاصة والمساهمة في إنهاء معيار تبادل الذهب والذي كان يعني سيادة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى ذلك ساعدت فرنسا بريتوريا في التحرر من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة وحاولت حشد الدعم لجنوب إفريقيا بين الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية.

ربما تكون الفترة الاستعمارية قد انتهت رسميا لكن التأثير الفرنسي لا يزال يهيمن على إفريقيا من خلال الإمبراطوريات الاقتصادية (الشركات الطاقوية) وشركات الأمن والأنظمة الديكتاتورية التي لا تتردد في الاستعانة بالقوى الأجنبية إذا ما استدعت الضرورة ذلك لضمان بقائها في السلطة، ولشركات النفط الأجنبية خاصة الفرنسية في إفريقيا تاريخ طويل في دعم الدكتاتوريين للحفاظ على مصالحها والتغلغل في قطاع الموارد (الطاقة والمعادن) على حساب تطلعات الشعوب الإفريقية بطبيعة الحال لكن شركات النفط الفرنسية لم تكن الممثل الوحيد لقوى الاستعمار الجديد في إفريقيا فغالبا ما كانت مدعمة من قبل الأنظمة الحاكمة القمعية في دول القارة، كما أن مصالح هذه الشركات الطاقوية والأنظمة الداعمة لها يتم حمايتها من قبل الإمبراطورية المتنامية لشركات الأمن الخاصة التي تنشر عشرات الآلاف من الجنود المرتزقة والتي تتوسع

(1) Guy Martin, Op.cit, p.p.9-10.

بشكل كبير لدرجة أنها على وشك التهام أفريقيا ككل [1].

علاوة على ذلك وعلى مدى العقدين الماضيين نفذت فرنسا تدخلات عسكرية نشطة في جيبوتي ومالي وإفريقيا الوسطى وتشاد، ناهيك عن وجود قوات الأمر الواقع في بلدان أخرى، مثل السنغال وبوركينافاسو والكونغو والغابون وغيرها، وهذا من أجل ضمان السيطرة الفرنسية على الموارد في هذه الدول، ومع ذلك فإن هذه العمليات لا تحظى بالتغطية الإعلامية اللازمة ولا تلفت انتباه المدافعين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وتهيمن فرنسا على معظم مناجم الذهب في هذه الدول، وتمتلك رابع احتياطي من الذهب في العالم يقدر بأكثر من ٢٤٠٠ طن وتبلغ قيمته ١١٢ مليار دولار بدون امتلاكها ولو لمنجم واحد على أراضيها في حين أن جميع المستعمرات الفرنسية السابقة ليس لديها احتياطيات من الذهب، على الرغم من أن بعضها يحتوي على الكثير من الموارد ومناجم الذهب الهامة التي تنتج آلاف الأطنان سنويا، هذا بالإضافة إلى اليورانيوم المستخدم في إنتاج الطاقة النووية، والذي يؤمن ٨٠٪ من إنتاج الكهرباء في فرنسا، حيث تأخذها فرنسا من بعض تلك الدول بأقل الأسعار، مما يجعل باريس تسعى للبقاء في إفريقيا والحفاظ على مستعمراتها السابقة بأي أسلوب مهما كلفها ذلك من تكاليف [2].

وبالنسبة للهدف الثالث والمتمثل في الحفاظ على الوضع الاحتكاري في القارة لعل العامل الأهم في المصالح الاقتصادية الفرنسية هو اختراق الموارد (والمنتجات) الإفريقية للسوق الأوروبية، حيث كانت سياسة فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مرتكزة على تأمين امتياز وصول مستعمراتها السابقة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية من خلال اتفاقية ياوندي، وبهذه الطريقة أصبح رأس المال الفرنسي الذي كان بالطبع حاضرا في العديد من الشركات الإفريقية يحقق الأرباح من خلال هذه الاتفاقيات التفضيلية، لكن تغيرت هذه السياسة بعد دخول المملكة المتحدة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لقد استفادت بعض قطاعات الاقتصاد الفرنسي باستمرار من العلاقات غير المتكافئة القائمة بين فرنسا ومستعمراتها الأفريقية السابقة، وفي عام ١٩٥٠ كانت الإمبراطورية الاستعمارية تمثل ٦٠٪ من التجارة الخارجية الفرنسية، ومن خلال نظام الأفضليات تمتعت الشركات الفرنسية بشبه احتكار، واستفادت من تكاليف

(1) Global rights watch, Op.cit.

(2) Ibid.

العمالة الرخيصة وانخفاض أسعار المواد الخام والسوق الأسيرة، واستقلال الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية لم يغير القواعد حقاً، حيث ظلت نسبة كبيرة من أنشطتها التجارية والتسويقية والشحنية خاضعة بالكامل لسيطرة الشركات الاستعمارية القديمة، ولا تزال المستعمرات الفرنسية الإفريقية السابقة مقيدة بتوريد المواد الخام (٦٥٪ من الواردات الفرنسية من منطقة الفرنك في عام ١٩٩١ كانت عبارة عن منتجات زراعية وغذائية أو منتجات الطاقة والوقود) وشراء السلع المصنعة الفرنسية لقد كان الميزان التجاري الفرنسي دائماً ولا يزال إيجابياً مع الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية وكذلك مع إفريقيا بشكل عام، حيث تعد القارة ثالث أسواق التصدير الفرنسي الرئيسي بعد أوروبا وأمريكا الشمالية[١].

وتسمح العلاقات التجارية الفرنسية غير المتكافئة مع إفريقيا بتوليد فائض تجاري مريح فقد ساهمت بمبلغ ٣,٢ مليار يورو في هذا الفائض في عام ٢٠٠٤ بما في ذلك ١,٨ مليار لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ونرى اليوم أيضاً استمرار الشركات الفرنسية في قطاع النفط أو في مجالات مرتبطة بأوضاع شبه احتكارية، تنتج عن المعرفة بالمجال أو زيادة المخاطرة وبشكل عام تُعد الأسواق الأفريقية مربحة للشركات الفرنسية[٢]، و يمكن القول: إن المصالح الاقتصادية الفرنسية تشغل حيزاً أكثر أهمية في الجيوبوليتيكا الفرنسية في إفريقيا، التي يمكن توضيحها في سياق استمرار العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة - بتعبير سمير أمين أحد رواد مدرسة التبعية- بين المستعمِر ومستعمَراته السابقة، حيث يشتري المستعمِر المنتجات الأولية من المستعمَرات السابقة ويبيع منتجاته المصنعة هناك، فالقطاع الأكثر تأثراً سلباً من هذه العلاقات هو قطاع السكان الأصليين للمستعمَرات السابقة والذي ينتج في الأخير علاقات تبعية دائمة للدول المستعمِرة سابقا.

إن فهم وسائل وأدوات السياسة الفرنسية في إفريقيا يقودنا لتشخيص الترتيبات الجديدة التي تمارسها الدول الاستعمارية عموما وفرنسا على وجه الخصوص فيما بعد الاستعمار وعادة ما يطلق على هذا النظام تسمية الاستعمار الجديد أو الإمبريالية، ووفقا لنكروما «.. تدّعي الإمبريالية أنها «تمنح» الاستقلال لرعاياها السابقين تليها

(1) Guy Martin, Op.cit, p.11.

(2) Philippe Hugon, «La politique économique de la France en Afrique: La fin des rentes coloniales?», Politique Africaine, N°.105, 2007, p.56.

المساعدة من أجل تنميتهم، ولكن تحت غطاء هذه العبارات يتم ابتكار طرق لا حصر لها لتحقيق الأهداف التي كان يحققها الاستعمار المجرد في السابق، وهذا هو مجموع هذه المحاولات الحديثة لإدامة الاستعمار والحديث في الوقت نفسه عن «الحرية» التي أصبحت تعرف بالاستعمار الجديد»[1].

تتنوع أساليب وأشكال الاستعمار الجديد وفي الحالة القصوى قد ترسل القوة الإمبريالية قوات إلى الدولة الاستعمارية الجديدة للسيطرة عليها وهذا ما حدث في بعض التدخلات الفرنسية في القارة الإفريقية، ومن المثير للاهتمام أن هذا لم يكن يحدث في قلب الإمبراطورية الفرنسية السابقة، بل في تلك الدول الإفريقية التي كانت أقل تقييداً، وفي معظم الأحيان تتم السيطرة على بلد ما من خلال الوسائل الاقتصادية والنقدية (التبعية الاقتصادية والنقدية) وفي هذا الصدد يعد تحليل «نكروما» مفيداً جداً في تشخيص هذه الحالة أيضاً حيث يرى أنه «قد تضطر الدولة الاستعمارية الجديدة إلى أخذ المنتجات المصنعة للقوة الإمبريالية لاستبعاد المنتجات المنافسة في أماكن أخرى، ويمكن تأمين السيطرة على سياسة الحكومة في الدولة الاستعمارية الجديدة عن طريق دفع تكاليف إدارة الدولة، وعن طريق توفير موظفين مدنيين في مناصب يمكنهم من خلالها إملاء السياسة وعن طريق السيطرة النقدية على النقد الأجنبي من خلال فرض نظام مصرفي تسيطر عليه القوة الإمبريالية»[2].

ولا يمكن للاستعمار الجديد أن يحقق أهدافه في الدول التابعة (المستعمرات السابقة)، إلا من خلال نخب مستعدة لقيادة بلادها وفقا لمتطلبات السوق العالمية، فالنخب الإفريقية التي شاركت في علاقات الاستعمار الجديد ستحكم نيابة عن المستفيدين الأجانب وستخون في الواقع المصالح الاقتصادية لشعوبها، وفي هذا السياق يعد تقديم المعونات (المساعدات) من قبل المانحين، على أنه وسيلة لضمان امتثال بعض النخب الإفريقية وتسهيل أشكال الاختراق الاقتصادي للشركات التي تضر بالسكان الأفارقة، والجدير بالذكر أن بعض الشركات الأجنبية تلعب دورا كبيرا في دعم الحكومات الإفريقية الفاسدة، وفي تمويل النخب السياسية البديلة عندما تُعد تلك الموجودة بالفعل في السلطة غير مرنة بما فيه الكفاية[3].

(1) Kwame Nkrumah, Op.cit, p.186.

(2) Kwame Nkrumah, Op.cit, p.4.

(3) Mark Langan, Neo-Colonialism and the Poverty of Development in Africa, Cham (Switzerland): Springer International Publishing AG, 2018, p.p.4-6.

وفي هذا الصدد هناك أشكال مختلفة والتي من خلالها تؤمّن القوة الاستعمارية الجديدة سيطرتها على الدول الإفريقية المستعمَرة سابقا، ففي المجال العسكري تتم السيطرة من خلال تثقيف المسؤولين العسكريين والشرطة والجيش وتزويدهم بالأسلحة، وفي المجال السياسي من خلال بناء مناطق النفوذ وكذلك المنظمات الدولية التي تعمل لصالح الدول الغربية، أما في المجال الثقافي فمن خلال البعثات والمشاركة مع وسائل الإعلام المحلية وبناء التعليم المحلي وفي مجال الاتصالات تتم الرقابة من خلال بناء المراكز والاتصالات ومن خلال إنشاء شركات الطيران، وفي المجال التقني من خلال خلق الاعتماد على المعرفة التكنولوجية للقوة الإمبريالية، وفي المجال الاجتماعي من خلال ما يسمى «هجرة الأدمغة» للعلماء والعاملين في مجال البحوث ومن خلال دعم النخب المحلية في جهودها الرامية إلى تغيير التقاليد المحلية وأنماط الحياة لجعلها أكثر تشابهاً مع أنماط الحياة الغربية غير التقليدية الحديثة، وفي المجال المالي من خلال منح القروض ومراقبتها وتكييفها من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي المجال الاقتصادي من خلال الاستغلال الذي تمارسه عبر الشركات عبر الوطنية.

فهذا التصنيف للوسائل التي يتم من خلالها ممارسة الهيمنة الاستعمارية الجديدة لا يرسم إلا باختصار شديد ما يجري فعلياً في العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في القارة الإفريقية، وتسلط قضية تجارة الأسلحة الضوء على كيفية حدوث الاعتماد الفعلي وكيف تحافظ فرنسا على نفوذها في البلدان الإفريقية بينما تجني الأموال منها، فالنقطة الأكثر أهمية في تصدير الأسلحة الفرنسية هي حقيقة أن فرنسا بحاجة إلى الاستمرار في إنتاج أسلحة أكثر مما تستخدمها بالفعل وذلك من أجل دفع تكاليف البحث والاستعداد لبدء صنع المزيد من الأسلحة لنفسها إذا لزم الأمر، وتُعد هذه الضرورات الإستراتيجية ذات أهمية حيوية لها وهي الحجة الرئيسية للحفاظ على استمرار الأعمال بغض النظر عن العواقب الوخيمة التي قد تترتب على الدول الإفريقية.

فمنذ إنهاء الاستعمار التقليدي مارس الجيش الفرنسي نفوذه على جيوش الدول الإفريقية وقد تم ذلك بشكل رئيسي من خلال اتفاقيات المساعدة الدفاعية والعسكرية والاتفاقيات الفنية العسكرية، وقد تم تدريب الضباط الأفارقة في فرنسا كما عمل المستشارون الفرنسيون في الجيوش الإفريقية، وقد أكد هذا التعاون الوثيق النفوذ الفرنسي في حالة حدوث أزمات، ولكنه كان أيضاً بمثابة سبب لاستيراد الأسلحة

والتكنولوجيا الفرنسية للجيوش المحلية الإفريقية. ويلاحظ الباحث لوكهام Luckham سلسلة من الأحداث في هذا «التعاون» من خلال مثال رحلة السفاري التكنولوجية في زائير في منتصف السبعينيات والتي باعت خلالها فرنسا الأسلحة وخاصة طائرات الميراج للحكومة المحلية، وتم دفع ثمن الصفقة بأموال جاءت من قرض مضمون من الحكومة الفرنسية لكن ذلك زاد من مديونية زائير التي كادت أن تؤدي إلى سقوطها خلال انتفاضات شابا و ستؤدي لا محالة إلى التدخل الفرنسي، وبالنسبة لفرنسا يعد التدخل العسكري أكثر أهمية من تصدير الأسلحة إلى أفريقيا لأنه يسمح لها باستخدام التراب الإفريقي كأرضية لاختبار لأحدث أسلحتها[1].

وبذلك تستخدم فرنسا عدة وسائل وأدوات للحفاظ على مصالحها وتغلغلها في إفريقيا و ضمان تنفيذ إستراتيجيها وتحقيق مختلف الأهداف التي وضعتها، وتنوعت هذه الأدوات بين الأدوات العسكرية والتدخلات بغرض تحقيق الأمن والاستقرار ظاهريا في دول القارة التي تعاني من النزاعات المسلحة، علاوة على الأدوات الاقتصادية وخاصة ما تعلق بالمساعدات الإنمائية بغرض تسهيل التغلغل الفرنسي في المنطقة، بالنسبة للوسائل العسكرية (التدخلات العسكرية) كانت فرنسا الدولة الأكثر نشاطا من حيث قيادة أو المشاركة في العمليات العسكرية في إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، وأشهرها العمليات في رواندا في عام ١٩٩٤، وساحل العاج من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٥، ومالي ومنطقة الساحل اعتبارا من عام ٢٠١٣، وجمهورية إفريقيا الوسطى اعتبارا من نهاية عام ٢٠١٣، وفي المجموع أدارت فرنسا أو ساهمت تقريبا في ٢٠ عملية عسكرية في إفريقيا منذ عام ١٩٩٠، ويمكن إضافة بعض العمليات التي قامت بها بهدف إجلاء المواطنين الأجانب أو الفرنسيين[٢(*)]، وكانت كل هذه العمليات بغرض تحقيق الأمن والاستقرار في القارة في ظل تنامي النزاعات والصراعات المسلحة فيها، فالدعم الفرنسي القوي لحل النزاعات المتعددة الأطراف، هو نتيجة للمحاولات المستمرة للحفاظ على العلاقات الفرنسية الأفريقية التقليدية مع دمج مكونات جديدة وتنفيذ هياكل التعاون الحديثة، فابتداءً من ستينيات القرن الماضي، تبنت فرنسا سياسة

(1) Robin Luckham, «Security And Disarmament In Africa», Alternatives, No.IX , 1983, p.p. 210-211.

(*) شملت عمليات الإخلاء منذ عام ١٩٩٠ تلك التي تمت في كل من: زائير (١٩٩٣)، ورواندا (١٩٩٤)، والكونغو (١٩٩٧)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٩٩٨)، وساحل العاج (٢٠٠٢)، وتشاد (٢٠٠٨).

تُعرف باسم Françafrique، والتي تضمنت تنمية مختلف الروابط وعلى كافة الأصعدة بين النخب الفرنسية والإفريقية، ومن ضمنها الروابط العسكرية القوية بينهما خصوصا مع النخب الإفريقية الناطقة بالفرنسية، فضلاً عن صياغة اتفاقيات دفاع دائمة مع جميع دول الساحل [١].

وقد سمحت الاتفاقيات التي تلت ذلك لفرنسا بإنشاء قواعد عسكرية دائمة وأعطتها سلطة التدخل للدفاع عن الأنظمة الإفريقية، التي كانت تابعة وحتى عميلة الدولة الفرنسية، ولكنها واجهت تحديات ناجمة عن عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو العدوان الخارجي، وقد حدثت تدخلات أحادية من هذا النوع بانتظام طوال فترة الحرب الباردة، مدعومة بتصور فرنسا للأمن في القارة خصوصا عندما يبدو أن الظروف على الأرض تتطلب تحركاً سريعاً وعملاً عسكرياً قوياً ما دام بوسعهم الاعتماد على الدعم السياسي من الشركاء الدوليين الرئيسيين [٢]، وشملت التدخلات الفرنسية في القارة مجموعة من الأنشطة العسكرية التي تهدف إلى تقديم الدعم للأنظمة القائمة، وحماية المصالح الفرنسية داخل المنطقة في إجمالي معظم التدخلات العسكرية في القارة منذ حصول دولها على الاستقلال، ويكمن جوهر هذا النهج الأحادي في قدرة فرنسا على تحديد شروط الاشتباك ونطاق عملياتها وحجم القوة التي سيتم استخدامها دون الحاجة إلى استشارة وإشراك القوى الخارجية التي قد توفر الشرعية لعملياتها [٣]، ومع ذلك فإن الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ أعقبها تحول ملحوظ في السياسة الفرنسية الإفريقية، مع التركيز بشكل أكبر منذ ذلك الحين على التعددية، وتعزيز الأمن الإقليمي من خلال نهج «الأفرقة»Africanization، والسعي لتحقيق المصالح الغربية من خلال الجهود المتعددة الجنسيات، وقد تجلى ذلك من خلال التحركات التي رعتها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لإنشاء قوات حفظ السلام الإقليمية.

أدت الإبادة الجماعية في «رواندا» إلى إحداث تغيير كبير في إستراتيجية فرنسا في إفريقيا، فقد أثبتت الإستراتيجيات التقليدية الأحادية الجانب عدم فعاليتها في تحقيق

(1) Tony Chafer, «Chirac and ‘la Françafrique’: No Longer a Family Affair», Modern & Contemporary France, Vol.13, No.1, February 2005, p.p. 15-17.

(2) Benedikt Erforth, «Multilateralism as a tool: Exploring French military cooperation in the Sahel», *Journal of Strategic Studies*, Vol.43, No.4, 2020, p.562.

(3) Tony Chafer et al , France’s interventions in Mali and the Sahel: A historical institutionalist perspective, Journal of Strategic Studies, Vol.43, No.4, 2020, p.7.

تقدم ملموس، وأجبرت فرنسا على إعادة النظر في دورها كلاعب أخلاقي وقائد داخل المجتمع الدولي، وقد أدى ذلك إلى تحول نموذجي نحو نهج تعددي جديد ضمن ترسانة السياسة الخارجية الفرنسية وذلك للمبررات التالية:

أولاً: أدركت فرنسا الحاجة إلى إتباع التفويضات ومعايير المشاركة التي تدعمها المنظمات الدولية وعادة ما يكون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويفضل أن يكون ذلك بدعم من المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وفي هذا السياق اضطرت فرنسا إلى مساعدة القوات العسكرية الإفريقية في التعامل مع قضاياها وذلك تماشياً مع الفكرة التي يجسدها شعار الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية[1].

ثانياً: كما أنه واستجابة لضرورة حشد الدعم من الجهات الفاعلة العالمية الرئيسية الأخرى فهمت فرنسا الحاجة إلى اعتماد لوائح جديدة تحكم معايير المهمة ومدتها واستخدام القوة على النحو الذي أوضحته كيانات مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى جانب الدول المساهمة، أصبح هذا التحول واضحاً بعد تنفيذ «عملية أرتميس» Operation Artemis باعتبارها أول عملية عسكرية لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٣[2]، وبينما تولت فرنسا دوراً رائداً في هذا المسعى فقد تعاونت بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي في تقييم الوضع وتحديد مدة العملية ونطاقها.

ثالثاً: أكدت السياسة الجديدة المتعددة الأطراف على الابتعاد عن الممارسات التقليدية لأنها استلزمت دمج الوحدات العسكرية المتنوعة من القارة الإفريقية في بعثات حفظ السلام المشتركة إلى جانب القوات الفرنسية، وفي إشارة إلى التحول الملحوظ عن الأساليب السابقة تم تنفيذ هذه السياسة لأول مرة خلال عملية الفيروز Operation Turquoise التي قادتها القوات الفرنسية في رواندا نهاية حزيران ١٩٩٤، بمشاركة ٢٥٠٠ جندي من دول مختلفة بما في ذلك السنغال

(1) Ibid, p.9.

(2) Ministère des Armées,»2003–2016: les premiers pas de l’Europe de la défense, au service de la stabilité internationale», Ministère des Armées, 25 mai 2022, disponible à: https://www.defense.gouv.fr/actualites/2003-2016-premiers-pas-leurope-defense-au-service-stabilite-internationale (consulté le 21/05/2024).

وغينيا بيساو وتشاد وموريتانيا ومصر والنيجر وجمهورية الكونغو[1].

وحتى مع تراجع أطروحة الاستعمار الجديد، ظلت فرنسا تشعر بالقلق إزاء مصالحها (المواطنين والشركات) والتكاليف الباهظة في مستعمراتها السابقة لكنها اختارت التصرف بطريقة تراها أكثر تواضعا وإنصافا، لم يدعم التدخل الفرنسي في كوت ديفوار عام ٢٠٠٢ في أعقاب عملية «ليكورن» نظام الرئيس «لوران جباجبو» Laurent Gbagbo، ولكنه أدى إلى الفصل بين الحكومة وقوات المتمردين، بينما تم التوصل إلى تسوية سياسية على مدى ثماني سنوات، كما قادت فرنسا تدخلات عسكرية لمنع السودان من السيطرة على تشاد في النزاع حول الحرب والإبادة الجماعية في دارفور، وفي عام ٢٠٠٦ أرسل السودان قوة غزو من المتمردين التشاديين للاستيلاء على نجامينا، لتقوم فرنسا بزيادة حجم قوتها في تشاد وساعدت الجيش التشادي في صد المتمردين، وفي عام ٢٠٠٧ أخذت فرنسا زمام المبادرة في تفويض وقيادة قوة تابعة للاتحاد الأوروبي (يوروفور)، لتوفير الحماية لنظام الرئيس «إدريس ديبي» وعشرات الآلاف من اللاجئين من دارفور. وفي عام ٢٠٠٨ بدأ الرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy» بتخفيض ميزانية الدفاع وبدأ عملية تقليص القواعد الفرنسية في إفريقيا، وكانت الخطة تقضي بالاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين في داكار والسنغال وجيبوتي وإغلاق القواعد العسكرية الفرنسية في نجامينا وتشاد وليبرفيل والجابون وأبيدجان بالكوت ديفوار، ومع ذلك تعثرت هذه الخطط بسبب حرب ٢٠١١ في ليبيا وامتداد الصراع إلى منطقة الساحل، واستمرار الحرب الأهلية في «كوت ديفوار» و«جمهورية إفريقيا الوسطى»، وبناء على ذلك فإن فرنسا كانت حتى وقت قريب ممزقة بين تقليص وجودها في إفريقيا، وبين الدفاع عما لعبت دوراً كبيراً في بنائه، ومع ذلك فإن التدفق من ليبيا واستيلاء المنظمات المتطرفة العنيفة على معظم الأراضي المالية، دفع فرنسا إلى عكس موقفها وإطلاق عمليتي «سيرفال» و«برخان»[2].

أما فيما يخص الوسائل الاقتصادية (المساعدات التنموية) ربما كانت سياسات المساعدات موجودة منذ ما يقرب من ٤٠ عاما ولكن القارة لا تزال تكافح من أجل

(1) Maria Malagardis, Rwanda: vérités et ambiguïtés sur l’opération Turquoise, Liberation, 23 juin 2019, disponible à: https://www.liberation.fr/planete/2019/06/23/rwanda-verites-et-ambiguites-sur-l-operation-turquoise_1735721/ (consulté le 21/05/2024).

(2) Christopher S. Chivvis, «The French war on Al Qa’ida in Africa», Afrique contemporaine, No.258, 2016, p.p.184-185.

التنمية فقد نجحت المساعدات فقط في الحفاظ على الحد الأدنى من قدرة دول القارة الفقيرة، في حين كانت فرنسا مساهماً كبيراً في المنطقة، ويمكن القول: إن القادة الفرنسيين استخدموا توزيع المساعدات الإفريقية لمصلحتهم الخاصة كأداة سياسية وتسويقية لتسهيل التغلغل وتطبيق سياسات معينة، ومع سقوط جدار برلين تم نقل جزء كبير من الأموال المتاحة من إفريقيا إلى أوروبا الشرقية، ومع ذلك ومنذ عام ٢٠٠٣ زاد التمويل العام للتنمية مرة أخرى مما عكس الاتجاه الذي كان سائداً في التسعينيات، وفي الوقت الحالي تهدف السياسة الفرنسية إلى الجمع بين التجارة والمساعدات[١].

تم تحديث الهيئات والمؤسسات التابعة لآلية المساعدة الإنمائية الرسمية في فرنسا في أواخر التسعينيات وفي عام ١٩٩٨ تم دمج وزارة التعاون في وزارة الخارجية، وفي عام ٢٠٠٥ أدى ذلك إلى تبني إصلاح مالي مؤسسي، ونتيجة لذلك تم تأسيس اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الدولي والتنمية CICID وتقرر هذه اللجنة المجالات ذات الأولوية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها فرنسا وبشكل أكثر عمومية فهي تحدد أيضاً سياسة فرنسا فيما يتعلق بالتعاون، وفي الوقت نفسه يتركز تعريف وإدارة ومراقبة التعاون الثنائي الفرنسي في يد وزارة الشؤون ووزارة الاقتصاد والمالية، وفي ٢٠ تموز ٢٠٠٤ أعادت اللجنة الدولية لتبادل المعلومات والتعاون الدولي التأكيد على دور وزارة الخارجية في مجال الإدارة الإستراتيجية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ولم تعد فرنسا ترغب في التعامل مع إفريقيا بمفردها فهي الآن تعطي الأولوية للمساعدات متعددة الأطراف على حساب المساعدات الثنائية حتى ولو كانت الأخيرة لا تزال تمثل نحو ٧٠٪ من ميزانية المساعدات الفرنسية العالمية[٢]، كما يتم دمج الصناديق الفرنسية على نحو متزايد في نظام المساعدات التابع للاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية، ومنذ عام ١٩٩٣ أصبح الحكم الرشيد أحد الشروط الأساسية لتلقي المساعدات الفرنسية، حيث اتبعت باريس «مبدأ أبيدجان» الذي أعلنه رئيس الوزراء السابق إدوارد بالادور، و للحصول على المساعدات الفرنسية يتعين على الحكومات الأفريقية التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، واضطرت فرنسا إلى إجراء هذا التغيير بعد أن رفض الشركاء الأوروبيون حمل الفرنك الإفريقي في منطقة

(1) Jean-Jacques Gabas, L'aide publique française au développement, Etudes de la Documentation Française: Paris, 2005, p,p. 28, 23.

(2) Ibid, p.55.

اليورو وتوقفت المؤسسات المالية الدولية عن تمويل إفريقيا الناطقة بالفرنسية المثقلة بالديون، إلا أنها ساعدت في تطبيع العلاقات المالية بين باريس والعواصم الإفريقية وأحد العناصر الأصلية لنظام المساعدات الفرنسي هو التعاون اللامركزي المحدد في مشروع قانون مكتوب بتاريخ ٦ شباط ١٩٩٢، والذي يسمح للمجالس والإدارات والمناطق الفرنسية بتنظيم مشاريع المساعدات الخاصة بها وفي كل عام حتى لو كانت الميزانية المخصصة متواضعة فإن الإدارات اللامركزية الفرنسية تقود ما بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ عملية في جميع أنحاء العالم[1].

وفي عام ٢٠٠٥، كانت مساعدات التنمية الرسمية تعادل ٠,٤٤٪ من الدخل القومي الإجمالي لفرنسا (٧٤٠٠ مليون يورو)، وهذا المؤشر وضع فرنسا في صدارة دول مجموعة الثماني من حيث نسبة الدخل القومي الإجمالي، وقد شاركت فرنسا في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأنشأت في هذا السياق إطاراً لجميع الدائنين لتخفيف عبء الديون عن أفقر دول العالم وأكثرها مديونية، لتوافق الحكومة الفرنسية على إلغاء ٧,٦ مليار دولار من الديون (٥٤ مليار دولار ألغتها دول مجموعة السبع بعد اتفاقيات خلال قمتي ليون (١٩٩٦) وكولونيا (١٩٩٩))، وفيما يتعلق بسياسة المساعدات ترغب فرنسا في إعطاء الأولوية لمنطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، التي لم يتم تحقيق فيها العديد من الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، وفي منطقة التضامن ذات الأولوية سيتم التركيز على إفريقيا الناطقة بالفرنسية وأقل البلدان نموا، وتم تخصيص سبعة قطاعات ذات أولوية: التعليم والمياه والصرف الصحي والصحة ومكافحة الإيدز وتطوير البنية التحتية والزراعة والأمن الغذائي وحماية البيئة والقطاع الإنتاجي.

كما تحتفظ فرنسا بأداة لتنفيذ مساعدات التنمية الثنائية، ويتم تنظيم ذلك من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) وهي مؤسسة مالية متخصصة وبنك تنمية، وتشارك الوكالة الفرنسية للتنمية في بعض أقاليم ما وراء البحار الفرنسية وفي بلدان منطقة التضامن ذات الأولوية، كما أنها عامل أساسي في آلية التعاون الإنمائي وتساهم من خلال تقديم المساعدة المالية للمشاريع العامة أو الخاصة، علاوة على ذلك تقدم الوكالة الفرنسية للتنمية مجموعة من المساعدات لتمويل المشاريع بدءاً من التبرع بالمشاريع وحتى القروض بشروط السوق. وفي مواجهة المنافسة الصينية (القروض والمساعدات

(1) Ibid, p.p.31-33.

الصينية) في إفريقيا والتفوق الصيني المتنامي باعتبارها أهم شريك تجاري واستثماري للقارة الإفريقية، تسعى فرنسا الآن إلى تحقيق تقدم جديد في القارة من خلال تعديل إستراتيجيتها تجاه الدول النامية، حيث تمكنت باريس في هذا الصدد من زيادة ميزانية المساعدات العالمية حتى وسط أزمة فيروس كورونا، حيث ارتفع الإنفاق على التنمية من ١٠,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ١٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. وفي ٢ آذار من نفس السنة وافق النواب الفرنسيون على مشروع قانون يرفع ميزانية المساعدات الفرنسية إلى ٠,٥٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٢، كما تكثف حكومة الرئيس «ماكرون» جهودها لضمان فعالية أموال المساعدات، ويكرس مشروع القانون خمسة أهداف رئيسية متمثلة في مكافحة الفقر ومواجهة التغير المناخي، وتعزيز الصحة العامة، وتوسيع خدمات التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين» ويتركز هذا البرنامج في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهايتي[1].

لكن كل ذلك لم يحل دون تراجع الدور الفرنسين وذلك امام جملة من التحديات التي أصبحت تقف عائقا أمام تعاظم الدور الفرنسي في إفريقيا او استمراره على ما كان عليه قبل عقود قليلة، وهو ما تطلب جهودا حثيثة لتدارك الأمر في الأوساط السياسية والاقتصادية والثقافية الفرنسية.

لقد سعى الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» Emmanuel Macron منذ عهدته الأولى في عام ٢٠١٧، إلى إعادة صياغة واسعة النطاق للإستراتيجية الوطنية والعلاقات والتدخل في إفريقيا بسبب الإرث التاريخي المعقد والمتقلب لفرنسا في القارة، فخلال جولة دبلوماسية إلى واغادوغو (بوركينا فاسو) في تشرين الثاني ٢٠١٧، اعترف الرئيس «ماكرون» بشكل مفاجئ بأن فرنسا لم تعد لديها إستراتيجية كبرى لدبلوماسيتها في القارة بعد الآن،ويأتي هذا الاعتراف كإقرار بدخول العلاقات الفرنسية - الإفريقية حقبة جديدة في وقت يتراجع فيه النفوذ الفرنسي في القارة، إذ أضحت احتجاجات الشوارع التي غذتها المشاعر المعادية لفرنسا في العديد من دول غرب وشمال إفريقيا سمة بارزة ومنتظمة، وبذلك أصبح مجال النفوذ التقليدي لفرنسا المعروف باسم Françafrique والذي احتفظ به الفرنسيون بعد إنهاء الاستعمار، أكثر تهديدا وغير مستدام بمرور

(1) Grégoire Sauvage, «France shifts policy on aid to Africa to counter rising Chinese influence», France 24, 06 March 2021, available at: https://www.france24.com/en/africa/20210306-france-shifts-policy-on-aid-to-africa-to-counter-rising-chinese-influence (accessed 25/05/2024).

الوقت، وخلال الفترة نفسها سعت البلدان الإفريقية إلى تنويع سلة شركائها الخارجيين لتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية، باعتبار أن العالم المتعدد الأقطاب اليوم يعني أن بلدان الجنوب العالمي مثل الصين والهند وتركيا تستطيع تقديم نماذج بديلة للتنمية يمكن للدول الإفريقية أن تسعى إلى تحقيقها[١].

ومن ناحية أخرى، تزايدت إدانات السياسة الفرنسية في منطقة إفريقيا الناطقة بالفرنسية في السنوات الأخيرة[٢]، وهذا بفعل المظالم المتعددة التي أثيرت (التدخلات العسكرية، واستمرار استخدام الفرنك الإفريقي وسياسة مساعدات التنمية، وسياسة التأشيرات التقييدية، وما إلى ذلك)، وقد تحول الخلاف المنطقي الذي يركز على العناصر الموضوعية للسياسة الفرنسية في إفريقيا -التي وصفها البعض بأنها سياسة استعمارية جديدة- وتمت ترجمته إلى خطابات لاذعة مناهضة لفرنسا على شبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك في خطابات أولئك المؤيدين للوحدة الإفريقية الجديدة[٣]. وفي هذا السياق أصبحت العلاقات بين فرنسا وثلاث دول ساحلية موضع تساؤل خلال عامين (٢٠٢١-٢٠٢٣) والمتمثلة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وهي ثلاث دول كانت جزءاً من تحالف مجموعة الخمس لمنطقة الساحل المناهض للجماعات المسلحة الموصوفة بالجهادية، واستضافت قوات فرنسية وأوروبية كجزء من الحرب ضد الجماعات الجهادية. وبالرغم من ذلك استولى الجيش على السلطة وقطع الشراكة الأمنية مع باريس (مستنكراً اتفاقيات الدفاع التي تربطهم بباريس، مع المطالبة برحيل القوات الفرنسية المتمركزة في الإقليم)، فلم يقتصر الأمر على وضع حد لالتزام فرنسا العسكري في منطقة الساحل، بل أيضاً للوجود العسكري للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من خلال البعثة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ولم يعد

(1) Raisina Debates, «Analysing France's new strategy for Africa», Observer Research Foundation (ORF), 15 March 2023, available at: https://www.orfonline.org/expert-speak/analysing-frances-new-strategy-for-africa (accessed 18 Mai 2024).

(2) Thierry Vircoulon et al, «Thématiques, acteurs et fonctions du discours anti-français en Afrique francophone», Études de l'Ifri, Ifri, Juin 2023, p.4, disponible à: https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/ifri_thematiques_acteurs_et_fonctions_du_discours_anti-francais_en_afrique_francophone.pdf (consulté le 21/05/2024).

(3) Achille Mbembe, «Quand le panafricanisme devient sectarisme», *Jeune Afrique*, 23 January 2023, disponible à: https://www.jeuneafrique.com/1284640/politique/quand-le-panafricanisme-devient-sectarisme/ (consulté le 21/05/2024).

هناك أي سفراء أو قوات فرنسية في هذه البلدان الثلاثة وأغلقت باريس سفارتها في نيامي في الثاني من جانفي ٢٠٢٤، كما تم تعليق المساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية وكذلك تعليق إصدار التأشيرات.

وبعد أن انفصلت الدول الثلاث عن فرنسا والأوروبيين ومن ثم المنظمات الإقليمية (الإيكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا) التي فرضت العقوبات، فإنها تبحث الآن عن تحالفات جديدة، وقد أرسلت رسائل بهذا المعنى إلى عدة دول على غرار الصين وتركيا وكوريا الشمالية وإيران ودول الخليج...). كما لجأ المجلسان العسكريان في مالي وبوركينا فاسو إلى روسيا بوصفه شريك أمني جديد، على غرار ما قام به المجلس العسكري في النيجر في أوائل عام ٢٠٢٤[1].

ومما يزيد من إثارة الدهشة أن هذا الانفصال المفاجئ والانقلاب في التحالفات قد تم على يد ضباط كانوا يتعاونون مع الجيش الفرنسي في الحرب ضد الجماعات الجهادية المتطرفة، وفي بعض الحالات تدربوا في فرنسا، وفي هذا السياق أصبحت القارة الإفريقية تحظى بالتودد بشكل متزايد من قبل ما يسمى بالدول الناشئة خاصة دول «البريكس»، وبطبيعة الحال ترجع أسباب هذا الاهتمام إلى عدة عوامل، لعل أهمها يتمثل في فتح أسواق جديدة وتزايد الحاجة للموارد الطبيعية في إفريقيا، وشراء أو استئجار الأراضي الصالحة للزراعة لتوفير الغذاء والوقود الحيوي والفوز بعقود كبيرة في مجال البناء والبنية التحتية والبحث عن تحالفات في المنتديات المتعددة الجنسيات، كما يتعلق الأمر كذلك بتطور المنطقة ذاتها فإلى جانب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمني المعقد، هناك الواقع الجديد في إفريقيا الذي يُظهر معدلات نمو مماثلة لتلك التي تشهدها آسيا الناشئة، وقد شهد العقد الماضي تسارعاً متزايداً في الارتباطات التجارية والإستراتيجية بين البريكس وإفريقيا، وفي الوقت الحالي مع كون جنوب أفريقيا جزءاً من القوى الاقتصادية الناشئة لمجموعة البريكس، فإن دول المجموعة تشكل معا أكبر الشركاء التجاريين لأفريقيا والمستثمرين المحتملين الجدد.

(1) RFI, Niger: la perspective d'un déploiement de militaires russes divise la junte, RFI, 01/02/2024, disponible à: https://www.rfi.fr/fr/afrique/20240201-la-perspective-d-un-d%C3%A9ploiement-de-militaires-russes-au-niger-divise-la-junte (consulté le 21/05/2024).

ومن الواضح أن القوى الصاعدة أولت إفريقيا اهتماماً كبيراً لنفس الأسباب، وقد تزايدت صادرات الخامات من هذه المنطقة خاصة من قبل دول البريكس، مدفوعة بالطلب الصيني ولكن أيضاً وإن كان بدرجة أقل بالطلب من الهند والبرازيل وروسيا، وبعيداً عن الاكتفاء بمجرد استيراد الموارد اللازمة لاحتياجاتها، تميل دول البريكس أيضاً إلى فرض نفسها كأصحاب مصلحة حقيقية في التعدين في هذا الجزء من إفريقيا، فعلى سبيل المثال أصبحت أنجولا الوجهة الاستثمارية الأولى للصين في إفريقيا، كما تستثمر الصين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمنح القروض لمختلف بلدان إفريقيا والتي يتم تحويلها إلى مشاريع تنفذها الشركات الصينية، وفي قطاع التعدين تنشط الشركات البرازيلية حيث تقوم شركة Companhia Siderúrgica Nacional (CSN) مثلا بإجراء مسوحات جيولوجية في غينيا، وتشارك شركة Gevale وهي شركة تابعة لشركة CVRD في إعادة تأهيل سد Inga II في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تتواجد شركة «بتروبراس»Petrobras في أنغولا منذ عام ١٩٧٩ وقد حصلت مؤخراً على تراخيص تشغيل جديدة وتعمل الشركة البرازيلية أيضاً في نيجيريا[1].

زيادة على ذلك ظلت الشركات الهندية الخاصة مثل مجموعة «تاتا» وشركة الأدوية «سيبلا» وشركة تصنيع السيارات «ماهيندرا» تعمل منذ عقد من الزمان في عدة بلدان إفريقية كانت خاضعة للسيطرة الفرنسية، وتتطور أيضاً منافسة شرسة بين البلدان الناشئة بما في ذلك الصين والهند والبرازيل من أجل الوصول إلى الموارد المعدنية والأسواق في بلدان مثل أنغولا والجابون، و أصبحت دول البريكس من المستثمرين المهمين في إفريقيا وخاصة في قطاعي التصنيع والخدمات، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر عززت دول البريكس وجودها في القارة مقارنة بشركائها التقليديين مثل الولايات المتحدة وأوروبا في الغرب والشمال، وارتفعت التجارة بين دول البريكس وإفريقيا إلى ٣٤٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها عشرة أمثال القيمة المسجلة في عام ٢٠٠٢[2].

وفي ظل هذه المتغيرات فمن المؤكد أن خطاب الرئيس ماكرون أثار الرغبة في إحداث تغيير عميق في علاقات فرنسا مع إفريقيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

(1) François Lafargue, «Le Brésil, une puissance africaine?», Afrique contemporaine, No.228, 2008, p.144.

(2) Yazini April and Modimowabarwa Kanyane, Introduction and General Overview, in: Funeka Y. April et al (Edts), The BRICS in Africa: Promoting Development?, Cape Town: HSRC Press, 2023, p.2.

الجديدة، ومع ذلك فإن مثل هذه الوعود ليست جديدة، لقد وُعدوا في الماضي لكن أي تحول حقيقي لم يظهر على أرض الواقع، وعموما يمكن تلمس بعض النقاط الرئيسية من خطاب الرئيس ماكرون لعل أهمها اعترافه بأن أفريقيا أصبحت الآن أرض المنافسة، وحث بذلك الشركات الفرنسية على «الاستيقاظ» والتنافس مع شركاء إفريقيا الدوليين الآخرين بطريقة أكثر استباقية، وتحاول فرنسا الآن الترويج لنموذج اقتصادي يبتعد عن «نهج المساعدات» ويتجه إلى نهج استثماري موحد قائم على الشراكة، أما النقطة الثانية التي يمكن تلمسها هي تأكيده مجددا دعم فرنسا للديمقراطيات الإفريقية بدلا من الأنظمة العسكرية، بالرغم من أنه من الواضح أن باريس تريد الحفاظ على دورها كحارس للديمقراطية، إلا أن دعمها للأنظمة الاستبدادية مثل تلك الموجودة في إفريقيا الوسطى، قد أثار أحياناً خيبة الأمل بين الجماهير فيما يتعلق بخطابها الانتقائي في مجال حقوق الإنسان، وكانت المعايير المزدوجة التي تنتهجها فرنسا واضحة تماما عندما تبنت موقفا تصالحيا ودعمت الانقلاب العسكري في تشاد في نيسان ٢٠٢١، في حين أدانت الانقلابيين في مالي وغينيا[١].

وشهدت منطقة غرب إفريقيا الفرنسية خمس انقلابات في السنوات الثلاث الماضية، ويرتكز معظم هذه الانقلابات على العداء تجاه فرنسا كقوة استعمارية سابقة، ويأتي سقوط «محمد بازوم» رئيس النيجر في تموز ٢٠٢٣، بعد انقلابات في مالي في آب ٢٠٢٠، وتشاد في نيسان ٢٠٢١، وبوركينا فاسو في أيلول ٢٠٢٢، والجابون في أيلول ٢٠٢٣، وقد ذكر منفذو هذه الانقلابات أنه من بين مبرراتهم، النفوذ الطاغي لفرنسا وتدخل رئيسها «إيمانويل ماكرون» في شؤونهم، فقد كان تأثير فرنسا في الشؤون العسكرية والحفاظ على الهيمنة في مجال الأعمال بمثابة محور رئيسي في أجندة «ماكرون»، وعلى عكس القوى الاستعمارية السابقة الأخرى لا تزال فرنسا تمتلك قواعد عسكرية في كوت ديفوار والسنغال والجابون[٢].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من أنها حليف لفرنسا غير أن دخولها القارة الإفريقية كان بسبب توسع نفوذ منافسيها الرئيسيين خاصة روسيا والصين،

(1) Raisina Debates, Op.cit

(2) Assane Diagne, «France in Africa: why Macron's policies increased distrust and anger», The Conversation, 5 September 2023, available at: https://theconversation.com/france-in-africa-why-macrons-policies-increased-distrust-and-anger-212022 (accessed 20 Mai 2024).

حيث دعت إدارة «بايدن» الحكومات الإفريقية إلى واشنطن ووعدت بتقديم دعم مالي للدول الإفريقية، في حين أن الولايات المتحدة باعتبارها حليفة لفرنسا لم تضر بشكل مباشر بالمصالح الفرنسية، إلا أن وصولها وتوسعها قللا من القوة النسبية الفرنسية في القارة أيضا، كما أدى توسع الصين والولايات المتحدة وقبل كل شيء روسيا إلى إضعاف فرنسا في إفريقيا وتفاقمت هذه الظاهرة بسبب المشاعر المعادية للفرنسيين في المستعمرات الفرنسية السابقة، فبالنسبة لفرنسا أصبح الخطر الحقيقي في إفريقيا يتمثل في التغلغل الروسي في مناطق النفوذ الفرنسية إذ تستخدم روسيا التعليم كأداة مثل الصين لكنها تفضل الاعتماد على المرتزقة، حيث ساعدت مجموعة «فاغنر» المتمردين الأفارقة على إنشاء أنظمة مستقلة عن فرنسا لتحل محل الأخيرة (فرنسا) كوصي على هذه الأراضي، وذلك من خلال تأثير هذه الجماعات المسلحة (فاغنر) على نتائج الصراعات المحلية لصالحها[1].

ويرتكز اهتمام روسيا بإفريقيا على الموارد المعدنية والطاقة، إلا أنها استثمرت أيضاً في الخدمات المالية، ومع ذلك فإن التحيز في معظمه موجه نحو المعادن والطاقة، حيث تمتلك أكثر من ٣٠ شركة روسية حصصاً في مشاريع الموارد الطبيعية في إفريقيا، وبالرغم من امتلاك روسيا لموارد طاقوية خاصة بها، لكن هذه الموارد موجودة في مناطق يصعب الوصول إليها تقريباً، ولذلك فإن الاستثمار في موارد إفريقيا يعد بديلاً جذاباً[2].

ولمواجهة هذه المخاطر الناجمة عن المنافسة الدولية، قدمت فرنسا بقيادة الرئيس ماكرون استجابة نشطة، حيث أعادت ترتيب قواتها المسلحة بعد الانسحاب من مالي وبوركينا فاسو، بينما أعلنت في نفس الوقت تخفيض القوات المسلحة الفرنسية في إفريقيا، والتبشير بعهد جديد من السياسة الفرنسية في القارة، ولكن ثبت أنها ليست فعالة، وبعبارات بسيطة للغاية لن يصدق الأفارقة ذلك فقد حدد جميع الرؤساء وفي كل مرة منذ «جيسكار ديستان» أجندة إفريقية جديدة، ووعدوا بتغييرات عميقة في العلاقات

(1) Kohnert Dirk, «The impact of Russian presence in Africa», GIGA Institute for African Studies, 27 March 2022, p.4 available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/112567/1/MPRA_paper_112567.pdf (accessed 20 Mai 2024).

(2) Alexandra Arkhangelskaya and Nicole Dodd, «Guns and poseurs: Russia returns to Africa», in: Justin van der Merwe et al (eds), Emerging powers in Africa: A new wave in the relationship, London: Palgrave, 2016, p.p. 169–170.

والسلوكيات التي لم تتحقق أبدا على أرض الواقع، مما أدى بدوره إلى تشويه سمعة الوعود الفرنسية، ومع ذلك بدأ الرئيس علاقة جديدة بين فرنسا والدول الأفريقية، كانت إحدى الرموز المهمة لهذا المسعى الدبلوماسي عندما دعا الشباب من دول غرب ووسط إفريقيا إلى فرنسا، حيث التقى بهم في مرسيليا، كما قام بجولة في البلدان الإفريقية نفسها، وسعى في خطاباته إلى تعزيز العلاقات بين فرنسا والدول الناطقة بالفرنسية من خلال التأكيد على أهمية اللغة الفرنسية، والإشادة بأن اللغة الفرنسية ستكون أعظم لغة في إفريقيا ولاحقا في العالم أيضا، فعلاوة على اعتباره إفريقيا كأولوية سياسية له وفي الوقت نفسه أصر ماكرون على أن الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة سوف يتكيف ولن يختفي بمجرد اكتمال الانسحاب من مالي، وهذا في أعقاب انهيار العلاقات مع المجلس العسكري الحاكم في البلاد لصالح جماعة فاغنر الروسية[1].

ولكن بالرغم من السياسات النشطة للرئيس الفرنسي «ماكرون»، أثبتت الإجراءات المضادة الفرنسية أنها غير فعالة ضد تعاظم أدوار قوى دولية جديدة خاصة الصين وروسيا، علاوة على تراجع شعبية أطروحة فرنسا القوية في إفريقيا، فلغة التاريخ والواقع العملي تقف إلى جانب القوى العائدة إلى القارة مثل روسيا، أو تلك الوافدة إليها بقوة أكبر مثل الصين والهند، أو تلك حديثة العهد بالتواجد هناك مثل البرازيل، مما يقلص هامش المناورة الفرنسي ويبشر بأيام عصيبة على المستعمر القديم، الذي يُنتظر أن يدفع غاليا فاتورة استعمارها القديم وسياساته النيوكولونيالية بعد استقلال تلك الدول.

(1) France 24, «Macron embarks on African visit to ‘renew relationship’ with continent», france24, 25/07/2022, available at: https://www.france24.com/en/africa/20220725-macron-embarks-on-african-visit-to-renew-relationship-with-continent (accessed 20 Mai 2024).

المبحث الثاني
بريطانيا ومعضلة مقاومة غروب نفوذها الإستراتيجي في إفريقيا

بعد ثلاثة وعشرين عاماً من وضع «توني بلير» إفريقيا في قلب السياسة الخارجية البريطانية في خطابه الشهير «ندبة ضمائرنا» في مؤتمر حزب العمال عام ٢٠٠١، ما تزال مكانة إفريقيا في العلاقات الدولية للمملكة المتحدة أكثر التباسا، فبالنسبة للبعض في الحكومة البريطانية تمثل إفريقيا فرصة تجارية جذابة لعالم ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[١]، وبالنسبة للآخرين تُعد مصدراً للمهاجرين اليائسين الذين يمثلون تهديداً للأمن البريطاني[٢].

تُعد أفريقيا أيضاً لدى البعض محور التركيز الرئيسي لجهود التنمية الدولية التي تبذلها بريطانيا، وإن كان ذلك استثماراً وضعه وزراء حول «القيادة العالمية» البريطانية أكثر من «القضية النبيلة الوحيدة» في عهد بلير، وإذا كانت بريطانيا في القرن الحادي والعشرين لديها سياسة خاصة بإفريقيا، فإن شكل هذه السياسة وتركيزها يبدو بعيد المنال عن مصمميها ومنفذيها، فعلاقة المملكة المتحدة بإفريقيا أكثر تعقيدا ومتعددة الأوجه أكثر من أية وثائق تربط الطرفين وحكوماتهم، حيث يتمتع الشعبان البريطاني والإفريقي بتاريخ عميق ومعقد ومتناقض، يشمل الروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية واللغوية الناتجة عن المرحلة الاستعمارية، فإن تحليل السياسة البريطانية المعاصرة في إفريقيا، يقتضي معالجتها من عدة زوايا ليكتمل الفهم خاصة في ظل سعيها لإعادة بعث نفوذها الإستراتيجي المتهاوي في القارة، و سيستكشف هذا الجزء خلفيات ومصالح وأهداف بريطانيا في إفريقيا علاوة على الأدوات التي توظفها في القارة من أجل دعم مصالحها، وأهم تحديات السياسة البريطانية في القارة خاصة ما

(1) Mark Price, «UK–Africa trade will be even better after Brexit», News24, 13 August 2017, available at: https://www.news24.com/fin24/uk-africa-trade-will-be-even-better-after-brexit-20170811 (accessed 20 April 2024).

(2) Frances Perraudin, «'Marauding' migrants threaten standard of living, says foreign secretary», The Guardian, 10 Aug 2015, available at: https://www.theguardian.com/uk-news/2015/aug/09/african-migrants-threaten-eu-standard-living-philip-hammond (accessed 20 April 2024).

تعلق بالمنافسة من قبل فواعل دولية أخرى.

من خلال تتبع التواجد البريطاني في إفريقيا يمكن التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية في السياسة البريطانية الإفريقية الحقبة الاستعمارية، فترة الحرب الباردة أو ما بعد الاستعمار (١٩٥٧-١٩٨٩)، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة أي من ١٩٩٠ إلى غاية الآن، ويعود تاريخ الحقبة الاستعمارية إلى غزو بريطانيا لمساحات كبيرة من إفريقيا في القرن التاسع عشر، وبالرغم من أن هذه القارة لم تكن بنفس أهمية قارة آسيا بالنسبة للاستعمار البريطاني، إلا أنها تضمنت مناطق مفيدة تجاريا مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، علاوة على ذلك شكلت إفريقيا جزءا من الإمبراطورية البريطانية، والتي ظلت حتى بعد الحرب العالمية الثانية واحدة من أولويات سياستها الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن الممارسة الاستعمارية البريطانية في إفريقيا غالبا ما تُعد غير تدخلية في بعض الشؤون الداخلية فعلى عكس فرنسا افترضت بريطانيا أن التزام الوصاية الخاص بها سينتهي يوما ما وتدير نظاما منخفض التكلفة للحكم غير المباشر، مما سمح للسكان الأفارقة بأن يكون لهم رأي في شؤونهم الخاصة.

ومع أن البريطانيين احترموا معظم الممارسات المحلية في إفريقيا، إلا أنهم تركوا الشعوب الأصلية بلا شك تابعة للدولة المستعمرة، فالسلطة السياسية تقع على عاتق المكتب الاستعماري، ومع ذلك لم يستبعدوا التدخل العسكري لقمع الانتفاضات الإفريقية (كما في كينيا في ١٩٥٠)، وتأكدوا من أن الأراضي الأفريقية تنتج المواد الخام اللازمة للنمو الصناعي في المملكة المتحدة، وبينما خفف البريطانيون تدريجيا من شروط التبادل التجاري، حافظوا على قبضتهم على الاقتصادات الإفريقية من خلال المساعدة الاقتصادية بعد الحرب وترتيبات تجميع العملات مثل منطقة الجنيه الإسترليني.

أما فترة ما بعد الاستعمار في إفريقيا فبدأت في عام ١٩٥٧، عندما أصبحت بريطانيا مدركة لتراجع وضعها كقوة عالمية وحريصة على الاستجابة للمشاعر المعادية للاستعمار المتزايدة، فمنحت الاستقلال لغانا في أول الأمر وبدأت عملية إنهاء الاستعمار التي استمرت أكثر من عقدين في مختلف دول القارة التي كانت خاضعة لسيطرتها، وبعد استقلال الدول الإفريقية أعطيت العلاقات مع إفريقيا الأولوية في البداية حيث سعت لندن إلى ضمان بقاء الدول الأفريقية الناشئة، وحماية الاستثمارات وتمويل عمليات نقل الأراضي من المستوطنين البريطانيين إلى الأفارقة، ولهذه الغايات

استبدلت بريطانيا بيروقراطيتها الاستعمارية المعقدة بهياكل جديدة لا سيما وزارة التنمية الخارجية في عام ١٩٦٤، والخدمة الدبلوماسية الموحدة في عام ١٩٦٥، كما وضعت المملكة المتحدة أيضا برامج مساعدة اقتصادية وعسكرية ثنائية كبيرة ركزت بشكل كبير على ١٧ دولة إفريقية كانت خاضعة سابقا للحكم البريطاني[١].

ومع ذلك سرعان ما أصبحت إفريقيا منطقة ذات أهمية متناقصة بالنسبة لبريطانيا[٢]، وبدلا من ذلك كانت الأسبقية لأمريكا وأوروبا خاصة بعد دخول بريطانيا إلى السوق المشتركة في عام ١٩٧٣، وقد انعكس هذا الانخفاض في أنماط المعونة والتجارة، فبحلول عام ١٩٨٧ أصبحت إفريقيا تتلقى ٣٢٥ مليون دولار فقط من المساعدات من المملكة المتحدة، أي ١٦٪ فقط من ٢٠٤٦ مليون دولار قدمتها فرنسا، علاوة على ذلك لم تحصل القارة على أكثر من ٣,٢٪ من صادرات المملكة المتحدة وتوفر ١,٩٪ فقط من واردات المملكة المتحدة[٣].

و أضحت اللامبالاة المتزايدة لبريطانيا واضحة أيضا من استعدادها لتجاهل مطالب القادة الأفارقة كلما كانت المصالح الحيوية على المحك، ومن الأمثلة على ذلك الرفض العنيد لرئيس الوزراء البريطاني مارغريت تاتشر (١٩٧٩-١٩٩٠) للرد على ضغوط الكومنولث وتكثيف العقوبات ضد جنوب إفريقيا، التي كانت بمثابة الدولة الإفريقية الوحيدة التي تتمتع فيها بريطانيا بمصالح اقتصادية وإستراتيجية كبيرة بسبب مليون مستوطن لهم الحق في العودة إلى المملكة المتحدة، ومع ذلك كانت هناك أوقات كان على المملكة المتحدة فيها اتخاذ مواقف أكثر استباقية، وقد كان ذلك في أعقاب حدوث الأزمات مثل تلك التي أثارها إعلان استقلال روديسيا (زيمبابوي) من جانب واحد في عام ١٩٦٥، حيث فرضت بريطانيا في البداية حظرا نفطيا وأخذت في وقت لاحق زمام المبادرة في تأمين اتفاق على إطار عمل للاستقلال، ومع ذلك بينما كانت بريطانيا مستعدة للرد على الضغوط الدولية من أجل اتخاذ إجراء بشأن روديسيا،

(1) Carol Lancaster, Aid to Africa: So Much to Do, So Little Done, Chicago: Chicago University Press, 1999, p.134.

(2) Alain Rouvez, Disconsolate Empires: French, British, and Belgian Military Involvement in Post-colonial Sub-Saharan Africa, New York: University of America Press, 1994, p.84.

(3) Christopher Clapham, Africa and the International System: The Politics of State Survival, Cambridge: Cambridge University Press, 1996, p.87.

رفضت النظر في الخيارات العسكرية وتمسكت بإصرار بسياستها «الدخول السريع، الخروج السريع» خلال محادثات «لونكاستر هاوس» في ١٩٧٩-١٩٨٠[١].

وفي أوقات أخرى تميزت السياسة البريطانية بإحجام أوضح عن التدخل، وذلك حرصا على تجنب مزاعم الاستعمار الجديد، حيث نظرت لندن في الاتجاه الآخر عندما تخلت معظم الأنظمة الأفريقية في عام ١٩٦٠ عن الديمقراطية، كما غضت المملكة المتحدة الطرف عندما انخراط الرئيس الأوغندي «عيدي أمين» في انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في عام ١٩٧٠، وعندما أذن الرئيس الزيمبابوي «روبرت موغابي» بعمليات قتل في ماتابيليلاند في عام ١٩٨٠، وفي الواقع كانت لندن مستعدة لتكثيف المساعدة للأنظمة ذات السجلات السيئة في مجال حقوق الإنسان في مقابل ضمان خدمة مصالحها الجيوسياسية، وهكذا كثفت بريطانيا المساعدات لجيران روديسيا في ١٩٦٠ و١٩٧٠ في محاولة لكسب الدعم الدبلوماسي لسياستها لعزل نظام الأقلية البيضاء[٢]، وفي وقت لاحق كثفت المملكة المتحدة المساعدة العسكرية للبلدان المتاخمة لجنوب إفريقيا، في محاولة لمواجهة زعزعة الاستقرار من قبل نظام الفصل العنصري ولتخفيف الانتقادات الإفريقية بشأن موقف السيدة تاتشر من العقوبات.

بالنسبة للعديد من الدارسين كانت السياسة البريطانية في إفريقيا تحددها منذ فترة طويلة دوافع واقعية متمثلة في إشراك القارة الإفريقية من أجل تعظيم الميزة السياسية والاقتصادية والعسكرية لبريطانيا، وفي مرحلة ما التفوق على المسرح العالمي، وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تم التعبير عن هذه المصالح من خلال الممارسات الاستغلالية والإستخراجية للاستعمار والعبودية، وفي الآونة الأخيرة قيل إن المصالح البريطانية في أفريقيا تركز على الأبعاد الاقتصادية والعلاقات التجارية من خلال تعزيز الشركات البريطانية وقطاع الأعمال، وتشكيل الأسواق الأفريقية المفتوحة التي يسهل الوصول إليها، وكما لاحظ ذلك الباحث «بول ويليامس» Paul Williams حيث يجادل أنه بالرغم من تطور الخطاب والسياقات الدولية، كان هذا الهدف هو الشغل الشاغل لكل من حكومة المحافظين ١٩٧٩-١٩٩٧ وحكومة العمال ١٩٩٧-٢٠١٠[٣]، ولا يزال هذا الاتجاه سائدا إلى غاية الآن.

(1) Alain Rouvez, OP.cit, p.269.

(2) Carol Lancaster, Op.cit, p.p. 134-135.

(3) Paul Williams, «Britain and Africa after the Cold War: beyond damage limitation?», in: Ian Taylor and Paul Williams (eds), Africa in International Politics: External Involvement on the Continent, London: Routledge, 2004, p.p 41–60.

وفي السياق نفسه أوضح مجموعة من الباحثين أيضاً كيف استمر هذا الاتجاه بل وتم تعزيزه في ظل الإدارات الأحدث التي يقودها المحافظون [١]، بالرغم من بعض التحذيرات التي مفادها أن عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي قد أحدثت تحولاً جذرياً في بنية وجوهر هذه العلاقات الاقتصادية بطريقة ربما لم تأخذها الفواعل المعاصرة في الحكومة البريطانية بشكل كامل.

كما ينظر أيضا إلى المصالح الأمنية باعتبارها المحرك المحوري طويل الأمد للسياسة البريطانية في إفريقيان، فهناك اعتقاد بأن علاقات بريطانيا مع العديد من مستعمراتها السابقة في إفريقيا خلال الحرب الباردة كانت مبنية في المقام الأول على دعم الحكومات المناهضة للشيوعية، في سياق سياسة خارجية أوسع تهدف إلى معارضة وإضعاف الاتحاد السوفيتي [٢]. وقد تم تقديم هذا الدعم إلى جانب دعم الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، بغض النظر عن المؤهلات الديمقراطية للنظام المعني، وأصبح عنصراً أساسياً في إستراتيجيات الحفاظ على الأنظمة القائمة لدى زعماء العديد من الدول الإفريقية على غرار مالاوي وكينيا، وقد أدت الحرب العالمية على الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ إلى ديناميكيات مماثلة، وإن كان ذلك مع استبدال تهديد الشيوعية بتهديد الإرهاب الذي تم نسبه للأصولية الإسلامية حسب زعمهم، ويجادل بعض الدارسين بأن ضرورات مكافحة الإرهاب هيمنت على سياسة بريطانيا في أفريقيا في عهد كل من رؤساء وزرائها «بلير» Blair، «براون» Brown، و«كاميرون»Cameron و«ماي» May، مع التزامات خطابية بتعزيز حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية، لكن هذه القيم السامية تقوضها الممارسات الواقعية بالسعي لتوفير مساعدات واسعة النطاق ومباشرة ودعم عسكري للأنظمة الاستبدادية [٣].

على هذا الأساس يُعتقد أن برنامج المساعدات البريطانية الواسع النطاق في إفريقيا - والذي يعود تاريخه إلى إعانات التنمية والرعاية الاجتماعية في الحقبة الاستعمارية

(1) Simon Lightfoot and al, «Brexit and UK International Development Policy», The Political Quarterly, Vol.88, Issue.03, July–September 2017, p.p 517-524.

(2) Stephen Brown, «From demiurge to midwife: changing donor roles in Kenya's democratisation process», in Godwin Murunga and Shadrack Nasong'o (eds), Kenya: The Struggle for Democracy, London: Zed Books, 2007, p.p 303–331.

(3) Jonathan Fisher and David M. Anderson, «Authoritarianism and the securitization of development in Africa», International Affairs, 2015, Vol.91, Issue.1, January 2015, p.p 131–151.

- يخضع لهذا المنطق البراغماتي، على الرغم من بيانات السياسة العامة والقوانين البريطانية منذ عام ١٩٩٧، التي أعادت صياغة المساعدات البريطانية وإدعائها أنها تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر العالمي، إلا أن الواقع يثبت أنها بغرض دعم المصالح والأهداف البريطانية في المنطقة في سياق ترتيبات المنافسة الدولية على مناطق النفوذ.

في حين كانت إستراتيجية المساعدات البريطانية تجاه إفريقيا لعام ٢٠١٥ بعنوان معالجة التحديات العالمية من أجل المصلحة الوطنية، لكن في بيانه الانتخابي لعام ٢٠١٧، دعا حزب المحافظين إلى إعادة التفاوض على تعريف المساعدة الإنمائية الخارجية، وذلك بتغيير داخل لجنة المساعدة الإنمائية المؤثرة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وقد تم تفسير هذه المبادرة على نطاق واسع على أنها الخطوة الأولى لدمج عمليات مكافحة الإرهاب في التصريحات الرسمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن ما تشمله المساعدات، ومع ذلك فإن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ٢٠٢٠ باعتباره جزءا من جهود حثيثة لإعادة تعريف دورها العالمي، سوف يترتب عنه عواقب وخيمة بالنسبة لشركائها العالميين، بما في ذلك العديد من البلدان في إفريقيا خاصة تلك الواقعة غرب وجنوب القارة، وبالخصوص في ظل الاعتقاد السائد بأن الدوائر الانتخابية - الائتلافات داخل المملكة المتحدة - التي دفعت من أجل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هي على وجه التحديد الدوائر التي ليس لها مصلحة في العلاقات الأفريقية، أو لا تريد تجديد العلاقات البريطانية - الإفريقية.

لكن في إطار الخطوط العريضة لخطط السياسة الخارجية والأمن في مراجعتها السنوية المتكاملة أشارت بريطانيا صراحة إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع البلدان الإفريقية الرئيسية خاصة الواقعة في غرب وجنوب القارة، إذ تتضمن إعادة صياغة شخصية المملكة المتحدة لسياستها الخارجية إعادة التفكير في موقفها تجاه الدول الأفريقية، حيث ألقت الحكومة نظرة متجددة على علاقتها مع القارة وتطوير نهج إستراتيجي طويل المدى يعتمد على الشراكة من أجل المنفعة المتبادلة القائمة على الإحترام[1]،

(1) Jihane Rahhou, «Investment Summit: UK Looks to Build Modern, Mutually Beneficial Ties With Africa», Morocco World News, Jan. 11, 2024, available at: https://2h.ae/Jvfz (accessed 26 April 2024).

وهذا جزء من جهد أكبر لتعديل العلاقة وليس بمثابة رد فعل مخصص لانسحابها من الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك قدم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بلا شك زخماً إضافياً.

ويُترجم النهج الجديد الذي شكلته أولويات جديدة إلى مشاركة أعمق مع حضور أوسع ومزيد من الموارد بالإضافة إلى المزيد من الشراكات مع شركاء آخرين في القارة، على الرغم من أن وزيرة الدولة لشؤون إفريقيا «هاريت بالدوين» Harriett Baldwin، تعرضت لانتقادات بشأن إمكانية وصف النهج الجديد بأنه إستراتيجية بالمعنى التقليدي في لجنة الشؤون الخارجية، إلا أن هناك تفكيراً استراتيجياً واضحاً وراء التغييرات، مع وضع التواجد طويل المدى في القارة في الاعتبار[1].

علاوة على ذلك فإن هذا النوع من النهج يعترف بالطبيعة المتحركة والمتغيرة باستمرار للسياسة البريطانية، نظرا للتحدي المتمثل في وضع إستراتيجية للشراكة مع القارة بأكملها[2]، وبناء على ذلك حددت الحكومة أولويات رئيسية للسياسة البريطانية في القارة الإفريقية والمتمثلة في الرخاء والنمو الاقتصادي في دول المنبع، والأمن والاستقرار على المدى الطويل ومنطقة الساحل والتركيبة السكانية وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية.

كما سبق التوضيح كانت أفريقيا مهمة في الحفاظ على ادعاء بريطانيا بأنها لاعب عالمي، ففي هذا السياق تمكنت بريطانيا من الاعتماد على مجال نفوذها في إفريقيا للمساعدة في دعم مطالبتها بمقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتعزيز مكانتها في أوروبا حتى خروجها من الاتحاد الأوروبي، كما نظرت بريطانيا في بعض الأحيان إلى أفريقيا باعتبارها قارة يمكنها أن تأخذ زمام المبادرة على المستوى الدولي، علاوة على ذلك تُعد بريطانيا القارة الإفريقية المكان الذي يمكنها من خلاله إظهار قوتها العسكرية وقدرتها التي لا مثيل لها على تعزيز التنمية الدولية من خلال وزارة التنمية الدولية التابعة لها، ولم تكن المعركة ضد الإيبولا في سيراليون سوى وسيلة واحدة لاستعراض هذه القوة العسكرية والقدرة التنموية، ولدى المملكة المتحدة أيضا مصالح إستراتيجية واقتصادية ملموسة أخرى في إفريقيا، والمجالات الأكثر وضوحا

(1) Foreign Affairs Committee, «Session with Minister of State for Africa inquiry - Oral evidence», 12 March 2019, available at: https://committees.parliament.uk/event/12431/formal-meeting-oral-evidence-session/ (accessed 26 April 2024).

(2) Ibid.

في هذا السياق هي الهجرة والجريمة ومكافحة الإرهاب - وخاصة فيما يتعلق بتلك البلدان التي تستضيف فيها المملكة المتحدة بالفعل أعدادا كبيرة من المهاجرين كما هو الحال في نيجيريا والصومال وزيمبابوي.

فالمصالح الاقتصادية البريطانية في القارة هي ذات معنى ولكنها ليست حيوية بأي حال من الأحوال، حيث تظهر الأرقام الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن إجمالي صادرات المملكة المتحدة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغ ١١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ (ارتفاعاً من ٩,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٧)، وإجمالي الواردات إلى المملكة المتحدة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بقيمة ١٥,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ (مقابل ١٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٧)[١].

وبالرغم من ذلك يمكن القول أن جنوب أفريقيا هي الوحيدة التي تلعب دوراً تجارياً مهماً في هذه العلاقة التجارية، حيث كانت أكبر سوق تصدير للمملكة المتحدة في إفريقيا في عام ٢٠٠٩ (والخامس والعشرين من حيث أكبر سوق خارجي للمملكة المتحدة)، حيث بلغ إجمالي المبيعات (في السلع تامة الصنع فقط) ٢,١ مليار جنيه إسترليني، والمملكة المتحدة هي أيضاً أكبر مستثمر فردي في جنوب إفريقيا، وتُعد نيجيريا هي ثاني أكبر شريك تجاري للمملكة المتحدة في أفريقيا وثالث وثلاثين أكبر سوق خارجي للسلع، حيث بلغت قيمة صادرات المملكة المتحدة من السلع إلى نيجيريا ١,٢ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٩، وبلغ إجمالي صادرات الخدمات ١,٣ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٨. وبالانتقال إلى عام ٢٠١٤ شكلت إفريقيا ٤,٣ من العجز التجاري للمملكة المتحدة في عام ٢٠١٤، بانخفاض عن ٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٤، وكان الميزان التجاري الإجمالي للمملكة المتحدة مع أفريقيا في حالة عجز في جميع الفترات بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، قبل أن يتحول لفترة وجيزة إلى فائض بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، بسبب زيادة صادرات المملكة المتحدة وانخفاض الواردات، ولكن سرعان ما عاد الميزان التجاري للمملكة المتحدة مع إفريقيا إلى العجز في عام ٢٠١٢ بعد زيادة الواردات[٢].

(1) United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD), «Trade And Development», Report, UNCTAD, New York And Geneva, United Nations, 2009, p. 2.

(2) Michael Hardie, The UK's trade and investment relationship with Africa: 2016, Office for National Statistics, 23 May 2016, available at: https://cuts.top/EYSI (accessed 26 April 2024).

وتتركز غالبية تجارة المملكة المتحدة مع أفريقيا في السلع، والتي تمثل ٦٨ في المائة من إجمالي التجارة بين المنطقتين في عام ٢٠١٤، بينما يمثل الباقي الخدمات[١]، ولا تزال جنوب إفريقيا أكبر سوق للتصدير والاستيراد للمملكة المتحدة في أفريقيا، ويشير مكتب الإحصاءات الوطنية إلى أن المملكة المتحدة كانت تعاني من عجز تجاري في السلع والخدمات بلغ متوسطه ١,٢ مليار جنيه إسترليني مع جنوب أفريقيا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، حتى أدت الزيادة في صادرات الخدمات في المملكة المتحدة في عام ٢٠١١ إلى بدء المملكة المتحدة في تسجيل فائض تجاري بإجمالي ٠,٦ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠١٤[٢].

أما الاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني فإنه يمثل مصدرا كبيرا للتمويل الخارجي للاقتصادات المتلقية، ومن عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٨ كان متوسط القيمة السنوية لإجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر للمملكة المتحدة إلى العالم يعادل ٦٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لبريطانيا خلال الفترة نفسها[٣]، واعتباراً من عام ٢٠١٧ كانت بريطانيا رابع أكبر مستثمر في إفريقيا وتساهم بنسبة ٦٪ من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة[٤]، لينمو مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني المتجه إلى الخارج في أفريقيا لعام ٢٠١٨ بنسبة ١٤٪ ليصل إلى ٥١,٧ مليار دولار (٣٨,٧ مليار جنيه إسترليني)[٥]، حيث سجل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني انتعاشا في قطاعات التعدين والمحاجر والقطاعات المالية في إفريقيا بعد تسجيل انكماش في العام الذي سبقه[٦].

ومع ذلك فإن حصة إفريقيا في إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي من بريطانيا لم تزد إلا بالكاد في العقد الماضي حيث استحوذت على ٣٪ فقط من عام

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) ONS, «Outward Foreign Direct Investment (FDI) Involving UK Companies: 2018», London: ONS, 2019, available at: https://2h.ae/FCYp (accessed 26 Mai 2024).

- ONS ,»Gross domestic product at market prices: current price: seasonally adjusted £m», London: ONS, 2019, available at: https://2h.ae/tbbE (accessed 26 Mai 2024).

(4) ONS, «Outward Foreign Direct Investment (FDI) Involving UK Companies: 2018», Op.cit.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٨ (أنظر الشكل رقم ١)، وفي الوقت نفسه تم استثمار حوالي ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر لبريطانيا في القارة في جنوب أفريقيا (أنظر الشكل رقم ٢)، بالإضافة إلى ذلك سجل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر لبريطانيا في إفريقيا توسعاً وانكماشاً على مر السنين، مع أعلى نمو (٨٥٪) في عام ٢٠٠٩ وأكبر انكماش (-٢٢٪) في عام ٢٠١٧[١].

الشكل رقم ٤ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة، حسب المنطقة [٢]

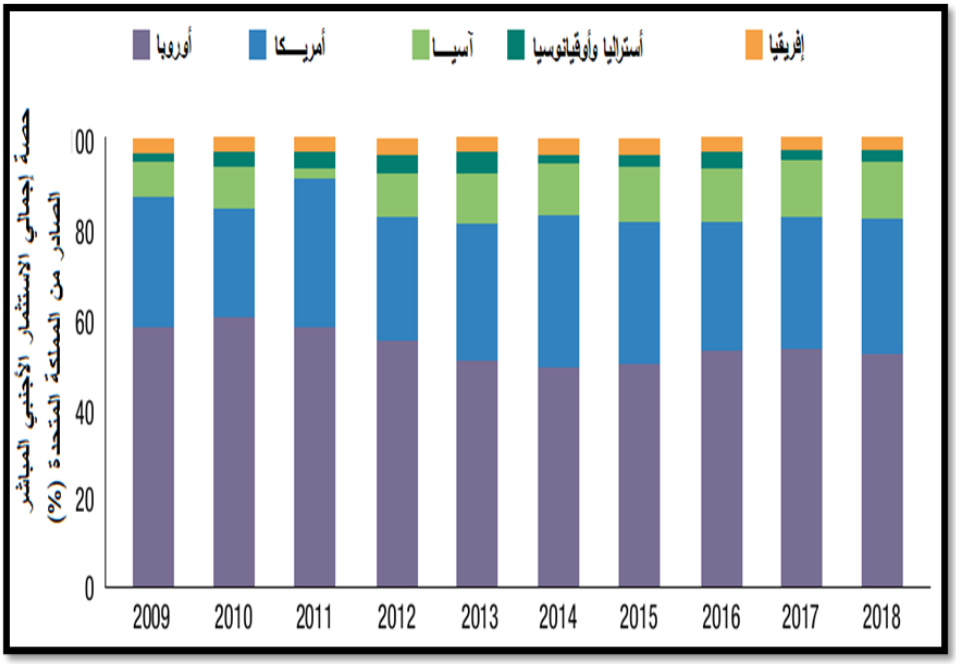

(1) ONS, «Foreign direct investment involving UK companies: 2017», London: ONS, 2018, available at: https://2h.ae/vDur (accessed 26 Mai 2024).

(2) ONS, «Outward Foreign Direct Investment (FDI) Involving UK Companies: 2018», Op.cit.

الشكل رقم ٥ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة المتحدة في إفريقيا حسب المنطقة[1]

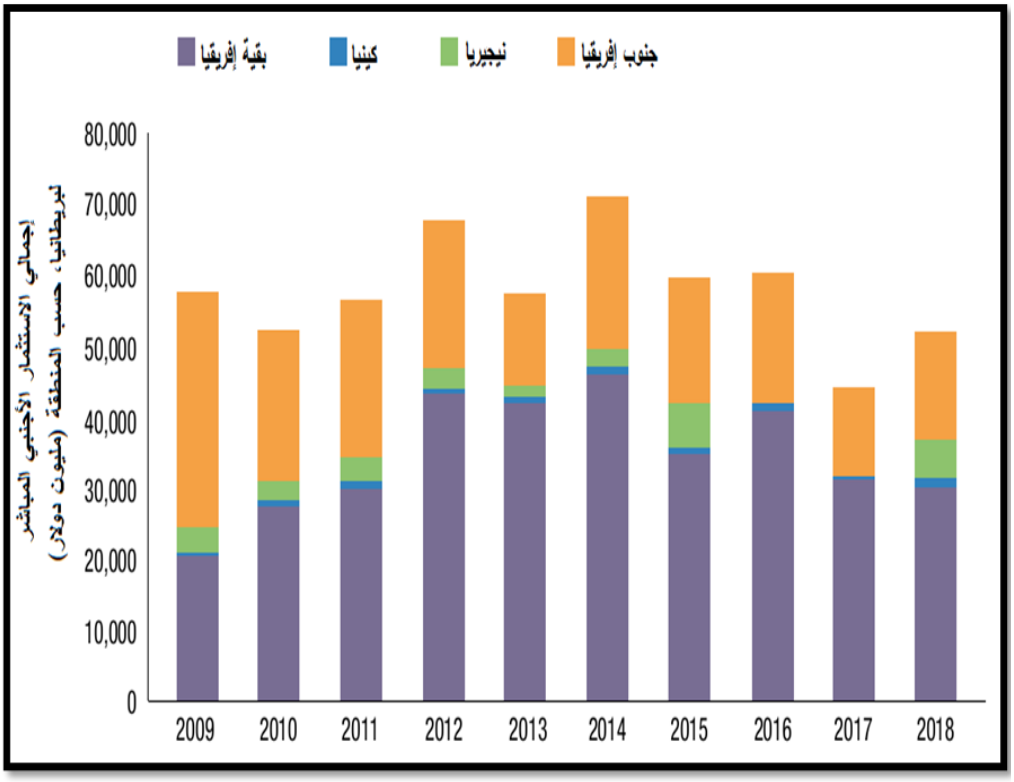

ولا يزال تغلغل الاستثمار الأجنبي المباشر لبريطانيا في بلدان القارة الإفريقية منخفضا، فاعتباراً من عام ٢٠١٧ تلقت ٥ دول إفريقية فقط من أصل ٢٧ دولة أفريقية مخزوناً من الاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني يزيد عن مليار دولار (٨٢٠ مليون جنيه إسترليني) (أنظر الشكل رقم ٣)، ويتراوح التفاوت في مستوى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لبريطانيا في البلدان الإفريقية من ١٥ مليار دولار (١١,٣ مليار جنيه إسترليني) في جنوب أفريقيا اعتباراً من عام ٢٠١٨، إلى أقل من مليون دولار (٠,٧

(1) ONS, «Outward Foreign Direct Investment (FDI) Involving UK Companies: 2018», Op.cit.

مليون جنيه إسترليني) في غامبيا وليبيريا اعتباراً من عام ٢٠١٧[١]. وفي الوقت نفسه تم تسجيل سحب الاستثمارات البريطانية في تونس (-٤,٣ مليون دولار، أو -٣ مليون جنيه إسترليني)، وليبيا (-٧,٣ مليون دولار، أو -٦ مليون جنيه إسترليني) اعتباراً من عام ٢٠١٧[٢].

الشكل رقم ٦ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة المتحدة في إفريقيا[٣]

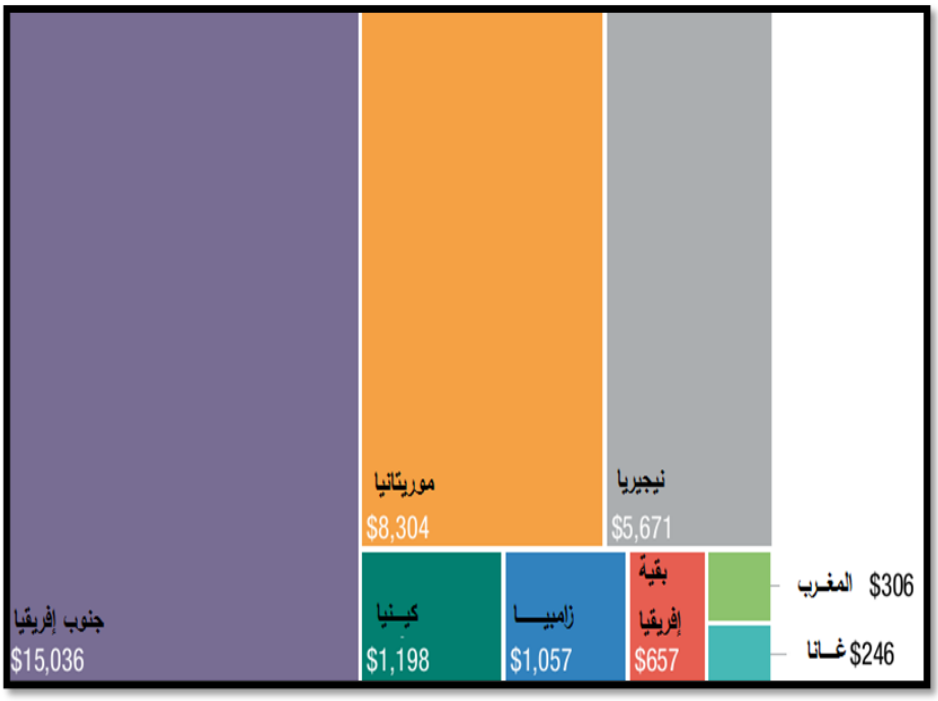

(1) ONS, «Outward Foreign Direct Investment (FDI) Involving UK Companies: 2018», Op.cit.

(2) ONS, «Foreign direct investment (FDI) totals for inward and outward flows, positions and earnings, 2016 to 2017», 2019, London: ONS, available at: https://2h.ae/Bilg (accessed 26 Mai 2024).

(3) ONS, «Outward Foreign Direct Investment (FDI) Involving UK Companies: 2018», Op.cit.

ويستحوذ الاستثمار الأجنبي المباشر لبريطانيا في أنشطة التعدين واستغلال المحاجر في البلدان الإفريقية على حصة ٥١٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني في القارة، بمتوسط يصل إلى ٢٦,٣ مليار دولار (١٩,٨ مليار جنيه إسترليني) من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨ (أنظر الشكل رقم ٤)[1]، وهذه الحصة أعلى بنسبة ٣٨ نقطة مئوية من متوسط حصة الاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني البالغ ١٢,٣٪ في صناعة التعدين واستغلال المحاجر في جميع أنحاء العالم (أنظر الشكل رقم ٤)، ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر البريطاني في الخدمات المالية أيضاً بحصة كبيرة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لبريطانيا على مستوى العالم وفي إفريقيا (أنظر الشكل رقم ٤).

الشكل رقم ٧ الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة المتحدة حسب المنطقة/الصناعة[2]

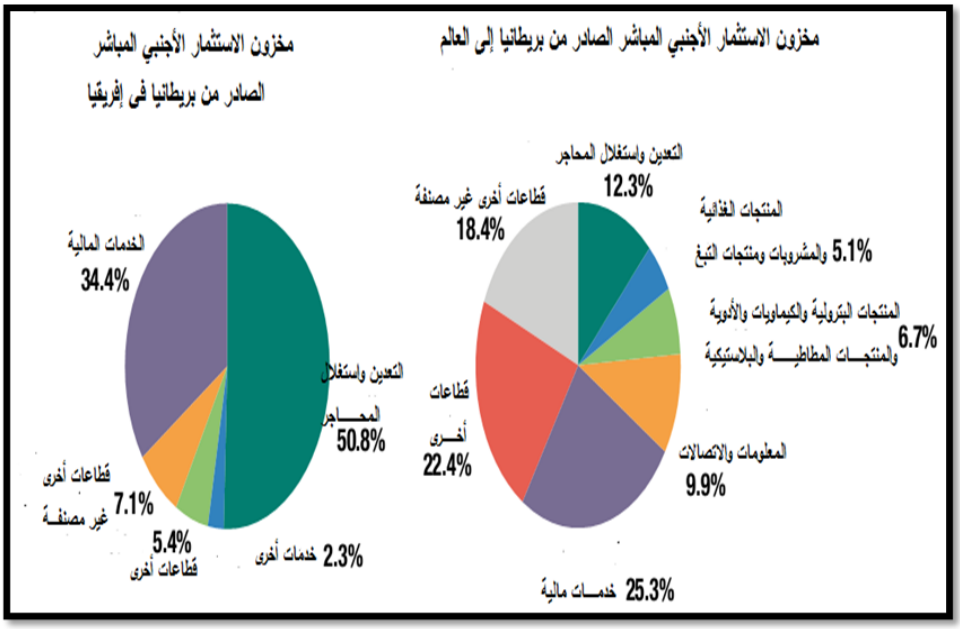

وتتوافق الحصة الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر لبريطانيا في الخدمات المالية في إفريقيا مع صافي المبيعات النشطة نسبياً لعمليات الاندماج والاستحواذ في

(1) ONS, »Outward Foreign Direct Investment (FDI) Involving UK Companies: 2018«, Op.cit.

(2) ONS, »Outward Foreign Direct Investment (FDI) Involving UK Companies: 2018», Op.cit.

الخدمات المالية في إفريقيا، والتي فاقت الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى مثل التعدين واستغلال المحاجر والتصنيع بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، (أنظر الجدول رقم ١)، وبشكل عام ارتفعت مبيعات عمليات الاندماج والاستحواذ إلى المملكة المتحدة من ٠,٢ مليار دولار إلى ١,٨٤ مليار دولار بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨.

الجدول رقم ٠٣ صافي عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود في إفريقيا (مليون دولار) [1]

	مبيعات					مشتريات				
	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018
المجموع	**5,152**	**21,259**	**9,684**	**3,452**	**1,570**	**5,449**	**3,533**	**7,161**	**1,967**	**3,651**
حسب الصناعة/القطاع										
أساسي	2,566	998	52	30	–59	1,595	–419	329	2,136	205
التعدين واستغلال المحاجر والبترول	2,556	998	45	30	–59	1,595	–806	329	2,136	2,015
التصنيع	330	21,716	–345	284	–247	209	–391	3,667	316	–67
الخدمات	2,256	–1,455	9,977	3,137	1,876	3,644	4,343	3,165	–485	3,513
الخدمات المالية والتأمينية	1,419	652	512	506	1,615	233	2,374	1,927	3,542	2,970
حسب المنطقة/الاقتصاد										
الاقتصادات المتقدمة	–8,231	22,357	–2,115	1,780	–1,606	1,675	–165	6,883	556	2,266
المملكة المتحدة	–	201	–	700	1,840	–	161	–	1,685	1,535
الاقتصادات النامية	13,339	–1,194	12,832	527	2,914	3,781	2,497	172	1,410	1,386
الاقتصادات الانتقالية	–	–	–1,135	–	–	–6	1,200	106	–	–

كما زادت مشاريع المملكة المتحدة المعلنة في أفريقيا من ٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٥,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨ (أنظر الجدول رقم ٢)، فاعتباراً من عام ٢٠١٨ ساهمت المملكة المتحدة بنسبة ٧٪ من إجمالي المشاريع الجديدة المعلن عنها في إفريقيا في عام ٢٠١٨[2]، وقد تم القيام باستثمارات بريطانية كبيرة في بعض البلدان مثل زيادة استثمارات شركة بريتيش بتروليوم في المجالات الجديدة وعمليات الدمج والاستحواذ في مصر خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، مما رفع إجمالي استثمارات أسهم الشركة في البلاد إلى ٣٠ مليار دولار (المرجع نفسه)، وفي عام ٢٠١٨ تجاوزت

(1) UNCTAD World Investment Reports: data from UNCTAD, 2016, 2017, 2018, 2019.

(2) UNCTAD, «World investment report 2019`:Special Economic Zones», Report, Geneva: UNCTAD, 2019, p.35.

القيمة الإجمالية للمشاريع الجديدة المعلن عنها في قطاع التصنيع في إفريقيا (٣٣ مليار دولار) تلك الموجودة في قطاع الخدمات (٢٦ مليار دولار) الذي هيمن على المشاريع الجديدة في القارة منذ عام ٢٠١٤.

الجدول رقم ٠٤ عمليات الاستثمار بين بريطانيا وإفريقيا ٢٠١٤ - ٢٠١٨ (مليون دولار) [1]

	إفريقيا كوجهة					إفريقيا كمستثمر				
	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018
المجموع	**89,134**	**67,047**	**94,039**	**83,044**	**75,723**	**13,517**	**13,192**	**11,772**	**5,278**	**8,579**
حسب الصناعة/القطاع										
أساسي	21,974	14,972	3,713	10,587	16,795	48	383	–	–	2
التعدين واستغلال المحاجر والبترول	21,974	14,972	3,713	10,587	16,778	48	383	–	–	2
التصنيع	29,270	15,178	19,357	20,583	32,996	3,929	2,491	5,991	2,864	2,890
مواد ومنتجات كيميائية	6,705	2,709	5,107	6,175	11,006	120	696	4,596	1,229	1,128
خدمات	37,890	36,897	70,969	51,874	25,932	9,541	10,318	5,782	2,414	5,687
الكهرباء والغاز والمياه	10,648	14,791	15,601	37,073	5,697	125	2,139	156	29	969
حسب المنطقة/الاقتصاد										
الاقتصادات المتقدمة	63,866	37,412	19,945	31,162	38,232	1,153	756	1,411	1,741	2,247
المملكة المتحدة	2,563	–	2,395	2,226	5,626	133	–	444	59	124
الاقتصادات النامية	25 178	29 362	73 643	20,385	35,094	12 327	12 376	10 342	3,531	6,149
الاقتصادات الانتقالية	90	–	452	31,497	2,396	37	–	19	6	183

ويبدو أن التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في نهاية حزيران ٢٠١٦ وما نتج عنه من عدم اليقين كان له تأثير مباشر على استثمارات المملكة المتحدة في أفريقيا، ستحتاج الحكومات في جميع أنحاء القارة إلى إعادة تحديد علاقاتها التجارية والاستثمارية مع المملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإن أهمية لندن كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت مفهومة بشكل متزايد من قبل صناع السياسات الأفارقة، منذ عام ٢٠١٤ قام عدد من الحكومات الأفريقية

(1) UNCTAD World Investment Reports: data from UNCTAD, 2016, 2017, 2018, 2019.

(بوروندي وغينيا وتوغو ومدغشقر وموريتانيا) بفتح أو إعادة فتح بعثات دبلوماسية في لندن بهدف جزئي لمحاولة جذب التمويل والتنويع بعيداً عن فرنسا.

وهناك عامل آخر يشكل أهمية كبيرة لبريطانيا والمتمثل في المهاجرين الأفارقة حيث أظهر التعداد السكاني للمملكة المتحدة في إحصائيات عام ٢٠٠١، أن الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى شكلوا مجموعة الأقليات الأسرع نمواً في بريطانيا خلال التسعينيات حيث سجل ٤٨٦٠٠٠ من المشاركين عرقهم على أنهم أفارقة سود، وهو ما يفوق عدد سكان بريطانيا الكاريبيين ومع الأخذ في الاعتبار الطلب المتزايد على العمالة المهاجرة في المملكة المتحدة على مدى السنوات الماضية، يمكن أن يصل عدد سكان بريطانيا من أصول إفريقية إلى عدد أكبر بكثير[1]، لا سيما وأن عوامل الهجرة غير الشرعية ونقص الإبلاغ عنها، تدل على إلى أن هذا الرقم أقل من الواقع بشكل كبير، فالعديد من المواطنين البريطانيين الجدد والمهاجرين بطرق غير شرعية هم من أصل إفريقي وينعكس هذا في أهمية الأفارقة للنشاط الاقتصادي في بريطانيا وتقديم الخدمات والسياسة الوطنية والمحلية.

وقد ساعد هؤلاء المهاجرين الأفارقة نحو بريطانيا في تركيز أجزاء من اقتصاد المملكة، حيث أظهرت دراسة أجراها معهد أبحاث السياسة العامة في عام ٢٠٠٧، أن المهاجرين الرسميين الأفارقة (نيجيريين، غانيين، زيمبابويين، جنوب إفريقيين)، كانوا من أنجح المجموعات المهاجرة في بريطانيا من حيث الراتب وكان أداء مواطنيهم جيدا، إذ كانت أجورهم أعلى بكثير من المتوسط البريطاني[2].

وبالرغم من تحديات وصعوبات الحصول على التأشيرة يختار عدد كبير من الطلاب الأفارقة أيضاً الدراسة في بريطانيا ففي عام ٢٠١٥، كانت نيجيريا ثالث أكبر مورد غير أوروبي للطلاب (بأكثر ٣٠,٠٠٠ طالب) إلى الجامعات البريطانية، وتعد المملكة المتحدة رائدة عالمياً في مجال التكنولوجيا المالية والتقنيات المبتكرة وقد جمعت بذكاء بين الخبرة والتمويل البريطاني والبراعة الإفريقية وفهم الأسواق المحلية، حيث حققت شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في بريطانيا أداءً جيداً في شرق

(1) David Styan, «The security of Africans beyond borders: migration, remittances and London's transnational entrepreneurs», International Affairs, Vol.83, No.6, 2007, p.p 1185-1186.

(2) Laurence Cooley et al, «Britain's Immigrants: An economic profile», report, Institute for Public Policy Research (IPPR), 30 September 2007, p,p 21,35, 40.

إفريقيا منذ عام ٢٠٠٨. وعلى نفس المنوال أدى توظيف المملكة المتحدة لمحترفي الصحة الأفارقة في الخدمة الصحية الوطنية (NHS) إلى توليد قلق ودعاية خاصة حول الانخراط البريطاني في إفريقيا، وفي هذا الصدد تشير بعض الإحصائيات إلى أن ما يقرب من ربع الأطباء الجدد المدربين في الخارج المعينين في هيئة الخدمات الصحية الوطنية البريطانية جاءوا من منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، وفي عام ٢٠٢٣ احتلت كل من نيجيريا (٢٢,٨٥١) وغانا (٦,١٣٤) وزيمبابوي (٥,٩١٧) المراكز الخامس والعاشر والثاني عشر على التوالي من حيث أكبر المساهمين في هيئة الخدمات الصحية الوطنية البريطانية، ويمثل موظفي هيئة الخدمات الصحية البريطانية من أصول إفريقية لكل من شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء نسبة ٣,٨٪ بتعداد بلغ ٥٣,٦٩٥ موظفا[1].

يعيش أكثر من ٨٠٪ من الأفارقة في لندن الكبرى مع أربعة تجمعات كبيرة في أربعة من أفقر أحياء لندن وهي ساوثوارك ونيوهام ولامبيث وهاكني، ففي عام ٢٠٠١ ضمت لندن الكبرى ٣٧٨,٩١٤ من الأفارقة السود، ٦٠,٤٪ منهم يعيشون في لندن الداخلية، ويشكل الأفارقة السود المقيمون في لندن ٧٩,٠٪ من الأفارقة السود في إنجلترا وويلز أي أربعة من كل خمسة. أما في تعداد عام ٢٠١١، تم إحصاء ٥٧٣,٩٣١ من الأفارقة السود في لندن بزيادة قدرها ١٩٥,٠١٧. ومع ذلك انخفض عدد الأفارقة السود في لندن الداخلية إلى ٢٧٦,٥١٣ أي بنسبة ٤٨,٢٪ من إجمالي لندن، علاوة على ذلك انخفضت حصة لندن من السكان الأفارقة السود إلى ٥٨,٠٪ كنسبة من إجمالي إنجلترا وويلز (٩٨٩,٦٢٨)، وبالتالي أصبح السكان الأفارقة السود أقل تركزاً إلى حد كبير في العاصمة نتيجة للانتشار الكبير من لندن[2].

والسمة المهمة الثانية متمثلة في تنوع السكان الأفارقة في بريطانيا، الذين لم يعودوا يتألفون من سكان غرب إفريقيا الناطقين باللغة الإنجليزية فقط، بل هناك استيطان إفريقي- فرانكفوني كبير بالإضافة إلى تدفقات كبيرة من القرن الإفريقي مع توسع في عدد

(1) Carl Baker, «NHS staff from overseas: statistics, Research Briefing», House of Commons Library, 20 November 2023, p.p 4-6, available at: http://bit.ly/44hDmZD (accessed 27 April 2024).

(2) Peter J. Aspinall and Martha J. Chinouya, The African Diaspora Population in Britain: Migrant Identities and Experiences, London: Palgrave Macmillan, 2016, p.p 103-104.

السكان الصوماليين المقيمين منذ فترة طويلة. وبالتالي لا تزدهر المجتمعات الإفريقية في بريطانيا في لندن فحسب، بل أصبحت هناك تجمعات من الأنغوليين في كوفنتري ومانشستر، وجالية صومالية كبيرة في كارديف على سبيل المثال. ويلعب المغتربون الأفارقة في المملكة المتحدة أيضاً دوراً مهماً في تدفقات التحويلات المالية، حيث صنف البنك الدولي عام ٢٠١٦ بريطانيا على أنها عاشر أكبر دولة مرسلة للتحويلات المالية في العالم، ونيجيريا هي ثاني أكبر متلق للتحويلات المالية من المملكة المتحدة بعد الهند، وتشير البيانات الرسمية المجزأة المتاحة إلى أن إجمالي التحويلات المالية إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغ حوالي ٩ مليارات دولار في عام ٢٠٠٦، ورغم أن هذا الرقم لا يمثل إلا ٥ ٪ من التحويلات العالمية فإنه مهم بالنسبة للاقتصادات الإفريقية[1]، وبالرغم من أن مسح التحويلات المالية للسود والأقليات العرقية قد أصبح قديماً، إلا أنه وجد أن الأفارقة البريطانيين السود لديهم أعلى ميل لتحويل الأموال من أي مجموعة سكانية مهاجرة في المملكة المتحدة.

من ناحية أخرى أصبح ثلاثة من أعضاء البرلمان البريطاني الذين تم انتخابهم في انتخابات عام ٢٠١٠ من أصل أفريقي وهو ما انعكس في زيادة النقاش في البرلمان حول القضايا الإفريقية ورئاسة المجموعات البرلمانية لجميع الأحزاب (إفريقيا وأنغولا ونيجيريا على سبيل المثال)، وكان عدد من أعضاء البرلمان الآخرين بحاجة إلى التصويت من قبل الأعضاء الأفارقة للحفاظ على أغلبيات مريحة وهذا يجعل فهم القضايا الأفريقية أكثر أهمية ليس فقط بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية ولكن أيضا في سياستها الداخلية، و يمكن أن تصبح إفريقيا ذات أهمية متزايدة لأن مجتمعات كبيرة من أصل إفريقي - بريطاني تهتم بالقارة وتضغط من أجل جذب الاهتمام، وينعكس هذا أيضاً في الإدارات المفوضة حيث قامت الجمعية الويلزية بتطوير مشاريع المساعدات الخاصة بها في ليسوتو والصومال والبرلمان الأسكتلندي في مالاوي وأوغندا[2].

لم يكن انسحاب بريطانيا من مستعمراتها في إفريقيا، إيذانا بانسحابها الكلي من شؤون القارة وقضاياها، بل استمرت علاقاتها ومصالحها هناك حتى مع بقية الدول التي

(1) David Styan, Op.cit, p.p 1181-1182.

(2) Adjoa Anyimadu, «Scotland and Wales in Africa: Opportunities for a Coordinated UK Approach to Development», Africa Programme Paper, London: Royal Institute for International Affairs, March 2011, p.p 13-14.

لم تخضع يوما لسيطرتها، ولعل أهم الأدوات التي استخدمتها بريطانيا لزيادة تغلغلها في القارة الإفريقية هي الأدوات الاقتصادية سواء ما تعلق بمحاولة تعزيز العلاقات التجارية مع القارة، أو ما تعلق بالمساعدات التنموية لدول القارة.

وفيما يتعلق بتعزيز العلاقات التجارية في إفريقيا يمكن القول:إن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي يعني أنها لم تعد طرفا في عدد لا يحصى من الاتفاقيات والخطط التجارية بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية، فخلال مدة اتفاقية كوتونو الموقعة بين مسؤولي الاتحاد الأوروبي وأعضاء مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٠، تابعت المفوضية الأوروبية بقوة اتفاقيات التجارة الحرة مع المناطق الفرعية لمجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وتشمل على وجه التحديد مناطق شرق إفريقيا وغرب إفريقيا ووسط إفريقيا والجنوب الإفريقي ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وفي الوقت نفسه تم التعامل مع بلدان شمال إفريقيا مثل المغرب وتونس بشكل منفصل ضمن أجندات السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي، باعتبارها أعضاء من خارج مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وفي هذا السياق ألزمت العديد من دول شمال إفريقيا كجزء من اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة المعروفة باسم اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTAS)، ويندرج هذا ضمن سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وسط طموحات مسؤولي الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تجارة حرة أورومتوسطية (EMFTA) في نهاية المطاف[1].

وفيما يتعلق بالأعضاء الأفارقة في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ جنوب الصحراء نصت اتفاقية كوتونو على اتفاقيات تجارة حرة تُعرف باسم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وقالت المفوضية الأوروبية إن قواعد منظمة التجارة العالمية تعني أنه سيُطلب من البلدان الأفريقية الموافقة على تحرير التجارة وتفكيك التعريفات الجمركية للحفاظ على وصول تلك التعريفات المنخفضة إلى المستهلكين

(1) Mark Langan and Sophia Price, "Imperialisms Past and Present in EU Economic Relations with North Africa Assessing the Deep and Comprehensive Free Trade Agreements», Interventions: International Journal of Postcolonial Studies, Vol.22, No.6, 2020, p.p.8-9.

الأوروبيين[1]، فإن المنح السابق للأفضليات التجارية غير المتبادلة بموجب اتفاقيات لومي (١٩٧٥-٢٠٠٠) الموقعة بين دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك أصبح مخالفاً للوائح منظمة التجارة العالمية لأنه شكل شكلاً من أشكال التمييز ضد الدول غير الأعضاء في مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والبلدان النامية[2].

كانت المملكة المتحدة باعتبارها جزءاً من الاتحاد الأوروبي من الدول الموقعة على العديد من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بما في ذلك اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي بالإضافة إلى موزمبيق، فضلا عن ما يسمى اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة مع الدول الإفريقية بما في ذلك غانا وكوت ديفوار، ولكن كما قلنا سابقا فإن انسحابها من الاتحاد الأوروبي أخرجها من مثل هذه الصفقات، وكان يعني أن الدول الإفريقية ستحتاج إلى التفاوض مع المسؤولين البريطانيين للحفاظ على الوصول المتساوي إلى المستهلكين في المملكة المتحدة، كما أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بهذا المعنى إلى تعقيد المفاوضات الإقليمية للاتحاد الأوروبي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية مثل مجموعة شرق أفريقيا (EAC)، وكانت محادثات الاتحاد الأوروبي مع مسؤولي مجموعة شرق إفريقيا لإبرام اتفاقية شراكة اقتصادية إقليمية كاملة قد خضعت بالفعل للخلافات الناشئة بين دول شرق إفريقيا فيما يتعلق بمزايا اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية[3].

ولم يكن لدى البلدان التي تأهلت ضمن أقل البلدان نمواً مثل أوغندا وتنزانيا حافز كبير للتوقيع على أجندة تحرير التعريفات الجمركية الخاصة باتفاقية الشراكة الاقتصادية،

(1) Alex Nunn and Sophia Price, «Managing Development: EU and African Relations Through the Evolution of the Lomé and Cotonou Agreements», Historical Materialism, Vol.12, No.4, 2004, p.p.214–215.

(2) Stephen R Hurt, «Co-Operation and Coercion? The Cotonou Agreement Between the European Union and ACP States and the End of the Lomé Convention», Third World Quarterly, Vol.24, No.1, 2003, p.p.169–170.

(3) Andrew Mold, «The Consequences of Brexit for Africa: The Case of the East African Community», Journal of African Trade, Vol.5, No.1–2, 2018, p.p.3–5.

في حين كانت البلدان غير الأقل نمواً مثل كينيا، ترغب في اتفاقية الشراكة الاقتصادية للحفاظ على وصول التعريفات الجمركية المنخفضة إلى الأسواق الأوروبية[1]، و أدى انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي إلى ترسيخ الانقسامات في مجموعة شرق إفريقيا، وقد ذكرت تنزانيا صراحةً بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعد سبباً إضافياً لرفض اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية مع الاتحاد الأوروبي[2].

وبالمثل وجدت نيجيريا ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) أيضاً، أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يشكل عائقاً آخر أمام إبرام صفقة غرب إفريقيا، وبعد الإطلاق الرسمي لمشروع بريطانيا العالمية من طرف رئيسة الوزراء «تيريزا ماي» في كانون الثاني ٢٠١٧، أكدت في خطابها ضرورة الالتزام بتطوير علاقات تجارية مثمرة مع أوروبا بينما أشارت أيضاً إلى السعي لبناء روابط جديدة مع «الأصدقاء القدامى» و«الحلفاء الجدد»، فمن خلال هذا المشروع الجديد كان هناك خطاب واضح حول أهمية الدول الإفريقية لازدهار المملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك كان هناك تركيز معياري على قدرة المملكة المتحدة على تقديم صفقات تجارية لصالح الفقراء من خلال الممارسة «السيادية» لسياسة تجارية مستقلة، وفي هذا السياق تم الترحيب بإعادة إنشاء وزارة التجارة الدولية في المملكة المتحدة باعتبارها فرصة لدعم جهود الحد من الفقر في الاقتصادات الناشئة وخاصة في دول الكومنولث الإفريقي، من خلال التدرب على منطق «المزايا النسبية» المتأصل في روح التجارة الحرة جادل الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة التجارة الدولية البريطانية بأنه «لدى حكومة المملكة المتحدة التزام طويل الأمد بدعم البلدان النامية للحد من الفقر من خلال التجارة... وهذا سيساعدها على الاستمرار في الاستفادة من التجارة من خلال تنمية اقتصاداتها وزيادة الدخل والحد من الفقر، إن المساعدة في بناء ازدهار البلدان النامية تخلق الظروف التي تسمح للتجارة بالازدهار، وبذلك تفتح

(1) Ibid, p.10.

(2) Harrison Mbori and James Thuo Gathii, «Bilateralizing the EU-EAC EPA: An Introductory Legal Analysis of the Kenya-UK Economic Partnership Agreement», Afronomics law, 26 February 2020, available at: https://www.afronomicslaw.org/category/analysis/bilateralizing-eu-eac-epa-introductory-legal-analysis-kenya-uk-economic (accessed 25 Mai 2024).

الفرص أمام الأعمال التجارية في المملكة المتحدة في الأسواق المستقبلية[1].

علاوة على ذلك، تعهدت الورقة البيضاء لوزارة التجارة الدولية بأن البلدان النامية لن تخسر من أي اضطرابات انتقالية في مواجهة انسحاب المملكة المتحدة من الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، كما أكدت على أن التجارة الحرة لا تعني التجارة بدون قواعد، وفي هذا السياق هناك إشارة على أنه سيتم السماح للبلدان النامية بحيز سياسي لفرض تدابير وقائية عندما تهدد الواردات الصناعات الحساسة، و بالرغم من الأدلة على وجود نهج محتمل دقيق لفوائد أنظمة التجارة الحرة في الكتاب الأبيض لوزارة التجارة الدولية، كان وزراء ورؤساء الوزراء في المملكة المتحدة أقل دقة في تصريحاتهم بشأن حاجة الشركاء الأفارقة إلى التوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة، أما بالنسبة للمساعدات التنموية البريطانية في إفريقيا، ففي أعقاب الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أثيرت مناقشات حول ما إذا كانت المملكة المتحدة قد فقدت الآن مكانتها كقوة عظمى من حيث السمعة الإيجابية المفترضة في دوائر التنمية الدولية، ولعلها المرة الأولى التي تطمح فيها المملكة المتحدة الآن إلى تولي الزعامة العالمية فيما يتصل بقضايا التنمية الدولية، حيث تعهدت بإتاحة كل الدعم المالي المستقبلي في شكل منح وإلغاء ربط المساعدات بسلع وخدمات المملكة المتحدة[2].

ربما تشهد المملكة المتحدة الآن تحولاً إلى مرحلة أكثر واقعية أو قومية فيما يخص تقديم المساعدات مقارنة بمرحلة أكثر إنسانية أو عالمية خلال إدارات كل من «توني بلير» Tony Blair، و«جوردون براون» Gordon Brown، وربما حتى «ديفيد كاميرون» David Cameron[3]، ويتعلق هذا الأمر بحقيقة أن حزب العمال الجديد اعتمد بشكل كبير على خطاب «عالمي» حول سخاء المساعدات لتعزيز تفوقه الانتخابي وتعزيز

(1) Department for International Trade, «Trade White Paper: Preparing for our future UK trade policy- Government Response», policy Paper, Department for International Trade, January 2018, p.10.

(2) Myles Wickstead, «The UK: An Aid Superpower at a Crossroads», In: Iliana Olivié and Aitor Pérez (Eds), Aid Power and Politics, New York: Routledge, 2020, p.p. 73–82,.

(3) Iliana Olivie and Altor Perez, «Possible Impacts of Brexit on EU Aid and Humanitarian Policiesn», European Parliament, 2017, p.p.17-30, available at: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/578042/EXPO_STU(2017)578042_EN.pdf (accessed 25 Mai 2024).

الصورة الخارجية للمملكة المتحدة باعتبارها «بريطانيا اللطيفة»[1].

لقد وصل حزب العمال الجديد إلى السلطة بناءً على وعد بالابتعاد عن الاستخدام الساخر للمساعدات في ظل حكومتي «مايجور» Major و«تاتشر» Thatcher، لكن الفضائح التي تنطوي على الجمع بين مساعدات المملكة المتحدة لمبيعات الأسلحة فيما يتعلق بتمويل المملكة المتحدة لسد «بيرجاو» في ماليزيا قد شوهت سمعة بريطانيا في فترة التسعينيات[2]، وقد وعدت حكومة «بلير» Blair بإعادة توجيه المساعدات البريطانية نحو الغايات الإنسانية كجزء من السياسة الخارجية الأخلاقية، وسرعان ما ارتبط هذا الخطاب بما أصبح فيما بعد يطلق عليه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة (MDGS)، وبذلك ارتبطت المبررات الأخلاقية والمعنوية بين الواجب الاستعماري المتمثل في تنمية وتنوير الأفارقة، وبين أفكار الحكم الرشيد التي ظهرت في التسعينيات، وكذلك مع أفكار النظام الليبرالي التي دافعت عنها حكومة «بلير» في القارة الإفريقية[3].

وكانت إحدى المساهمات الرئيسية لحكومة «بلير» القادمة في هذا التحول الأخلاقي الظاهري لمنطق المساعدات البريطانية هي إنشاء وزارة التنمية الدولية، لكن رغم ذلك تم توجيه الكثير من الانتقادات للنهج المتبع من قبل الحكومة السابقة والتي ارتبطت بالمخاوف من أن وزارة الخارجية والكومنولث (FCO) ربطت المساعدات بشدة بالمصالح الاقتصادية والأمنية البريطانية، واعدت حكومة «بلير» إنشاء إدارة منفصلة مخصصة للحد من الفقر والإغاثة الإنسانية وسيلة لإنشاء مؤسسة جديدة إلى جانب ثقافة عمل جديدة من شأنها تسهيل إتباع النهج الأخلاقي للمساعدات التنموية في القارة الإفريقية، وما يضاف إلى هذا التحول التقدمي الواضح هو اهتمام «توني بلير» Tony Blair المبكر بتقليص الفقر في أفريقيا، حيث أشار «بلير» بشكل مؤسف إلى القارة الأفريقية باعتبارها ندبة على ضمير العالم، وقام جنباً إلى جنب مع «جوردون

(1) Jonathan Pugh et al, «Beyond the Securitisation of Devel-opment: The Limits of Intervention, Developmentisation of Security and Repositioning of Purpose in the UK Coalition Government's Policy Agenda», Geoforum, Vol.44, January 2013, p.195.

(2) Manji Ambreena, «The Legal Framework for UK Aid After Brexit», Current Legal Problems, Vol.72, Issue.1, 2019, p.37–57.

(3) Eva Połońska-Kimunguyi and Patrick Kimunguyi, «Gunboats of Soft Power: Boris on Africa and Post-Brexit 'Global Britain»,Cambridge Review of International Affairs, 30, 2018, P.5.

براون» Gordon Brown وزير الخزانة آنذاك، بتعزيز خطاب حزب العمال الجديد «المؤيد للفقراء»، ولتحقيق هذه الغاية تم الإعلان عن مراجعات المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تجريها وزارة التنمية الدولية بهدف تحديد المشاريع التي ينبغي إيقافها، والوفورات التي ينبغي تحقيقها حتى يتم التمكن من زيادة إنفاق المساعدات في البلدان الفقيرة بسرعة أكبر[١].

ومن بين الأمثلة على الاهتمام المشترك لـ «بلير» و»براون» بتنمية إفريقيا، ما جاء في قمة مجموعة الثماني G٨ في جلين إيجلز عام ٢٠٠٥، التي التزم فيها المانحون بتعهدات تخفيف عبء الديون، وسط انتقادات لاحقة بأن هذه الالتزامات لم يتم الوفاء بها في الواقع[٢]. وتزامن ذلك مع نشاط المجتمع المدني في المملكة المتحدة من أجل تخفيف عبء الديون كجزء من حركة شعبية بشعار»لجعل الفقر من الماضي»، والتي بدا أنها تحقق من المزايا الانتخابية للغة الإنسانية لحزب العمال الجديد[٣]، ومنذ قمة منظمة التجارة العالمية في هونج كونج في عام ٢٠٠٥ فصاعداً أصبحت بريطانيا مدافعاً قوياً عن المعونة من أجل التجارة، وهي طريقة يتم من خلالها استخدام المعونة لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية وخلق فرص العمل[٤].

وهذا الأمر أدى هذا إلى تضخيم سياسة «الطريق الثالث» لحزب العمال الجديد، والتي من المفترض أن يتم من خلالها جعل الأسواق الحرة تعمل لصالح «الفقراء»، سواء في البلدان الأفريقية أو محلياً داخل المملكة المتحدة.

زيادة على ذلك، فإن النجاحات الواضحة التي حققها «بلير» و»براون» في قضايا «التنمية» أثرت على زعيم المعارضة آنذاك «ديفيد كاميرون» للتعبير عن التزامه بالحد من الفقر في أفريقيا، فبعد أن أصبح زعيما لحزب المحافظين، سعى «كاميرون» إلى إزالة السموم من سمعة الحزب من خلال التعهد بدعم القضايا التقدمية، بما في ذلك

(1) Jonathan Pugh et al, Op.cit, p.198.

(2) Ivica Petrikova and Melita Lazell, «Securitized" UK aid Projects in Africa: Evidence from Kenya, Nigeria and South Sudan», Development Policy Review, Vol.40, Issue.1, 2022, p.12.

(3) Barbara Rugendyke, «Making Poverty History?», In: Barbara Rugendyke (Ed), NGOs as Advocates for Development in a Globalising World, Oxon: Routledge, 2007, p.232.

(4) Mark Langan and James Scott, «The Aid for Trade Charad», Cooperation and Conflict, Vol.49, No.2, 2014, p.144.

الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، وأولى قدرا قليلا من الاهتمام للدور الخاص الذي تلعبه إفريقيا في هذه العمليات، وهذا يتناقض بشكل حاد مع الأبحاث المكثفة حول مكانة إفريقيا فيما يتعلق بالتعريف الذاتي والصور المتوقعة لحكومات وقادة حزب العمال وفي وقت لاحق بعد أن أصبح رئيساً للوزراء في عام ٢٠١٠، أين تابع التزامه بزيادة إنفاق المساعدات البريطانية لتحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في ٠,٧٪ من الدخل القومي الإجمالي [١]، كما حافظ على وزارة التنمية الدولية كإدارة حكومية مستقلة، على الرغم من المشاعر داخل وزارة الخارجية البريطانية وحزبه بضرورة إعادة إنفاق المساعدات إلى المنظمة الأخيرة، كما أعرب «كاميرون» - إلى جانب بلير وبراون - عن التزام قوي بتنمية الكومنولث من خلال القيام بزيارات رفيعة المستوى إلى البلدان الإفريقية، فعلى هذا النحو تم وصف هذه الحقبة - من بلير إلى نهاية حكومة كاميرون - بأنها الفترة التي عملت فيها المملكة المتحدة بوصفها قوة عظمى في مجال التنمية، وسط النجاح في تعزيز سمعة وزارة التنمية الدولية على المستوى الدولي [٢].

و أصبح إنفاق المساعدات البريطانية مدفوعاً بشكل متزايد ليس بالحد من الفقر بل بالدوافع الأمنية البريطانية المستمدة من الخطر المتصور الذي تشكله البلدان الأفريقية والمهاجرون الأفارقة في إطار الحرب على الإرهاب المعولمة، وقد أصبح يُنظر إلى الحد من الفقر بشكل متزايد على أنه وسيلة وليس غاية نهائية لتدخلات المساعدات البريطانية، حيث ظهرت الضرورة الأمنية في المقدمة ليصبح خطاب أمننة المساعدات التنموية من قِبَل النخب البريطانية منتشرا في كل خطابات بلير ذاته بل وأيضاً خلفائه في داونينج ستريت، وفي الواقع سيطرت الأجندات الأمنية على نهج وزارة التنمية الدولية في جهود الحد من الفقر [٣].

تزامن التركيز الأمني على إنفاق المساعدات مع استخدام المملكة المتحدة الحازم بشكل متزايد للمساعدات فيما يتعلق بضروراتها الاقتصادية المتصورة في أفريقيا، لا

(1) Danielle Beswick, «Rehabilitating the ‘nasty party’?:The Conservative Party and Africa from opposition to government», in: Danielle Beswick et al (Edts), Britain and Africa in the twenty-first century Between ambition and pragmatism, Manchester: Manchester University Press, 2019, p.p.121-123.

(2) Myles Wickstead, Op.cit, p.87.

(3) Valeria Bello, «The Spiralling of the Securitisation of Migration in the EU: From the Management of a ‘Crisis’ to a Governance of Human Mobility?», Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol.48, Issue.6, 2020, p.p.2-6.

سيما كجزء من حملة الاتحاد الأوروبي لصفقات التجارة الحرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (اتفاقيات الشراكة الاقتصادية)، وبكونها ثاني أكبر مساهم في صندوق التنمية الأوروبي التابع للاتحاد الأوروبي (EDF)، أصبحت المساعدات البريطانية متشابكة مع دعم ميزانية الاتحاد الأوروبي والمعونة من أجل التجارة التي تم استخدامها لتعزيز إذعان المسؤولين الأفارقة لاتفاقيات التجارة الحرة. علاوة على ذلك أصبح تعليق المساعدات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يستخدم «لمعاقبة» الأنظمة التي تعتبر غير متوافقة مع المصالح الجيوسياسية الأوروبية مثل زيمبابوي في عهد روبرت موغابي، في حين تلقت الأنظمة الأكثر ودية والتي لديها سجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان (مثل أوغندا) كميات كبيرة من المساعدات.

وفي الوقت نفسه في ظل حكومة كاميرون، تم توجيه المساعدات بشكل متزايد نحو دعم القطاع الخاص والتخفيف من آثار الهجرة، وقد تم النظر إلى هذا التوجه الجديد على أنه تحول نحو نهج قائم على المصالح بشكل أكبر للمساعدات التنموية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن المناقشات الأخيرة حول ما إذا كانت المملكة المتحدة قد تحولت منذ خروجها من الاتحاد الأوروبي إلى مرحلة أكثر «واقعية» أو «قومية» في نهجها تجاه المساعدات تتطلب سياقاً تاريخياً، فما يسمى بوضع بريطانيا كقوة عظمى خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى إثباتات، وفي حين كان هناك تركيز خطابي على الحد من الفقر، إلا أن أجندات سياسة المملكة المتحدة من «بلير» إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عكست المصالح الاقتصادية والجيوسياسية البريطانية بالدرجة الأولى، فتركيز وزارة التنمية الدولية على المعونة من أجل التجارة باعتبارها طريقاً شرعياً نحو اتفاقيات التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية ووكالة حماية البيئة - كجزء من إجماع ما بعد واشنطن الأوسع - ليس سوى مثال واحد على كيفية استخدام حزب العمال الجديد للمساعدات كوسيلة لتحقيق المزايا الاقتصادية، ويبدو أن سياسات بريطانيا في القارة الإفريقية موجهة في المقام الأول نحو القطاع الاستخراجي والربح والنفوذ السياسي في السياقات الإفريقية، وليس نحو الأهداف المفترضة المتعلقة بإرساء الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو الحد من الفقر.

ومع ذلك يلاحظ بأن تأثير ونفوذ بريطانيا بدأ يتراجع في إفريقيا ربما بشكل أسرع من أي مكان آخر في السنوات الأخيرة ولعل هذا الأمر راجع لأهم تحدي تواجهه

في القارة والمتمثل في المنافسة الدولية، خاصة في ظل بروز فواعل جديدة متعددة في الساحة الإفريقية بوصفهم منافسين للنفوذ البريطاني، وتحركهم نفس المصالح الجيوسياسية التي حركت القوى التقليدية في القارة، وتتمثل هذه الفواعل الجديدة في القوى الصاعدة مثل روسيا والصين وتركيا والبرازيل والهند... وغيرها.

إن أهمية إفريقيا بالنسبة للقوى الناشئة تكمن عادة في ثروتها المادية من الموارد ومؤخراً بكونها سوقاً متنامية مغرية للسلع والخدمات الأجنبية، فمن المؤكد أن النفط والمعادن الإستراتيجية والأخشاب برزت كمحركات لمشاركة الشركات التي تقودها الدولة والشركات الخاصة في هذه القطاعات، وعلى هذا النحو يمكن أن تمارس تأثيراً حاسماً على جوانب العلاقات، علاوة على ذلك فإن «العقود الضائعة من التنمية» في أفريقيا في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٩، عندما تخلى المستثمرون الغربيون عن القارة إلى حد كبير، في حين هيمنت الجهات المانحة الغربية ووكالات المعونة المتعددة الأطراف على اقتصاداتها، تركت أفريقيا مفتوحة لفرص جديدة تقدمها القوى الناشئة[١].

إن مجموعة البيانات التجارية السنوية، التي توضح بالتفصيل كيف أن القوى الناشئة لديها ميزانيات عمومية مع الاقتصادات الأفريقية التي تركز بشكل كبير على تبادل السلع، هي مؤشر جلي على تعمق العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول الإفريقية، فعلى سبيل المثال زادت صادرات أفريقيا إلى آسيا من ٢٠,٦٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥,٨٪ في عام ٢٠١٦، في حين انخفضت صادرات أوروبا من ٤٨٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٧٪ في عام ٢٠١٦[٢]. وتظل الموارد الطبيعية هي الصادرات الرئيسية من أفريقيا، حيث تمثل نسبة ٥٦٪ من إجمالي الصادرات في عام ٢٠١٦، وبالتالي يظل الدافع إلى تنويع الصادرات أمرا بالغ الأهمية للتنمية الإفريقية[٣]، وقد تباينت الحصة الإجمالية للتكوين التجاري للقوة الناشئة الشهيرة، الصين مع أفريقيا بشكل طفيف فقط على مدى العقدين الماضيين، حيث شكلت الموارد (الوقود) ٧٥٪ من جميع الواردات من أفريقيا

(1) William Easterly, «The Lost Decades: Developing Countries' Stagnation in Spite of Policy Reform, 1980-1998», Journal of Economic Growth, Vol. 6, No. 2 , June 2001, p.p. 135-157.

(2) UNCTAD, «Key Statistics and Trends in Regional Trade in Africa», Geneva: UN, 2019, p.17, available at: https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2019d3_en.pdf (accessed 26 Mai 2024).

(3) Ibid, p.20

في عام ٢٠١٧[١].

وهذا يختلف للغاية ولا يقارن ذلك إلا بالقليل مع القوى الاقتصادية العالمية التقليدية مثل الولايات المتحدة واليابان اللتين تتألف علاقاتهما التجارية الثنائية مع أفريقيا في أغلبها من موارد الطاقة، وحتى الاتحاد الأوروبي الذي يتمتع بأكبر علاقة تجارية مع القارة وعلى الرغم من التوازن الأفضل للمشاركة الاقتصادية فضلاً عن كونه أكبر مستثمر طويل الأجل في القارة، فإن لديه علاقة تجارية تميل نحو الموارد حيث أن ٦٥ ٪ من الواردات الاتحاد الأوروبي من أفريقيا تتكون من المنتجات الأولية[٢].

ومع تحول أفريقيا إلى إحدى المحطات الرئيسية لمنافسة القوى العظمى والناشئة في القرن الحادي والعشرين، يطرح التساؤل حول إمكانية توفير فرصة للمملكة المتحدة لإعادة تشكيل نهجها تجاه القارة ووضع مخطط لها لتصبح شريكا أكثر جاذبية في عالم يزداد تجزؤا، وتتغير فيه التحالفات الدولية لصالح قوى أخرى ذات نهج مختلفة عن تلك التي تفرضها القوى التقليدية على غرار بريطانيا، التي تطغى عليها النظرة الكولونيالية إزاء دول القارة التي تبحث عن شراكات حقيقية يمكنها من خلالها تحقيق التنمية المنشودة بعيدا عن الشروط التي كانت تفرض عليها في إطار التعامل مع الدول الغربية عموما وبريطانيا على وجه الخصوص.

إن الأمر الذي يقلق بريطانيا كثيرا هو ذلك التميز في طريقة تعامل القوى الناشئة الصاعدة مع إفريقيا مثل الهند، أي تلك التي لديها تطلعات عالمية ولكن استعراض قوتها التجارية والدبلوماسية لا يزال محصورا جزئياً في نطاقها الدولي، على عكس تلك القوى الإقليمية الناشئة التي يعتمد تواصلها بشكل أساسي في إفريقيا، ويتم التعبير عنه

(1) African Development Bank (ADB), «Africa Is the Place to Be», African Development Bank President Tells Chinese Business Leaders at the China-Africa Forum, 5 September 2018, available at: https://www.afdb.org/en/news-and-events/africa-is-the-place-to-be-african-development-bank-president-tells-chinese-business-leaders-at-the-china-africa-forum-18457 (accessed 26 Mai 2024).

(2) Eurostat, Statistics Explained: Africa-EU - International Trade in Goods Statistics, updated 7 November 2019, available at: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Africa-EU_international_trade_in_goods_statistics&oldid=457940 (accessed 26 Mai 2024).

في المناطق القريبة جغرافياً مثل تركيا [١]. ويختلف وصول الشركات الهندية إلى قطاع الأدوية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرق وجنوب إفريقيا، وهو ما يعكس نقاط القوة الاقتصادية للهند في هذه المجالات، بشكل ملحوظ عن تركيز الصين الفردي في عقدها الأول على الموارد، وربما لا تكون أنشطة الشركات الهندية أسوأ من أنشطة الفواعل الدولية الأخرى في إفريقيا، وفي الواقع يمكن القول: إن قدرة الدولة الهندية على التأثير (حتى تقليص) الصفقات التي تقوم بها الشركات المملوكة للدولة قد تعطي النشاط الهندي ميزة أخلاقية على الأنشطة الخاصة (والربحية) للشركات الغربية والنهج المتشدد للصين [٢]، وفي حالة تركيا أدى الجمع بين الاستثمارات في التصنيع والخدمات إلى وجود مناطق مستهدفة في القارة على غرار إثيوبيا والسودان وأجزاء من غرب أفريقيا [٣]، وبمرور الوقت كان اتساع المصالح في إفريقيا سبباً في إحداث تغيير في تركيز القوى الناشئة وسلوكها، ومن بين أكثر هذه التغيرات أهمية التحولات في السياسات والممارسات والتوجهات المؤسسية في دول مثل الصين، وفي حين أن الاندفاع نحو أفريقيا استهدف في البداية قطاع الموارد وتم تسهيله من خلال الموارد المالية الهائلة المتاحة لبكين لتسهيل هذه الصفقات البارزة المتعلقة بالنفط مقابل البنية التحتية، فإن التعرض للفرص في إفريقيا شجع عدداً لا يحصى من رجال الأعمال الصينيين على فتح أعمال تجارية أيضاً، وقد أدى هذا بدوره إلى تدقيق محلي وأجنبي أوثق لسلوك الشركات الصينية في مجالات مثل علاقات العمل والأثر البيئي والشفافية، مما أدى إلى تغييرات في ممارساتها الإدارية وإدخال سياسات المسؤولية الاجتماعية من قبل بعض الشركات، وقد تأثرت التغييرات في نهج الصين تجاه إفريقيا بقوى ناشئة أخرى مثل البرازيل التي قامت بتقليد نهج بكين الشامل عن عمد لتأمين تراخيص

(1) Justin van der Merwe, «Theorising Emerging Powers in Africa within the Western-Led System of Accumulation», in: Justin van der Merwe, Ian Taylor and Alexandra Arkhangelskaya (Eds), Emerging Powers in Africa. A New Wave in the Relationship?, Cham: Palgrave Macmillan, 2016, p.p.17-38.

(2) Ian Taylor, «India's rise in Africa», International Affairs, Vol.88, No.4, 2012, p.p.792–794.

(3) Mehmet Ozkan, «Turkey's Religious and Socio-Political Depth in Africa», in: Chris Alden (Ed), Emerging Powers in Africa, London: LSE IDEAS, June 2013, p.p. 45-50.

استغلال الموارد في إفريقيا بنجاح محدود فقط[1].

وبالنظر لتغلغل القوى الصاعدة تستعد القوى الغربية ومن ضمنها بريطانيا لمواجهة التحدي المتزايد لنظامها الدولي المفضل القائم على القواعد مما تصفه الولايات المتحدة بالقوى التعديلية مثل الصين وروسيا، وإمكانية إحداثهما لتغييرات هيكلية وبنيوية عميقة في النظام الدولي بمعايير ونهج تختلف عن النمط الغربي باعتبارهما من أهم خصوم المنظومة الغربية، وبصرف النظر عن خصوم بريطانيا في إفريقيا التي تتنافس معها لتصل في بعض الأحيان إلى درجة العداء (روسيا وإيران) هناك العديد من الدول ذات المصالح النشطة والمتنوعة في القارة لكنها تعتبر من حلفاء بريطانيا، وهذه الدول لا تشكل خطرا على بريطانيا لأنها يمكن أن تتعاون معها بتقاسم المصالح والنفوذ بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا إلى جانب دول ناشئة مثل الهند وتركيا، هذا الأمر يحتم على المملكة المتحدة إيجاد التوازن الصحيح بين التعاون والمنافسة حتى تتمكن من تنمية نفوذها في القارة.

(1) Ana Cristina Alves, «China and Gabon: A Growing Resource Partnership», SAIIA China in Africa Reports, No. 4, 2008, p.p. 17-19.

المبحث الثالث
إفريقيا في أجندة الاتحاد الأوروبي.. الوجه الآخر للنفوذ الغربي في القارة

اتخذت الدول الغربية (الأوروبية) قراراً بالتعاون واعتماد نهج مشترك لمعالجة القضايا الأفريقية في إطار الاتحاد الأوروبي (EU)، ضمن عملية تدريجية لتأسيس سياسة خارجية أوروبية مشتركة، وقد شملت هذه العملية مجالات متعددة، منها القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم، فإن مشاركة الاتحاد الأوروبي في هذه المجالات داخل القارة الأفريقية تُعد حديثة النشأة وتتطور تدريجياً، حيث بدأت تلك القضايا تحتل مكانها على جداول أعمال التنمية الأوروبية والدولية، وقد أثار هذا التطور العديد من الآمال في أن يقدم الاتحاد الأوروبي بديلاً متعدد الأطراف للعلاقات الثنائية التقليدية التي ظلت سائدة بين المستعمرات السابقة في القارة الإفريقية والقوى الاستعمارية الغربية في مرحلة ما بعد حصولها على الاستقلال، وكان من المعتقد أن تعدد الأطراف في العلاقات الأوروبية - الإفريقية من شأنه أيضاً أن يزيد من الأصالة والقدرات الابتكارية لوجود الاتحاد الأوروبي في إفريقيا، من خلال دمج الخبرات التاريخية المتعددة للدول الأعضاء والمقاربات السياسية تجاه القارة وقضايا الحكم والتنمية والأمن فيها، والتي يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها قضايا مترابطة بشكل وثيق.

و يسعى هذا الجزء إلى تحليل السياسة الإفريقية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه سنة ١٩٩٣، لقد ظهر التعاون الأوروبي قبل هذه الفترة في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي تحت مظلة الجماعة الأوروبية، بناءً على ذلك، سيتم تناول خلفية الاهتمام الأوروبي بإفريقيا مع تحليل التغيرات في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه القارة، وذلك من خلال توضيح التحولات في الأولويات السياسية المتعلقة بها، وتستند التفسيرات المختلفة إلى إطار نظري يشير إلى إمكانية تحديد المصالح الأوروبية في التحول إلى فاعل دولي، بالإضافة إلى وجود مصالح بيروقراطية، كما يُطرح الادعاء بأن البيئة الدولية تفرض قيوداً على الخيارات السياسية المتاحة للاتحاد الأوروبي في إفريقيا، بغض النظر عن طموحاته للعب دور دولي مؤثر، ويحاجج هذا الطرح بأن السياسة الأوروبية تجاه إفريقيا يمكن تفسيرها من خلال مجموعة من المصالح المحددة والسمات المميزة للبيئة الدولية التي تتغير بمرور الوقت، وتتكون المصالح

الأوروبية المحددة من عنصرين الأول متمثل في الطموح القديم للاتحاد الأوروبي في الاضطلاع بدور دولي، والآخر المصالح البيروقراطية للاتحاد في الحفاظ على مجال نشاطه وتوسيعه، ومن المهم التأكيد على أن العنصرين ليسا بالضرورة متعارضين مع بعضهما البعض، ومن الضروري فضلاً عن ذلك أن نؤكد على أن عملية اتخاذ القرار الأوروبي فيما يتصل بهدف التحول إلى لاعب دولي مهم، ليست بالضرورة عملية سهلة وخالية من الصراعات، على هذا الأساس يتم التطرق من خلال هذا الجزء إلى خلفية العلاقات الأوربية - الإفريقية في سياق اتفاقيات لومي، بما في ذلك جولات المفاوضات المختلفة المرتبطة بهذا الإطار من الاتفاقيات، مع تحديد مصالح وأهداف الاتحاد الأوروبي في إفريقيا، والقضايا التي تشغل صناع القرار الأوروبي إزاء إفريقيا على غرار الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان والتنمية والتي تسوق كأهداف سامية والتزامات أوروبية تجاه دول القارة، لكنها تخفي وراءها مصالح وطموحات سياسية وأمنية واقتصادية وإستراتيجية تسعى لتحقيقها.

يمكن تحديد تاريخ العلاقات الرسمية للاتحاد الأوروبي مع إفريقيا من خلال اتفاقيات «لومي» التي بدأت منذ ١٩٧٥، فقد رأينا كيف نشأت الاتفاقية من محاولات الاتحاد الأوروبي إنشاء ترتيب مؤسسي يحكم علاقاته مع المستعمرات والمستعمرات القديمة للدول الأعضاء، وقد تطور هذا الترتيب من رابطة استعمارية للأراضي الأفريقية إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك بموجب معاهدة روما، إلى رابطة الدول المستقلة بموجب اتفاقيات ياوندي وأخيراً إلى تشكيل اتفاقية لومي في عام ١٩٧٥.

وقد ظل هذا الترتيب الأكبر حجماً والأكثر أهمية حتى عام ٢٠٠٠، يشكل أحد أسس سياسة التنمية في الاتحاد الأوروبي إن لم يكن محورها الرئيسي، مع أنه قد شهد في حد ذاته تحولاً، ومن خلال أجندة التنمية التي تأثرت بشدة بمخاوف دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أثبتت اتفاقية لومي في الممارسة العملية خيبة أمل أولئك الذين توقعوا منها أن تحقق هدفها المتمثل في بناء نموذج جديد للعلاقات الدولية يراعي خصوصية الدول المستقلة حديثا، وبدلاً من ذلك تم رفض مطالب مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بإجراء المزيد من الإصلاحات في البداية، و تم التراجع عنها في مراجعات اتفاقية لومي الثانية والثالثة، ولكن مع اتفاقية لومي الرابعة، تمت إعادة صياغة أغراض الاتفاقية وطابعها على نحو أكمل، من خلال إدخال شروط التكيف الهيكلي، ثم بعد ذلك في إضفاء الطابع الرسمي على المشروطية

السياسية في اتفاقية لومي الرابعة/الثانية في عام ١٩٩٥.

وبحلول ذلك الوقت ظهرت مطالب مجموعة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالسيطرة على استخدام المساعدات والشراكة المتساوية واتخاذ القرارات المشتركة باعتبارها الالتزامات الورقية التي شكك البعض في أنها كانت كذلك دائماً، وأي فكرة مفادها أن لومي كانت تقدم تعاوناً تنموياً «غير سياسي» كانت تندرج بالكامل ضمن عملية إعادة هيكلة دول واقتصادات مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، التي كانت على قدم وساق بحلول التسعينيات، و حتى أواخر التسعينيات، كانت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا تُفهم بشكل أساسي من زاوية التنمية، وذلك ضمن إطار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ،و في هذا السياق، تُعد اتفاقية لومي نموذجاً لمحاولة تعزيز التعاون المثمر بين الدول المتقدمة والنامية، حيث تمثل خطوة حديثة في مسار تاريخي انتقل من الاستعمار إلى الشراكة المتبادلة وتحقيق المساواة.. وعلى النقيض من ذلك، أكد بعض المراقبين أن النظام الناشئ عن اتفاقيات لومي أدى إلى إدامة عدم المساواة بين الجانبين في واقع الأمر، فقد ضمنت لأوروبا المواد الخام وسوقاً واسعة لسلعها الصناعية واستثماراتها، بينما واجهت البلدان الإفريقية العديد من العقبات عندما حاولت تصدير منتجاتها[١].

وفي حين كانت فترة اتفاقيات لومي موضوعاً لمناقشات مثيرة للجدل تعد فترة ما بعد لومي محاولة لإعادة بعث العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا وفق أسس جديدة قائمة على المصلحة المتبادلة، فكانت اتفاقية كوتونو للشراكة (CPA) الموقعة في عام ٢٠٠٠، بمثابة محاولة من جانب الاتحاد الأوروبي (EU) لإدارة العلاقات الاقتصادية مع شركائه في إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ACP)، في ضوء الضغوط متعددة الأطراف المتزايدة للحد من الامتيازات الخاصة، وفي إعادة تقييم للعلاقة التي دامت أربعين عاماً سعت اتفاقية كوتونو إلى الأخذ في الاعتبار توسع الاتحاد الأوروبي وانضمام البلدان التي ليس لها روابط تاريخية مع أفريقيا، علاوة على ذلك أدت الضغوط متعددة الأطراف التي فرضتها منظمة التجارة العالمية، إلى إحداث

(١) للمزيد من التفاصيل حول العلاقات الأوروبية-الإفريقية خلال الخمسينات والتسعينات، أنظر:
- William Brown, The European Union and Africa: The Restructuring of North–South Relations, London; New York: I.B. Tauris, 2002.

تغييرات من شأنها أن تقضي على النظام التجاري السخي القائم بموجب اتفاقيات لومي، وتوخت اتفاقية كوتونو الإلغاء التدريجي للترتيبات التجارية بحلول كانون الثاني ٢٠٠٨، واستبدالها باتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAS)، التي من شأنها تلبية متطلبات منظمة التجارة العالمية، وفي حزيران ٢٠٠٥، وقعت دول الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على النص المعدل لاتفاقية كوتونو (CPA II)، مما أدى إلى توسيع مجالات التعاون لتشمل الأمن، والحوار السياسي، والشفافية، وزيادة المسؤولية الاجتماعية[١].

وبعد مرور سبع سنوات على الانضمام إلى اتفاقية كوتونو هيمنت المفاوضات الخاصة باتفاقات الشراكة الاقتصادية على العلاقات الأوروبية الإفريقية للوفاء بالموعد النهائي في كانون الثاني ٢٠٠٨ الذي حددته اتفاقية كوتونو، ومن حيث المفهوم كان لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية ثلاثة أهداف تمثلت في إزالة البند السابق غير المتبادل الذي بموجبه توفر الدول الأفريقية حرية الوصول إلى أسواقها للمنتجات الأوروبية، وإنشاء تكتلات تجارية جديدة بين الدول الإفريقية للتفاوض بشأن مناطق التجارة الحرة مع أوروبا، وتحسين تنسيق برامج مساعدات الاتحاد الأوروبي مع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية[٢].

ويتلخص أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية في ترشيد النزعة الإقليمية الإفريقية التي اتسمت بالعضوية المتداخلة والأهـداف غير المتوافقة والتفويضات غير العملية، فبالنسبة لأوروبا يمكن لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية أن تزدهر بشكل أفضل في السياقات دون الإقليمية التي تتمتع بعضوية وتفاعلات اقتصادية متميزة، وقد وضع هذا الأمر دولاً مثل تنزانيا في مأزق لأنها اضطرت إلى اختيار التفاوض على اتفاقية الشراكة الاقتصادية في إطار مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC) أو الاتحاد الجمركي لشرق إفريقيا (EACU) أو مجموعة شرق وجنوب إفريقيا (ESA)،

(١) للتوسع أكثر في تحليل العلاقات الأوروبية-الإفريقية، أنظر:

- Alex Nunn and Sophia Price, «Managing Development: EU and African Relations through the Evolution of the Lome and Cotonou Agreements», Historical Materialism,Vol.12, No. 4, 2004, pp. 203–230.

(2) Paul Goodison, «Six Months On: What Shift Is There in the EU Approach to EPA Negotiations?», Review of African Political Economy, Vol.32, No.104, December 2005, p.p. 295–308.

وبالرغم من أن مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي اقترحت في عام ٢٠٠٣، أن تواصل تنزانيا التفاوض على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في إطار مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، إلا أن الاتحاد الأوروبي طالب بإجراء مفاوضات في إطار اتحاد شرق أفريقيا، وعلى نحو مماثل مارست أوروبا الضغوط على كينيا وأوغندا لحملهما على الانسحاب من السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) على الرغم من إحجام هذه الدول عن التفاوض في إطار اتحاد شرق إفريقيا (EACU) بسبب حداثة نشأة الكتلة وضعف اقتصادات الدول الأعضاء، فالاتحاد الأوروبي لا يريد التعامل والتفاوض مع إفريقيا بوصفها كتلة واحدة حيث فضل المفاوضات مع دول فردية أو مع تجمعات إقليمية مما يؤدي إلى اتفاقيات متغيرة وغير ثابتة [١]، كما أن الاتفاقيات القائمة على أساس المناطق في القارة الإفريقية أدت إلى الانتقال من كتلة إقليمية إلى أخرى مما يزيد من تقويض التعاون التجاري بين البلدان الإفريقية [٢].

وتجلت الأهداف الأوروبية بوضوح من خلال مختلف القمم التي عقدت بين إفريقيا والإتحاد الأوروبي بداية بالقمة الأولى بالقاهرة في نيسان ٢٠٠٠، والتي كان من الواضح أن الممثلين الأوروبيين ركزوا بشكل أكبر على الجوانب السياسية، وأبرزها قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية ومنع الصراعات في القارة الإفريقية، في حين ركز الممثلون الأفارقة على القضايا الاقتصادية، وأبرزها المساعدات وتخفيف عبء الديون وفرص التجارة، وقد تم تأجيل الاجتماع الثاني المقرر عقده في لشبونة في نيسان ٢٠٠٣، بسبب الخلاف حول مشاركة الرئيس روبرت موغابي وغيره من القادة الزيمبابويين، وبسبب فرض حظر السفر في وقت سابق، سعت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى منع «موغابي» من دخول منطقة الاتحاد الأوروبي، ورأى زعماء أفارقة أن هذا تدخل غير مناسب، ومؤكدين أنه من غير الممكن عقد اجتماع دون تمثيل جميع الدول الإفريقية[٣].

(1) Francois-Xavier Merrien, «Economic Partnership Agreements Between The Eu And The African, Caribbean And Pacific Group Of Countries: New Governance Or New Dependency?», The Perspective Of The World Review, Vol, No. 1, dec 2009, p.43.

(2) Donald Peter Chimanikire, «EU-Africa and Economic Partnership Agreements (EPAs) – Revisited», L'Europe en formation, No.388, Printemps-Été 2019, p.54.

(3) Gorm Rye Olsen, «Challenges to Traditional Policy Options, Opportunities for New Choices: The Africa Policy of the EU», The Round Table, Vol.93, No.375, 2004, p.p.425–36.

وفي الوقت نفسه استوجبت عدة أحداث تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا، فعلى المستوى الدولي أصبح القضاء على عدم المساواة العالمية والقضاء على الفقر أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، كما شهد على ذلك اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وإطلاق أجندة الدوحة للتنمية، وعلى المستوى الإفريقي أتاح اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) منبراً للمانحين الأجانب والمستثمرين للعمل معاً لدعم تحقيق التنمية الإفريقية، في حين أدى إنشاء الاتحاد الإفريقي إلى طمأنة المجتمع الدولي بأن الزعماء الأفارقة يمتلكون الإرادة لإدارة شؤون القارة وضمان مستقبلها، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي تم استكمال الالتزامات الجديدة بزيادة حجم المساعدات (بما في ذلك مضاعفة تلك المخصصة لإفريقيا)، وتحسين نوعية المساعدات وتعزيز تماسك السياسات بشكل أفضل من أجل التنمية، من خلال اعتماد إستراتيجية الأمن الأوروبية، والتوافق الأوروبي بشأن التنمية[1].

ولزيادة نفوذه في القارة الإفريقية استخدم الاتحاد الأوروبي عدة أدوات من ضمنها دبلوماسية المساعدات التنموية والدبلوماسية الأمنية وإدارة الأزمات في إفريقيا ودبلوماسية ملف الهجرة، ففيما يتعلق بدبلوماسية المساعدات الاقتصادية-التنموية، وبالتوازي مع تشكيل الاتحاد الأوروبي وتوسعه بدأ تصميم اتفاقيات التعاون مع دول الجوار، وخاصة مع المستعمرات السابقة، والواقع أن المملكة المتحدة وفرنسا لعبتا دوراً محوريا وحاسماً في بناء العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية في إفريقيا لأن أغلبها كانت مستعمرات سابقة لهما، فقد تم تطوير سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه إفريقيا في الغالب في المجال الاقتصادي، ولدى الاتحاد الأوروبي إستراتيجيتان سياسيتان تجاه أفريقيا إحداهما تجاه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والأخرى تجاه شمال إفريقيا، وتكشف هذه الإستراتيجيات عن الرغبة في تعزيز السياسة الخارجية الأخلاقية التي تخفي وراءها المصالح والأهداف الأوروبية في القارة.

(1) European Union, «Joint Statement by the Council and the Representatives of the Governments of the Member States Meeting within the Council, the European Parliament and the Commission on European Union Development Policy: The European Consensus», Official Journal of the European Union, C 46/1, 24 February 2006, available at: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A42006X0224%2801%29 (accessed 04 Mai 2024).

مع توضيح أنه بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي عامل معونة هام في إفريقيا بالمقارنة مع المانحين الدوليين الآخرين إلا أنه لا يعطي القدر الأكبر من المساعدة للدول الفقيرة ولكنه يقدم بدلا من ذلك المعونة للدول ذات المستوى العالي من التنمية والدول التي تشهد صراعات، وهذا يتعارض مع ما يمكن للمرء أن يتوقعه من الاتحاد الأوروبي بشأن الحرص على تنمية دول القارة الإفريقية دون استثناء، وسوف يتم التأكد من حقيقة أن السياسات التجارية للاتحاد الأوروبي تركز على الدول الإفريقية الغنية بالموارد، وبأن الاتفاقيات التجارية تعود بالفائدة على الدول الأوروبية أكثر من الدول الأفريقية انطلاقا من منظور الواقعية الاقتصادية.

يمكن القول: إن التنمية والمساعدات الإنسانية والعلاقات التجارية مع إفريقيا تعد جوانب مهمة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي منذ إنشاء الجماعة الأوروبية (المفوضية الأوروبية) في عام ١٩٥٧، ففي عام ١٩٩١ قرر المجلس الأوروبي العمل على أساس «المشروطية»، أي أنه جعل سياسته الإنمائية مشروطة باحترام معايير حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في الدول المستفيدة من المساعدات.

وبالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقع اتفاق كوتونو في عام ٢٠٠٠ مع ثمان وأربعين دولة أفريقية، وخمس عشرة دولة كاريبية وثماني دول في المحيط الهادئ، ودخل الاتفاق حيز النفاذ في نيسان ٢٠٠٣. وهدفه هو تشجيع إنشاء مناطق للتجارة الحرة من خلال المعونة والمساعدة التقنية، وهي منظمة حول ثلاث ركائز: العلاقات التجارية التفضيلية، والمعونة الإنمائية، والحوار السياسي الدائم. وهذا الاتفاق يعطي بعدا سياسيا للعلاقة السابقة مع الدول المعنية، حيث أنه يضع إجراء رسميا لتعليق المعونة في حالات الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وتشمل الأنشطة المقررة: دعم جهود الوساطة والتفاوض والمصالحة، والإدارة الإقليمية الفعالة للموارد الطبيعية الشحيحة المشتركة، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، ومعالجة مشكلة الجنود الأطفال، فضلا عن اتخاذ إجراءات مناسبة لوضع حدود مسؤولة للإنفاق العسكري وتجارة الأسلحة، بما في ذلك من خلال دعم تعزيز وتطبيق المعايير ومدونات السلوك المتفق عليها، ولم تدرج دول منطقة المغرب العربي في هذا الإطار، وبدلا من ذلك أنشئت المفوضية الأوروبية اتفاقيات شراكة مع كل منها على حدة، وفي عام ١٩٩٥ أنشأ الاتحاد الأوروبي الشراكة الأورو - متوسطية أو مسار برشلونة، التي كان من المفترض أن تعالج ليس فقط القضايا الاقتصادية مع التجارة

الحرة للسلع الصناعية، ولكن أيضا القضايا السياسية والاجتماعية[1].

ومع ذلك توقفت هذه العملية وفي عام ٢٠٠٤، أصبحت سياسة الجوار الأوروبية مسؤولة عن الدول الواقعة على الحدود الشرقية والجنوبية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك دول المغرب العربي،و بعد رغبة الرئيس الفرنسي الأسبق «نيكولا ساركوزي» في إحياء العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث عرفت الشراكة الأوروبية المتوسطية منذ عام ٢٠٠٨ باسم الاتحاد من أجل المتوسط، والتي تشمل الجزائر ومصر و(إسرائيل) والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس، وهي تركز على المشاريع الصغيرة ولكن القابلة للتحقيق، مثل إزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط، وإنشاء الطرق السريعة البحرية والبرية التي تربط الموانئ، وخطة الطاقة الشمسية المتوسطية، وجامعة أورو - متوسطية، ومبادرة تطوير الأعمال المتوسطية.

ويرى الباحث «جورج جوفي» George Joffé، أن المشكلة في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه البحر الأبيض المتوسط خاصة تلك المتعلقة بمنطقة شمال إفريقيا، هي أنها تركز على استقرار النظام وعلى سياسات منع الهجرة نحو أوروبا، في حين أن شعوب شمال إفريقيا يحتاجون إلى تغيير النظام وسياسات لمكافحة الفقر[2]، كما انتقدت بشدة الباحثة «روزماري هوليس» Rosemary Hollis سياسة الاتحاد الأوروبي وهذا بالنظر لخيانته ومخالفته للقيم الأوروبية المعلنة والمتعلقة بالحرية والديمقراطية وسيادة القانون[3].

وتشمل سياسات المعونة الأوروبية لإفريقيا مساعدات الاتحاد الأوروبي (التي تعمل من خلال صندوق التنمية الأوروبي) والمساعدات من الدول الأعضاء الأوروبية، وقدمت سياسات المعونة الأوروبية نحو ٤٣٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية

(1) Whitman G.Richard and Ana E. Juncos, «The Arab Spring, the Eurozone Crisis and the Neighbourhood: A Region in Flux», Journal of Common Market Studies, Vol.50, Issue..2, September 2012, p.p.147–160.

(2) George Joffé, «The EU, the Maghreb and the Mediterranean», In: Adekeye Adebajo and Kaye Whiteman (Edits), The EU and Africa: From Eurafrique to Afro-Europa, London: Hurst, 2011, p.150.

(3) Rosemary Hollis, «No Friend of Democratization: Europe's Role in the Genesis of the Arab Spring», International Affairs, Vol. 88, No.1, 2012, p.94.

في عام ١٩٩٠ (٢٨,٣ بليون دولار من مجموع ٦٤,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، و٥٢٪ في عام ٢٠١٥ (٦٨ بليون دولار من مجموع ١٣٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وفيما يتعلق بإفريقيا على وجه الخصوص قدمت المؤسسات والدول الأوروبية ٣٨٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية لأفريقيا في عام ١٩٩٠ (٩,٩ بليون دولار من مجموع ٢٦,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، و٣٠٪ في عام ٢٠١٢ (١٥,٦ بليون دولار من مجموع ٥١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، تم تخفيض المساعدات الأوروبية لأفريقيا مقارنة بالمعونة الأوروبية لمناطق أخرى في العالم، وذهب نحو ٤٧٪ من المعونة الإنمائية الأوروبية إلى أفريقيا في عام ١٩٩٠، و٣٢٪ في عام ٢٠١٤.

وقد أشارت قرارات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسياسات بصورة متزايدة إلى أهمية التنمية ومكافحة الفقر، لذلك وفي عام ٢٠٠٠ اعتمد المجلس الأوروبي بيانا مشتركا مع اللجنة المعنية بالسياسة الإنمائية الأوروبية أكد فيه الهدف الرئيسي لسياسة التنمية المجتمعية المتمثل في الحد من الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف، ومنذ عام ٢٠٠٥ التزمت دول الاتحاد الأوروبي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإدماج القضايا الجنسانية في سياساتها وإشراك المجتمع المدني المحلي، ومن خلال مقارنة البيانات من مؤشر التنمية البشرية (٢٠١٠)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١١)، نجد أن هذا لم يكن هو الحال فيما يتعلق بمساعدات الاتحاد الأوروبي (وليس مساعدات دول الاتحاد الأوروبي) في عام ٢٠١٠، إذ يمكن ملاحظة النقاط التالية:

١. لم يركز الاتحاد الأوروبي معظم تمويله على الدول ذات المستوى المنخفض من التنمية.
٢. أعطى نسبة مهمة من ميزانيته للدول الأفريقية ذات الاقتصاد السليم نسبيا (ومعظم هذه الدول لها علاقات مميزة مع المملكة المتحدة وفرنسا)، مثل تونس ومصر وجنوب إفريقيا والمغرب وغانا.
٣. قدمت معظم تمويلها للدول التي لها تاريخ حديث من النزاعات أو النزاعات الحالية (جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وبوروندي وأوغندا وتشاد وسيراليون والصومال ورواندا). يتم تمويل المناطق التي تعاني من الصراع لدوافع أخلاقية جيدة، ولكن يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الأرض بسبب الافتقار إلى المساءلة، الواقعية الاقتصادية وما بعد الاستعمار هما أفضل الأساليب لفهم ميزانية مساعدات الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بمساعدات دول الاتحاد الأوروبـي (وليس مساعدات الاتحاد الأوروبي)، كان هناك تطور في دوافع تخصيصها للمساعدات ففي عام ١٩٧٠، بعد إنهاء الاستعمار كان أفضل تفسير لتخصيص المساعدات للدول الإفريقية هو استمرار العلاقات الاستعمارية[١]، بينما في عام ٢٠٠٠ كان أكثر من خلال العلاقات الاستعمارية وكذلك العلاقات مع الدول الإفريقية القوية اقتصاديا حتى وإن كانت غير مستعمرة سابقا من قبل إحدى القوى الاستعمارية الغربية، ففي عام ٢٠١٠ استفادت مستعمرتان فرنسيتان سابقتان هما تونس والمغرب اللتان تربطهما صلات قوية بفرنسا بشكل كبير من التمويل من دول الاتحاد الأوروبي باعتبار أن العلاقات مع المستعمرات السابقة لا تزال مهمة، كما استفادت عدة دول أفريقية ذات مستوى عال من التنمية بالمقارنة مع دول أخرى من التمويل الضخم كما استفادت كينيا وغانا اللتان تطورتا جيدا نسبيا.

علاوة على ذلك تعد الواقعية الاقتصادية وما بعد الاستعمار (ما بعد الكولونيالية)، أفضل الأطر الفكرية لفهم ميزانيات المساعدات لدول الاتحاد الأوروبي، الذي يلعب من خلال سياسة المعونة دورا سياسيا في الدول الإفريقية، فمنذ عقد التسعينيات تمت مناقشة وإصدار عقوبات اقتصادية، جنبا إلى جنب في كثير من الأحيان مع حظر التأشيرات أو حظر الأسلحة، من قبل اللجنة والمجلس على أساس اتفاقية لومي، والمادة ٩٦ من اتفاق كوتونو والقرارات المشتركة للسياسة الخارجية والأمنية، وعندما تكون العقوبات مطلوبة من قبل دولة عضو واحدة يمكن فرضها بسرعة، فعلى سبيل المثال وبناء على طلب من فرنسا فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات استهدفت رئيس ساحل العاج «لوران غباغبو» و١٢٤ من موظفيه، وكذلك تم فرضها على ثلاثة عشر كيانا اقتصاديا كان يسيطر عليها الرئيس[٢].

وقد فرضت كذلك جزاءات (عقوبات) على الدول التالية: جنوب أفريقيا من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٤، والسودان منذ عام ١٩٩٠، وجيبوتي في عام ١٩٩١، وكينيا

(1) Robert McKinlay, «The Aid Relationship, The Aid Relationship: A Foreign Policy Model and Interpretation of the Distribution of Official Bilateral Economic Aid of the United States, the United Kingdom, France, and Germany 1960-1970», Comparative Political Studies, Vol.11, Issue.4, 1979, p. 411-452.

(2) Karen Del Biondo, «Donor Interests or Developmental Performance? Explaining Sanctions in EU Democracy Promotion in sub-Saharan Africa», World Development, vol. 75, issue.C, 2015, p.78.

في عام ١٩٩١، وملاوي في عام ١٩٩٢، وغينيا الاستوائية في عام ١٩٩٢، وجمهورية الكونغو الديمقراطية من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٣، ومنذ عام ٢٠١٠، وبوروندي في عام ١٩٩٣ ومن عام ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٩، ومنذ عام ٢٠١٥، وجمهورية أفريقيا الوسطى في عام ١٩٩٣ ومن عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٥و ٢٠١٣، نيجيريا في ١٩٩٣ و١٩٩٥، غامبيا في ١٩٩٤، رواندا في ١٩٩٤، جزر القمر في ١٩٩٥ و٢٠٠٠، النيجر في ١٩٩٦ و١٩٩٩ و٢٠١٠، زنجبار في ١٩٩٧، الكونغو في ١٩٩٧، سيراليون في ١٩٩٧، توغو من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧، ساحل العاج من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٢، في عام ٢٠٠٥، ومن عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦، ليبيريا من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٦، زيمبابوي من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٣، الصومال منذ عام ٢٠٠٣، أنغولا من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، غينيا منذ عام ٢٠٠٣، موريتانيا منذ عام ٢٠٠٥، موزمبيق في عام ٢٠٠٩، مدغشقر في عام ٢٠١٠، إريتريا منذ عام ٢٠١٠، جنوب السودان وتونس ومصر وليبيا منذ عام ٢٠١١، مالي في ٢٠١٢، وغينيا بيساو منذ عام ٢٠١٢[١].

وقد تم اعتبار بعض العقوبات مثل تلك المفروضة على ساحل العاج في عام ٢٠١١ بمثابة عقوبات ناجحة، فدول الاتحاد الأوروبي على استعداد لاتخاذ تدابير اقتصادية ضد الدول التي لا تلتزم بالاتفاقيات، إذ غالبا ما تستخدم العقوبات كأداة سياسية نهائية للتعبير عن رفضها. ويريد الاتحاد الأوروبي التركيز على 'الفئات الفقيرة والضعيفة وتمكين 'التقدم في المساواة بين الجنسين والتمكين والفرص للمرأة، بما في ذلك من خلال الحوار السياسي والفكري وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والإجراءات المحددة[٢]، ومع ذلك إذا ركزت المؤسسات والدول الأوروبية بشكل حصري على الفقر كمحدد لسياسة المعونة الخاصة بها فيجب تقديم

(1) Beatrix Immenkamp, «EU sanctions: A key foreign and security policy instrument», European Parliamentary Research Service, April 2024, p.p.4-9, available at: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760416/EPRS_BRI(2024)760416_EN.pdf (accessed 26 Mai 2024).

- Damiano de Felice, «Diverging Visions on Political Conditionality: The Role of Domestic Politics and International Socialization in French and British Aid», World Development, Vol.75, No.1, 2015, p.28.

(2) Ramona Bloj, «The European Strategy for a New Deal with Africa», 14 February 2022, available at: https://www.robert-schuman.eu/en/european-issues/0622-the-european-strategy-for-a-new-deal-with-africa (accessed 26 Mai 2024).

معظم هذه المساعدات إلى الدول ذات الدخل المنخفض.

ولكن في السنوات الأخيرة شهدت المساعدات التنموية الأوروبية نحو قارة إفريقيا انخفاضا ملحوظا وهذا نتيجة لمعضلات وطنية وضرورات سياسية مختلفة على غرار الحرب الروسية - الأوكرانية، وما ترتب عنه من دعم عسكري واقتصادي أوروبي لأوكرانيا، علاوة على تحملهم لتكاليف اللاجئين نحو مختلف الدول الأوربية، وكذلك ما تعلق بالآثار السلبية لجائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاديات الأوروبية وتباطؤ النمو الاقتصادي في معظم الدول الغربية، ووفقا لإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شهد عام ٢٠٢٢، انخفاض حصة إفريقيا الإجمالية من المساعدات إلى أقل من أي وقت آخر في هذا القرن، حتى مع وصول مستويات المساعدات على نطاق أوسع إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. ففي ذلك العام نفسه كانت مساعدات التنمية الرسمية التي قدمها العالم لنحو ١,٥ مليار إنسان في أفريقيا، تعادل تقريبا المساعدات المقدمة إلى أوكرانيا (التي يبلغ عدد سكانها ٤٤ مليون نسمة) وفي كانون الثاني وشباط من عام ٢٠٢٤، خفضت الحكومات والكيانات الأوروبية ٤,٨ مليار يورو من تمويل التنمية والمناخ طويل الأجل، ومعظمه مخصص لإفريقيا. ويأتي هذا الإجراء في وقت يتفاقم فيه الفقر في إفريقيا بشكل خطير كما يتزامن ذلك مع تراجع النفوذ الأوروبي في القارة، فضلا عن القلق بين زعماء أوروبا وصناع السياسات بشأن كيفية تأثير ذلك على مصالحهم الإستراتيجية في إفريقيا، وبالرغم من الضغوط المتعددة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي فإن إعادة توجيه التمويل بعيداً عن أفريقيا يبدو توجها خاطئا ومحفوفا بالمخاطر[1]، خاصة في ظل تنامي نفوذ فواعل دولية أخرى في القارة الإفريقية.

وبالنسبة للدبلوماسية الأمنية فإن الاتحاد الأوروبي لا يستخدم الوسائل الاقتصادية لمعالجة منع نشوب الصراعات في إفريقيا فحسب بل يستخدم أيضا الوسائل الدبلوماسية والعسكرية، حيث أضحى يركز بشكل متزايد على الدبلوماسية الأمنية بدلا من دبلوماسية التنمية التي لم تحقق له الأهداف الاقتصادية المرجوة، وفي هذا السياق يعمل الاتحاد على تعزيز علاقاته مع المؤسسات الإفريقية، وقد تم إصدار إعلانات بشأن علاقاتها مع إفريقيا في الميدان الأمني، ولكنها لم تؤد في كثير من الأحيان إلى

(1) Mimi Alemayehou and David McNair, «False economy: Why Europeans should stop slashing development aid to Africa», European Council on Foreign Relations, 28 February 2024, available at: https://ecfr.eu/article/false-economy-why-europeans-should-stop-slashing-development-aid-to-africa/ (accessed 26 Mai 2024).

أي تعاون عملي على أرض الواقع، ففي عام ١٩٩٨ في قمة «سانت مالو» قررت فرنسا والمملكة المتحدة التعاون في الشؤون الإفريقية، إلا أن هذا التعاون ظل مقصورا على الزيارات المشتركة وبعض عمليات تبادل المسؤولين في وزارات الخارجية، وفي عام ١٩٩٩ لم يتم التعامل مع إفريقيا إلا خلال الدقائق الخمس الأخيرة من جدول أعمال مجلس الشؤون العامة، ولكن في الواقع نادرا ما ناقش القادة الأوروبيون القضايا السياسية الإفريقية قبل عام ٢٠٠٠. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي الحوار بشكل جدي بين إفريقيا وأوروبا في القاهرة في عام ٢٠٠٠، وتمحور هذا الحوار حول ثماني مسائل ذات أولوية هي: الدين الخارجي وعودة السلع الثقافية المسروقة ومنع نشوب الصراعات وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والتكامل الإقليمي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمن الغذائي والبيئة، وقد كان من المفترض أن يشير هذا الحوار إلى نوع جديد من التعاون يقوم على أهمية إقليمية متساوية تعطى لكل من أوروبا وإفريقيا على حد سواء [1].

ومع ذلك لم تتخذ أية تدابير مباشرة لتنفيذ السياسات القائمة على هذه القضايا، وكان من المقرر عقد قمة ثانية في لشبونة في نيسان ٢٠٠٣، ولكن تم إلغاؤها حيث اختلفت دول الاتحاد الأوروبي حول إنفاذ حظر السفر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على المسؤولين الزيمبابويين.

وأشارت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام ٢٠٠٣ إلى أهمية إدارة الصراعات في القارة الإفريقية، وبالإضافة إلى ذلك أشارت الدائرة إلى النزاع في كل من الصومال وليبيريا، ولكنها لم تحدد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باعتبارها جزءا من أهدافها الإستراتيجية. وبالرغم من عدم التركيز على إفريقيا على مستوى الاتحاد الأوروبي في أوائل عام ٢٠٠٠، غير أنه في القمة الفرنسية البريطانية في تشرين الثاني ٢٠٠٣، أكد البريطانيون والفرنسيون استعدادهم لدعم المزيد من عمليات دعم السلام للاتحاد الأوروبي في إفريقيا. واتخذ في كانون الثاني ٢٠٠٤ موقفا مشتركا بشأن منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها في إفريقيا، وحددت الحاجة إلى نهج متكامل لمنع نشوب الصراعات، وركزت الشراكة الإستراتيجية بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٧

(1) Toni Haastrup , «EU as Mentor? Promoting Regionalism as External Relations Practice in EU–Africa Relations», Journal of European Integration, Vol.35, No.7, 2013, p.p.791–793.

على المسائل الأمنية، وتداخلت إلى حد ما مع المسائل التي تناولها اتفاق كوتونو [1]، ولكن تم تقديم هذه الإستراتيجية بطريقة سلطوية من قبل الاتحاد الأوروبي واعتبارها كأمر واقع للدول الأفريقية.

وفي عام ٢٠٠٨، أظهر الحوار الإفريقي الأوروبي الثاني في لشبونة استمرار الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي حول قضايا السياسة الخارجية، فلم يحضر رئيس الوزراء البريطاني آنذاك «جوردون براون» هذا الاجتماع حيث كان رئيس زيمبابوي «روبرت موغابي» حاضرا، وقد عقدت القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة في طرابلس عام ٢٠١٠، مرة أخرى بحضور موغابي (لكن غياب الرئيس السوداني عمر البشير)، وتغيب كل من قادة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، وأجريت مناقشات بشأن المسائل العامة التالية: السلام والأمن والتجارة والطاقة وتغير المناخ والهجرة والعلم والفضاء، وفي عام ٢٠١٤ عقدت القمة الرابعة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في بروكسل حيث تمت دعوة «موغابي» لكنه قاطع الاجتماع، وأعربت بعض الدول الإفريقية عن أسفها لعدم دعوة السودان ومصر (التي أوقفها الاتحاد الأفريقي بعد الانقلاب العسكري على الرئيس المنتخب محمد مرسي)، وتم تسليط الضوء في الاجتماعات بين إفريقيا وأوروبا على الصعوبات التي يواجهها قادة الاتحاد الأوروبي في الاتفاق على نهج إستراتيجي مشترك بشأن السياسات تجاه أفريقيا.

وفي سياق بعث التعاون الأوروبي- الإفريقي فإن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي لديهما مؤسسات متشابكة، حيث يمول الاتحاد الأوروبي الاتحاد الإفريقي وعملياته لدعم السلام من خلال منتدى آسيا والمحيط الهادئ، ولديهما علاقات دبلوماسية قوية مع بعضهما البعض حتى لو لم يتبنيا بشكل منهجي نفس الآراء السياسية، لكن يبقى من غير الواضح في هذه المرحلة كيف ستتطور الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشكل أكبر [2].

فمن ناحية قد تفضل الفواعل الأوروبية الأمم المتحدة على إطار عمل الاتحاد

(1) Lidet Tadesse et al, «The EU-Africa peace and security partnership Political and financial stumbling blocks and a few ways forward», The European Think Tanks Group (ETTG), September 2022, p.p.2-6, available at: https://ettg.eu/wp-content/uploads/2022/11/The-EU-Africa-peace-and-security-partnership.pdf (accessed 26 Mai 2024).

(2) Toni Haastrup, Op.cit, p.796.

الإفريقي للدبلوماسية والتدخل العسكري في الدول الإفريقية، وفي هذا الصدد فقد خفضت فرنسا على وجه الخصوص مستويات الحماس للتعاون مع الاتحاد الإفريقي، كما أن تدخل الاتحاد الأوروبي في دارفور كان عن طريق عمليات مدنية وعسكرية مباشرة دون استشارة الاتحاد الإفريقي في مرحلة التخطيط. لكن هناك من يرى من ناحية أخرى أن إعطاء الأولوية للأمم المتحدة ليس مناسبا، وأن الاتحاد الأوروبي ينبغي له تشجيع الاتحاد الأفريقي على العمل، وترغب بعض الجهات الفاعلة الأوروبية في رؤية المزيد من التعاون الأوروبي مع المجموعات الإقليمية في أفريقيا بدلا من التعاون مع الاتحاد الأفريقي. إذ يوجد هناك اعتقاد بأن الاتحاد الأوروبي يضع الكثير من الأمل في الاتحاد الإفريقي وبدلا من ذلك حيث يتم تحقيق السلام والاستقرار بشكل أفضل من خلال المجموعات الفرعية، وبالتالي يرى هذا المنظور أن الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يركز على الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لأنهما منظمتان إقليميتان قادرتان على نشر القوات، بدلا من التركيز على الاتحاد الإفريقي باعتباره منظمة إفريقية ذات تمويل وقدرات محدودة.

لقد ركز الاتحاد الأوروبي على قضايا مهمة بالنسبة له ولكن أيضا بالنسبة للولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال يتعاون الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب ومناقشة عمليات بناء السلام في أفريقيا، ففي عام ٢٠٠٤ أنشأ مسؤولون عسكريون أوروبيون وأمريكيون غرفة تبادل المعلومات في إفريقيا' من أجل تبادل المعلومات حول الإرهاب وأمن إمدادات النفط في أفريقيا، وهذا جهد متعدد الأطراف ويشارك فيه ما يقرب من خمسين بلدا ومؤسسة دولية، وقد بدأ الاتحاد الأوروبي مناقشات حول قضية الإرهاب في أفريقيا مع إستراتيجية الأمن والتنمية في منطقة الساحل لعام ٢٠١١ والإطار الإستراتيجي للقرن الإفريقي، واقترحت الإستراتيجية في منطقة الساحل تعبئة أكثر من ٦٠٠ مليون دولار لأربعة خطوط عمل: التنمية والحكم الرشيد وحل النزاعات الداخلية، والتدابير السياسية والدبلوماسية، والأمن وسيادة القانون، ومكافحة التطرف العنيف، فهذه السياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل، التي وضعت بالشراكة مع البلدان المعنية، موجهة نحو معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع وتهيئة الظروف الأساسية لازدهار الفرص الاقتصادية والتنمية البشرية، ولكن سيكون من الصعب على هذه السياسة تحقيق تأثير كبير ما لم

يتم التصدي للتحديات الأمنية أيضا[1].

وفي عام ٢٠١٣، قدم الاتحاد الأوروبي ٥ مليارات دولار لبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد تغطي مجالات التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية ودعم السلام والأمن، وركز الاتحاد الأوروبي أيضا على خليج غينيا في عام ٢٠١٤، واعتمد إستراتيجية لدعم الجهود التي تبذلها المنطقة ولا سيما الدول الساحلية للتصدي للتحديات المتزايدة لانعدام الأمن البحري والجريمة المنظمة، ومولت منتدى داكار الدولي للسلام والأمن في إفريقيا في عام ٢٠١٤، الذي ركز على الشراكات الإقليمية والدولية للاستجابة للتهديدات الأمنية عبر الوطنية، وفي نيسان من عام ٢٠١٥ كرر الاتحاد الأوروبي رغبته في العمل على مكافحة الإرهاب، من خلال اعتماد مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي خطة العمل الإقليمية لمنطقة الساحل ٢٠١٥-٢٠٢٠، والتي تمت مراجعتها وتحديثها في بداية حزيران ٢٠١٦[2].

وتتمثل الأولويات الأربع الرئيسية لخطة العمل الإقليمية لمنطقة الساحل في: منع ومكافحة التطرف، خلق الظروف المناسبة للشباب، الهجرة والتنقل، وإدارة الحدود ومكافحة الإتجار غير المشروع والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وفي حين تم دمج العلاقة بين الأمن والتنمية في الإستراتيجية لم يتم ذكر الهجرة ــ ولم يتم تضمينها إلا في خطة عمل إعادة التوطين إلى جانب مراقبة الحدود، ومع ذلك لعبت الهجرة دوراً حاسماً بالفعل في استنتاجات مجلس الساحل في حزيران ٢٠١٦، ولا تزال إستراتيجية الساحل لعام ٢٠١١ بمثابة الوثيقة الإطارية لعمل الاتحاد الأوروبي في المنطقة، ومع ذلك بعد قراءة الأولويات وخطوط العمل الحالية يبدو أنها عفا عليها الزمن.

وقد تكيفت مهمات سياسة الأمن والدفاع المشتركة في المنطقة مع الأولويات الجديدة للاتحاد الأوروبي، حيث قام في هذا السياق بإطلاق ثلاث بعثات لسياسة الأمن والدفاع المشتركة، تُعرف باسم بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في النيجر EUCAP Sahel Niger، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي EUCAP

(1) European Union External Action Service, Strategy for Security and Development in the Sahel, 2011, p.p.1-2, available at: https://2h.ae/ethJ (accessed 26 Mai 2024).

(2) Council of the European Union, «Council Conclusions on the Sahel», 3477th Foreign Affairs Council Meeting, Luxembourg, 20 June 2016, available at: https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-10393-%202016-INIT/en/pdf. (accessed 26 Mai 2024).

Sahel Mali، ومهمة تدريب الاتحاد الأوروبي في مالي (EUTM)، وقد تم الترويج لقرار نشر مهمة سياسة الأمن والدفاع المشتركة في منطقة الساحل بشكل نشط من قبل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في حين كانت ألمانيا وبولندا ودول الشمال أكثر تردداً[1].

أطلق الاتحاد الأوروبي المهمة المدنية EUCAP Sahel Niger في عام ٢٠١٢، بهدف مساعدة هذا البلد على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتقدم البعثة المشورة والتدريب من أجل دعم المؤسسات الأمنية النيجيرية في تعزيز قدراتها بما يتماشى مع إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية، في كانون الثاني ٢٠١٥ أطلق مجلس الاتحاد الأوروبي مهمة مدنية ثانية وهي EUCAP في الساحل ومالي، وتتمثل مهمتها في دعم قوات الأمن الداخلي المالية في ضمان النظام الدستوري والديمقراطي، وأطلق الاتحاد الأوروبي بعثة تدريب (عسكرية) تابعة للاتحاد الأوروبي في مالي (EUTM Mali) في عام ٢٠١٣[2]. وبعد ذلك وكما أعلنت مفوضية الاتحاد الأوروبي، تم تكييف بعثات سياسة الأمن والدفاع المشتركة الثلاث في منطقة الساحل مع الأولويات السياسية للاتحاد الأوروبي، ولا سيما في أعقاب التعبئة التي قام بها الاتحاد الأوروبي ضد الهجرة غير الشرعية وما يتصل بها من الإتجار[3].

ويستخدم الاتحاد الأوروبي أسلوب تمويل عمليات الوساطة وتسهيلها من خلال فتح قنوات الاتصال، وأحيانا يكون وسيطا كمصمم في الأزمات عندما يطرح أفكاره الخاصة، أو كمتلاعب عندما يستخدم سياسة الجزرة والعصا، حيث قام بتمويل وتيسير المفاوضات التي أجرتها جهات فاعلة أخرى في السودان وزمبابوي ومدغشقر، وفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في دارفور كان ينظر إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بشكل أساسي كمراقب وليس كممثل، وفي المفاوضات بين السودان وجنوب السودان فإن المجموعة الثلاثية أي النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، هي الهيئة

(1) Nicoletta Pirozzi, «The EU's Comprehensive Approach to Crisis Management», Geneva, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), June 2013, p. 15, available at: https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/Pirozzi_EU-CM.PDF (accessed 26 Mai 2024).

(2) Nicoletta Pirozzi, EU Crisis Management after Lisbon: A New Model to Address Security Challenges in the 21st Century?, Cambridge: Intersentia, 2015, p.p.111-115.

(3) European Commission and EEAS, «Annual Report on the Sahel Regional Action Plan», SWD/2016/482, 23 December 2016, p.3, available at: https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-5009-2017-INIT/en/pdf. (accessed 26 Mai 2024).

الرئيسية التي تعمل مع فريق التنفيذ رفيع المستوى التابع للاتحاد الإفريقي، بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يقدم التمويل لهذا المسعى، إلا أنه ليس له دور في هذه المفاوضات، وفي عام ٢٠٠٨ دعم الاتحاد الأوروبي الوساطة التي توسطت فيها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتي أدت إلى اتفاق لتقاسم السلطة في زمبابوي، ولا يمكنها أن تعمل كوسيط في حد ذاتها، لأنه كان ينظر إليها على أنها تمثل صوت المملكة المتحدة، وفي مدغشقر من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢ قدم الاتحاد الأوروبي دعما دبلوماسيا للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والاتحاد الأفريقي، وقدم الخبرة لفريق التفاوض التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بشأن العفو[١].

كما اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور الميسر لعملية التفاوض، ففي تشاد مثلا لعب دورا رئيسيا في تسهيل عملية التفاوض التي استمرت ثمانية عشر شهرا والتي أدت إلى الاتفاق السياسي بين نظام دوتسبي وأعضاء المعارضة، الموقع في آب ٢٠٠٧[٢]، فعمل مباشرة كوسيط في إثيوبيا في عام ٢٠٠٥، عندما كان المهندس والوسيط الرئيسي لاتفاق اللأعنف بين المعارضة والحكومة، وشارك الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والنرويج في استضافة المحادثات بين صوماليلاند (أرض الصومال) والصومال في لندن في عام ٢٠١٢، وقد استخدم العصا في كينيا عندما هدد الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨ الحكومة هناك بأنه إذا لم يتم العثور على حل دبلوماسي للأزمة السياسية فسيتم تعليق المساعدة، كان مفوض التنمية في الاتحاد الأوروبي لويس ميشيل نشطا جدا في كينيا في دعم عمل الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في دور كبير الوسطاء للاتحاد الإفريقي[٣].

ويمكن تفسير نشر بعثات الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات المدنية في القارة الإفريقية بأنها مجسدة للنهج الأساسي والمعياري فهي بعثات منخفضة النطاق، مع مخاطر أمنية محدودة للأفراد الأوروبيين، وتعطي رؤية ومكانة للاتحاد الأوروبي في المناقشات حول إدارة الصراع في الأمم المتحدة، أما على الصعيد الدبلوماسي، يمكن

(1) Andrew Sherriff et al, «Glass half full: Study on EU lessons learnt in mediation and dialogue», Maastricht: ECDPM, 2013, p.p. 9-25, available at: https://ecdpm.org/application/files/1916/5546/9372/2013-Glass-Half-Full-Study-EU-Lessons-Learnt-Mediation-Dialogue.pdf (accessed 26 Mai 2024).

(2) Ibid, p. 27.

(3) Ibid, p. 12.

القول: إن الدوافع الأخلاقية أدت إلى إنشاء علاقات وثيقة للغاية بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأمنية الإفريقية، وتدريب الجيوش الوطنية في إفريقيا، ومحاولات مناقشة القضايا الأمنية مع الصين، ومع ذلك فإن التفويض المحدود الممنوح لبعثات إدارة الأزمات المدنية يشير إلى أن الدول مترددة في الاستثمار فيها، وهذا يضع علامة استفهام حول الالتزام الأخلاقي الأوروبي، و يمكن القول: أن الاتحاد الأوروبي أضفى طابعا أمنيا على سياسته الخارجية تجاه إفريقيا مع التركيز على الحد من الهجرة ومعارضة/ مكافحة الإرهاب، لتظل المخاوف الأخلاقية في أحسن الأحوال تحتل دورا محدودا في عملياتها المدنية.

وبالإضافة لدبلوماسية المساعدات والدبلوماسية الأمنية، يستخدم الاتحاد الأوروبي كذلك دبلوماسية إدارة ملف الهجرة في تعامله مع دول القارة، وفيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية، يشجع الاتحاد الأوروبي التعاون بشأن سياسات الهجرة لمنع الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا لما تحمله من تداعيات وتحديات مختلفة على القارة العجوز، ويجادل الدارسون ورجال السياسة في أوروبا بأن موضوع الهجرة يعد بمثابة الشغل الشاغل والرئيسي لأوروبا، فهم دائما ما يفكرون في السبل التي من شأنها حل هذه المشكلة والتقليل من تداعياتها.

وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، مات ما لا يقل عن ٢٤٠٠٠ مهاجر على السواحل الأوروبية وهم يحاولون الوصول إليها، وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي وصل إلى أوروبا ٢٨٠,٠٠٠ و٩٠٠,٠٠٠ مهاجر، وكان ١٠ ٪ من بين هؤلاء منهم قادمون من إفريقيا، وفي صيف عام ٢٠١٨، تقطعت السبل بقارب الإنقاذ أكواريوس الذي كان على متنه ٦٢٩ مهاجرا في البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل ليبيا، حيث كانت هناك مواجهة بين حكومتي مالطا وإيطاليا، بسبب رفض كلاهما السماح للقارب بالرسو في موانئهما، وبعد أسبوع واحد من توليه منصبه في حزيران ٢٠١٨، سمح رئيس الوزراء الاشتراكي الإسباني المنتخب حديثاً «بيدرو سانشيز» Pedro Sánchez، للمهاجرين بالنزول قبالة السواحل الإسبانية لتجنب ما أسماه «كارثة إنسانية»[1].

مع ذلك لا يبدو أن الاتحاد الأوروبي يستخدم سياسات الهجرة لخلق فرص أفضل للمهاجرين المحتملين لأن أولويته هي منع المهاجرين من دخول أراضيه وليس معالجة

(1) BBC News, «Spain to accept disputed migrant ship Aquarius», BBC, 12 June 2018, available at: https://www.bbc.com/news/world-europe-44441386 (accessed 26 Mai 2024).

الوضع الإنساني على الأرض في إفريقيا، وقد تعرض الاتحاد الأوروبي لانتقادات حادة من قبل أغلبية أعضاء البرلمان الأوروبي بسبب قضية استعانة الدول الإفريقية بمصادر خارجية لمعالجة طلبات اللجوء ويمكن الادعاء بأن تطلعات صناع القرار والدارسين نحو تحقيق أوروبا المحصنة والتي يُعتقد أنها أنتجت العديد من العواقب السلبية وغير المتوقعة[1]، بالرغم من إمكانية تطبيق تدابير لتسهيل الهجرة الدائرية أي عودة المهاجرين إلى دولتهم الأصلية لفترات محدودة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية هناك.

وقد تركزت الكثير من جهود التنفيذ التي تطورت داخل الاتحاد الأوروبي استجابة للهجرة غير الشرعية على الحدود الخارجية وعلى تعزيز القدرات وعلى التعاون مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل المغرب وليبيا ودول شمال إفريقيا وشملت لاحقا دول منطقة القرن الإفريقي، ومن بين إحدى الطرق التي تم بها تحقيق ذلك تتمثل في خلال إنشاء عمليات تشاور إقليمية تشمل مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والفواعل الأخرى بما في ذلك المنظمات الدولية[2].

في عام ٢٠١١ بدأت وكالة مراقبة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي فرونتكس عملية مشتركة مع إيطاليا من أجل التعامل مع المهاجرين من شمال إفريقيا، وفي عام ٢٠١٣ كان الإجراء الوحيد فيما يتعلق بالهجرة منذ الربيع العربي هو إطلاق حوارات حول الهجرة والتنقل والأمن، كما تم إنشاء نظام مراقبة الحدود الأوروبي (يوروسور) في عام ٢٠١٣. وهدفها هو المساعدة في إنقاذ حياة أولئك الذين يعرضون أنفسهم للخطر للوصول إلى شواطئ أوروبا والمساعدة في منع الجرائم العابرة للحدود مثل الإتجار بالبشر أو المخدرات، كما يشجع التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فالهجرة غير النظامية هي سياسة تتسم بالتعاون المكثف بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولكنها كانت أيضاً مصدراً للخلافات بينها، كما تظهر حادثة أكواريوس، فمثل هذه النزاعات التي تتمحور حول المهاجرين الذين يصلون بالقوارب يمكن أيضاً أن تضفي مصداقية على ما يسمى «أسطورة الغزو»، وهي فكرة

(1) Bridget Anderson, Us and Them: The Dangerous Politics of Immigration Control, Oxford: University Press, Oxford., 2013, p.46.

(2) Sandra Lavenex, «Multilevelling EU External Governance: The Role of International Organizations in the Diffusion of EU Migration Policies», Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol.42, 2016, p.p.8-9.

مفادها أن أوروبا محاصرة من قبل المهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون لعبور حدودها سراً[1].

في عام ٢٠١٤ أطلق الاتحاد الأوروبي عملية الخرطوم بهدف التعاون مع السودان وإريتريا ودول أخرى في القرن الأفريقي لمكافحة الاتجار والتهريب، كما نشر الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥ يونافور ميد (المعروفة أيضا باسم عملية صوفيا) لمنع المهربين والمتاجرين من نقل المهاجرين إلى أوروبا، وقد انتقده الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» لتركيزه على المهربين بدلا من تحديد حصص الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي. وفي قمة فاليتا في قبرص عام ٢٠١٥، أنشأ الاتحاد الأوروبي الصندوق الائتماني للطوارئ لأفريقيا (١,٨ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٠) من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، كما اعتمد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي خطة العمل الإقليمية للقرن الأفريقي بشأن الهجرة والتهجير القسري، و يريد الاتحاد الأوروبي إقامة علاقات شراكة مع بعض الدول الإفريقية على غرار تونس والنيجر ونيجيريا والسنغال ومالي وإثيوبيا وليبيا، وإعطاء حوافز اقتصادية للحد من الهجرة، ضمت دولا في منطقة الساحل وبحيرة تشاد والقرن الإفريقي وشمال أفريقيا، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وإدارة الهجرة والحوكمة والاستقرار[2]. ولكن هذه السياسية تعرضت لانتقادات شديدة اللهجة من قبل منظمات غير حكومية، والتي جادلت بأن المساعدات تكون موجهة لصالح المحتاجين، ولا ينبغي استخدامها كوسيلة ضغط للسيطرة على الهجرة.

في عام ٢٠١٦، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيقدم للسودان ١٠٠ مليون دولار لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية والنزوح القسري في دارفور وشرق السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق، لكن مرة أخرى اتخذت سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي منعطفا خطيرا بسبب تقديم الاتحاد الأوروبي المساعدة للسودان على الرغم من حقيقة أن الرئيس البشير مطلوب من قبل المحكمة الجنائية الدولية بسبب اتهامات بممارسة القمع الداخلي والعنف ضد الشعب، وهذا يتناقض مع مبادئ معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تنص على أن يساهم الاتحاد الأوروبي في التقيد الصارم

(1) Hein de Haas, «The Myth of Invasion: Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union», IMI research report, Oxford, International Migration Institute, 2007, p.64.

(2) European Court of Auditors, «European Union Emergency Trust Fund for Africa», Special Report , No.32, 2018, available at: https://2h.ae/gzPS (accessed 26 Mai 2024).

بالقانون الدولي وتطويره، بما في ذلك احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي حين حققت الترتيبات الثنائية بعض النجاح في أجندة الاتحاد الأوروبي الخارجية فقد واجهت جهود التعاون في أفريقيا أيضاً مقاومة حيث يُنظر إليها على أنها تفرض مصالح الاتحاد الأوروبي وتقوض جهود التكامل الإقليمي المحلي والإفريقي، ومن الأمثلة على هذه المقاومة فشل خطة الاتحاد الأوروبي التي قدمها زعماء الاتحاد الأوروبي في صيف عام ٢٠١٨ لإنشاء ما يسمى منصات الإنزال الإقليمية لمعالجة طلبات اللجوء في المنطقة من أجل ردع الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، ويمكن تلمس هذه المقاومة في «ورقة موقف» الصادرة عن الاتحاد الأفريقي، والتي بموجبها نُصحت الدول الساحلية الأفريقية برفض أي تعاون في هذا الصدد مع الاتحاد الأوروبي[1].

وفي حين أن الاتحاد الأوروبي لديه توقعات كبيرة بشأن ما يمكن أو ينبغي أن تفعله الدول الثالثة للحد من الهجرة غير النظامية، فإن ما يمكنه تقديمه في المقابل قد يبدو محدوداً للغاية. فهناك حديث عن مسارات الهجرة القانونية، لكن الاتحاد الأوروبي ليس لديه اختصاص قانوني فيما يتعلق بسياسة القبول، لأن الدول الأعضاء هي التي تحتفظ بسلطة تحديد قبول المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي.

ونظراً لتسييس ملف الهجرة في الدول الأعضاء وما يترتب على ذلك من افتقار القادة الوطنيين إلى الرغبة في إنشاء المزيد من مسارات الهجرة القانونية، يمكن رؤية كيف يمكن أن يؤدي هذا إلى الإحباط وضعف قوة المساومة لدى المفوضية في المفاوضات مع بلدان ثالثة، ومن ثم ظلت الاتفاقيات الثنائية المباشرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول ثالثة تشكل ضرورة أساسية، بالرغم من الدور المتنامي للاتحاد الأوروبي في تعزيز التعاون الدولي في شؤون الهجرة، وإدراكاً للإمكانيات المحدودة لإنشاء طرق الهجرة القانونية، تتبع المفوضية إستراتيجية دمج عناصر السياسة المختلفة، بما في ذلك المساعدات التنموية والتجارة والتنقل والطاقة والأمن والسياسة الرقمية في مفاوضاتها من أجل تقديم حوافز أخرى تتجاوز مجال الهجرة.

يُعد تأمين المصالح الإستراتيجية الأوروبية في القارة الإفريقية بما في ذلك الطاقة والمعادن والاستثمار والتجارة بمثابة هاجس كبير أمام دول الاتحاد، خاصة أنه ليس بالأمر اليسير في ظل تنامي التهديدات والتحديات الناشئة عن مصادر مختلفة ومتفاوتة

(1) Daniel Boffey, African Union Seeks to Kill EU Plan to Process Migrants in Africa, The Guardian, 24 Feb 2019, available at: https://2h.ae/JgnG (accessed 26 Mai 2024).

من حيث درجتها وحدتها والتي من شأنها تقليص النفوذ الأوروبي في إفريقيا، ولعل التنافس الدولي من أجل السيطرة على مناطق النفوذ في القارة الإفريقية هو أهم وأخطر هذه التحديات لسياسات الاتحاد الأوروبي في القارة، ولعل أهم ملف للتنافس الدولي على إفريقيا والذي يشكل تحديا للمصالح الاقتصادية الأوروبية في القارة، هو ملف الطاقة باعتبار أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتأمين مصادر الطاقة من دول القارة الغنية بمصادر الطاقة (البترول والغاز الطبيعي، والطاقات المتجددة)، و ستلعب الدول الإفريقية دوراً متزايد الأهمية في الأمن الطاقوي العالمي وإنتاج النفط، لأنها تُعد موطن احتياطيات النفط والغاز الطبيعي، على غرار أنجولا ونيجيريا وتشاد والسودان[1].

من الناحية التاريخية بذلت القوى العظمى جهداً كبيراً لضمان امتلاك مصادر الطاقة اللازمة للمنافسة في النظام الدولي، واليوم مع تناقص مصادر الوقود الأحفوري وزيادة الطلب على الطاقة، تتنافس أقوى الدول وتحديداً الصين والولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي على موارد الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة مع الاستمرار في حماية، واكتساب مصادر الوقود الأحفوري المتبقية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك إفريقيا.

فالأهمية الجيواستراتيجية لأفريقيا في تنامي مستمر، إذ من المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن تمثل إفريقيا حوالي ٢٥٪ من سكان العالم، كما أن القارة تحتوي على بعض من أسرع الاقتصادات نموا في العالم وبحلول عام ٢٠٦٣، من المتوقع أن تصبح القارة ككل ثالث أكبر اقتصاد في العالم متجاوزة ألمانيا وفرنسا والهند والمملكة المتحدة، ووفقا للأمم المتحدة يمكن العثور على ما يقرب من ٣٠٪ من احتياطيات المعادن في العالم في إفريقيا إلى جانب ١٢٪ من النفط العالمي و٨٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، وتعد إفريقيا أيضاً موطناً لنحو ٦٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى العالم، و١٠٪ من مصادر المياه العذبة المتجددة على كوكب الأرض[2]، ومع أخذ كل هذه العوامل والمؤشرات في الاعتبار، يمكن فهم العدد المتزايد من اللاعبين

(1) Steve A. Yetiv, Myths of the Oil Boom: American National Security in a Global Energy Market, New York: Oxford University Press, 2015, p 152.

(2) Samar Al-Bulushi, What Is AFRICOM? How the U.S. Military is Militarizing and Destabilizing Africa, Quincy Institute for Responsible Statecraft, 19 July 2023, available at: https://quincyinst.org/2023/07/19/what-is-africom-how-the-u-s-military-is-militarizing-and-destabilizing-africa/ (accessed 18 Mai 2024).

الدوليين الذين يتنافسون على النفوذ في إفريقيا، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين وروسيا وتركيا ودول الخليج العربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

و تُعد القارة الإفريقية اليوم من أهم مناطق التنافس الدولي على موارد الطاقة، إذ قبل وقت طويل من التنافس الدولي الحالي بحثا عن تأمين الطاقة، جابت القوى الأوربية الاستعمارية دول إفريقيا بحثا عن موارد الطاقة وغيرها من المواد الأولية الأخرى، لكن مع انتهاء الحقبة الاستعمارية في الستينيات، وصعود منتجي النفط في (الشرق الأوسط)، انطلق التدافع الدولي إلى هذه المنطقة الجديدة، وخسرت إفريقيا بعض أهميتها من حيث الموارد. ونظرا للظروف والتحولات التي طبعت منطقة (الشرق الأوسط) والاعتماد الدولي المفرط عليها في تأمين الطاقة، مع وضعها الأمني والجيوسياسي غير المستقر، بدأت إفريقيا في الظهور من جديد كمصدر ومحتمل للموارد الحيوية، وبالرغم من أن الرواسب النفطية والغازية الإفريقية ليست في معظمها كبيرة ووفيرة مثل تلك الموجودة في منطقة الخليج، إلا أنها تمتلك العديد من عوامل الجذب الملحوظة لمستهلكي الطاقة الأجانب، والمتمثلة في[1]:

١. يستهلك المنتجون الأفارقة القليل جدا من النفط والغاز لتغطية احتياجاتهم الخاصة، ولذلك فإن معظم ما يستطيعون إنتاجه سيكون متاحا للتصدير.
٢. لم يتم بعد استكشاف العديد من المناطق الرئيسية المنتجة في إفريقيا، مما يعني أنه لا تزال هناك احتياطيات إضافية لا تزال قيد البحث والاستكشاف.
٣. إن معظم النفط الذي يتم الحصول عليه من غرب إفريقيا هو من النوع «الخفيف» (أي السوائل الشديدة الميوعة والمنخفضة الكبريت)، الذي يحظى بتقدير كبير من قبل المصافي الأمريكية والأوروبية والصينية.

وفي السنوات القليلة الماضية، بدأ التدافع والتنافس الدولي الجديد في إفريقيا، حيث كانت إمدادات الطاقة هدفاً رئيسياً للفواعل الدولية الرئيسية، مع انضمام بعض اللاعبين الجدد إلى ساحة المنافسة على موارد الطاقة في القارة بما في روسيا والصين والهند وتركيا وفواعل أخرى.

(1) Michael T. Klare, Rising Powers, Shrinking Planet: how scarce energy is creating a new world order, Oxford: Oneworld Publications, 2008, p 150.

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من تنامي الصراعات وانعدام الأمن الغذائي والصدمات المناخية في إفريقيا جنوب الصحراء، وما شكلته من تهديدات أدت إلى زعزعة استقرار البلدان الإفريقية في السنوات الأخيرة وكبح النشاط الاقتصادي، ألا أن القوى الغربية تنظر إلى إفريقيا عموما ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى خصوصا باعتبارها قوة جيوسياسية ناشئة، و تعمل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بنشاط على إعادة صياغة شراكاتهما مع المنطقة، وتقاسم المصالح ومناطق النفوذ في القارة الإفريقية في مواجهة المنافسة الجيوسياسية المتصاعدة من قبل الصين وروسيا باعتبارهما قوتين معاديتين للغرب.

فالولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من اختلاف مواقفها إزاء السياسة الأوروبية في القارة، إلا أنها لا تشكل منافسا إستراتيجيا للمصالح الأوروبية في إفريقيا بشكل عام، لأنهما تقريبا لديهما نفس التوجهات والمصالح الإستراتيجية النابعة من التوجهات الفكرية والإيديولوجية المشتركة للمنظومة الليبرالية، وهما يتقاسمان المصلحة في إقامة إفريقيا مزدهرة وسلمية وديمقراطية، فقد أعربوا خلال قمة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لعام ٢٠٢١ عن قلقهم بشأن تدهور الأوضاع السياسية والإنسانية والأمنية في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي بيان القمة المشتركة لعام ٢٠٢٣، أكدوا مجدداً التزامهم بتعزيز التعاون مع الشركاء الأفارقة ومعالجة التحديات الأمنية المشتركة جنباً إلى جنب مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، علاوة على ذلك وفي مبادرة مشتركة جديدة كان هناك تعاون ثنائي بين كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أجل تعزيز تنمية ممر «لوبيتو» عبر إفريقيا وهو المشروع الرئيس لشراكة مجموعة السبع لعام ٢٠٢٢، من أجل دعم البنية التحتية العالمية والاستثمار ويمثل ردا على مشروع طريق الحريري الصيني الجديد الذي يمر عبر إفريقيا.

ويشكل مشروع «لوبيتو» اختبارا عملاقا للإرادة الغربية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) لمواجهة النفوذ الصيني في إفريقيا، ومن أجل النجاح في ذلك يجب على الغرب تعبئة القطاع الخاص ومقاومة دوافعه الحمائية، لكن مشروع ممر «لوبيتو» يأتي في وقت مناسب خصوصا في ظل تعهد كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي للمشروع، علاوة على الانحدار الملحوظ للاستثمارات الصينية في إفريقيا، إذ انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في إفريقيا جنوب الصحراء

بنسبة ٥٥٪ في عام ٢٠٢٢ عن عام ٢٠٢١، وإذا ما نجح مشروع ممر «لوبيتو»، فقد يشير إلى نقطة تحول جوهرية في مواجهة مشروع الحزام والطريق الصيني، كما أن الفشل يعني السماح للصين بتعزيز قبضتها على القارة الإفريقية وعلى مصادر الطاقة والمعادن[١].

باعتبار أمن الطاقة أمر ضروري لقوة الدولة وبقائها، فإن الدول تستخدم الطاقة لضمان الأمن القومي وزيادة مكانتها العالمية، لذلك فإن لها دورا مركزيا في بنية الدول وبقائها وتعزيز قوتها ومؤسساتها، ويمكن تحليل إستراتيجيات المنافسة ودوافع مختلف الفواعل الدولية لحماية موارد الطاقة والحصول عليها، من خلال النموذج الواقعي الذي يفسر التفاعل بين الموارد الطبيعية وسلوك السعي نحو امتلاك القوة والصراع بين الدول، فعندما يتعلق الأمر بموضوع الطاقة في المشهد الدولي، يعتمد جزء كبير من الأدبيات على تركيز نظري جيوسياسي وواقعي والذي يتبنى مجموعة من الافتراضات:[٢]

١. السيطرة على الموارد الطبيعية والوصول إليها هما أمـران أساسيان للقوة والمصلحة الوطنية.
٢. ندرة موارد الطاقة، ووجودها في مناطق غير آمنة.
٣. تنامي التنافس الدولي على الموارد.
٤. النزاعات على الموارد محتملة أو حتمية.

فسلوك الدولة مدفوع بتحقيق القوة والبقاء وموارد الطاقة هي من ضمن العناصر المساهمة في تحقيق أقصى قدر من هذه القوة[٣]، وفي هذا السياق يرى الباحث والخبير في شؤون أمن الطاقة «مايكل كلير» Michael Klare بأنه: «على غرار شركات الموارد الكبيرة، ستضطر القوى الكبرى في العالم أيضاً خلال السنوات القادمة للتنافس بصورة

(1) Eduardo Castellet Nogués, «Confronting the China Challenge in Africa: The Lobito Corridor», Center for European Policy Analysis (CEPA), April 2, 2024, available at: https://cepa.org/article/confronting-the-china-challenge-in-africa-the-lobito-corridor/ (accessed 16 Mai 2024).

(2) Roland Dannreuther, International Relations Theories: Energy, Minerals and Conflict, Polinares EU Policy on Natural Resources, Polinares Working Paper, No. 8, September 2010, p 3.

(3) Giedrius Česnakas, «energy resources in foreign policy: a theoretical approach», Baltic Journal of Law & Politics, Vol. 3, No.1, 2010, p 31.

أكثر عدوانية في السباق على ما تبقى»[1]. ومع ذلك يمكن أن تكون هذه المنافسة العدوانية مقيدة عن طريق إستراتيجيات التعاون بين الدول، إلى جانب ذلك يمكن اعتبار دمج موارد الطاقة المتجددة في أجندة أمن الطاقة والتنافس الدولي بمثابة «سباق من أجل التكيف»race for adaptation، وفي هذا الصدد وفقاً لـمايكل كلير دائما «لم تخف الصين تصميمها على أن تكون قوة مهيمنة في مجال التكنولوجيا الخضراء»[2].

وتراهن الصين من خلال انفتاحها الاقتصادي العالمي على صعود الشركات المحلية الصينية إلى مستوى التحدي لتصبح قوية بما يكفي لمواجهة المنافسين العالميين، إذ يعتقد رئيس الوزراء الصيني-متأثراً بأصحاب الاتجاه النيوليبرالي-، بأنه استنادا لتجربته الشخصية سيؤدي الانفتاح الصيني على المنافسة العالمية إلى تحويل التحديات إلى فرص والضغط إلى دوافع[3].

وقد أثار التوسع العالمي السريع لشركات النفط الوطنية الصينية مخاوف من احتمال فوزها بالسباق العالمي لأصول الاستكشاف (التنقيب) والإنتاج، إذ تعمل العديد من وسائل الإعلام الرئيسية من خلال تقاريرها على توسيع البصمة العالمية لشركات النفط الصينية، مع أنها لا تسرد سوى مجموعة واسعة من البلدان التي تستثمر فيها هذه الشركات، ولا تقدم معلومات عن حجم وجودة أصولها، ومع ذلك فقد خلص بعض الدارسين إلى أن شركات النفط الوطنية الصينية قد تركت شركات النفط الدولية في مؤخرة السباق العالمي على مصادر الطاقة، فأدرك العالم حقيقة مدى قوة الصين فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية على غرار العناصر الأرضية النادرة وموارد الطاقة وأنها تمتلك اليد الطولى عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى هذه الموارد[4]، وهذا من شأنها إضعاف نفوذ شركات النفط الأوروبية.

لكن الواقع مختلف تماماً فمما لا شك فيه أن التوسع الخارجي لشركات النفط الوطنية الصينية يغير بالتأكيد المشهد التنافسي لصناعة النفط العالمية، ويتوقع بعض

(1) Michael T. Klare, The Race for What's Left: The Global Scramble for the World's Last Resources, New York: Picador, 2012, p 218.

(2) Ibid, p.p 226-227.

(3) Jianyong Yue, China's Rise in the Age of Globalization: Myth or Reality? Cham (Switzerland): Palgrave Macmillan, 2018, p 87.

(4) Lukas K. Danner, China's Grand Strategy: Contradictory Foreign Policy?, Cham(Switzerland): Palgrave Macmillan, 2018, p 113.

المحللين أن تصبح شركات النفط الوطنية وخاصة شركة CNPC من اللاعبين الدوليين في منافسة شركات النفط العالمية الرئيسية، ومع ذلك فإن التقارير التي تفيد بأن شركات النفط الوطنية الصينية قد قهرت بالفعل الشركات الدولية الأخرى تُعد مبالغ فيها كثيرا[1]، بدليل استمرار هيمنة الشركات الأوروبية والأمريكية على صناعة النفط في إفريقيا.

من الواضح أن الصين معروفة بأنها المنافس الذي يوجب على الاتحاد الأوروبي العمل بحزم للمنافسة من أجل النهوض بمصالحها، وتعد السودان أفضل مثال بشأن التحديات التي تطرحها الصين أمام الاتحاد الأوروبـي والمجتمع الدولي، فبعد استثمارها ملايين الدولارات في محاولة للعثور على احتياطي نفطي كبير في البلاد خلال السبعينيات من القرن العشرين، اضطرت بعض الشركات النفطية الغربية للانسحاب من البلاد بعد أن قُتل العديد من موظفيها من قبل القوات الجنوبية.

تجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة هواجس تقلق الاتحاد الأوروبي في إطار المنافسة الصينية على موارد القارة الإفريقية وتتمثل في:

١. سوف تؤثر المصالح الصينية في إفريقيا بشكل مباشر على المصالح الأوروبية في تأمين الوصول إلى النفط الإفريقي.

٢. الطريقة التي توسّع بها الصين نفوذها في إفريقيا من شأنها إعاقة تطبيق القواعد والممارسات الديمقراطية، لا سيما حقوق الإنسان، والشفافية، والممارسات الأخرى للحكم الرشيد (رغم ان أوروبا والغرب عموما يوظفها فقط كأوراق ضغط وليس كغاية في حد ذاتها).

٣. يعد التوسع الصيني في إفريقيا جزءاً من إستراتيجيتها العالمية لتحدي الهيمنة التقليدية الغربية على إفريقيا.

ويتم التعبير عن القلق الأول من قبل أولئك الذين يتبعون الحجة الواقعية التقليدية باعتبار أن المنافسة الدولية هي لعبة صفرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالطاقة غير المتجددة وغير القابلة للاستبدال، فإذا كانت الصين تأخذ برميل نفط واحد من إفريقيا يعني ذلك حصول أوروبا على أقل من ذلك، وإذا كانت الصين توسع تجارتها مع الدول الإفريقية، فإن أوروبا سوف تتراجع وتخسر في تلك الأسواق، ويفسر الاستثمار من قبل

(1) Erica S. Downs, «Who's Afraid of China's Oil Companies?», in: Carlos Pascual and Jonathan Elkind, Energy security: economics, politics, strategies, and implications, Washington: The Brookings Institution, 2010, p.p 82-83.

شركات النفط الصينية في إفريقيا على أنه جهود متعمدة ومدروسة «لإغلاق إمدادات النفط في البلدان المنتجة»[١]، وبذلك يتم إبعاد أوروبا خارج الأسواق الإفريقية، ففي لعبة صفرية يعد الطريق الوحيد للاتحاد الأوروبي لضمان مصالحه في القارة هو توسيع وجوده العسكري، والاقتصادي واستخدام موارده السياسية والاقتصادية والعسكرية لمنع الصين من الهيمنة على الدول المنتجة للنفط[٢].

أما بالنسبة للهاجس الثاني الذي يقلق أوروبا، وهو الطريقة التي تدير بها الصين أعمالها في إفريقيا، من خلال سعيها «لنشر الرأسمالية والترويج للنموذج التنموي الذي يعد فيه حقوق الإنسان والديمقراطية والرفاهية هي انحرافات عن الأعمال الرئيسية للنمو الاقتصادي»[٣]. وبدون وضع شروط لاستثماراتها أو مساعداتها الأجنبية المتعلقة بالشفافية أو المساءلة أو الحوكمة أو النزاهة المالية أو حقوق الإنسان، فإن الصين لا تتحدى فقط القيم الأساسية للغرب، ولكنها تهدد أيضاً الأسواق الدولية المفتوحة والتنافسية، من خلال توفير المزايا للشركات الصينية، وقد ساعدت سياسة الصين في «انعدام القيود المرتبطة بالاستثمار الأجنبي والمساعدات في «دعم القمع السياسي والاقتصادي في إفريقيا، لمقاومة التأثيرات التحريرية للشركاء الأوروبيين والأمريكيين التقليديين لإفريقيا»[٤]، وتقويض جهود المجتمع الدولي من أجل مساعدة أو إجبار العديد من الحكومات الفاسدة في إفريقيا على تبني ممارسات «سليمة»، كما تسمح لبعض البلدان الإفريقية بالهروب من الضوابط المحددة من قبل صندوق النقد الدولي والدول المانحة لإعادة هيكلة اقتصاداتها أو تحسين المساءلة السياسية.

وقد جادلت الحكومة الصينية بأن القروض والمساعدات غير المشروطة التي تقدمها للدول الإفريقية النفطية تعد ضرورية، فالشركات الصينية وخاصة شركاتها النفطية في وضع غير مواتٍ للتنافس على احتياطيات النفط العالمية بسبب تأخر وصولها نسبيا إلى

(1) Harold Brown, «Managing Change: China and the United States in 2025», after-dinner address, 8 th Annual RAND-China Reform Forum Conference, 28 June 2005, p 6.

(2) Peter Brookes and Ji Hye Shin, «China's Influence in Africa: Implications for the United States», working paper, No.1916, Washington: The Heritage Foundation, February 22, 2006, p.p 7-8.

(3) Lindsey Hilsum, «The Chinese are coming», channel news, 04 July 2005, available at: http://www.channel4.com/news/articles/world/asia_pacific/the+chinese+are+coming/109600.html (accessed 13/05/2018).

(4) Peter Brookes and Ji Hye Shin, Op.cit, p 2.

قطاع النفط الدولي، بالإضافة إلى أن تمويل الدولة هو أداة شائعة الاستخدام من طرف الحكومات الأخرى لصالح شركات النفط الخاصة بهم[١].

أما الهاجس الآخر، فإنه بالرغم من أن أنشطة الصين في إفريقيا لا تجعلها عدواً أو تهديداً للاتحاد الأوروبي بشكل تلقائي، إلا أن اقتصادها المتصاعد يعمل على تغيير ساحة المنافسة الإستراتيجية والاقتصادية في إفريقيا والعالم[٢]،وفي سياق إستراتيجي يجري الآن إعادة رسم خريطة القوى، ويشكل تقدم ونفوذ الصين في إفريقيا جزءاً من انتقالها إلى المسرح العالم، إذ يعد مؤشرا واضحا على أن بكين بدأت تتطلع إلى ما وراء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع العلم تماماً أنه إذا كان تنامي قوتها سيظل دون معوقات بمرور الوقت، فسيكون على الصين جعل وجودها يتجاوز محيطها المباشر[٣].

أما بالنسبة للتحدي الروسي، فتعود المنافسة الروسية الأوربية في القارة الإفريقية إلى الفترة الاستعمارية أين كان الاتحاد السوفييتي سابقا يدعم النضال من أجل استقلال الدول الإفريقية وانعتاقها من الهيمنة الاستعمارية الغربية، وتتجدد المنافسة مرة أخرى لتكتسي طابعا إيديولوجيا خلال فترة الحرب الباردة، وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينات ابتعدت روسيا عن ساحة المنافسة في القارة الإفريقية، لتعود مرة أخرى بوصول «فلاديمير بوتين» Vladimir Putin إلى سدة الحكم ومحاولته إعادة روسيا للساحة العالمية، وخلال فترة الحكم الثالثة «لفلاديمير بوتين» في منصبه من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٨، تصاعدت التوترات بين روسيا والغرب إلى مواجهة شاملة وممنهجة، ففي شباط ٢٠١٤ ضمت روسيا شبه جزيرة القرم، وكان ذلك أول استيلاء غير قانوني على الأراضي في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، ورد الاتحاد الأوروبي

(1) Peter C. Evans and Erica S. Downs, «Untangling China's Quest for Oil Through StateBacked Financial Deals», Brookings Policy Brief, No.154, The Brookings Institution, May 2006, p 3.

(2) Princeton N. Lyman, «China's Rising Role in Africa», Council on Foreign Relations, 21 July 2005, p 5, available at: https://www.uscc.gov/sites/default/files/7.21-22.05lyman_princeton_wrts.pdf (accessed 14/05/2018).

(3) Ashley J. Tellis, «China's grand strategy: the quest for comprehensive national power and its consequences», in: Gary J. Schmitt (editor), the rise of china: Essays on the Future Competition, New York: Encounter Books, 2009, p 38.

والولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وأعادت السياسة الخارجية الروسية توجيه نفسها نحو مجموعة الدول غير الغربية، فقد اشتدت الاحتكاكات بين روسيا والغرب بعد التدخل العسكري الذي قامت به موسكو في أيلول ٢٠١٥، في سوريا والذي كان يهدف إلى الحفاظ على قبضة بشار الأسد على السلطة، لتمتد ساحة هذه التوترات إلى إفريقيا التي أصبحت ساحة معركة جيوسياسية بين روسيا والغرب.

وفي ذات السياق، سعت روسيا لتعميق مشاركتها في الشؤون الإفريقية، حيث وضعت موسكو نفسها كشريك مقاوم للأزمات للأنظمة الاستبدادية المناهضة للغرب، وداعم للنفوذ الإفريقي الموسع في نظام عالمي متعدد الأقطاب وشريك بديل في مكافحة التمرد.

لقد خلقت المواجهة بين روسيا والغرب بشأن أوكرانيا استقطابات حادة في إفريقيا لكنها لم تسفر عن تحولات جذرية في تصورات موسكو في القارة، إذ أيدت دولتان أفريقيتان فقط (السودان وزيمبابوي) التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استفتاء شبه جزيرة القرم في ٢٧ آذار ٢٠١٤، فيما اعترفت كتلة مكونة من ١٧ دولة إفريقية بعدم شرعية الاستفتاء وامتنعت عن التصويت معظم الدول الأفريقية بما في ذلك القوى الإقليمية الكبرى في القارة مثل مصر والجزائر وجنوب أفريقيا وإثيوبيا، وقد أدى هذا الانهيار الإيجابي لأنماط التصويت من قبل الدول الأفريقية في شبه جزيرة القرم إلى زيادة أهمية القارة بالنسبة للدبلوماسية الروسية، وتشير «بريتاني براون» التي شغلت منصب مديرة الشؤون الإفريقية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧، إلا أن روسيا كرست مزيداً من الاهتمام للدول الأفريقية الأصغر بعد استفتاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يمكن أن تحقق عوائد أعلى من توسيع استثماراتها في البلدان الأكبر حجماً مثل كينيا. وقد ركزت روسيا بشكل خاص على تقويض سياسة العقوبات الغربية في البلدان الإفريقية، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، حيث فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات اقتصادية شاملة ضد روسيا ردا على سلوكها العدواني في أوكرانيا، وقد فوجئ المسؤولون في الاتحاد الأوروبي والدبلوماسيون الوطنيون بالموقف الملتبس الذي اتخذته العديد من الدول الإفريقية بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا، والذي أدى إلى تكثيف الشعور

بالمنافسة الجيوسياسية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا فيما يتعلق بالعلاقات السياسية في إفريقيا[١].

وبينما اعترفت إدارة «أوباما» بإمكانية قيام روسيا بدور المفسد في إفريقيا كان يُنظر إلى وجود موسكو على أنه تحد ثانوي، حيث تخلفت الاستثمارات الروسية عن بريطانيا وفرنسا والصين والولايات المتحدة ولم يكن من الواضح ما إذا كانت مبيعات الأسلحة الروسية لها بالضرورة عواقب مزعزعة للاستقرار في القارة[٢]، حيث استفادت روسيا من إهمال الولايات المتحدة لمصالحها في إفريقيا، واستغلت تراجع نفوذ القوى الغربية التقليدية في القارة من خلال توسيع وجودها الأمني خلسة، وتكثيف حربها المعلوماتية ضد الغرب. ووقعت روسيا اتفاقيات عسكرية فنية مع زيمبابوي (تشرين الأول ٢٠١٥) وغانا (حزيران ٢٠١٦) ورواندا (تشرين الأول ٢٠١٦) وغامبيا (أيلول ٢٠١٦) وموزمبيق (كانون الثاني ٢٠١٧) وتشاد (آب ٢٠١٧) والنيجر (آب ٢٠١٧)، نيجيريا (آب ٢٠١٧)، وكانت هذه الاتفاقيات في المقام الأول عبارة عن اتفاقيات للتدريب العسكري والمساعدة في مكافحة الإرهاب، ومع ذلك تضمنت الاتفاقية الأمنية لموزمبيق عمليات نقل أسلحة مدمجة[٣]، وكانت الاختراقات التي حققتها روسيا مع شركاء الغرب مثل نيجيريا، وتحالف عملية «برخان» الفرنسية ٢٠١٤ ملفتة للنظر بشكل خاص.

وقد انتقدت وسائل الإعلام الروسية بانتظام الاستعمار الجديد الغربي في إفريقيا، وادعت أن الإطاحة «بمعمر القذافي» إيذان ببدء حقبة جديدة من الإمبريالية الجديدة[٤]، حيث عارضت بشدة الإطاحة بـ (بن علي) في عام ٢٠١١، في ظل انتشار ادعاءات

(1) Benjamin Fox, «EU must win 'battle of narratives' with Russia to retain African influence», Euractiv, Jul 12, 2023, available at: https://www.euractiv.com/section/africa/news/eu-must-win-battle-of-narratives-with-russia-to-retain-african-influence/ (accessed 16 Mai 2024).

(2) Eugene Steinberg, «Putin's Russia and Africa», Council on Foreign Relations)CFR(, 13 August 2015, available at: https://www.cfr.org/blog/putins-russia-and-africa (accessed 17 Mai 2024).

(3) Aaron Ross, Factbox: Russian military cooperation deals with African countries, Reuters, 17 October 2018, available at: https://www.reuters.com/article/idUSKCN1MR0KH/ (accessed 17 Mai 2024).

(4) Dan Glazebrook, «West Eyes Recolonization of Africa by Endless War; Removing Gaddafi was Just First Step», RT, 20 October 2017, available at: https://www.rt.com/op-ed/407332-gaddafi-west-sirte-recolonization/ (accessed 18 Mai 2024).

مفادها أن القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) وحلف شمال الأطلسي أرادا ترسيخ الهيمنة الأمريكية الغربية وطرد الفواعل الصاعدة الأخرى من إفريقيا خاصة الصين، ويحاجج منتقدو «أفريكوم» اعتماد الحكومة الأمريكية على القوة العسكرية لحماية وصولها إلى الموارد والأسواق في القارة، وبسبب إرث العبودية واستغلال الموارد خلال الحقبة الاستعمارية لا يزال الأفارقة متشككين في حقيقة نوايا الولايات المتحدة واحتجوا على الاتفاقيات التي تمنح «أفريكوم» المزيد من النفوذ، بحجة أنها تهدد سيادة الدول الإفريقية نفسها[1].

وعموما يمكن فهم النفوذ الروسي والصيني في إفريقيا في سياق تنامي كتلة البريكس في القارة الإفريقية وما تشكله من تحديات للدور الأوروبي وحتى الأمريكي في القارة، فبالرغم من وجود العديد من التحليلات المختلفة لتغلغل دول البريكس في إفريقيا، إلا أن أحد الأساليب العامة لعلاقات البريكس مع إفريقيا يؤكد أنها يمكن تمييزها عن المانحين الشماليين التقليديين (الغرب)، فكثيرا ما يتم الترويج على وجه الخصوص أن التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب (البريكس وإفريقيا) لا يفرض شروطا سياسية، ويقدم المساعدة على أساس نموذج مربح للجانبين، ويركز على كيفية ضمان الاستدامة الاقتصادية للبلد المتلقي[2].

وفي حين تؤكد الصين بشكل خاص على ضرورة احترام سيادة الدولة المستقبلة فإن جميع دول البريكس تعمل على تعزيز إستراتيجية التنمية القائمة على المساواة والتضامن والتنمية المتبادلة والتعاون، ويقال إن هذه الاختلافات عن الجهات المانحة الشمالية (أوروبا الغربية) تساهم في تعاون أكثر فعالية وفي تصور أفضل لدى السكان المحليين، وتوجد بعض الاختلافات بين الطريقة التي يتصور بها المانحون الشماليون (أوروبا الغربية) ودول البريكس سيادة البلدان المتلقية واستقلالها، عندما تكون المساعدة الإنمائية الرسمية على المحك. ومع ذلك فإن أنماط التجارة بين دول «البريكس» والقارة الإفريقية تثير عدة تساؤلات مهمة مفادها ماذا تعني البريكس بالنسبة لإفريقيا؟» وهل تلتزم هذه الكتلة من الدول تجاه إفريقيا من خلال تعزيز الاعتماد على الذات القارية والدبلوماسية الاقتصادية؟ أم أنها مدفوعة بمصالحها الذاتية فقط؟ كما تجدر الإشارة أنه لا ينبغي لجنوب إفريقيا أن تكون وكيلا للعلاقات الإفريقية مع مجموعة دول البريكس، بل لاعبا حيويا لتحفيز المصالح المتبادلة.

(1) Samar al-Bulushi, Op.cit.

(2) Nkunde Mwase and Yongzheng Yang, «Brics' philosophies for development and their implications for LICs», IMF Working Paper, WP/12/74, March 2012, p.p.16-19.

المصادر

Books and Books' Chapters

1 - Anderson Bridget, Us and Them: The Dangerous Politics of Immigration Control, Oxford: University Press, Oxford., 2013

2 - April Yazini and Kanyane Modimowabarwa, Introduction and General Overview, in: Funeka Y. April et al (Edts), The BRICS in Africa: Promoting Development?, Cape Town: HSRC Press, 2023

3 - Arkhangelskaya Alexandra and Dodd Nicole, «Guns and poseurs: Russia returns to Africa», in: Justin van der Merwe et al (eds), Emerging powers in Africa: A new wave in the relationship, London: Palgrave, 2016.

4 - Aspinall Peter J and Chinouya Martha J, The African Diaspora Population in Britain: Migrant Identities and Experiences, London: Palgrave Macmillan, 2016.

5 - Beswick Danielle, «Rehabilitating the 'nasty party'?:The Conservative Party and Africa from opposition to government», in: Danielle Beswick et al (Edts), Britain and Africa in the twenty-first century Between ambition and pragmatism, Manchester: Manchester University Press, 2019.

6 - Brown Stephen, «From demiurge to midwife: changing donor roles in Kenya's democratisation process», in Godwin Murunga and Shadrack Nasong'o (eds), Kenya: The Struggle for Democracy, London: Zed Books, 2007.

7 - Brown William, The European Union and Africa: The Restructuring of North–South Relations, London; New York: I.B. Tauris, 2002.

8 - Clapham Christopher, Africa and the International System: The Politics of State Survival, Cambridge: Cambridge University Press, 1996

9 - Cook Steven A, Ruling But Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2007.

10 - Danner Lukas K., China's Grand Strategy: Contradictory Foreign Policy ? Cham (Switzerland): Palgrave Macmillan, 2018.

11 - Downs Erica S, «Who's Afraid of China's Oil Companies?», in: Carlos Pascual and Jonathan Elkind, Energy security: economics, politics, strategies, and implications, Washington: The Brookings Institution, 2010.

12 - Joffé George, «The EU, the Maghreb and the Mediterranean», In: Adekeye Adebajo and Kaye Whiteman (Edits), The EU and Africa: From Eurafrique to Afro-Europa, London: Hurst, 2011.

13 - Klare Michael T, Rising Powers, Shrinking Planet: how scarce energy is creating a new world order, Oxford: Oneworld Publications, 2008.

14 - Klare Michael T, The Race for What's Left: The Global Scramble for the World's Last Resources, New York: Picador, 2012.

15 - Lancaster Carol, Aid to Africa: So Much to Do, So Little Done, Chicago: Chicago University Press, 1999.

16 - Langan Mark, Neo-Colonialism and the Poverty of Development in Africa, Cham (Switzerland): Springer International Publishing AG, 2018.

17 - McDougall James, A History of Algeria, Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

18 - Nkrumah Kwame, Neo-Colonialism, the Last Stage of Imperialism, New York: International Publishers Co., Inc, 1966.

19 - Nwokedi Emeka, «France, the New World Order and the Francophone West African States: Towards a Reconceptualization of Privileged

Relations», In: Alden Chris, and Daloz Jean-Pascal, Paris, Pretoria and the African Continent, New York: St Martin's Press, 1996.

20 - Pirozzi Nicoletta, EU Crisis Management after Lisbon: A New Model to Address Security Challenges in the 21st Century ? Cambridge: Intersentia, 2015.

21 - Rouvez Alain, Disconsolate Empires: French, British, and Belgian Military Involvement in Post-colonial Sub-Saharan Africa, New York: University of America Press, 1994

22 - Ruedy John, Modern Algeria: the origins and development of a nation, 2nd Edit, Bloomington: Indiana University Press ,2005.

23 - Rugendyke Barbara, «Making Poverty History?», In: Barbara Rugendyke (Ed), NGOs as Advocates for Development in a Globalising World, Oxon: Routledge, 2007.

24 - Tellis Ashley J, «China's grand strategy: the quest for comprehensive national power and its consequences», in: Gary J. Schmitt (editor), the rise of china: Essays on the Future Competition, New York: Encounter Books, 2009.

25 - van der Merwe Justin, «Theorising Emerging Powers in Africa within the Western-Led System of Accumulation», in: Justin van der Merwe, Ian Taylor and Alexandra Arkhangelskaya (Eds), Emerging Powers in Africa. A New Wave in the Relationship ? Cham: Palgrave Macmillan, 2016.

26 - Wickstead Myles, «The UK: An Aid Superpower at a Crossroads», In: Iliana Olivié and Aitor Pérez (Eds), Aid Power and Politics, New York: Routledge, 2020.

27 - Williams,Paul «Britain and Africa after the Cold War: beyond damage limitation?», in: Ian Taylor and Paul Williams (eds), Africa in International Politics: External Involvement on the Continent,

London: Routledge, 2004.

28 - Yetiv Steve A, Myths of the Oil Boom: American National Security in a Global Energy Market, New York: Oxford University Press, 2015.

29 - Yue Jianyong, China's Rise in the Age of Globalization: Myth or Reality ? Cham (Switzerland): Palgrave Macmillan, 2018.

2- Periodicals:

1 - AmbreenManji a, «The Legal Framework for UK Aid After Brexit», Current Legal Problems, Vol.72, Issue.1, 2019.

2 - Bello Valeria, «The Spiralling of the Securitisation of Migration in the EU: From the Management of a 'Crisis' to a Governance of Human Mobility?», Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol.48, Issue.6, 2020.

3 - Brysk Alison, »After Empire: National Identity and Post-Colonial Families of Nations«, European Journal of International Relations, Vol.8, No.2, 2002.

4 - Česnakas Giedrius, «energy resources in foreign policy: a theoretical approach», Baltic Journal of Law & Politics, Vol. 3, No.1, 2010.

5 - Chafer Tony et al, France's interventions in Mali and the Sahel: A historical institutionalist perspective, Journal of Strategic Studies, Vol.43, No.4, 2020.

6 - Chafer Tony, »Chirac and la Françafrique: No Longer a Family Affair«, Modern & Contemporary France, Vol.13, No.1, February 2005.

7 - Chimanikire Donald Peter, «EU-Africa and Economic Partnership Agreements (EPAs) – Revisited», L'Europe en formation, No.388, Printemps-Été 2019.

8 - Chivvis Christopher S, »The French war on Al Qa'ida in Africa«,

Afrique contemporaine, No.258, 2016.

9 - de Felice Damiano, «Diverging Visions on Political Conditionality: The Role of Domestic Politics and International Socialization in French and British Aid», World Development, Vol.75, No.1, 2015.

10 - Del Biondo Karen, «Donor Interests or Developmental Performance? Explaining Sanctions in EU Democracy Promotion in sub-Saharan Africa», World Development, vol. 75, issue.C, 2015.

11 - Easterly William, «The Lost Decades: Developing Countries' Stagnation in Spite of Policy Reform, 1980-1998», Journal of Economic Growth, Vol. 6, No. 2 , June 2001.

12 - Erforth Benedikt, »Multilateralism as a tool: Exploring French military cooperation in the Sahel«, *Journal of Strategic Studies,* Vol.43, No.4, 2020.

13 - Fisher Jonathan and Anderson David M, «Authoritarianism and the securitization of development in Africa», International Affairs, 2015, Vol.91, Issue.1, January 2015.

14 - Goodison Paul, «Six Months On: What Shift Is There in the EU Approach to EPA Negotiations?», Review of African Political Economy, Vol.32, No.104, December 2005.

15 - Haastrup Toni, «EU as Mentor? Promoting Regionalism as External Relations Practice in EU–Africa Relations», Journal of European Integration, Vol.35, No.7, 2013.

16 - Hollis Rosemary, «No Friend of Democratization: Europe's Role in the Genesis of the Arab Spring», International Affairs, Vol. 88, No.1, 2012.

17 - Hurt Stephen R, «Co-Operation and Coercion? The Cotonou Agreement Between the European Union and ACP States and the End of the Lomé Convention», Third World Quarterly, Vol.24, No.1, 2003.

18 - Langan Mark and Scott James, «The Aid for Trade Charad», Cooperation and Conflict, Vol.49, No.2, 2014.

19 - Lavenex Sandra, «Multilevelling EU External Governance: The Role of International Organizations in the Diffusion of EU Migration Policies», Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol.42, 2016.

20 - Lightfoot Simon and al, «Brexit and UK International Development Policy», The Political Quarterly, Vol.88, Issue.03, July–September 2017.

21 - Luckham Robin, »French Militarism in Africa«, Review of African Political Economy, No. 24, 1982.

22 - Luckham Robin, »Security And Disarmament In Africa«, Alternatives, No.IX , 1983

23 - Martin Guy, »Continuity and Change in Franco-African Relations«, Journal of Modern African Studies, Vol.33, No.1, 1995

24 - Martin Guy, »The Historical, Economic, and Political Bases of France's African Policy«, The Journal of Modern African Studies, Vol. 23, No.2, 1985.

25 - McKinlay Robert, «The Aid Relationship, The Aid Relationship: A Foreign Policy Model and Interpretation of the Distribution of Official Bilateral Economic Aid of the United States, the United Kingdom, France, and Germany 1960-1970», Comparative Political Studies, Vol.11, Issue.4, 1979.

26 - Merrien Francois-Xavier, «Economic Partnership Agreements Between The Eu And The African, Caribbean And Pacific Group Of Countries: New Governance Or New Dependency?», The Perspective Of The World Review, Vol, No. 1, dec 2009.

27 - Mold Andrew, «The Consequences of Brexit for Africa: The Case of the East African Community», Journal of African Trade, Vol.5, No.1–2, 2018

28 - Nunn Alex and Price Sophia, «Managing Development: EU and African Relations Through the Evolution of the Lomé and Cotonou Agreements», Historical Materialism, Vol.12, No.4, 2004.

29 - Olsen Gorm Rye, «Challenges to Traditional Policy Options, Opportunities for New Choices: The Africa Policy of the EU», The Round Table, Vol.93, No.375, 2004.

30 - Ozkan Mehmet, «Turkey's Religious and Socio-Political Depth in Africa», in: Chris Alden (Ed), Emerging Powers in Africa, London: LSE IDEAS, June 2013.

31 - Petrikova Ivica and Lazell Melita, «Securitized" UK aid Projects in Africa: Evidence from Kenya, Nigeria and South Sudan», Development Policy Review, Vol.40, Issue.1, 2022.

32 - Połońska-Kimunguyi Eva and Kimunguyi Patrick, «Gunboats of Soft Power: Boris on Africa and Post-Brexit 'Global Britain»,Cambridge Review of International Affairs, 30, 2018.

33 - Pugh Jonathan et al, «Beyond the Securitisation of Devel-opment: The Limits of Intervention, Developmentisation of Security and Repositioning of Purpose in the UK Coalition Government's Policy Agenda», Geoforum, Vol.44, January 2013.

34 - Richard Whitman G and Juncos Ana E, «The Arab Spring, the Eurozone Crisis and the Neighbourhood: A Region in Flux», Journal of Common Market Studies, Vol.50, Issue..2, September 2012.

35 - Styan David, «The security of Africans beyond borders: migration, remittances and London's transnational entrepreneurs», International Affairs, Vol.83, No.6, 2007.

36 - Taylor Ian, «India's rise in Africa», International Affairs, Vol.88, No.4, 2012.

3- Working Papers

1 - Anyimadu Adjoa, «Scotland and Wales in Africa: Opportunities for a Coordinated UK Approach to Development», Africa Programme Paper, London: Royal Institute for International Affairs, March 2011.

2 - Brookes Peter and Shin Ji Hye, «China's Influence in Africa: Implications for the United States», working paper, No.1916, Washington: The Heritage Foundation, February 22, 2006.

3 - Brown Harold, «Managing Change: China and the United States in 2025», after-dinner address, 8 th Annual RAND-China Reform Forum Conference, 28 June 2005.

4 - Dannreuther Roland, International Relations Theories: Energy, Minerals and Conflict, Polinares EU Policy on Natural Resources, Polinares Working Paper, No. 8, September 2010.

5 - Department for International Trade, «Trade White Paper: Preparing for our future UK trade policy- Government Response», policy Paper, Department for International Trade, January 2018.

6 - Evans Peter C and Downs Erica S, «Untangling China's Quest for Oil Through StateBacked Financial Deals», Brookings Policy Brief, No.154, The Brookings Institution, May 2006.

7 - Langan Mark and Price Sophia, «Imperialisms Past and Present in EU Economic Relations with North Africa Assessing the Deep and Comprehensive Free Trade Agreements», Interventions: International Journal of Postcolonial Studies, Vol.22, No.6, 2020.

8 - Martin Guy, »France's African Policy In Transition: Disengagement And Redeployment«, working paper, Paper prepared for presentation at the African Studies Interdisciplinary Seminar, Center for African Studies, University of Illinois, 3 March 2000.

9 - Mwase Nkunde and Yang Yongzheng, «Brics' philosophies for

development and their implications for LICs», IMF Working Paper, WP/12/74, March 2012.

10 - Nunn Alex and Price Sophia, «Managing Development: EU and African Relations Through the Evolution of the Lomé and Cotonou Agreements», Historical Materialism, Vol.12, No.4, 2004.

4- Reports

1 - Alves Ana Cristina, «China and Gabon: A Growing Resource Partnership», SAIIA China in Africa Reports, No. 4, 2008.

2 - Cooley Laurence et al, «Britain's Immigrants: An economic profile», report, Institute for Public Policy Research (IPPR), 30 September 2007.

3 - de Haas Hein, «The Myth of Invasion: Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union», IMI research report, Oxford, International Migration Institute, 2007.

4 - United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD), «Trade And Development», Report, UNCTAD, New York And Geneva, United Nations, 2009.

5 UNCTAD, «World investment report 2019: Special Economic Zones», Report, Geneva: UNCTAD, 2019

5- Data and statistics

1. UNCTAD World Investment Reports: data from UNCTAD, 2016, 2017, 2018, 2019. From: https://unctad.org/fr/statistics

6- Web Articles

1 - African Development Bank (ADB), «Africa Is the Place to Be», African Development Bank President Tells Chinese Business Leaders at the China-Africa Forum, 5 September 2018, available at: https://www.afdb.org/en/news-and-events/africa-is-the-place-to-be-african-development-bank-president-tells-chinese-business-leaders-at-the-

china-africa-forum-18457 (accessed 26 Mai 2024).

2 - Al-Bulushi Samar, What Is AFRICOM? How the U.S. Military is Militarizing and Destabilizing Africa, Quincy Institute for Responsible Statecraft, 19 July 2023, available at: https://quincyinst.org/2023/07/19/what-is-africom-how-the-u-s-military-is-militarizing-and-destabilizing-africa/ (accessed 18 Mai 2024).

3 - Alemayehou Mimi and McNair David, «False economy: Why Europeans should stop slashing development aid to Africa», European Council on Foreign Relations, 28 February 2024, available at: https://ecfr.eu/article/false-economy-why-europeans-should-stop-slashing-development-aid-to-africa/ (accessed 26 Mai 2024).

4 - Baker Carl, «NHS staff from overseas: statistics, Research Briefing», House of Commons Library, 20 November 2023, p.p 4-6, available at: http://bit.ly/44hDmZD (accessed 27 April 2024).

5 - BBC News, «Spain to accept disputed migrant ship Aquarius», BBC, 12 June 2018, available at: https://www.bbc.com/news/world-europe-44441386 (accessed 26 Mai 2024).

6 - Bloj Ramona, «The European Strategy for a New Deal with Africa», 14 February 2022, available at: https://www.robert-schuman.eu/en/european-issues/0622-the-european-strategy-for-a-new-deal-with-africa (accessed 26 Mai 2024).

7 - Boffey Daniel, African Union Seeks to Kill EU Plan to Process Migrants in Africa, The Guardian, 24 Feb 2019, available at: https://2h.ae/JgnG (accessed 26 Mai 2024).

8 - Council of the European Union, «Council Conclusions on the Sahel», 3477th Foreign Affairs Council Meeting, Luxembourg, 20 June 2016, available at: https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-10393-%202016-INIT/en/pdf. (accessed 26 Mai 2024).

9 - Debates Raisina, »Analysing France’s new strategy for Africa«,

Observer Research Foundation (ORF), 15 March 2023, available at: https://www.orfonline.org/expert-speak/analysing-frances-new-strategy-for-africa (accessed 18 Mai 2024).

10 - Diagne Assane, «France in Africa: why Macron's policies increased distrust and anger», The Conversation, 5 September 2023, available at: https://theconversation.com/france-in-africa-why-macrons-policies-increased-distrust-and-anger-212022 (accessed 20 Mai 2024).

11 - Dirk Kohnert, «The impact of Russian presence in Africa», GIGA Institute for African Studies, 27 March 2022, available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/112567/1/MPRA_paper_112567.pdf (accessed 20 Mai 2024).

12 - European Commission and EEAS, «Annual Report on the Sahel Regional Action Plan», SWD/2016/482, 23 December 2016, available at: https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-5009-2017-INIT/en/pdf. (accessed 26 Mai 2024).

13 - European Court of Auditors, «European Union Emergency Trust Fund for Africa», Special Report, No.32, 2018, available at: https://2h.ae/gzPS (accessed 26 Mai 2024).

14 - European Union External Action Service, Strategy for Security and Development in the Sahel, 2011, available at: https://2h.ae/ethJ (accessed 26 Mai 2024).

15 - European Union, «Joint Statement by the Council and the Representatives of the Governments of the Member States Meeting within the Council, the European Parliament and the Commission on European Union Development Policy: The European Consensus», Official Journal of the European Union, C 46/1, 24 February 2006, available at: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A42006X0224%2801%29 (accessed 04 Mai 2024).

16 - Eurostat, Statistics Explained: Africa-EU - International Trade in Goods Statistics, updated 7 November 2019, available at: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Africa-EU_-_international_trade_in_goods_statistics&oldid=457940 (accessed 26 Mai 2024).

17 - Foreign Affairs Committee, «Session with Minister of State for Africa inquiry - Oral evidence», 12 March 2019, available at: https://committees.parliament.uk/event/12431/formal-meeting-oral-evidence-session/ (accessed 26 April 2024).

18 - Fox Benjamin, «EU must win 'battle of narratives' with Russia to retain African influence», Euractiv, Jul 12, 2023, available at: https://www.euractiv.com/section/africa/news/eu-must-win-battle-of-narratives-with-russia-to-retain-african-influence/ (accessed 16 Mai 2024).

19 - France 24, «Macron embarks on African visit to 'renew relationship' with continent», france24, 25/07/2022, available at: https://www.france24.com/en/africa/20220725-macron-embarks-on-african-visit-to-renew-relationship-with-continent (accessed 20 Mai 2024).

20 - Frances Perraudin, «'Marauding' migrants threaten standard of living, says foreign secretary», The Guardian, 10 Aug 2015, available at: https://www.theguardian.com/uk-news/2015/aug/09/african-migrants-threaten-eu-standard-living-philip-hammond (accessed 20 April 2024).

21 - Fröhlich Silja, »Françafrique lives on«, Deutsche Welle (DW), 08/03/2020, available at: https://www.dw.com/en/africa-and-france-an-unfulfilled-dream-of-independence/a-54418511 (accessed 25/03/2024).

22 - Glazebrook Dan, «West Eyes Recolonization of Africa by Endless War; Removing Gaddafi was Just First Step», RT, 20 October 2017,

available at: https://www.rt.com/op-ed/407332-gaddafi-west-sirte-recolonization/ (accessed 18 Mai 2024).

23 - Global rights watch, »France's Theft of African Resources«, 4 March 2022, available at: https://grwatch.org/en/frances-theft-of-african-resources/ (accessed 20 Mai 2024).

24 - Hardie Michael, The UK's trade and investment relationship with Africa: 2016, Office for National Statistics, 23 May 2016, available at: https://cuts.top/EYSI (accessed 26 April 2024).

25 - Hilsum Lindsey, «The Chinese are coming», channel news, 04 July 2005, available at: http://www.channel4.com/news/articles/world/asia_pacific/the+chinese+are+coming/109600.html (accessed 13/05/2018).

26 - Immenkamp Beatrix, «EU sanctions: A key foreign and security policy instrument», European Parliamentary Research Service, April 2024, available at: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2024/760416/EPRS_BRI(2024)760416_EN.pdf

27 - Lyman Princeton N, «China's Rising Role in Africa», Council on Foreign Relations, 21 July 2005, available at: https://www.uscc.gov/sites/default/files/7.21-22.05lyman_princeton_wrts.pdf (accessed 14/05/2018).

28 - Mbori Harrison and Gathii James Thuo, «Bilateralizing the EU-EAC EPA: An Introductory Legal Analysis of the Kenya-UK Economic Partnership Agreement», Afronomics law, 26 February 2020, available at: https://www.afronomicslaw.org/category/analysis/bilateralizing-eu-eac-epa-introductory-legal-analysis-kenya-uk-economic (accessed 25 Mai 2024).

29 - Nogués Eduardo Castellet, «Confronting the China Challenge in Africa: The Lobito Corridor», Center for European Policy Analysis (CEPA), April 2, 2024, available at: https://cepa.org/article/

confronting-the-china-challenge-in-africa-the-lobito-corridor/ (accessed 16 Mai 2024).

30 - Olivie Iliana and Perez Altor, «Possible Impacts of Brexit on EU Aid and Humanitarian Policiesn», European Parliament, 2017, p.p.17-30, available at: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/578042/EXPO_STU(2017)578042_EN.pdf (accessed 25 Mai 2024).

31 - ONS, «Foreign direct investment (FDI) totals for inward and outward flows, positions and earnings, 2016 to 2017», 2019, London: ONS, available at: https://2h.ae/Bilg (accessed 26 Mai 2024).

32 - ONS, «Foreign direct investment involving UK companies: 2017», London: ONS, 2018, available at: https://2h.ae/vDur (accessed 26 Mai 2024).

33 - ONS, «Outward Foreign Direct Investment (FDI) Involving UK Companies: 2018», London: ONS, 2019, available at: https://2h.ae/FCYp (accessed 26 Mai 2024).

34 - ONS,»Gross domestic product at market prices: current price: seasonally adjusted £m», London: ONS, 2019, available at: https://2h.ae/tbbE (accessed 26 Mai 2024).

35 - Pirozzi Nicoletta, «The EU's Comprehensive Approach to Crisis Management», Geneva, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), June 2013, available at: https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/Pirozzi_EU-CM.PDF (accessed 26 Mai 2024.

36 - Price Mark, «UK–Africa trade will be even better after Brexit», News24, 13 August 2017, available at: https://www.news24.com/fin24/uk-africa-trade-will-be-even-better-after-brexit-20170811 (accessed 20 April 2024).

37 - Rahhou Jihane, «Investment Summit: UK Looks to Build Modern,

Mutually Beneficial Ties With Africa», Morocco World News, Jan. 11, 2024, available at: https://2h.ae/Jvfz (accessed 26 April 2024).

38 - Ross Aaron, Factbox: Russian military cooperation deals with African countries, Reuters, 17 October 2018, available at: https://www.reuters.com/article/idUSKCN1MR0KH/ (accessed 17 Mai 2024).

39 - Sauvage Grégoire, »France shifts policy on aid to Africa to counter rising Chinese influence«, France 24, 06 March 2021, available at: https://www.france24.com/en/africa/20210306-france-shifts-policy-on-aid-to-africa-to-counter-rising-chinese-influence (accessed 25/05/2024).

40 - Sherriff Andrew et al, «Glass half full: Study on EU lessons learnt in mediation and dialogue», Maastricht: ECDPM, 2013, available at: https://ecdpm.org/application/files/1916/5546/9372/2013-Glass-Half-Full-Study-EU-Lessons-Learnt-Mediation-Dialogue.pdf (accessed 26 Mai 2024).

41 - Steinberg Eugene, «Putin's Russia and Africa», Council on Foreign Relations) FR 13 August 2015, available at: https://www.cfr.org/blog/putins-russia-and-africa (accessed 17 Mai 2024).

42 - Tadesse Lidet et al, «The EU-Africa peace and security partnership Political and financial stumbling blocks and a few ways forward», The European Think Tanks Group (ETTG), September 2022, available at: https://ettg.eu/wp-content/uploads/2022/11/The-EU-Africa-peace-and-security-partnership.pdf (accessed 26 Mai 2024).

43 - UNCTAD, «Key Statistics and Trends in Regional Trade in Africa», Geneva: UN, 2019, p.17, available at: https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab2019d3_en.pdf (accessed 26 Mai 2024).

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Livres

1. Brunschwig Henri, Le partage de l'Afrique noire, Paris: Editions Flammarion, 1971.
2. Gabas Jean-Jacques, L'aide publique française au développement, Etudes de la Documentation Française: Paris, 2005.

2- Articles

1 - Gouttebrune François, »La France et l'Afrique: Le crépuscule d'une ambition stratégique?«, Politique étrangère, Vol.67 , No.4, 2002.

2 - Hugon Philippe, »La politique économique de la France en Afrique: La fin des rentes coloniales?«, Politique Africaine, N°.105, 2007.

3 - Lafargue François, «Le Brésil, une puissance africaine?», Afrique contemporaine, No.228, 2008.

3- Articles Web

1 - le groupe Marly, «La voix de la France a disparu dans le monde», Le Monde, 22 février 2011, disponible à: https://www.lemonde.fr/idees/article/2011/02/22/on-ne-s-improvise-pas-diplomate_1483517_3232.html (consulté le 25/03/2024).

2 - Malagardis Maria, Rwanda: vérités et ambiguïtés sur l'opération Turquoise, Liberation, 23 juin 2019, disponible à: https://www.liberation.fr/planete/2019/06/23/rwanda-verites-et-ambiguites-sur-l-operation-turquoise_1735721/ (consulté le 21/05/2024).

3 - Mbembe Achille, «Quand le panafricanisme devient sectarisme», Jeune Afrique, 23 January 2023, disponible à: https://www.jeuneafrique.com/1284640/politique/quand-le-panafricanisme-devient-sectarisme/ (consulté le 21/05/2024).

4 - Ministère des Armées,»2003–2016: les premiers pas de l'Europe

de la défense, au service de la stabilité internationale», Ministère des Armées, 25 mai 2022, disponible à: https://www.defense.gouv.fr/actualites/2003-2016-premiers-pas-leurope-defense-au-service-stabilite-internationale (consulté le 21/05/2024).

5 - RFI, Niger: la perspective d'un déploiement de militaires russes divise la junte, RFI, 01/02/2024, disponible à: https://www.rfi.fr/fr/afrique/20240201-la-perspective-d-un-d%C3%A9ploiement-de-militaires-russes-au-niger-divise-la-junte (consulté le 21/05/2024).

6 - Vircoulon Thierry et al, «Thématiques, acteurs et fonctions du discours anti-français en Afrique francophone», Études de l'Ifri, Ifri, Juin 2023, p.4, disponible à: https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/ifri_thematiques_acteurs_et_fonctions_du_discours_anti-francais_en_afrique_francophone.pdf (consulté le 21/05/2024).

الفصل الثالث

القوى الإقليمية الصاعدة في دائرة المنافسة على القارة الإفريقية

الفصل الثالث
القوى الإقليمية الصاعدة في دائرة المنافسة على القارة الإفريقية

بعد أن كان التنافس الدولي في إفريقيا محصورا على القوى التقليدية الغربية بالخصوص التي تتعامل مع دول القارة انطلاقا من الخلفيات الاستعمارية، برزت أدوار أخرى لقوى إقليمية جديدة تزايد اهتمامها بإيجاد شراكات تعاون اقتصادي وتجاري وحتى عسكري معها، كتركيا (إسرائيل) والهند التي ترتبط مع عدة دول إفريقية بعلاقات متداخلة الأبعاد والأهداف. وهذا التواجد الخارجي باعتباره - نظام تغلغل- كانت له أهداف أكبر، خاصة أن البحث عن دول حليفة بعيدا عن المحور الغربي أصبح أولوية لمعظم دول القارة، ذلك أن تجربتها في التعاون مع الدول المستعمرة سابقا أكدت أن هذه الأخيرة لا تريد إلا استكمال الاستعمار بطريقة أخرى، إضافة إلى وعي الشعوب والتعبئة التي دفعت بالكثير من الأنظمة السياسية لإعطاء صورة عن التغيير السياسي عن طريق منع القوى الأوروبية من التدخل في الشؤون الداخلية.

لذلك يعمل هذا المحور على تحليل أدوار القوى الإقليمية الجديدة التي تشترك في كونها قوى استطاعت التغلغل في إفريقيا بطريقة أثرت بها على ميزان القوة الإفريقي، سواء تعلق الأمر بميزان القوى بين الدول الإفريقية في حد ذاتها أو المرتبط بتوزيع المكاسب على القوى الدولية الأخرى المتنافسة على القارة، فالهند كقوة صاعدة تحاول إعادة علاقاتها التاريخية مع دول القارة والنضال المشترك والقيم الإيديولوجية التي جمعتها بالدول الإفريقية طيلة فترة الاحتلال الغربي إلى غاية الحرب الباردة وتشكل حركة عدم الانحياز، ثم البحث عن نفوذ خارج مجالها الإقليمي، إلى الفضاء الأوسع الذي تشكل افريقيا جزءا مهما منه وهو الفضاء الهندوباسيفيكي، في ظل محاولة الصين- منافسها التقليدي- تطويق القارة اقتصاديا وتوسيع نفوذها الاستراتيجي هناك، ثم نأتي إلى الدور التركي الذي أصبح مهما في الترتيبات الأمنية في القارة الإفريقية، خاصة بعد الانقلابات العسكرية وتراجع أدوار القوى الغربية في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما منح لتركيا فرصا لتعزيز شراكاتها الاقتصادية، وحماية مصالحها التجارية، وصولا إلى (إسرائيل) التي لها تغلغل كبير وعلاقات اقتصادية وعسكرية مع عدة دول إفريقية،

حيث سنحاول التركيز على أبعاد الإستراتيجية (الإسرائيلية) للتغلغل في القارة، ومدى استجابة الدول الإفريقية لربط علاقات براغماتية معها، في ظل انعكاسات الحرب في غزة على صورة الكيان الصهيوني أمام الشعوب الإفريقية، وتأثيرها على حكوماتها من أجل تخفيف سياسات التعاون معها.

المبحث الأول
الهند وإرث غاندي في إفريقيا.. معالم دور صاعد ومتجدد

يتعزز التواجد الهندي في إفريقيا بالعلاقات التاريخية التي ربطت الهند بدول القارة منذ طريق الحرير الذي كان يربط آسيا بالقارة الإفريقية، ثم في فترة الاستعمار الغربي حيث وبعد استقلالها عام ١٩٤٧، أكدت الهند على دعم حركات التحرر في العالم، وأصبحت الدولة التي تحاول جمع الدول الافريقية والآسيوية المستعمرة من خلال حركة عدم الانحياز ومجموعة الـــ ٧٧، وكان الزعيم الروحي المهاتما غاندي (*) قد سافر الى جنوب إفريقيا عام ١٨٩٣، كمحامٍ عن شركة هندية لها أعمال في جنوب افريقيا، وبدأت مسيرة العمل والنضال السياسيٍ، والدفاع عن حقوق الإنسان ومساندة أفراد الجالية الهندية هناك، واستمرت هذه المسيرة ٢٢ سنة ليعود إلى الهند عام ١٩١٥، ليواصل النضال السياسي من أجل استقلال بلاده، رافعا قيم المساواة والعدالة والحرية ومناهضة التمييز العنصري، وهي القيم التي دافع عنها خلال رحلته الطويلة إلى جنوب إفريقيا، واكتسب من خلالها صيتا واسعا مهد له الطريق ليصبح الزعيم الأول والأشهر في الهند، كان لغاندي دورا مهما في توطيد علاقات الهند بإفريقيا فالدعم المتواصل للدول الإفريقية ضد الاستعمار والإبادة الجماعية ساهم في رسم معالم حقوق الإنسان والمساواة والتحرر في القارة، واتبعت الهند في بداية علاقاتها مع افريقيا إستراتيجية قائمة على أولويتين رئيسيتين، وهما مساندة الشعوب الإفريقية وحركات التحرر للتخلص من الاستعمار الأوروبي، ومكافحة كل أشكال تمييز العنصري(٢).

(*) ولد المهاتما غاندي عام ١٨٦٩ بمقاطعة كوجارات شمال غربي الهند، في عائلة مثقفة واعية بالعمل السياسي، تابع تعليمه الابتدائي والثانوي في الهند ثم انتقل الى إنجلترا ليحصل من جامعة لندن على شهادة البكالوريوس، وأصبح بعدها عضوا في نقابة المحامين عام ١٨٩١م. وكانت أهم القضايا في مسيرته العملية دفاعه ومناهضته لمشروع قانون يحرم الهنود من حق التصويت في المجلس التشريعي بولاية ناتال بجنوب افريقيا. واستمرت مسيرة نضاله بعد عودته الى الهند ومواجهة الاستعمار البريطاني وقيادة حركات العصيان المدني ضد السلطات الاستعمارية. وتم اغتياله في كانون الثاني عام ١٩٤٨ لمزيد من المعلومات انظر:

مهاتما غاندي، زعيم ثورة المنبوذين في الهند، الجزيرة، الموسوعة، ١١ شباط ٢٠٢٤، في الموقع: https://bit.ly/3JMq669، ٢٠ نيسان ٢٠٢٤.

(٢) شادي إبراهيم، **استراتيجية الهند في افريقيا،** مركز الجزيرة للدراسات، حزيران ٢٠٢٣، ص٤.

تأتي الإستراتيجية الهندية في إفريقيا مرتكزة على ثلاثة أسس وهي سياسة القمم والمبادلات التجارية وتوسيع الاستثمارات واستمرت العلاقات التاريخية للهند مع القارة الإفريقية منذ دعمها لحركات التحرر ومواجهة أشكال التمييز العنصري، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ركزت الهند في هذه العلاقات على الدعم المالي والسياسي لحركات التحرر في المحافل الدولية والأمم المتحدة، إضافة إلى توسيع تواجد الجالية الهندية بإفريقيا والتي استطاعت بناء علاقات قوية داخل المجتمعات الإفريقية والمساهمة في البناء الاقتصادي بعد استقلالها[1].

في عام ١٩٤٧، لم تكن إلا أربع دول إفريقية ذات سيادة، وهي مصر وإثيوبيا وجنوب إفريقيا وليبيريا، ثم جاء تأسيس حركة عدم الانحياز، التي ساهمت فيها الهند مساهمة ملموسة دبلوماسيا وسياسيا، ومع نهاية الحرب الباردة تبنت الهند نموذجا اقتصاديا قائما على الليبرالية وتحرير السياسات الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاع الخاص، وهو ما جعل سياستها الخارجية تنفتح على العالم لغرض إيجاد علاقات اقتصادية وتجارية وكان لإفريقيا حصة كبيرة من ذلك، خاصة في ظل التحديات المشتركة، والرؤية الموحدة حول ضرورة إيجاد نظام اقتصادي دولي جديد، ينصف الدول المتخلفة[2].

رغم اعتماد النهج الاقتصادي الليبرالي وانتقال التصور الهندي للنظام الدولي من البعد الايديولوجي إلى البعد البراغماتي الواقعي غير أن علاقاتها مع إفريقيا ظلت قائمة على الخلفيات التاريخية والأيديولوجية، ومازال الانتصار لدول الجنوب هو الهدف الذي يوحّد تصورات الطرفين فرغم التعاون الهندي مع المحور الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتشاركهما لتحالفات عسكرية وأمنية دولية وإقليمية لكن القضايا الخلافية بينهما توحد من التصورات الهندية – الإفريقية، في قضايا كالمناخ وإعادة إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإعادة النظر في دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، التي لا تخدم سياساتها دول الجنوب، فقد اتبعت الهند في إفريقيا إستراتيجية ترتكز على التعاون المتبادل بين دول الجنوب south - south Cooperation منذ عقد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥م، والذي كان يحاول جمع الدول التي عانت من الاستعمار الأوروبي في صف واحد لتبادل خبرات بناء الدولة بعد الاستعمار، وكيفية النهوض

(١) مروة عبد العليم، **العلاقات الهندية الإفريقية: تعاون مستمر وكفاح مشترك**، آفاق آسيوية، العدد ١٢، ٢٠٢٣، ص٢٧٠.

(٢) مصطفى شلش، **سياسات الفيل: الحضور الهندي في إفريقيا**، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ٨ تشرين الأول ٢٠٢٣، في الموقع: https://bit.ly/3Q8UKd9، تاريخ التصفح ٢٢ نيسان ٢٠٢٤.

بالاقتصادات الوطنية في افريقيا وآسيا[١].

وإن كانت الحرب الباردة قد شكلت منعرجا في إدارة علاقات الهند مع الدول النامية، لكن تحوّل الاقتصاد الهندي إلى النهج الليبرالي قد أعطى بعدا براغماتيا واضحا لتلك العلاقات، ومنذ ذلك الوقت ومع ازدياد النمو الاقتصادي الهندي، أصبحت الإستراتيجية الهندية اتجاه القارة الإفريقية مدفوعة بمجموعة من الاعتبارات كما يلي[٢]:

- البحث عن أسواق جديدة في ظل تنامي الإنتاج الهندي، في النسيج والكيماويات والألبسة الجاهزة والصناعات الجلدية، والمجال التكنولوجي الذي قطعت فيه أشواطا مهمة.
- حاجة الهند للتأييد السياسي والدبلوماسي من طرف الدول الإفريقية، للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وهو الأمر الذي تعده الهند ضرورة ملحة مع تزايد النفوذ الصيني في محيطها الإقليمي وفي مناطق النفوذ في النظام الدولي.
- قدرة الأسواق الإفريقية على استيعاب الصادرات الهندية، بسبب حاجة الدول الإفريقية للمواد الاستهلاكية[٣]، باحتوائها على ما يقارب مليار ونصف نسمة، وهو الأمر الذي يجعل من تصدير الإنتاج الهندي أسهل وأكثر ليونة، في ظل الحاجة الملحة لدول القارة وعدم قدرتها على تفعيل الإنتاج المحلي.
- زيادة قدرة الدياسبورا (الجالية) الهندية وتصدير اليد العاملة المؤهلة، لجلب الاستثمارات وخفض الضغط على مناصب العمل في الهند، مع ارتفاع عدد السكان.
- حاجة الهند لمصادر الطاقة ضمن أولويات تعزيز علاقاتها بالدول الإفريقية المنتجة للنفط، إضافة إلى كون القارة الإفريقية تزخر بالمعادن والمواد الخام كالحديد والماس، خاصة أن الهند تعد ثالث مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين، حيث يشهد الاقتصاد الهندي نموا متسارعا يتطلب كميات أكبر من المواد النفطية والمواد الخام.

بدأت ملامح تلك الإستراتيجية تتضح مع إعادة تفعيل برامج الشراكة والتعاون بين الهند والدول الإفريقية حيث شكل منتدى التعاون الفني والاقتصادي الهنديITEC، فرصة مهمة للطرفين من أجل تعزيز الشراكة بينهما وجاءت خريطة الطريق ٢٠٣٠،

(١) شادي إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢.

(٢) أسماء الحسيني، **الهند شريك اقتصادي في إفريقيا**، آفاق آسيوية، العدد ٩، ٢٠٢٢، ص ١٨٣.

(٣) محمد محمود عبد الرحيم، **العلاقات الهندية الإفريقية: الاستراتيجية والدوافع**، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٦، في الموقع: https://bit.ly/4aUCw7A، ٢٩ نيسان ٢٠٢٤.

كبرنامج لتحقيق هذه الشراكة واقعيا، وتبادل الخبرات الفنية والتقنية باعتبار الهند شريكا للدول الإفريقية النامية[١]، وكان التأسيس الأول لهذا المنتدى عام ١٩٦٤، أين قامت الهند منذ ذلك الوقت بتدريب أكثر من ٢٠٠ ألف شخص في قطاع الدفاع والقطاع المدني والتعليم العالي من ١٦٠ دولة، في ظل حوكمة المؤسسات والخبرة في مجالات التنمية التي تتميز بها الهند، فمنذ عام ٢٠١٤ تسارعت وتيرة أشغال هذا المنتدى وتمكنت الهند من برمجة حوالي ١٠٠ ألف دورة تدريبية ومنح دراسية وتدريبات عبر منصات رقمية عديدة[٢].

وكانت فكرة المنتديات الاقتصادية وسياسة القمم أهم ركائز الإستراتيجية الهندية تجاه إفريقيا، ومن أهمها المنتدى الهندي الإفريقي المنعقد في شهر نيسان ٢٠٠٨، والذي عُدَّ فاتحة لبداية علاقات تعاون مهمة بين القارة الإفريقية والهند، حيث قال رئيس الوزراء الهندي السابق «مانموهان سينغ» خلال افتتاحه لأشغال المنتدى[٣]: «إن إفريقيا هي قارتنا الأم ربما تكون ديناميكيات الجيولوجيا هي التي أدت إلى تباعد أراضينا، لكن التاريخ والثقافة وعمليات التنمية ما بعد الاستعمارية جمعتنا معا مرة أخرى، وإن المحركين الرئيسيين للعلاقات الحديثة بين الهند وإفريقيا هما التجارة والاستثمارات».

عبرت هذه الكلمات عن بداية عهد جديد للعلاقات الهندية الإفريقية، الذي يخرجها من البعد الإيديولوجي إلى البعد الاقتصادي التجاري، في ظل النمو الاقتصادي المتسارع للهند وحاجتها للموارد الأولية من إفريقيا التي تزخر بها، إضافة إلى إيجاد أسواق لمنتجاتها وضمان شركاء تجاريين، خاصة مع القرب الجغرافي للهند مع الدول الإفريقية المطلة على المحيط الهندي، ووافقت الهند في هذا المنتدى على خطوط ائتمان جديدة بقيمة ٥٤ مليار دولار، ومنح امتيازات جمركية للدول الإفريقية الأقل نموا، جاء بعده مؤتمر آخر عقد في أديسا بابا بإثيوبيا شهر أيار عام ٢٠١١، والذي تعهدت فيه الهند بتقديم ٥ مليار دولار على شمل قروض لبعض الدول الإفريقية[٤].

(1) Insightsias, india-africa ties, 3 july 2023, in https://bit.ly/49VETpF , 24/04/2024

(2) Indian technical and economic cooperation program, ministry of external affairs, government of India, in https://www.itecgoi.in/index

(٣) مصطفى شلش، مرجع سابق.

(4) Christian Wagner, India's Africa policy, SWP research paper, N 9, June 2019, p11.

إضافة إلى ذلك تم اقتراح انشاء خط للسكك الحديدية بين جيبوتي واثيوبيا بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، مع تقديم ١٠ ملايين دولار من طرف بنك إكسيم الحكومي الهندي لبنك التنمية لغرب افريقيا، و٣٠ مليون دولار لبنك التصدير والاستيراد الإفريقي، و٢٥٠ مليون دولار لبنك الايكواس للاستثمار والتنمية[١].

بدأت إستراتيجية الهند الاقتصادية تتضح مع طرح مشروع ممر النمو الآسيوي الإفريقيAAGC أو الممر الأفرو - آسيوي، خلال اجتماع بنك التنمية الإفريقي عن طريق الإعلان المشترك الصادر عن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ورئيس وزراء اليابان شينزو آبي شهر تشرين الثاني ٢٠١٦، ويقوم المشروع على أربع قطاعات هي البنية التحتية العالية مشاريع التنمية والتعاون التواصل المؤسساتي والجودة، وتعزيز القدرات والمهارات المشتركة[٢].

وتوضح الخريطة أدناه خطوط ممر النمو الأفرو - آسيوي الذي يشمل ٥٤ دولة في إفريقيا، و٨ دولة من جنوب آسيا و١١ دولة من جنوب شرق آسيا و١٤ دولة جزرية في المحيط الهندي إضافة إلى الهند واليابان، ويظهر الخط المستمر طرق الشحن الرئيسية للممر، أما الخط المتقطع فيظهر الطرق المحتملة الممكن إنجازها مستقبلا.

(١) مصطفى شلش، مرجع سابق.

(2) Asia A Africa growth corridor, partnership for sustainable and innovative development, https://bit.ly/3WhbH9i 29 April 2024.

خريطة رقم ٢ خطوط ممر النمو الأفرو - آسيوي[1]

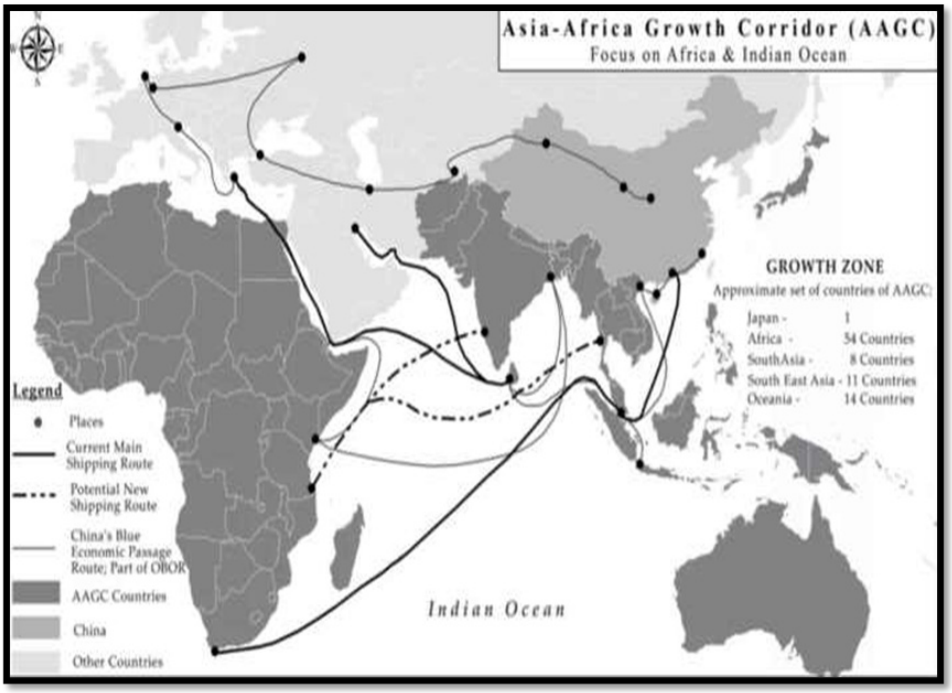

يظهر المدى الجغرافي لممر النمو الأفرو آسيوي أكثر اتساعا من مبادرة الصين الاقتصادية الحزام والطريق في إفريقيا عبر نموذج المحاكاة الجغرافية[٢*]GSM، حيث تركز فكرة الممر على ربط الموانئ الهندي بالموانئ الإفريقية المطلة على المحي الهندي والأطلسي على السواء فمثلا سيتم ربط ميناء جمناغار بولاية غوجارات الهندية مع ميناء جيبوتي المطل على خليج عدن والذي يعد معبرا مهما للمواد الطاقوية والتجارة

(1) le matinal , India must revive Asia Africa growth corridor to counter china, 20 July 2021, in: https://bit.ly/3JKzDKB , April 29, 2024.

(٢)* يقوم نموذج المحاكة الجغرافي على دمج المعلومات الجغرافية والديموغرافية والبيئية والاقتصادية وتخطيط المدن، ويساعد هذا النموذج صناع القرار على استغلال الأراضي والموانئ والبحار، ومحاكاة التفاعلات داخل الأنظمة الجغرافية المختلفة، لمزيد من المعلومات أنظر:
Min chen and others, «Geographic modeling and simulation systems for geographic research in the new era: Some thoughts on their development and construction», science china, June 2021.

العالمية، وفي البداية سيتم التركيز على موانئ إثيبويا وكينيا وتنزانيا وأوغندا والجانب الشرقي من الموانئ الإفريقية، ثم الانتقال إلى موانئ الجانب الغربي من القارة[١].

أما قطاعيا فتعتمد فكرة ممر النمو على التعاون في قطاعات أولوية كالصحة والأدوية والزراعة وإدارة الكوارث[٢]، وتعد شراكة الهند مع اليابان في إفريقيا جمعا بين الخبرة الهندية في التسويق والإنتاج واليد العاملة المؤهلة، مع القدرات التقنية والتكنولوجية والتمويلية التي يمكن لليابان توفيرها، وهو الأمر الذي يحقق مكاسب للطرفين إضافة إلى الدول الإفريقية التي ستستفيد من ذلك في عملية التنمية[٣].

كما يمكن أن يعزّز الممر الاقتصادي الرابط بين الهند و(الشرق الأوسط) وأوروبا IMEC المعلن عنه شهر أيلول ٢٠٢٣، من التعاون الاقتصادي بين الهند ودول شمال إفريقيا، وجاءت فكرة هذا الممر خلال مؤتمر نيودلهي الذي جمع عدة دول منها الولايات المتحدة فرنسا ألمانيا، الهند الإمارات العربية والسعودية، ورغم أنه قد يشمل دولا من شمال إفريقيا فقط، لكن هذه الدول يمكن أن تكون بوابة لدخول الأسواق الإفريقية الأخرى، ويوضح الشكل التالي المبادلات التجارية بين الهند وإفريقيا والذي بدأ بالتزايد منذ عام ٢٠١١، إذ بلغ حجم الصادرات الهندية نحو افريقيا تلك السنة ٣ مليار دولار بينما بلغ إجمالي الصادرات الإفريقية ٢,٤ مليار دولار ليتضاعف عدة مرات بحلول عام ٢٠١٥، وتصبح صادرات الهند نحو إفريقيا تتخطى ٥٤,٥ مليار دولار بينما بلغت صادرات الدول الإفريقية نحو الهند في ذات السنة ٢١٢,٥ مليار دولار.

(١) براكريتي غوبتا، الهند تواجه حزام الصين بممر أفروآسيوي مدعوم يابانيا، صحيفة (الشرق الأوسط)، عدد ٢٨ تموز ٢٠١٧، في الموقع: https://bit.ly/3UE3eeY، ٢٩ نيسان ٢٠٢٤.

(2) Asia A Africa growth corridor, op.cit.

(٣) براكيني غوبتا، مرجع سابق.

شكل رقم ٠٨ المبادلات التجارية بين الهند وإفريقيا[1]

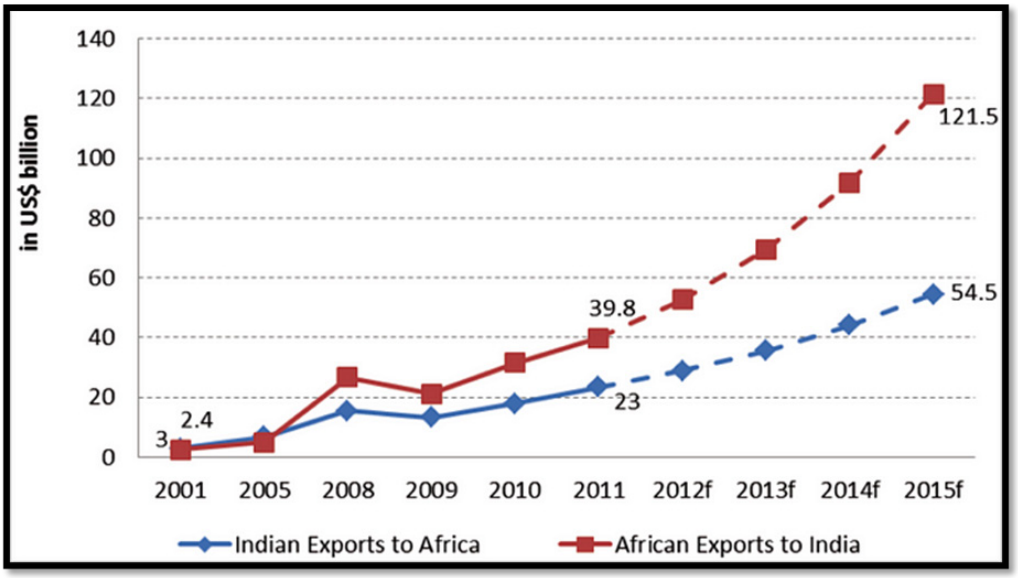

كما زادت تدفقات الاستثمار بين الهند وأفريقيا في العقدين الماضيين بسبب الوضع الاقتصادي الجيد معدل النمو وبيئة الأعمال الملائمة، والتخفيف من قواعد الاستثمار وزيادة الأرباح على الاستثمار، وتوسيع النزعة الاستهلاكية، وقد زادت تدفقات الاستثمار الخارجي في الهند من ٤٤ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٩، إلى ٧٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، وارتفع إلى ٧٩,٣ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، وحقق رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند قفزة كبيرة من ٧٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠، إلى ١,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وارتفعت إلى ٩٦,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠[2].

ويوضح الجدول التالي، حجم التجارة البينية بين الهند وإفريقيا بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٨، والذي يتضح من خلاله تضاعف واردات الهند من إفريقيا، خاصة في مجال النفط والمواد الأولية، في المقابل استمرار صادرات الهند نحو دول القارة لتصل إلى ما يقارب ٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٨.

(1) Keena, India's role in Africa, in https://bit.ly/4diS2fo , 22 April 2024.

(2) Rajender Singh Godara and others, India-Africa Trade and Investment Coopp eration for Economic Development, in regional Trade and Development Strategies in the Era of Globalization, 2020, p99.

جدول رقم ٥ حجم التجارة بين الهند وإفريقيا في الفترة بن ٢٠٠٣ و٢٠١٨ مليار دولار [١]

السنة	واردات الهند من إفريقيا	صادرات الهند نحو إفريقيا
٢٠٠٣	٣,٢٦	٣,٦٢
٢٠٠٥	٤,٩٣	٦,٧٣
٢٠٠٧	١٨,٣١	١٢,٤٤
٢٠٠٩	٢١,١٢	١٣,٣١
٢٠١١	٣٩,٧٨	٢٣,٣٥
٢٠١٣	٣٩,٤٢	٣٤,٠٨
٢٠١٥	٣٣,٧٨	٢٥,٦٤
٢٠١٦	٢٦,١٤	٢٢,٦١
٢٠١٧	٣٥,٨٠	٢٤,٣٨
٢٠١٨	٤١,٥١	٢٦,٩٥

وبلغت تجارة الهند مع القارة الإفريقية عام ٢٠٢٠ ما يقارب ٦٦,٧ مليار دولار، وتعد كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر والجزائر والسودان وأنغولا أهم الدول الإفريقية التي تربطها مع الهند علاقات اقتصادية وتجارية كبيرة، تشمل خصوصا استثمارات البنى التحتية والصادرات الاستهلاكية [٢]، وفي هذا السياق كان وزير الخارجية الهندي جايشانكار، قد أكد في كلمته أمام المؤتمر السابع عشر لبنك CII-EXIM حول شراكة النمو بين الهند وإفريقيا، أن العلاقات التجارية بين بلده والقارة الإفريقية بلغت٨٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١، أما حجم الاستثمارات الهندية التراكمية فقد بلغت حوالي ٧٣,٩ مليار دولار أمريكي في الفترة

(1) Rajender Singh Godara and others, India-Africa Trade and Investment Cooperation for Economic Development, in regional Trade and Development Strategies in the Era of Globalization, 2020, p. 95.

(٢) مروة عبد العليم، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

من ١٩٩٦ إلى ٢٠٢١[١].

تعد نيجيريا أكبر شريك تجاري للهند في إفريقيا، إذ سجل إجمالي التجارة الثنائية بين الهند ونيجيريا خلال العام ٢٠٢١-٢٢ ١٤,٩٥ مليار دولار أمريكي، مقابل ٨,٨١ مليار دولار أمريكي خلال العام ٢٠٢٠-٢١، وبلغت الصادرات الهندية إلى نيجيريا خلال الفترة ٢٠٢١-٢٢ ٤,٦٦ مليار دولار أمريكي مقابل ٣,١٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠-٢٠٢١، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٨,٧٥٪ من صادرات الهند، وسجلت واردات الهند خلال الفترة ٢٠٢١-٢٢ ما قيمته ١٠,٢٩ مليار دولار أمريكي، مقابل ٥,٦٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠-٢٠٢١[٢].

استحوذت الشركات الهندية على عدة قطاعات تصنيعية في نيجيريا وأصبحت المستثمر الرئيسي فيها، خاصة بعد مجيء الرئيس أوباسانجو عام ١٩٩٩، والذي فتح المجال للاستثمار الأجنبي من أجل إعادة تهيئة البنية التحتية، وبعد زيارته للهند عام ٢٠٠٠ زادت مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين وأصبحت الشركات الهندية قادرة على انتاج سلع تصدرها إلى بعض دول إفريقيا الأخرى، خاصة دول غرب إفريقيا المجاورة لنيجيريا مثل تشاد غانا والسنغال[٣].

(١) حمدي بشير، **لماذا تتجه الهند لبناء دبلوماسية عسكرية نشطة في إفريقيا**، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٥ نيسان ٢٠٢٣، في الموقع: https://bit.ly/4b8Nma1، تاريخ التصفح: ٢٢ نيسان ٢٠٢٤.

(2) Consulate general of India, Brief on India-Nigeria Bilateral Economic & Commercial Relations, in https://bit.ly/4aUl1V2 , 29april 2024.

(٣) Moses Ameh, a study of Nigeria-India foreign relations ٢٠١٥-٢٠٢١, in: https://bit.ly/3y0Sf6I , ٢٩ April ٢٠٢٤.

جدول رقم ٦ المبادلات التجارية بين الهند ونيجيريا بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٢ مليون دولار[١]

المبادلات الثنائية	٢٠١٧-٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٢
الصادرات الهندية	٢,٢٥٤,٩٢	٣,٠٠٥,٢١	٣,٦٠٩,٩١	٣,١٣٤,٨٩	٤,٦٦٣,١٧
الواردات الهندية	٩,٥٠١,٣٣	١٠,٨٨٤,٧١	١٠,٢١٣,٦١	٥,٦٧٢,٣٨	١٠,٢٩١,٥٨
الإجمالي	١١,٧٥٦,٢٥	١٣,٨٨٩,٩٢	١٣,٨٢٣,٥٢	٨,٨٠٧,٢٧	١٤,٩٥٤,٧٥

كما تعد الهند أكبر مستورد للمنتجات البترولية النيجيرية ومن إجمالي واردات الهند البالغة ١٠,٢٩ مليار دولار أمريكي من نيجيريا شكل النفط الخام ١٠,٠٣ مليار دولار أمريكي، وفي السنوات الأخيرة أصبحت نيجيريا أحد المصادر الرئيسية للنفط الخام بالنسبة للهند وبرزت نيجيريا كرابع أكبر مورد للنفط الخام والغاز الطبيعي المسال إلى الهند في عام ٢٠٢٠، وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أنه سيكون هناك حوالي ١٩,٣ مليار دولار أمريكي من الاستثمارات من قبل الشركات الهندية في نيجيريا[٢].

أما السودان فتعد أهم الشركاء الاقتصاديين للهند في إفريقيا، حيث تمت ترقية اللجنة الهندية السودانية المشتركة (التي تشكلت في كانون الثاني١٩٩٥) إلى لجنة وزارية مشتركة على المستوى الوزاري في حزيران ١٩٩٧، وعقدت اللجنة المشتركة الهندية السودانية الأولى في عام ١٩٩٧ في نيودلهي واجتمعت اللجنة المشتركة الثانية في عام ٢٠٠٠ في الخرطوم والثالثة، تم تنظيم جولة JCM في نيودلهي في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ شباط ٢٠١٧[٣].

(1) Consulate general of India, Brief on India-Nigeria Bilateral Economic & Commercial Relations, in https://bit.ly/4aUl1V2 , 29april 2024.

(2) Consulate general of India, Brief on India-Nigeria Bilateral Economic & Commercial Relations, op.cit.

(3) Consulate general of India, India-Sudan bilateral brief, in https://bit.ly/3UF45MD , 29 April 2024.

وبدأت المشاورات الثنائية بين الهند والسودان منذ عام ٢٠٠٠ واستمرت إلى غاية عام ٢٠١٨، إذ عقدت المشاورات في نسختها الثامنة ونتج عنها ما يقارب ٣٠ اتفاقية ثنائية تغطي الاستشارات والأعمال التجارية والصناعات الصغيرة والعلوم والتكنولوجيا، والإعلام والثقافة والمسائل القانونية والخدمات الجوية والزراعة، تعد الهند شريكا تجاريا مهما للسودان وتأتي في المقام الأول صادرات المواد الغذائية والمنتجات البترولية والسلع المصنعة والآلات والمعدات والمواد الكيميائية بما في ذلك الأدوية والمنسوجات إلى السودان، من جهته يصدر السودان بشكل أساسي الجلود والفول السوداني والصمغ العربي والقطن وبذور السمسم والبطيخ إلى الهند، وشهدت التجارة الثنائية بين البلدين ارتفاعا كبيرا في الآونة الأخيرة، حينها زار وفد من FIEO مكون من ١٤ عضواً السودان في تشرين الثاني ٢٠٢٢ لعقد اجتماعات مع اتحاد الغرف التجارية السودانية لاستكشاف فرص التجارة[1].

تأتي هذه المبادلات التجارية لتؤكد أهمية السودان في الإستراتيجية الهندية في إفريقيا خاصة بالنسبة لموقعها الجغرافي المهم المطل على البحر الأحمر، وفي ظل التنافس الدولي على المضائق والممرات البحرية وتواجد الصين بموانئ المنطقة التي تريد جعل ميناء بورتسودان من موانئ سلسلة اللؤلؤ البحرية الصينية، التي تطوق بها القارات الثلاث وتريد بها ضمان التواجد البحري الصيني بالقرب من أهم الممرات البحرية العالمية وضمان الإمـدادات من النفط والمواد الأولية، إضافة إلى حركة الصادرات الصينية نحو القارة الإفريقية التي تعدها الصين أكبر الأسواق العالمية طلبا للمنتجات الصينية.

كما يشكّل الأمن الغذائي متغيرا مهما لفهم العلاقات الاقتصادية الهندية الإفريقية حيث تأتي المبادلات التجارية الزراعية ضمن أهم أولويات هذه العلاقات، فقد بلغت واردات الهند الزراعية من إفريقيا ١,٥٦ مليار دولار تأتي في مقدمتها جوز الكاجو الخام الذي يشكل نصف هذه الواردات، ثم الخشب الذي وصلت قيمة الواردات الهندية منه ٢,١٩ مليار دولار إضافة إلى القطن والشاي اللذان ورغم إنتاج الهند لهما، لكن الكميات لا تكفي نظرا لتطور الاقتصاد الهندي في مجال صناعة النسيج والمفروشات والنمو الديموغرافي الذي يتطلب كميات أكبر من المواد الغذائية، من جهتها تستورد الدول الإفريقية الحبوب خاصة القمح، وتزود الهند هذه الدول بكميات

(1) Ibid.

كبيرة رغم التذبذب لي وصولها نظرا للاضطرابات الأمنية، وعدم الاستقرار في التموين عبر الممرات البحرية [١].

عام ٢٠١٨، وأثناء زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى أوغندا وخطابه أمام البرلمان، أعلن عن التعاون في قطاع الزراعة مع إفريقيا، من خلال مجموعة من المبادئ التوجيهية منها ضمان الأمن الغذائي وتعزيز القدرات الزراعية [٢]، وكانت صحيفة ذا إيكونوميك تايمز The Economist Times الهندية، قد نشرت تقريرا حول أهمية قطاع الزراعة في إفريقيا، وما يمكن أن يقدمه من استثمارات وفرص اقتصادية كبيرة مع حلول عام ٢٠٣٠، وطالبت الحكومة الهندية باستغلال هذه الفرص وتعزيز شراكات الهند الزراعية مع دول إفريقية في منظمة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (سادك) مثل جنوب إفريقيا تنزانيا زامبيا وبوتسوانا، وهو ما يمكّن الهند من تغيير اهتمامها بقطاعات البتروكيماويات والتقنيات والتكنولوجيا إلى القطاع الزراعي [٣].

ويوضح الجدول الموالي أهم الشركات المستثمرة في قطاع الزراعة في عدة دول إفريقية والذي يلاحظ من خلاله تنوع المنتجات الزراعية التي تستثمر فيها الهند بين السكر والبقوليات والقهوة والصويا، وترتكز الاستثمارات على تأجير الأراضي وامتلاكها من أجل زراعة منتجات مهمة مثل السكر وزيت النخيل، وتوفر هذه المساحات الشاسعة مردودا زراعيا مهما تمكنت من خلاله الشركات الهندية من تصدير الإنتاج إلى دول إفريقية مجاورة لتلك الدول.

(١) مصطفى شلش، مرجع سابق.

(2) Abhichek mishra, HHS Viswanathan, observer research foundation, India Aff rica partnership for food security, ORF occasional paper, N 242, April 2020, p24.

(٣) عماد عنان، **الاستثمارات الزراعية: بوابة الهند نحو التوغل في إفريقيا**، ١٩ حزيران ٢٠١٦ن نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3QscoZH، ٢٩ نيسان ٢٠٢٤.

جدول رقم ٠٧ أهم الشركات الهندية المستثمرة في قطاع الزراعة في إفريقيا[1]

الدولة	الشركة الهندية	المشروع
إثيوبيا	Karuturi Agro Products Plc	تملك ١٠٠ ألـف هكتار في مقاطعتي جاكاو وإيتانج في غامبيلا لـزراعـة النخيل لكن المشروع توقف ثم تم ابرام صفقة جـديـدة بقيمة ١٥ ألـف جنيه استرليني
	Ruchi Soya Industries	عقد ايجار لمدة ٢٥ سنة لمساحة تقدر بأكثر من ١٥٢ ألف هكتار لإنتاج فول الصويا في غامبيلا
	Chadha Agro Plc	حصلت على مساحة ١٠٠ ألف هكتار لإنتاج السكر في ولاية أوروميا
جمهورية الكونغو	ACIL Cotton Industries	خطط للاستثمار بقيمة ١٥ مليون دولار في عقود ايجار أراضي لزراعة القهوة والبقوليات
موزمبيق	Nirmal Seeds Mozambique	استأجرت ٢٠٠٠ هكتار من الأراضي منذ عام ٢٠١٣
مدغشقر	Varun International	حصلت على ٢٣٢ ألف هكتار لزراعة الذرة والبقوليات
الغابون	Olam International	حصلت على ٣٠ ألف هكتار من أجل انتاج زيت النخيل

(1) Abhichek mishra, HHS Viswanathan, observer research foundation, India Aff rica partnership for food security, ORF occasional paper, N 242, April 2020, p33.

من جهتها تلعب الجالية الهندية في إفريقيا دورا مهما في جلب الاستثمارات وإنعاش السياسات الاقتصادية الخارجية، حيث يتواجد عدد كبير من الهنود في دول مختلفة في إفريقيا، ففي جنوب إفريقيا تبلغ نسبتهم ٢,٥ بالمائة من إجمالي عدد السكان بحوالي ١,٣ مليون نسمة، وفي أوغندا وتنزانيا ٩٠ ألف نسمة، وفي كينيا حوالي ١٠٠ ألف نسمة [١]، بدأت الدياسبورا الهندية تنتقل إلى القارة الإفريقية منذ بدايات القرن العشرين، وفي موريشيوس مثلا توافد أكثر من نصف مليون عامل هندي منذ عام ١٨٣٤، للعمل في مزارع السكر منذ إلغاء قانون العبودية من طرف السلطات البريطانية واستقر معظمهم بعد ذلك في موريشيوس، لتكون نسبة الجالية الهندية فيها أكثر من ٦٨ بالمائة من إجمالي السكان، وأصبح لها دور مهم في الحياة السياسية والاقتصادية، أما في جنوب إفريقيا فبدأ توافد الهنود منذ عام ١٦٥٣، والتي اشتغلت في السكك الحديدية وبناء السفن ومناجم الفحم [٢].

جدول رقم ٠٨ تعداد الجالية الهندية في بعض الدول الإفريقية [٣]

الدولة	تعداد الجالية الهندية	نسبة الجالية الهندية من إجمالي السكان
جنوب إفريقيا	١,٣ مليون	٢,٧
موريشيوس	٩٩٤,٥٠٠	٦٢
كينيا	١٠٠,٠٠٠	٠,٣
تنزانيا	٩٠,٠٠٠	٠,٢
أوغندا	٩٠,٠٠٠	٠,٣
مدغشقر	٢٨,٠٠٠	٠,١٥
نيجيريا	٢٥,٠٠٠	٠,٠٢
موزمبيق	٢١,٠٠٠	٠,١
ليبيا	٢٠,٠٠٠	٠,٣٤
زمبابوي	١٦,٠٠٠	٠,١

(١) شادي إبراهيم، مرجع سابق، ص٣.

(2) Rau's IAS, Study circle, Indian diaspora in Africa, in https://bit.ly/3UCUuGl ; 22 April 2024

(3) Rau's IAS, study circle, Indian diaspora in Africa, in https://bit.ly/3UCUuGl; 22 April 2024

في سياق آخر تعد علاقات الهند النفطية مع إفريقيا أهم ركائز التواجد الهندي بالقارة، وتأتي شراكة الهند مع إفريقيا في مجال النفط من خلال عمليات التنقيب التي حصلت عليها شركات هندية في عدة دول إفريقية كليبيا والسودان ونيجيريا، ومن أهم هذه الشركات شركة ONGC-VIDESHLI، إضافة إلى شركات أخرى تمكنت من الحصول على استثمارات بقيمة ٢,٥ مليار دولار في موزمبيق، للتنقيب والعمل في حقول نفطية[١].

كما تستورد الهند من القارة الإفريقية اليورانيوم الذي توفره كل من ناميبيا والنيجر، إضافة إلى الذهب والماس والأحجار الكريمة والمعادن التي تزخر بها دول القارة، وتستثمر الشركات الهندية أيضا في الصناعات الاستخراجية[٢]، حيث تجد الدول الإفريقية نفسها غير قادرة على استغلال الموارد الطبيعية، في غياب التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، والتي يمكن للهند توفيرها وجلب اليد العاملة المؤهلة والتقنيات الحديثة لذلك.

من جهتها تعمل شركات النفطية الهندية للحصول على استثمارات في الحقول النفطية الليبية، بعد سنوات من التوقف بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، حيث عقدت شركة الغاز والنفط الهندية (ONGC)، مشاورات من أجل استئناف أشغال التنقيب والانتاج في ليبيا حسب مدير قطاع الاستكشافات سوشما راوات في الشركة[٣].

أما مع نيجيريا فترتبط الهند بعقود نفطية مهمة، حيث تلبي نيجيريا ١٢ بالمائة من حاجيات الهند النفطية وتعد ثاني مورد نفطي للهند بعد السعودية، ففي عام ٢٠٠٥ أعلنت شركة النفط الوطنية الهندية (ONGC) عن استثمارات بقيمة ٦ مليار دولار في قطاع النفط في نيجيريا، تشمل إنشاء محطة للطاقة مع شبكة سكك حديدية ومصفاة بترولية، إضافة إلى توفر الخبرة في التنقيب والاستخراج والإنتاج النفطي، وفي السودان تستثمر الهند حوالي ٧٥٠ مليون دولار في قطاع النفط، وقد تمكنت الشركة الهندية (ONGC) من شراء ٢٥ بالمائة من حصة الشركة الكندية (Tlemcen) في شركة النيل الكبرى السودانية المختصة في النفط (GNPOC)، وقبل ذلك كانت نفس الشركة قد

(١) حنان رزايقية، **دور المتغير النفطي في سياسة الهند الخارجية تجاه القارة الإفريقية**، قراءات إفريقية، ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٥، في الموقع: https://bit.ly/3QphYfk، ٢٩ نيسان ٢٠٢٤.

(٢) مروة عبد العليم، مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٣) محمد عبد السند، **شركة النفط الهندية تقترب من العودة إلى ليبيا**، الطاقة ٢٩ شباط ٢٠٢٤، في الموقع: https://bit.ly/3WofYI0، ٢٨ نيسان ٢٠٢٤.

مولت خطوطا للأنابيب النفطية من ميناء الخرطوم إلى ميناء بورتسودان، حيث تتميز الإستراتيجية الهندية النفطية في إفريقيا بالتوازن والتغلغل المتدرج الذي يسمح لها بالتواجد في مناطق لا توجد بها منافسة دولية كبيرة[١].

شكل رقم ٠٩ واردات الهند النفطية بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢[٢]

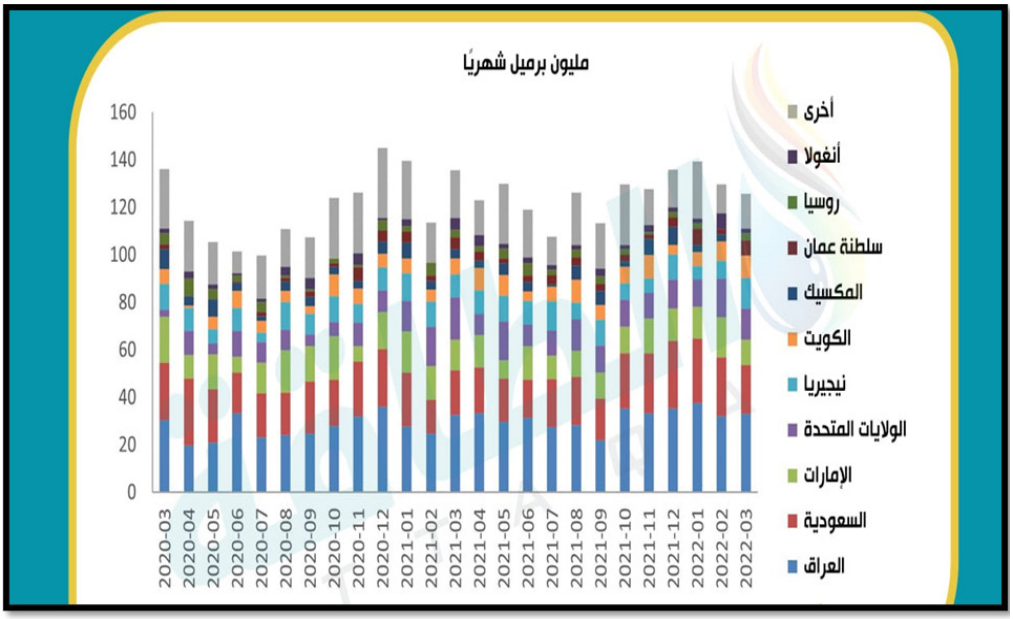

كما تدرك الهند أهمية السواحل الشرقية للقارة الإفريقية، فمع القرب الجغرافي والتقاء المصالح الهندية الإفريقية في المحيط الهندي، إضافة إلى غناها بالموارد الأولية والمعادن، تُعد كل من تنزانيا والسيشل وكينيا وزامبيا دولا مهمة في الامتداد الجيوبوليتيكي للإستراتيجية الهندية في إفريقيا، في هذا السياق أعلن وزير الدفاع الهندي راجناث سينج خلال زيارته لتنزانيا أن كلاً من الهند وتنزانيا تلتقيان في مصالح مشتركة في المحيط الهندي وتتشابهان في المساحة الإستراتيجية ذاتها، حيث تعد الهند تنزانيا لاعباً محورياً مهماً في تفاعلات غرب المحيط الهندي، وأن ما يقارب من ٦٠ بالمائة من تجارة الهند هو في الجزء الغربي من المحيط الهندي[٣].

(١) حنان رزايقية، مرجع سابق.
(٢) دينا قدري، واردات الهند النفطية قد تتغير بعد تخفيض أوبك + وروسيا تبقى في الصدارة، الطاقة، ٦ تموز ٢٠٢٣، في الموقع: https://bit.ly/3UqzWQ1، ٢٧ نيسان ٢٠٢٤.
(٣) حمدي بشير، مرجع سابق.

أما عسكريا فترتكز الإستراتيجية الهندية نحو إفريقيا على التعاون التقني والأمني في مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني [١]، وهو ما يؤسس لشراكات أمنية مع عدة دول إفريقية. ويتعزز التواجد الهندي بإفريقيا بالقرب الجغرافي، حيث تعد السواحل الشرقية للقارة الإفريقية مجال نفوذ بحري للهند، التي تحاول توسيع نفوذها بالمحيط الهندي ومعه عقد اتفاقيات شراكة مع الدول الإفريقية المطلة على هذا المحيط، وتظهر دبلوماسية الهند العسكرية في المنطقة أيضا عبر التدريبات العسكرية المشتركة، إذ نظمت الهند خلال شهر آذار ٢٠٢٣ تدريبات الاجتماع الأمين الهند- إفريقيا أفنديكس AF-ANDEX التي انطلقت لأول مرة عام ٢٠١٩ بمشاركة ٢٤ دولة إفريقية، منها ٩ دول مشاركة بصفة أساسية هي كينيا وتنزانيا وإثيوبيا والنيجر وزامبيا وأوغندا وزمبابوي وليزوتو وسيشل، و١٢ دولة حضرت بصفة مراقب هي نيجيريا وجمهورية الكونغو والسنغال والسودان وجنوب إفريقيا وغانا وبوتسوانا وملاوي ورواندا والكاميرون وغينيا الاستوائية وإسواتيني سوازيلند سابقا [٢].

شملت هذه التدريبات، كيفية إزالة الألغام وكيفية ضمان قدرة القوات على فك الاشتباك بطرق صحيحة أثناء عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية، وساعدت الهند القوات العسكرية من الدول الإفريقية المشاركة في التدريب على هذه المهام، من خلال استخدام الكلاب المدربة والروبوتات والتكنولوجيا العسكرية، إضافة إلى عرض للمعدات العسكرية المصنوعة داخل الهند [٣].

ناهيك عن الدوريات البحرية المشتركة التي تجمع القوات البحرية الهندية مع قوات الدول الإفريقية، في ظل استمرار التوترات في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وعمليات القرصنة المستمرة في القرن الإفريقي، والتهديدات الأمنية غير التقليدية التي تشكلها الجماعات المسلحة من هجوم على السفن، وإشكاليات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وفي هذا الإطار قامت الهند بإنشاء كليات عسكرية خاصة بالدفاع في عدة دول إفريقية، منها كلية القوات الجوية في غانا، والأكاديمية العسكرية في إثيوبيا، وكلية الحرب البحرية في نيجيريا [٤]. حيث يأتي هذا في إطار مساعدة نيجيريا

(١) شادي إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) حمدي بشير، مرجع سابق.

(3) Indo pacific defense forum, Multinational AFINDEX -23 highlights Africa-India partnership, 15 April 2023, in https://bit.ly/3xGtzQC , 22 April 2024.

(٤) حمدي بشير، مرجع سابق.

على مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية، من جهة أخرى نشرت الهند أكثر من ٢٠٠ ألف فرد في ٤٩ من أصل ٧١ بعثة لحفظ السلام منذ عام ١٩٤٨، إذ تعد رابع مساهم في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا[١]، ويأتي هذا في إطار جهود الهند الرامية إلى رغبتها في تولي دور مساعد على حفظ الأمن في جوارها الجغرافي.

وجاء مؤتمر وزراء الدفاع الهندي الإفريقي الذي انعقد شهر أذار ٢٠٢٣، كفرصة لمأسسة التعاون بين الهند والقارة الإفريقية في مجالات الأمن التقليدي والبحري والأمن السيبراني، ومواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ولاسيما أن الهند تعد مساهما محوريا في مركز دمج المعلومات لمنطقة المحيط الهندي، ومركز عمليات التنسيق الإقليمي في موريشيوس، وتأتي هذه المساهمة من خلال أنظمة الرادار الهندية المثبتة عبر عدة جزر في المحيط الهندي[٢].

ويمكن قراءة هذا النشاط العسكري الهندي بشرق إفريقيا عبر عدة خلفيات نذكر منها:

١. توفير حديقة خلفية للهند بعيدة جغرافيا خارج شرق المحيط الهندي، والسواحل البحرية للنظام الإقليمي لجنوب آسيا، باعتباره النظام الذي تحاول الهند ممارسة الزعامة الإقليمية فيه.
٢. إنشاء امتداد جيوبوليتيكي للإستراتيجية الشاملة الهندية المتطلعة للعب دور محوري في المحيط الهندي، على اعتبار انتقال تصورات نفوذ القوى الكبرى من منطقة آسيا الباسيفيك إلى الهندو باسيفيك، وهو ما يجعل الجزء الغربي للمحيط الهندي المطل على إفريقيا، بنفس أهمية الجزء الشرقي الأقرب للهند جغرافيا.
٣. التعامل مع التمدد البحري الصيني يتطلب دراسة متأنية، حيث تواصل الصين تنفيذ مشروعها البحري «سلسلة اللؤلؤ»، الذي يشمل تطوير موانئ عدة في شرق إفريقيا. وعلى الرغم من البُعد الاقتصادي المُعلن لهذا المشروع، إلا أن البُعد الإستراتيجي والعسكري يتجلى بوضوح، لاسيما مع جهود الصين لإقامة قواعد عسكرية، وتثير القراءات الغربية مخاوف من أن تكون أهداف هذه الموانئ ذات طابع عسكري بحت، لا سيما مع إنشاء قاعدة صينية في جيبوتي بالقرب من القاعدة الأمريكية.

(1) Indo pacific defense forum op. cit, in https://bit.ly/3xGtzQC

(٢) حمدي بشير، مرجع سابق.

٤. إيجاد شركاء أمنيين بإمكانهم حماية المصالح التجارية للهند التي تسعى لتوسيع مسارات صادراتها نحو أوروبا وشمال إفريقيا، في ظل الإستراتيجية الاقتصادية الهندية القائمة على تنويع الشركاء الاقتصاديين، والتركيز على الأسواق الإفريقية خاصة.

في هذا السياق أيضا، كان وزير الدفاع الهندي راجانث سينج قد صرح أن "الهند تلعب دورا خالصا بصفتها مزودا للأمن في منطقة المحيط الهندي بأكملها"، ويمكن الإشارة هنا إلى إمكانية لعب الهند لهذا الدور في ظل تصاعد هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وأعمال القرصنة، وهو **الأمر الذي يمنحها موقعا مهما في حماية الأمن الإقليمي والدولي، وبالتالي موقعا في توزيع القوة العالمي الجديد نحو تعدد الأقطاب**[١].

إضافة إلى التدريبات العسكرية المشتركة وبرامج التدريب والأنظمة الأمنية تأتي صادرات السلاح الهندية نحو إفريقيا لتؤكد اهتمام نيودلهي بالقارة عسكريا وأمنيا، ففي ختام مؤتمر افيندكس الذي حضرته ٣١ دولة إفريقية عرضت الهند مجموعة مهمة من المنظومات المدفعية والطائرات والمروحيات، وروبوتات لتفكيك القنابل والألغام مصنعة محليا لتباحث إمكانية توفيرها للبيع في الدول الإفريقية[٢]، وإن كان حجم صادرات السلاح الهندية نحو القارة الإفريقية أقل من صادرات الصين نحوها، التي توجه ٦٠ ٪ من صادراتها نحو خمس دول إفريقية هي نيجيريا ١٣,٥ ٪، تنزانيا ١٩,٦٪، السودان ١٢,٦٪، زامبيا ٦,٢٢٪، والكاميرون بنسبة ١١,٢٪[٣]، وهو ما يجعل ارتباط الدول الإفريقية في قطاع الأسلحة بالصين أكبر من الهند إضافة إلى ذلك تواجه سياسة الهند العسكرية معارضة من الحركات الشعبية في بعض الدول الإفريقية، ففي موريشيوس توظف المعارضة السياسية هذه القضية منذ اتفاقية ٢٠١٥، والمتعلقة باستثمارات هندية في البنى التحتية كما تندد بإقامة قواعد عسكرية هندية في جزر أحاليحا، نفس الأمر حدث في سيشل بعد رفض القوى المعارضة لإتفاقية ٢٠١٨ بين

(١) محمد سلامي، **حضور رادع: ما دوافع الوجود الهندي في البحر الأحمر**، أنتريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، ٦ شباط ٢٠٢٤، في الموقع: https://bit.ly/3wjqYfm، ٢٨ نيسان ٢٠٢٤.

(٢) **الهند تعرض على دول إفريقية عتادا عسكريا بأسعار معقولة**، الجزيرة نت، ٢٩ أذار ٢٠٢٣، نقلا من الموقع: https://www.aljazeera.net/news/2023/3/29/، ١٥ أيار ٢٠٢٤.

(٣) حمدي بشير، مرجع سابق، في الموقع: https://bit.ly/4b8Nma1

الحكومة السيشيلية والهند[1].

ومن المهم للهند أن تدرك كيفية استغلال موقعها الجغرافي وقدراتها العسكرية والاقتصادية، بشكل يسمح لها بضمان التواجد بالقارة الإفريقية، وتحسين علاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى المعارضة لنفوذ الصين، فتواجد قواتها العسكرية الدائم بالمحيط الهندي يجعل من استعدادها للتدخل ضمن تفاعلات المنطقة أكثر فعالية، خاصة إذا عززت تعاونها الأمني مع دول السواحل الشرقية للقارة الإفريقية، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى توظيف القوة الناعمة الهندية في إفريقيا، من خلال مراكز تعليم اللغة الهندية المنتشرة في إفريقيا وتقديم المنح الدراسية، وسياسة القروض التي تحاول بها كسب الدول الإفريقية، رغم أن الهند تحاول الخروج من فخ «التوظيف الناعم للقوة» الذي تسير عليه الصين، والمتمثل في تقديم القروض من أجل تحقيق النفوذ، ورغم القرض التي قدمتها الهند لبعض الدول الإفريقية كما هو موضح في الجدول أدناه لكنها تركز أكثر على سياسات المنح التي لا تجعل الدول أسيرة الديون.

جدول رقم ٠٩ قروض بنك الاستيراد والتصدير الهندي لعدد من المشاريع في دول إفريقية بين ٢٠٠٥-٢٠٠٨[2]

الدولة	المبلغ	مدة الإقراض
زامبيا	١٠ مليون دولار	٥ سنوات
أنغولا	٤٠ مليون دولار	٢٠ سنة
موزمبيق	٢٠ مليون دولار	٢٠ سنة
ليزوتو	٥ مليون دولار	١٥ سنة
موريشيوس	١٠ مليون دولار	١٠ سنوات

وفي إطار استعمال القوة الناعمة تروج الهند لثقافتها وحضارتها في الدول الإفريقية من خلال الفن والسينما والموسيقى، وهناك مجموعة من المؤشرات التي

(١) نفس المرجع.

(٢) مهند عبد الواحد النداوي، توظيف القوة الناعمة في السياسة الهندية اتجاه دول الجنوب الإفريقي، دراسات سياسية واستراتيجية، العدد ٤٤، ص ١٨٠.

تجعل من القوة الناعمة الهندية في هذا السياق أكثر فعالية، من بينها استقطاب الأفلام الهندية لعديد الجوائز الدولية والرياضيين البارزين دوليا، واستمرار نشاطات الهند في أبحاث الفضاء، وهو ما يجعل منها نموذجا ترغب الدول الإفريقية في التعاون معه والاقتداء به[١].

كما تدرك الهند دور القوة الناعمة خلال عملية إعادة التوزيع العالمي للقوة، ومع تزايد الرغبة في نظام دولي متعدد الأقطاب تحاول الهند كسب «زعامة قطب الجنوب»[٢]، ويأتي هذا من خلال الخلفيات التاريخية التي جمعتها بالدول الإفريقية، وفكرة النضال المشترك إضافة إلى كون الهند لا تملك ماض استعماري ولها صورة حسنة بالنسبة للشعوب الإفريقية وهو ما يسهل وصولها الى الأسواق والتغلغل الاقتصادي دون تخوّف من خلفيات أخرى كباقي الدول الأوروبية، التي ما زالت أطماعها تجاه افريقيا قائمة كما تحاول إبراز نفسها كنموذج مختلف عن القوى الكبرى والصاعدة في إفريقيا[٣].

إن التغلغل الاقتصادي والإستراتيجي الصيني في القارة يقوّض الصعود الهندي، ويجب من أجله إتباع إستراتيجيات مختلفة تبتعد عن القوة الصلبة وسياسات البحث عن النفوذ وتركز على البعد التاريخي والحضاري بما يمنحها فرصا أكبر للتغلغل وإيجاد شركاء اقتصاديين وسياسيين يتشاركون نفس الرؤى والمواقف، دون إهمال البعد البراغماتي الذي يجعل الهند شريكا اقتصاديا موثوقا بما توفره من منتجات صناعية كالسيارات والآلات الكهرومنزلية والمنسوجات التي تجد الدول الإفريقية فيها نقصا في الإنتاج المحلي، إضافة إلى العمالة الهندية الرخيصة التي تشتغل في مجالات البناء والإشغال وفي عدة مشاريع سكنية ومشاريع البنى التحتية في الدول الإفريقية.

ويبدو أن توظيف الهند لقوتها الناعمة لم يتوقف عند مجالات الفن والثقافة والتعليم بل وصل إلى المجال الدبلوماسي حيث تدعم وزارة الخارجية الهندية استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، من أجل الترويج لسياسة الهند الخارجية الداعية للسلام والتعاون ويأتي ذلك بأكثر من ١٧ لغة عبر ١٦٢ دولة في العالم كما يتفاعل الساسة الهنود عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من بينهم رئيس الوزراء الهندي نارييندرا مودي الذي يستعمل البث المباشر في خطاباته، والتي يشاهدها الملايين من عدة قارات منها القارة

(١) حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحولات النظام الدولي**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٣٨.
(٢) مصطفى شلش، مرجع سابق.
(٣) أسماء الحسيني، مرجع سابق، ص ١٨٤.

الإفريقية ويظهر على صفحته تفاعل كبير حتى من مواطنين من دول عربية[١].

وكخلاصة فإن دور الهند الصاعدة في إفريقيا تسعى لجعل النفوذ الهندي مترابطا عبر عدة فضاءات حيوية في المقابل تتجدد العلاقات بين الهند وإفريقيا بشكل يجعل من نيودلهي قادرة على إدارة علاقاتها مع الدول الإفريقية على عدة مستويات، منها المستوى العسكري الأمني بالعديد من الشراكات الأمنية وتجارة الأسلحة والتدريبات العسكرية والمستوى الاقتصادي الذي يلاحظ فيه انتعاش كبير لحجم التجارة البينية بين الطرفين، خاصة أن السلع والمنتجات الهندية اصبح لها ميزة تنافسية من ناحية الجودة والسعر، إضافة إلى المجالات الثقافية والحضارية وتوظيف القوة الناعمة الذي يظهر جليا في تفاعلات الهند في مختلف القضايا التي تعني القارة الإفريقية.

إن دور الهند في إفريقيا يواجه بمجموعة من التحديات التي تعرقل صعودها كقوة إقليمية ودولية من بينها التحديات الداخلية، حيث تتراكم مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية التي تؤثر على توجهات الهند خارجيا فرغم أن حكومة مودي قد حققت انخفاضا في مستويات الفقر من ١٨,٧ بالمائة عام ٢٠١٥ إلى ١٢ بالمائة عام ٢٠٢١، حسب تقارير البنك الدولي كما أطلقت مخططات تنموية بعد جائحة كوفيد ١٩ يستفيد منها أكثر من ٨٠٠ ألف مواطن هندي، ونما الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط ٥,٦ بالمائة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢[٢]، إلا أنها لا تزال تعاني لحد من الفقر والبطالة وانتشار الآفات الاجتماعية والأمـراض،إذ تقترب مستويات البطالة لشباب الهند من النصف، كما أن الولايات الهندية تعاني من التفاوت في النمو الاقتصادي حيث تشهد الولايات الساحلية المطلة على المحيط الهندي وخليج البنغال نموا سريعا وتجارة نشيطة، بينما مازالت الولايات الشمالية متخلفة اقتصاديا في ظل تواجدها قرب نقاط توترات حدودية للهند مع جيرانها الإقليميين.

وفي هذا السياق تأتي النزاعات الإقليمية في جنوب آسيا لتعرقل توجه الهند وتوسعها نحو إفريقيا، فمع استمرار التوترات الأمنية في كل من كشمير والتبت، تبقى ميزانية الدفاع وتداعيات المأزق الأمني يؤثران على قدرة الهند على الانفتاح الخارجي بشكل أكثر جدية، وهو ما يرهق الاقتصاد ويجعلها تعيد ترتيب أولويات سياستها

(١) حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٢) **ماذا حقق الاقتصاد الهندي في عهد مودي؟**، اقتصاد سكاي نيوز، ١٦ كانون الثاني٢٠٢٤، نقلا عن الموقع: https://www.snabusiness.com/article/1685787-، ٢٨ أيار ٢٠٢٤.

الخارجية خاصة أنها لوقت طويل عانت من العزلة الإقليمية، ولم تكن علاقاتها التجارية مع جوارها الإقليمي كبيرة إلى غاية وصول مودي إلى السلطة.

من جهة أخرى تواجه الهند التنافس الدولي في إفريقيا لاسيما من الصين التي تريد تحقيق التوسع الاقتصادي والتجاري عبر مبادرة الحزام والطريق التي تشمل ٤٣ دولة من إفريقيا جنوب الصحراء و٦ دول من شمال إفريقيا، حيث قامت الصين بعقد شراكات اقتصادية مهمة مع معظم الدول الإفريقية ضمن مبادرة الحزام والطريق وفي هذا السياق تتوقع وكالة كانزي الأمريكية أن تحقق الصين أرابحا تفوق ٤٤٠ مليار دولار مع حلول عام ٢٠٢٥، كما يبلغ عدد الشركات الصينية في إفريقيا ما يفوق ١٠٠٠ شركة تعمل في عدة قطاعات خاصة قطاع البنى التحتية والسكك الحديدية، منها مشروع سكك حديدية بين مالي وغينيا وأخر بين السودان والسنغال، ومشروع تحويل المياه بين تشاد وإفريقيا الوسطى[1].

إلى جانب سلسلة أو عقد اللؤلؤ البحرية التي تحاول الصين من خلالها استغلال عدة موانئ إفريقية من أجل زيادة تواصلها التجاري والاقتصادي مع دول القارة، حيث وقعت مع السودان اتفاقية لإنشاء شبكة سكك حديدية من ميناء بورتسودان المطل على البحر الأحمر نحو باقي المدن، ومن الممكن أن يمتد إلى دول مجاورة أخرى كما وقعت مع كل من الجزائر وتونس اتفاقيات لاستغلال مينائي الحمدانية ورادس على التوالي مما يفتح الباب لدخول السلع والمنتجات الصينية بشكل أوسع إلى أسواق شمال إفريقيا ثم نحو الساحل الإفريقي في المستقبل، كما تأتي كل من كينيا وتنزانيا وأنغولا ضمن أهم الدول التي تسعى الصين لتطوير موانئها وعقد اتفاقيات لاستغلال هذه الموانئ.

ومع أن علاقات الهند مع الولايات المتحدة تبدو جيدة في السنوات الأخيرة خاصة مع دور الهند كقوة يمكنها احتواء صعود الصين وتعاونها مع الولايات المتحدة أمنيا وعسكريا لكن سعي الهند للتغلغل في إفريقيا قد يواجه بعراقيل أمريكية كبيرة، فالولايات المتحدة لها بدورها مشاريع تنموية ضخمة في القارة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، إلى جانب المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأمريكية التي تقوّض

(١) هدى النعيمي، **إفريقيا ومبادرة الحزام والطريق الصينية**، صحيفة الجندي، (٢٠٢٢/٠٥/٠١)، نقلا عن الموقع: http://bit.ly/3Khs6El، (٢٠٢٣/٠٣/٢٩).

المشاريع الاقتصادية الهندية، وفي مقدمتها ضمان الإمدادات النفطية، وهو الأمر الذي لا يمكن للولايات المتحدة التخلي عنه لصالح أية قوة أخرى ولو كانت قوة حليفة.

ومع المستجدات الأخيرة في العلاقات الدولية كحرب أوكرانيا والحرب في غزة يظهر نوع من التراجع في العلاقات الأمريكية الهندية، إضافة إلى رغبة الهند في تتبع موجة إعادة توزيع القوة في النظام الدولي بما يحيل إلى تعددية قطبية أو شكل آخر تكون للهند فيها أدوارا أكثر تناسبا مع حجم اقتصادها، ويصبح تواجدها بالفضاءات الحيوية في العالم أمرا مقبولا بالنسبة للقوى الكبرى الأخرى.

إن هذه العراقيل الداخلية والخارجية قد تعيق صعود الهند وتضعف نفوذها في إفريقيا، فبدون تحقيق اكتفاء ذاتي داخلي والقضاء على الفقر والتلوث البيئي، ومواجهة تزايد النمو الديموغرافي، لا يمكنها التوجه بارتياح أكثر نحو فتح مشاريع ضخمة اقتصادية في إفريقيا تستطيع مواجهة مشروع الحزام والطريق الصيني أو المشاريع الاقتصادية الأمريكية أو الأوروبية أيضا.

المبحث الثاني
الدور التركي الجديد في إفريقيا.. منطلقات وعقبات

تقوم علاقة تركيا بالقارة الإفريقية على خلفيات تاريخية مهمة، كان أبرزها التواجد العثماني الذي جعل من شمال إفريقيا مركزا مهما لامتداد الامبراطورية العثمانية، والذي تركت بعده آثار حضارية وتاريخية وثقافية كبيرة، وبعد استقلال الدول الإفريقية سارعت تركيا للاعتراف بها كدول ذات سيادة مثل ناميبيا وزيمبابوي ودول شمال إفريقيا، واستمرت السياسة التركية تجاه إفريقيا خلال فترة ما بعد الاستقلال على نفس التوجهات مكتفية بالعلاقات الدبلوماسية إلى غاية تسعينيات القرن الماضي، فأصبحت تركيا تدرك ضرورة زيادة نفوذها بعد رفض انضمامها عام ١٩٩٧ إلى الاتحاد الأوروبي، إذ تم عام ١٩٩٨ إطلاق خطة عمل تعاون تركيا مع القارة الإفريقية لكن نتائج تنفيذها على الواقع كانت محدودة[١].

لكن ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بدت العودة التركية إلى إفريقيا أكثر جدية، حيث حرص زعيمه رجب طيب أردوغان على إعادة تركيا الى الساحة الإقليمية والعالمية كقوة قادرة على التدخل في حل النزاعات الدولية، وحفظ السلام والتأثير في مسارات القضايا الإقليمية والدولية، واتبعت من خلالها تركيا إستراتيجية تقوم على عدة نقاط:

- محاولة ملأ الفراغ الإستراتيجي في المناطق الحيوية، ولا يرتبط هذا بالقرب الجغرافي فحسب بل بمصالح تركيا من آسيا الوسطى إلى (الشرق الأوسط) وصولا إلى إفريقيا، وهو الأمر الذي يفسّر انتقال اهتمام تركيا من الفضاءات الحيوية القريبة إلى منطقة الساحل الإفريقي خاصة.
- زيادة التوجه العسكري في السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد محاولة الانقلاب العسكري على أردوغان عام ٢٠١٦، حيث أصبحت المؤسسة العسكرية مهمة في أجهزة صنع القرار التركية، وأصبحت مباشرة بيد الرئيس، وهو ما يظهر أن تدخل تركيا في النزاعات والترتيبات الأمنية في عدة نقاط توتر في النظام الدولي هو وليد إستراتيجية شاملة.

(1) János Besenyo, Turkey's growing interest in the African continent, journal of central and eastern European African studies, 2021, P71.

- التركيز على البعد القيمي والهوياتي، وهو ما يسمح لها بتوظيف الهوية الإسلامية بالشكل الذي يحمي مصالحها، في ظل التفكك وغياب القيادة في العالم الإسلامي.

تظهر هذه النقاط التغير الذي حدث بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وتغيرت معه أولويات وتوجهات السياسة الخارجية التركية، وهو ما انعكس على علاقاتها مع القارة الإفريقية باعتبارها امتدادا حضاريا، إضافة إلى إطلالة تركيا على البحر الأبيض المتوسط، وتشاركها لتفاعلاته مع عدة دول إفريقية، بالتزامن مع تزايد التمثيل الدبلوماسي لتركيا في الدول الإفريقية، إذ ارتفع عدد السفارات من ١٢ سفارة عام ٢٠٠٢، إلى ٤٤ سفارة وقنصلية عام ٢٠٢٢، وأصبح عدد التمثيليات الدبلوماسية المعتمدة في تركيا من الدول الإفريقية ٣٧ سفارة عام ٢٠٢١، بعدما كان ١٠ سفارات فقط عام ٢٠٠٨[١].

أصبحت تركيا عضوا مراقبا في الاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٥، وكانت وزارة الخارجية التركية قد أكدت أنها وفي إطار السياسة الخارجية متعددة الأبعاد فإن «تركيا دولة أفرو - آسيوية»، وأن انضمامها إلى الاتحاد الإفريقي كان نتاج تطور العلاقات التركية الإفريقية، بسبب الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى بين الطرفين، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، من جهته أعلن الاتحاد الإفريقي في قمته العاشرة عام ٢٠٠٨، أن تركيا هي شريك إستراتيجي[٢]، وشكّل انضمام تركيا للاتحاد الإفريقي كعضو مراقب بداية عصر جديد للعلاقات التركية الإفريقية، واكتسبت تركيا دورا أكثر أهمية في التفاعلات الإقليمية الإفريقية، وتم عقد مؤتمر الشراكة الإفريقية التركية عام ٢٠١٤ في غينيا الاستوائية، تبعها الاتفاق بين الطرفين على وضع إستراتيجية للعمل المشترك خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، وخلال الفترة بين إعلان تركيا شريكا إستراتيجيا إلى غاية عام ٢٠٢٣، بلغت زيارات الرئيس التركي للدول الإفريقية ٣٠ زيارة[٣].

وشملت الزيارات أبعادا مختلفة اقتصادية وعسكرية خاصة في السنوات الأخيرة حين تصاعد الدور التركي في القارة، حيث تسعى أنقرة إلى بناء شبكة متكاملة من العلاقات الاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية مع الدول الإفريقية، وهو ما يلاحظ

(١) حبيب الله مايابى، **تركيا في افريقيا: تمدد دبلوماسي وتعاون اقتصادي وعسكري**، الجزيرة نت، ١٠ شباط ٢٠٢٤، في الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/10/، ١٨ أيار ٢٠٢٤.

(٢) وزارة الخارجية التركية، **العلاقات التركية مع الدول الإفريقية**، نقلا من الموقع: https://www.mfa.gov.tr/، ١٨ أيار ٢٠٢٤.

(٣) حبيب الله مايابى، مرجع سابق.

في إستراتيجية تغلغلها في القارة، بأنها لا تركز على قطاع واحد من التعاون، وإنما تريد جعل نفسها شريكا موثوقا وبديلا عن القوى الغربية المتراجع دورها في الدول الإفريقية، بما يضمن لها بقاء اعتماد هذه الدول عليها في الأزمات الأمنية والتوترات السياسية المتتالية والتي تحتاج فيها إلى دعم مالي واقتصادي خارجي.

وكان عام ٢٠٢١ عاما مفصليا في تطور العلاقات التركية الإفريقية حيث زار الرئيس التركي أردوغان خلاله ثلاث دول إفريقية هي أنغولا ونيجيريا والتوغو واستضافت هذه الجولة في غرب إفريقيا ٣٠٠٠ رجل أعمال، من جهتها استضافت تركيا ٣٨ دول إفريقية في قمة الشراكة التركية الإفريقية الثالثة والتي كانت مجالات اهتمام الأطراف فيها تركز على «النمو القوي والمستدام التنمية تركز على الإنسان والسلام والأمن والعدالة»، حيث أشار أردوغان أن كلا من إفريقيا وتركيا لهما نفس الخلفيات التاريخية، خاصة في رفضهم للتصورات الغربية التي تنظر إلى قارة إفريقيا نظرة ازدراء[1]، وبهذا يمكن لتركيا أن تساعد إفريقيا لاستعادة موقعها في ظل المطالبات بإصلاح المؤسسات الدولية وإعادة توزيع القوة في النظام الدولي، وتعد إستراتيجية القمم أحد أهم إستراتيجيات تعزيز النفوذ التركي في إفريقيا إذ جاءت قمة التعاون التركية الإفريقية الأولى بإسطنبول ٢٠٠٨، ثم قمة التعاون التركي الإفريقي غينيا الاستوائية ٢٠١٤، وكانت أهداف هذه القمم خلق حركية واستمرارية في العلاقات التركية الإفريقية، كما تلعب المحددات الشخصية لصناع القرار دوار مهما في تطور العلاقات الإفريقية التركية، و يعد الرئيس رجب طيب أردوغان الرئيس التركي الأول الذي اهتم بالعلاقات مع قارة إفريقيا بهذه الجدية، واعتمد في سياسته الخارجية على مبدأي التناسق والاستمرارية والابتعاد عن السياسة الخارجية التقليدية ذات البعد الواحد والتركيز على بناء تعددية في علاقات تركيا مع محيطها الإقليمي القريب والبعيد[2].

لقد مكنت الهوية الجغرافية الجديدة لتركيا باعتبارها هوية «أفرو - آسيوية» من إعادة صياغة سياسة خارجية تركية جديدة اتجاه إفريقيا، في ظل التعدد العرقي الذي يتشكل منه الشعب التركي والذي يتقاطع في بعض عرقياته مع تشكيلة المجتمعات

(1) Elem Eyrice Tepeciklioğlu, Francois Vreÿ & Bahar Baser, Introduction Turkey and Africa: Motivations, Challenges and Future Prospects, **journal of Balkan and near eastern studies**, issue 26, N 3, 2023, p289.

(2) Abdurrahim Siradag, Turkey's Foreign Policy Toward Africa: Three Levels of Analysis, **journal of Asian and African studies**, 2023, p 5.

الإفريقية، فتركيا ليست دولة غربية تماما وإنما تتشارك حدودا جغرافية مع دول شرق أوسطية ومتوسطية[1]. يدفع هذا تركيا إلى الانخراط في الترتيبات الإقليمية لعدة أنظمة (كالشرق الأوسط) بمفهومه الواسع، وشرق المتوسط وشمال إفريقيا، وهي الأجزاء التي تشكل أنظمة إقليمية فرعية مهمة في القارة الإفريقية، تظهر فيها ترتيبات أمنية متغيرة وتتشارك فيها القوى تصورات محددة حول توزيع مصالحها، وتختلف أيضا في مصالح أخرى وهو ما يجعل من تغلغل تركيا في إفريقيا جزء من إستراتيجيتها الشاملة للحفاظ على نفوذها في محيطها الإقليمي القريب، وهذا ما يفسر تدخلها العسكري في ليبيا، حيث أدركت تركيا أن توسيع نفوذها يبدأ من سياسة تصفير المشكلات zero problem policy في الجوار المباشر والمناطق الجغرافية القريبة، وهو ما يوفر لها بيئة إقليمية آمنة تستمد منها القوة والاستقرار السياسي، وهو أيضا ما يجعل سياستها الخارجية أكثر ليونة، وتصبح مركز جذب إقليمي من خلال كونها مركزا لعدة دوائر متداخلة، تظهر فيها أهمية المناطق الحيوية (كالشرق الأوسط)، شمال إفريقيا، وسط وشرق آسيا والبحر الأسود[2].

إن هذا التصور الجيوبوليتيكي الشامل للإستراتيجية التركية يسهل علينا فهم التقاطعات والتداخلات في القضايا التي تحرك السياسة الخارجية التركية، فبالنظر إلى زيادة النشاط الدبلوماسي التركي الإقليمي والدولي في قضايا مختلفة، يبدو لنا انتقال الاهتمام في الفكر الإستراتيجي التركي من قضايا السياسات الدنيا كالثقافة والمجتمع والخصوصيات الحضارية، إلى قضايا السياسات العليا كالتعاون الأمني وحتى التدخل العسكري، فبعد أن كانت علاقات تركيا خاصة مع القارة الإفريقية مرتبطة بالبعد التاريخي الحضاري واستغلال مرجعيتها الدينية وآثار التواجد العثماني، أدركت تركيا أن عمقها الإستراتيجي كما تحدث عنه وزير خارجيتها داوود أوغلو يتم تفعيله من خلال فهم رقعة الشطرنج بشكل أكثر شمولية حيث لا يجب الاكتفاء بتلقي ردود الفعل داخل هذه الرقعة والبقاء على الهامش، وإنما في صنع الأفعال والانخراط في الديناميات الإقليمية والدولية بشكل يعيد لتركيا ترتيبها كقوة مهمة، وتخطي فكرة القوى الوسطى والصاعدة إلى فكرة القوة العالمية كما كانت أثناء الإمبراطورية العثمانية.

---

(1) .Ibid, p7.

(٢) داليا رشدي عرفات، «**التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية تقييمية**»، **مجلة كلية السياسة الاقتصاد**، المجلد ١٦، العدد ١٥، تموز ٢٠٢٢، ص، ص ٢٩٧، ٢٩٨.

لهذا أصبح التحرك التركي شرقا منصبا على تفاعلات آسيا الوسطى وأهمية بحر قزوين في التجاذبات الدولية، إضافة إلى لعب دور مهم في منطقة القوقاز والبلقان أما شمالا فعليها التدخل في تفاعلات البحر الأسود وإعادة الاهتمام بانتمائها الغربي الأطلسي، وهذا ما كشفته حرب أوكرانيا حيث لعبت تركيا دورا مهما في الترتيبات الأمنية في المنقطة، والوصول إلى اتفاقيات أمنية خاصة في أزمة القمح التي أعادت لتركيا الثقة في دورها الدبلوماسي كقوة مهمة الى جانب القوى الكبرى، أما في الجنوب فيظهر الاهتمام التركي بمنطقة شرق المتوسط بالنظر إلى استمرار النزاعات البحرية في تلك المنطقة، والتي تشترك فيها تركيا مع العديد من الدول، إلى جانب تواجدها العسكري بليبيا وامتداداته إلى العمق الإفريقي وتغلغلها الاقتصادي فيه من خلال العديد من المشاريع والمبادرات الاقتصادية.

تعد المنتديات الاقتصادية كذلك أحد أهم الأدوات الاقتصادية لهذا التغلغل حيث تم إنشاء منتديات اقتصادية تجارية مشتركة بين تركيا والقارة الإفريقية، إذ عُقِد في إسطنبول الملتقى الأول عام ٢٠١٦، بمشاركة ٤٢ دولة من إفريقيا ثم بعد سنتين جاء منتدى «معا من أجل الاستثمار في مستقبل مستدام»[١]، وانعكس ذلك إيجابا على تطور تجارة السلع بين تركيا والقارة الإفريقية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢١، والتي قاربت فيها الصادرات ٢١ مليار دولار وقيمة الواردات تجاوزت ٨ مليار دولار عام ٢٠٢١، مثلما يوضح الشكل أدناه.

(١) سرحات أوراكشي، **بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة**، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الثاني ٢٠٢٢، ص٥.

شكل رقم ١٠ تجارة السلع التركية مع إفريقيا ٢٠٠٠ - ٢٠٢١ (مليون دولار) [١]

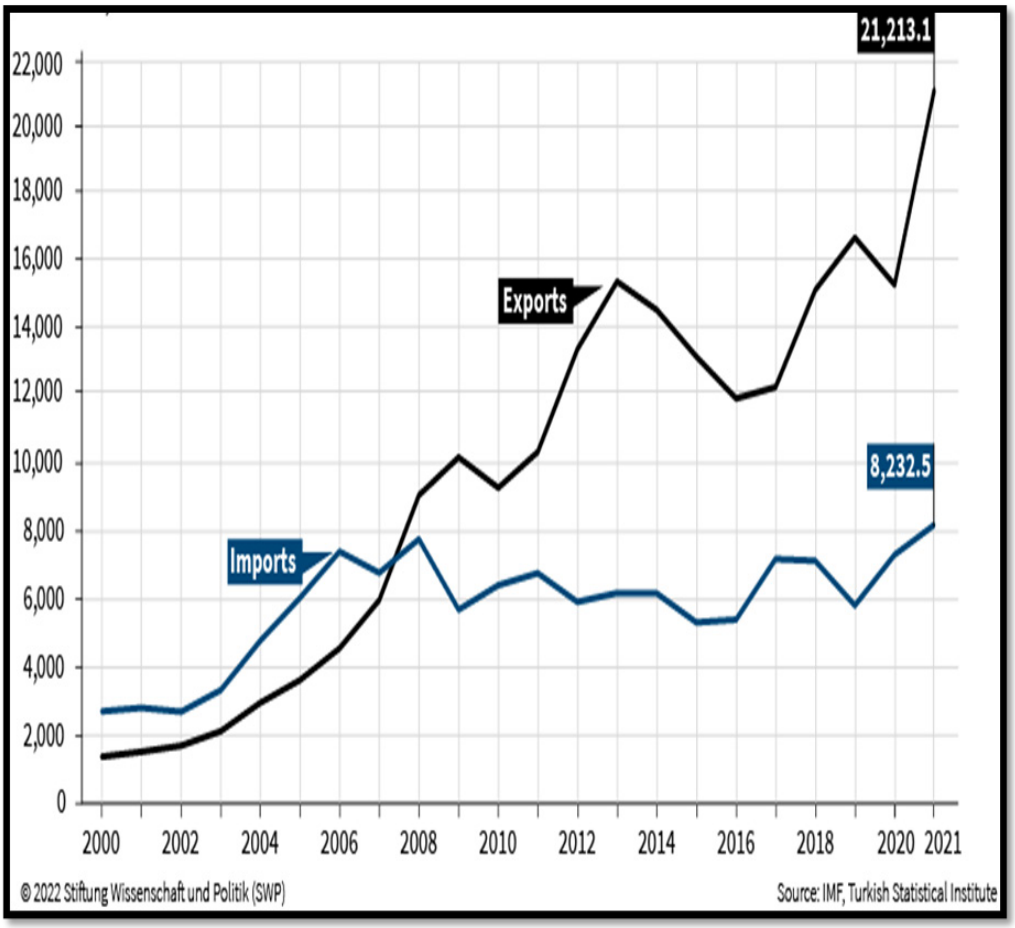

بلغ حجم المبادلات التجارية بين تركيا ودول القارة الإفريقية عام ٢٠٢١ ما يقارب ٢٦ مليار دولار [٢]، ثم انتقل عام ٢٠٢٢ إلى ما يفوق ٤٠,٧ مليار دولار، وهي القيمة التي تظهر تطورا وتضاعفا كبيرا منذ عام ٢٠٠٣، أين لم يكن يتجاوز ٥ مليارات دولار فقط، كما لعبت الاستثمارات التركية المباشرة دورا مهما في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية في عدة قطاعات، مثل التعدين والزراعة والنقل والمواصلات والطاقة والصناعات الخفيفة والمتوسطة، ويأتي كل هذا ضمن مأسسة العمل المشترك في

(1) https://www.cats-network.eu/topics/visualizing-turkeys-activism-in-africa#c8231

(٢) حبيب الله مايابى، مرجع سابق.

«منتدى التعاون الاقتصادي التركي الإفريقي»[1].

وكما يتضح من الجدول التالي، تُعد دول شمال إفريقيا من أبرز الشركاء التجاريين لتركيا، حيث تحتل مصر الصدارة بحصة تقترب من ثلث المبادلات التجارية التركية مع القارة الإفريقية عام ٢٠٢١، تليها الجزائر بنسبة تتجاوز ١٢,١٧٪ من إجمالي هذه المبادلات، وتعكس هذه الأرقام توجه تركيا الاقتصادي نحو شمال إفريقيا كمنطقة عبور تجاري واقتصادي نحو الضفة الشمالية للمتوسط.

جدول رقم ١٠ الشركاء التجاريون العشر الأوائل لتركيا في إفريقيا بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢١[2]

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
مصر	٢٥,٤٣	٢٧,٩	٢٣,٤٩	٢٤,٢	١٧,٧٠	١٩,٣١	٢٩,٩٢
الجزائر	١٣,٠١	١٥,١٧	١٣,٥١	١٤,٧٥	١٢,١٨	١٢,٢٠	١٢,١٧
المغرب	١٢,٤١	١٣,٩٨	١٣,٤٧	١٢,٥٤	١٣,٦٣	١٠,٦٥	١١,٣٨
ليبيا	٩,٢٧	٦,٩٩	٥,٩١	٨,٧٩	١١,٣٧	١٤,٥٣	١٣,٣٨
تونس	٥,٧٩	٦,٧٤	٦,٠٢	٥,٣٦	٤,٧٩	٤,٢٩	٥,١١
جنوب إفريقيا	٨,٥٣	١٢,٣٦	١١,٣٧	٨,٧١	٥,٨٩	٥,٧٧	٥,٩٩
نيجيريا	٢,٨٢	٢,٢٧	٢,٥	٢,٣٠	٣,٣٥	٧,٧٦	٥,٥٧
السودان	-	٣,٢٤	٢,٥٦	٢,٠٧	-	١,٨٩	-
إثيوبيا	٢,٣٤	٢,٦٠	١,٩٨	١,٦٥	١,٩٢	-	-
كوديفوار	٢,١٦	٢,١٨	٢,١٣	١,٦٨	١,٨٣	٢,٤٨	٢,٤١
غانا	٢,٢٦	-	-	٢,١٢	٢,١٢	٣,٠٤	١,٩٦
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	٢,٠٠

يعد النفط متغيرا مهما آخر لفهم علاقات تركيا بالقارة الإفريقية، حيث تستورد تركيا ٩٠ بالمائة من حاجياتها النفطية من الدول الإفريقية، بمقدار ٤٢ مليار دولار سنويا، تأتي في مقدمتها نيجيريا التي يمثل النفط نسبة ٩٠ بالمائة من صادراتها نحو تركيا،

(١) سعيد ندا، **النفوذ التركي في إفريقيا: فرص وتحديات**، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، أذار ٢٠٢٤، ص٨.

(2) Dipama, S., & Parlar, E, Assessing Turkey-Africa Engagements, Africa policy research institute, APRI Policy Brief, 2023, p24.

إضافة إلى الجزائر التي تأتي في المرتبة الرابعة ضمن أهم مصدري الغاز الى تركيا[١].

وتعمل الشركات التركية كذلك في مجالات التعدين والزراعة والمقاولات وإنتاج القطن وهو القطاع الذي يلقى اهتماما تركياً كبيرا، ويأتي التركيز على بناء المصانع الخاصة بالصناعات التحويلية، والمنسوجات والاسمنت في ثلاث دول من الساحل الإفريقي وهي النيجر ومالي وبوركينافاسو، حيث تعد تركيا النيجر منطقة جذب إقليمي يمكن من خلالها إنشاء شبكة اقتصادية إفريقية[٢].

وعلى مستوى الترتيبات الأمنية في إفريقيا تلعب تركيا حاليا دورا مهما، ويأتي حضورها العسكري لافتا بالنظر إلى التعاون العسكري والأمني مع دول القارة، وإذا تم استثناء التدخل في ليبيا، فإن تركيا قد تصبح قوة صاعدة تثير مخاوف القوى الصاعدة الأخرى بكونها نموذجا سلميا للتعاون عكس القوى الغربية التي كانت تدخلاتها في القارة عسكرية[٣]، حيث أجرت تركيا العديد من التدريبات العسكرية والمناورات المشتركة مع دول إفريقية، ووقعت اتفاقيات أمنية من أجل التشارك في محاربة الإرهاب والجرائم واضعاف نشاط الجماعات المسلحة والإجرامية، مع كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا، وسبق ذلك رفع حجم الصادرات العسكرية من تركيا إلى دول القارة الإفريقية إلى ما يقارب ٣٢٨ مليون دولار نهاية عام ٢٠٢١[٤].

كما تبنت تركيا إستراتيجية عسكرية قائمة على تجهيز الجيوش الإفريقية بالمعدات وعمليات التدريب، واستغلت التطور الكبير الذي حققته في مجال انتاج وتصنيع الأسلحة من أجل تنوي صادراتها العسكرية نحو الدول الإفريقية، التي جعلتها الظروف الإقليمية وتوجهات النخب الحاكمة، تسعى لزيادة التسلح والإنفاق العسكري مع استمرار المعضلات الأمنية.

تعد المسيرات التركية (الطائرات دون طيار) من أهم عناصر الصادرات العسكرية التركية نحو إفريقيا، حيث تم بيعها لدول مثل نيجيريا وإثيوبيا والجزائر وتوغو ومالي والنيجر، وتأتي أهميتها لسهولة الاستخدام والتكلفة المنخفضة، كما وقعت تركيا العديد

(١) حبيب الله مايابى، مرجع سابق.

(2) Andrew Lebovich and Nienke van Heukelingen, «unravelling Turkish involvement in the Sahel», clingendeal, Netherland institute of international relations, July 2023, p. 8.

(3) Elem Eyrice Tepeciklioğlu, Francois Vreÿ & Bahar Baser, op.cit, p 191.

(٤) حبيب الله مايابى، مرجع سابق.

من الاتفاقيات الأمنية مع أكثر من ٢٥ دولة إفريقية، تخص مجالات الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب وعمليات التدريب لأفراد الشرطة[١]، كما تواصل التعاون الأمني بين تركيا والنيجر من خلال اتفاقيات التعاون الأمني الموقعة عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠، من جهتها وقعت بوركينافاسو على اتفاقية صناعات دفاعية مع تركيا عام ٢٠١٩، وتزايدت صادرات الدفاع التركية نحوها من ٢٧٧ ألف دولار عام ٢٠٢٠ إلى ٧ مليون دولار عام ٢٠٢١، وكان أبرزها طائرات البيرقدار بدون طيار، إضافة إلى الدبابات وبعض الأسلحة الثقيلة[٢].

وتزايد الحضور التركي بالقارة الإفريقية منذ الانقلابات العسكرية والتوترات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة مع تراجع أدوار القوى الأوروبية ومنها فرنسا في المنطقة، فالانقلابات التي توالت في غرب إفريقيا في كل من الغابون بوركينافاسو والنيجر أصبحت تشكل تهديدا للمصالح التركية بالمنطقة ورغم أن تركيا تدرك أهمية تراجع الهيمنة الفرنسية لكنها تتخوف من تأثير عدم الاستقرار الأمني بغرب إفريقيا على الممرات والمشاريع الاقتصادية التي تريد مدها عبر تشاد والنيجر نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما دفعها للخروج من الحياد الدبلوماسي الذي تحلت به في بداية موجة الانقلابات نحو دعم المجالس العسكرية في هذه الدول، وهو الأمر الذي حدث في كل من مالي والغابون والنيجر[٣].

وتعد أزمة النيجر من بين أهم القضايا التي يظهر فيها تدخل تركيا في منطقة الساحل الإفريقي، حيث كانت تربط النيجر بتركيا علاقات شراكة اقتصادية وأمنية متينة، ارتفع معها حجم المبادلات التجارية إلى ٢٠٣ مليون دولار عام ٢٠٢٢، بعدما كان ٧٢ مليون دولار عام ٢٠١٩، أما عسكريا فقد تم توقيع اتفاقية عسكرية بين الطرفين عام ٢٠٢١، بعد الجولة التي قام بها وزير خارجية تركيا مولود أوغلو آنذاك، وأشارت التقارير أن الاتفاقية تمهد لإنشاء قاعدة عسكرية تركية في منطقة أغاديس الغنية باليورانيوم، والتي تملك موقعا إستراتيجيا قريبا من ثلاث دول مهمة في الساحل الإفريقي تشاد والجزائر وليبيا[٤].

---

(١) سعيد ندا، مرجع سابق، ص٨.

(2) Andrew Lebovich and Nienke van Heukelingen, op. cit, p9.

(٣) كرم سعيد، **تركيا والانقلابات الإفريقية: الفرص والمخاطر**، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ١٥ أيلول ٢٠٢٣، من الموقع: https://pharostudies.com/، ٢٨ أيار ٢٠٢٤م.

(٤) حبيب الله مايابى، مرجع سابق.

وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به المجلس العسكري في النيجر شهر تموز ٢٠٢٣، سارعت تركيا لدعم المنقلبين والدعوة لإنشاء نظام دستوري ديموقراطي، مع معارضتها للتدخل العسكري لمنظمة إيكواس، ويمكن تحليل هذا الموقف التركي من عدة زوايا:

١. أهمية النيجر الإستراتيجية في الساحل الإفريقي، كونها معبرا مهما نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وممرا تجاريا واقتصاديا يسمح لتركيا بضمان إمداداتها النفطية خاصة من نيجيريا، والاستمرار في خططها ومشاريعها الخاصة بالممرات الاقتصادية في إفريقيا.
٢. دعم المجلس العسكري الانقلابي في النيجر، يدخل ضمن سعي تركيا لإزالة الأنظمة الحاكمة الموالية لفرنسا، وهو ما يعطيها فرصا أكبر للنفوذ من خلال تراجع نفوذ القوى الأوروبية التقليدية.
٣. قرب النيجر من ليبيا وضمان نظام حكم موالي لتركيا يجعل من سهولة التنسيق، في ظل استمرار التوترات الأمنية على الحدود.
٤. استغلال تركيا لموجة الانقلابات في الساحل الإفريقي من أجل تعزيز نفوذها كقوة صاعدة، ومحاولة تقديم نفسها كجهة مانحة في ظل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج لها دول المنطقة، والرغبة في الاستقلالية عن القوى الاستعمارية.

لقد أكدت التقارير إن الانقلابات العسكرية في غرب إفريقيا والساحل الإفريقي، أثرت على تدفق المساعدات المالية الغربية الأمريكية والأوروبية خاصة منها الفرنسية، ومع العقوبات على عدة شركات ومسؤولين في كل من مالي وبوركينافاسو والغابون، فإن تركيا يمكن أن تصبح بديلا لتمويل هذه الدول اقتصاديا وتعزيز صادراتها التجارية وتعاونها الاقتصادي معها، إلى جانب كونها مصدرا لواردات الأسلحة التي تحتاجها النخب الحاكمة في ظل هذه التوترات الأمنية، حيث وفقا لجمعية المصدرين الأتراك فإن الصادرات العسكرية تزايدت بنسبة ٧٠٠ بالمائة في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢١، بقيمة تقارب ٤١ مليون دولار[١].

من جهتها تعد العلاقات التركية الصومالية علاقات متميزة، خاصة أنها ليست فقط مرتبطة بالبعد الهوياتي الذي يشكله الدين الإسلامي[٢]، وإنما كذلك من منظور

(١) كرم سعيد، مرجع سابق.

(2) Abdurrahim Siradag, op.cit, p5.

إستراتيجي تم اعتماده نظرا لموقع الصومال الجغرافي، والذي يعطيها أهمية في القرن الإفريقي قريبا من أهم الممرات البحرية في العالم كمضيق باب المندب وقناة السويس، فقد قامت تركيا بإنشاء أكبر قاعدة عسكرية لها خارج حدودها وهي قاعدة تركسوم Turksom في مقديشو عام ٢٠١٧، بتكلفة ٥٠ مليون دولار ويتبع ذلك التواجد العسكري التركي بالصومال تدريبات مكثفة في الجانب الأمني بإشرافها على تأهيل أكثر من ١٠ آلاف جندي صومالي، ومحاولة مساعدة الأجهزة الأمنية لضبط الاستقرار، وإحكام السيطرة ضد الحركات الانفصالية[١].

تعد الصومال فضاء للتنافس بين القوى الكبرى، وتتداخل فيها مصالح عدة دول كالولايات المتحدة الإمارات العربية فرنسا وتركيا، ويمكن تحليل أهمية التوجه التركي نحو الصومال في النقاط التالية:

- الإطلالة الإستراتيجية للصومال شمالا نحو مضيق بابا المندب والبحر الأحمر من جهة، ومن جهة أخرى انفتاحها على واحد من أهم المحيطات التي تظهر فيها ثنائية القوة النفوذ بين القوى الكبرى وهو المحيط الهندي الذي تمر منه أهم امدادات النفط والتجارة العالمية. فالتواجد العسكري التركي بالصومال يعزز تواجدها (بالشرق الأوسط).
- انفصال أرض الصومال عن الصومال، أحدث الكثير من التغيرات في الحسابات الإستراتيجية للقوى العالمية، وحتى في توزيع القوة الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي، فمنح أرض الصومال (صوماليلاند) معبرا لإثيوبيا نحو البحر الأحمر يدفع بالصومال إلى ضرورة إيجاد حلفاء خارجيين، من أجل تقوية حضورها بالقرن الإفريقي، ومن أهمهم تركيا التي يتزايد حضورها بالمنطقة.
- استغلال الدول المهملة اقتصاديا من أجل فتح مشاريع بنى تحتية وإعطاء أولوية للشركات التركية في مجالات البناء والاشغال، من أجل دراسة السوق الداخلي ومعرفة كيفية الاستفادة من نقص الإنتاج ومحاولة تحسين المستوى التصنيعي، لكسب استثمارات اقتصادية ومنح فرص لدخول تركيا إلى الأسواق الصومالية.
- الاستفادة من الثروات الطبيعية التي تملكها الصومال، ومن أهمها اليورانيوم والنفط والغاز والحديد والنحاس، إلى جانب المساحات الزراعية الكبيرة

(١) محمد هشام راغب، **الاستراتيجية التركية في إفريقيا**، رؤيا للبحوث والدراسات، نيسان ٢٠١٨، في الموقع: https://ruyaa.cc/Page/8015/، ١ أذار ٢٠٢٤.

التي يمكن أن تكون فرصة لتحقيق الأمن الغذائي.

ما تجدر الإشارة إليه أن تركيا تنظر إلى القرن الإفريقي ككتلة واحدة، من جهة البعد الحضاري باعتبار كل من الصومال وجيبوتي دولا إسلامية وإريتيريا نصف سكانها من المسلمين، حيث يظهر التواجد التركي كأنه استعادة لدور الامبراطورية العثمانية وعلى تركيا حاليا تقديم نفسها كقائد للعالم الإسلامي، إلى جانب استثماراتها بالمنطقة والتي تظهر في شكل سلسلة تتشابه فيها قطاعات هذه الاستثمارات، بما يجعل من خططها الاقتصادية مترابطة.

أما في خليج غينيا، فتربط تركيا علاقات مهمة مع كل من السنغال نيجيريا والكونغو الديموقراطية، فبعد زيارة اردوغان لدول غرب إفريقيا خلال جولته شهر تشرين ١ عام ٢٠٢١، تزايد الحضور الاقتصادي والعسكري التركي، فقد تم توقيع اتفاقيات تجارية تركية نيجيرية بقيمة ٢ مليار دولار، إلى جانب اتفاقية عسكرية تخص مجالات صنع الأسلحة وصفقات بيع طائرات دون طيار، وتم التوصل خلال القمة الثالثة للشراكة التركية الإفريقية عام ٢٠٢١، إلى تكثيف الجهود لمواجهة الجماعات الإرهابية ومساعدة تركيا لنيجيريا أمنيا وتصدير التكنولوجيا العسكرية لها[١].

ويذكر أن مكافحة الإرهاب يأتي ضمن أهم القضايا التي تجمع كلا من تركيا ونيجيريا، هذه الأخيرة التي ترتكب فيها جماعة بوكو حرام جرائم كبيرة منذ عام ٢٠٠٩، وتمتد تهديداتها إلى دول أخرى في حوض بحيرة تشاد، وهو ما يتطلب تضافر الجهود مع دول أخرى لها تجربة في التصدي لهذه الجماعات، لهذا تظهر تركيا كبديل للولايات المتحدة والدول الغربية التي فشلت تجاربها في مواجهة الإرهاب العالمي.

في سياق متصل، تواجه تركيا الدور الروسي لمكافحة الإرهاب في الساحل عبر مجموعة فاغنر، والتي ترتبط بعلاقات أمنية واقتصادية مع عدة دول في المنطقة، حتى بعد الانقلابات الأخيرة التي تشير إلى بقاء نفوذ روسيا العسكري عبر التدريبات المشتركة وبيع الأسلحة والقروض، ولاسيما أن كُلاً من تركيا وروسيا تتعارضان في عدة قضايا إقليمية ودولية في (الشرق الأوسط) وآسيا الوسطى والقوقاز[٢].

---

(١) «**من الاقتصاد والثقافة إلى الأمن والتسليح: نضوج النفوذ التركي في إفريقيا**»، مآلات تركيا، العدد ٢٧، أذار ٢٠٢٢، ص ٦.

(٢) كرم سعيد، مرجع سابق.

من جهة أخرى تعد الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات السياسية التي يظهر فيها التدخل التركي بالقوة الصلبة، حيث تعود خلفيات ذلك إلى التواجد الاقتصادي التركي بليبيا في مجالات البناء حيث كان هناك أكثر من ٢٠٠ شركة تركية، لها ما يفوق ٣٠٤ مشروعا في قطاع البناء والأشغال بقيمة ٢٠ مليار دولار، إلى جانب مبادلات تجارية مهمة بين البلدين تشمل قطاع النفط والسياحة والصناعة، لكن مع بدء الحراك في الدول العربية، قامت تركيا بمعارضة تدخل حلف الناتو في ليبيا، وبقيت سياستها تدعو إلى الحل الدبلوماسي عكس ما قدمته في مصر بدعم الإخوان إلى غاية فوز المجلس الانتقالي عام ٢٠١٢م، حيث سارعت للاعتراف به وتعيين سفير جديد لها في ليبيا[١].

ويأتي موقف تركيا مدفوعا بحماية مصالحها الإقليمية والاستفادة من تغير موازين القوى لتحقيق مكاسب وضمان إمدادات النفط الليبية حيث كانت تستورد ٩٥ بالمائة من حاجياتها النفطية من ليبيا، التي تحتل المركز الخامس عربيا في احتياطات النفط أي ما يقارب ٣,٧٦ بالمائة من الاحتياطات العالمية، بينما تأتي في المركز الثامن عربيا في احتياطي الغاز المقدر بـــ ١,٥ مليار متر مكعب، إلى جانب الغاز الصخري الذي أصبح من بين أهم الثروات التي تزخر بها ليبيا بعد أن أصبحت في المرتبة الخامسة عالميا، والذي من المقدر أن تفوق سنوات انتاجه الـــ ١١٢ سنة[٢]، وفي هذا السياق، كانت شركة TPAO التركية تقوم بالاستثمار في قطاع النفط منذ عام ٢٠٠٠ من خلال عمليات التنقيب والاستكشاف، لكن التوترات الأمنية التي جاءت بعد كسر الهدنة التي أقرها مؤتمر برلين عام ٢٠٢٠، أثرت على هذه العمليات وأدت إلى إيقافها مؤقتا، حيث وصل إنتاج النفط في ليبيا إلى مستويات دنيا، إضافة إلى عمليات التخريب التي طالت حقولا عديدة في جنوب ليبيا أين تملك الشركات التركية أصولا هناك، لكن الاتفاقيات الجديدة بين تركيا وليبيا المتعلقة بتقاسم المناطق الاقتصادية، قد أعطت الأولوية للشركات التركية للعودة إلى مجال التنقيب في الهلال النفطي، مواجهة بذلك تنافسا من شركات أمريكية مثل شركتي كونكو فيليبس وهيس، وشركة توتال الفرنسية،

(1) Sıyat Abdı MAALIM, «Implications of Realist Defensive Foreign Policy: Towards A Turkish Intervention in Libya During the First and Second Libyan Crises», Journal of International Relations and Political Science Studies, N 8, p35, 36.

(٢) أحمد القرني، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية: التداعيات السياسية والأمنية**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، كانون الثاني ٢٠٢١، ص٨.

وشركة إيني الإيطالية، فقد تغيرت السياسة الخارجية التركية إتجاه ليبيا تماما بعد الحرب الأهلية عام ٢٠١٤ والانفلات الأمني الذي شهدته البلاد، والذي كان له تأثيرات كبيرة على المشاريع الاقتصادية التركية، التي كان لها ما يزيد عن ١٥ مليار دولار كالتزامات تعاقدية غير مدفوعة من طرف الحكومة الليبية السابقة[١].

خريطة رقم ٠٣ توزع السيطرة العسكرية في ليبيا قبل التدخل التركي[٢]

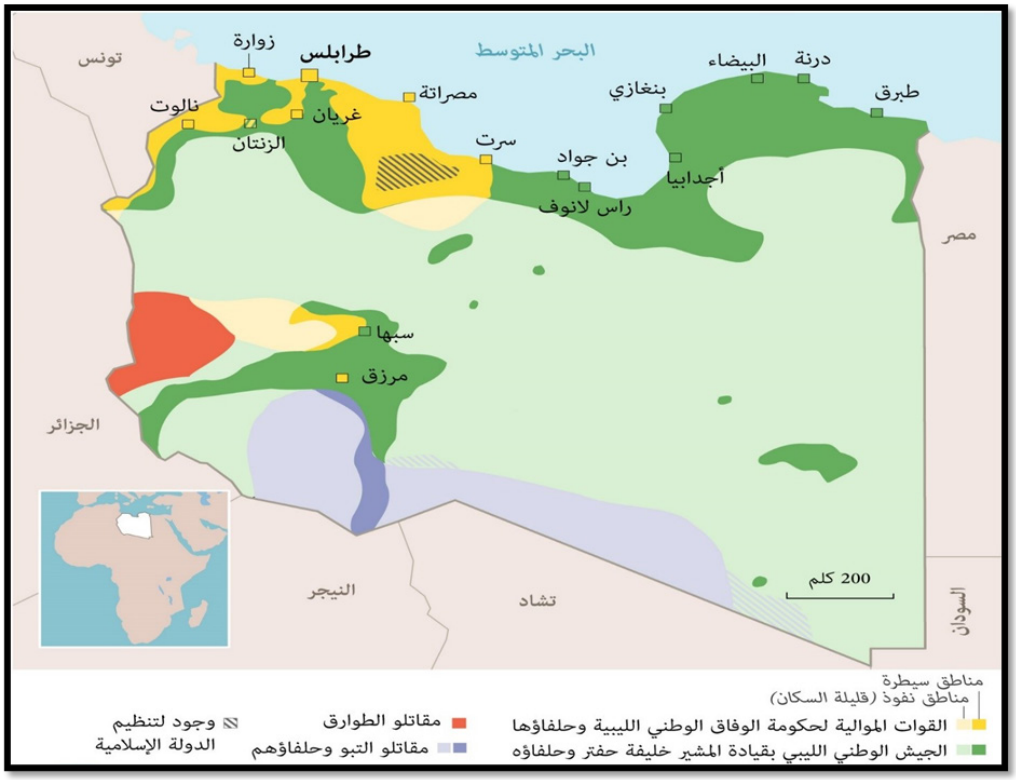

فبعد انقلاب خليفة حفتر على الدستور وإعلانه بدء الحرب على الإرهاب من بنغازي شرق ليبيا عام ٢٠١٤، ودعم كل من مصر والإمارات له، تحركت تركيا لدعم حكومة فايز السراج، وكان لها دور مهم في تغيير توازنات الحرب في ليبيا، حيث وصلت

(١) «تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردّات الفعل»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ١.

(٢) أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية: التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، كانون الثاني ٢٠٢١، ص ١١.

سفينة أمازون التركية إلى ميناء طرابلس شهر أيار ٢٠١٩، معلنة بدء عهد جديد لترتيبات الأمن الإقليمي وتغيرات كبيرة في موازني القوى في الحرب الليبية، وكانت تحمل دعما عسكريا مهما لحكومة الوفاق الوطني تمثل في مدرعات وطائرات مسيرة، ومضادات الدروع والصواريخ، والأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وكان الهدف في البداية هو محاولة حماية طرابلس ثم انتقل إلى محاولة السيطرة على خطوط خارج حدود طرابلس[1].

وجاء التدخل العسكري الليبي في الترتيبات الأمنية في ليبيا مدفوعا بمجموعة من الأسباب، منها:

١. الرغبة في العودة إلى شمال إفريقيا وتعزيز التواجد التركي في ظل انسحاب القوى الأوروبية من المشهد السياسي وتراجع نفوذها في المنطقة.
٢. إيجاد معابر إستراتيجية نحو الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، في ظل تزايد التوترات وانتقال التهديدات داخل المركب الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي.
٣. تزايد النزاعات في منطقة شرق المتوسط بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز، والتواجد التركي بليبيا يعطيها فرصا لتسوية بعض النزاعات، وضمان الأمن البحري في المياه الإقليمية المتنازع عليها.

إن هذا التغير الإستراتيجي في الحرب الليبية لم يؤثر فقط على موازين القوى في الداخل الليبي، وعلى دفع ثقل الحرب نحو شرق ليبيا بعد هزيمة قوات حفتر بعد معركة طرابلس، لكن التأثير مس أيضا مصالح القوى الإقليمية والكبرى الأخرى التي تبحث عن حماية مصالحها في ليبيا خاصة النفطية منها، حيث أدت التوترات الأمنية إلى توقف أشغال التنقيب في عدة حقول خاصة بعد خرق الهدنة عام ٢٠٢٠.

كما أن شرق ليبيا به عدة أحواض نفطية بها احتياطات نفط ضخمة مثل حوض سرت وبنغازي وطبرق التي تتحكم فيها قوات خليفة حفتر، بينما تسيطر الحكومة الليبية على أحواض طرابلس وغدامس، حيث أدى التدخل التركي العسكري إلى جانب حكومة الوفاق الوطني إلى تغييرات في تقسيم القوة على الأرض حيث تراجع نفوذ قوات حفتر، وتمكنت قوات حكومة الوفاق من إعادة السيطرة على حقول من سرت ومصراتة كما تظهر في الخريطة أدناه، حيث تبدو مناطق السيطرة بالأخضر لصالح حكومة الوفاق الوطني والمناطق التي تم استعادتها، وبالأحمر مناطق سيطرة قوات حفتر، ويذكر أن الشركات الإيطالية ومن بينها شركة إيني الحكومية تملك أصولا في حقول نفطية غرب ليبيا في مناطق سيطرة الحكومة الليبية.

(١) أحمد القرني، مرجع سابق، ص ١٤.

خريطة رقم ٤ توزع السيطرة العسكرية في ليبيا بعد التدخل العسكري التركي ٢٠٢٠

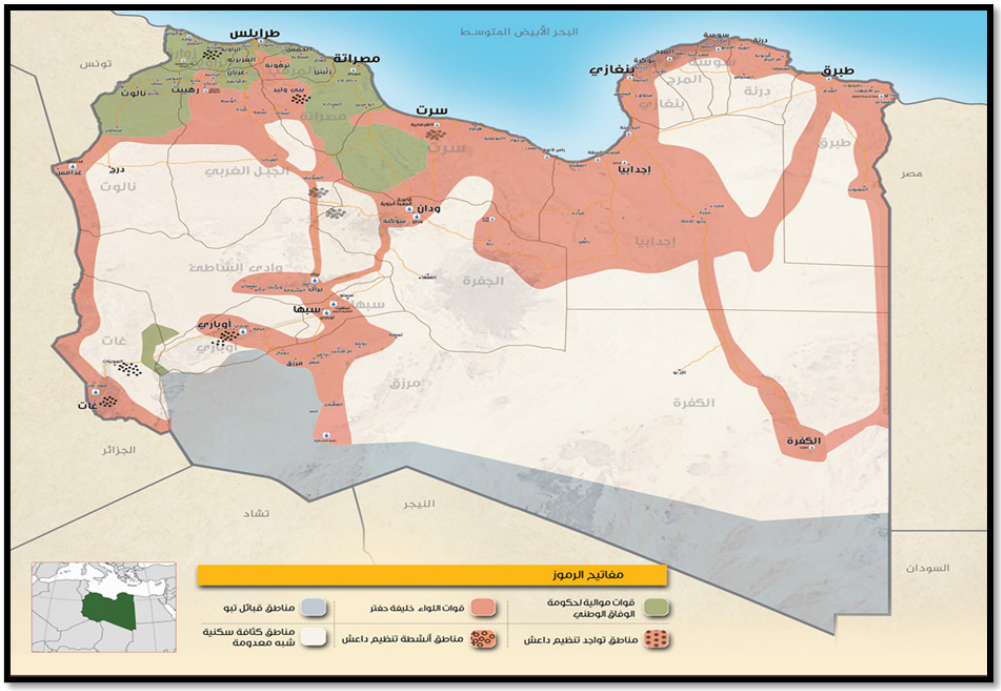

إن الحدود البحرية المشتركة بين تركيا وليبيا دفعتها أكثر للانخراط في الحرب كقوة يمكنها تغيير موازين القوى، فرغم أن سياستها الأمنية مفتوحة على عدة جبهات كالحرب في سوريا وتمرد حزب العمال الكردستاني، ثم محاولة تأمين الجبهة الداخلية بعد محاولة الانقلاب على أردوغان عام ٢٠١٦، لكن كل هذا القلق الأمني لم يثنها عن التدخل العسكري في ليبيا وإنما جعلها تغير خططها الإستراتيجية من خلال الدمج بين التدخل العسكري في ليبيا والنشاط الدبلوماسي حيث استضافت عام ٢٠١٦ فايز السراج في أنقرة [1]، كرسالة للقوى الأخرى بدعمها لحكومة الوفاق، الى جانب قوى أخرى كإيطاليا والسعودية.

وزادت النزاعات في شرق المتوسط من تمسك تركيا بدورها في ليبيا، فبعد الاكتشافات النفطية في المنطقة سعت الدول لإعادة حساباتها والبحث عن تسوية للنزاعات حول الجزر والمناطق الاقتصادية في شرق المتوسط، حيث استغلت تركيا

(1) Sıyat Abdı MAALIM, op.cit. p 37.

تواجدها في ليبيا للضغط على حكومة الوفاق الوطني في ليبيا من أجل التنازل عن مناطق بحرية كانت تطالب بها اليونان وأعطت اتفاقية تسوية الحدود البحرية بينهما شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٩م، حدودا جديدة للجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا والتي يمكنها فيها التنقيب والاستكشاف بكل حرية، حيث تم اكتشاف عدة حقول نفطية أخرى كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم ١١ الاكتشافات الأخيرة للغاز في شرق المتوسط) مليار متر مكعب [١]

اسم الحقل	سنة الاكتشاف	المكان	تقدير الكميات
غزة مارين	٢٠٠٠	فلسطين حكم السلطة الفلسطينية	٣٠
تمار	٢٠٠٩	الأراضي المحتلة الحكومة (الإسرائيلية)	٢٨٠
ليفياتان	٢٠١٠	-	٦٢٠
تانين	٢٠١٢	-	٣٤
كاريش	٢٠١٣	-	٥١
روبي	٢٠١٤	-	٩٠
أفروديت	٢٠١١	قبرص	١٤٠
ظهر	٢٠١٥	مصر	٨٥٠

وتتداخل في نزاع شرق المتوسط عدة قوى إقليمية أخرى مثل مصر اليونان (إسرائيل) وهو ما يدفع تركيا لضمان أمنها البحري وتواجدها الدائم بمنطقة شرق المتوسط عبر ليبيا التي أصبحت تعد فضاء حيويا مهما لها، وتوضح الخريطة أدناه مناطق النزاع في بحر ايجه والبحر الأبيض المتوسط والذي تظهر فيه حدود المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من تركيا اليونان وقبرص، إضافة إلى الجرف القاري الذي تطالب به تركيا والجرف

(١) علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخارط الاشتباك، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، نيسان ٢٠١٨، ص ٣.

القاري الذي تطالب به ليبيا واللذان يحتويان على حقول نفطية تم اكتشافها في السنوات الأخيرة تشمل حقل كريت وحقولا أخرى تطالب بها قبرص اليونانية، خاصة أن تركيا لا تعترف بالاتفاقيات التي تم توقيعها بين كل من مصر و(إسرائيل) ولبنان مع قبرص اليونانية.

خريطة رقم ٥ مناطق النزاع البحري شرق المتوسط [١]

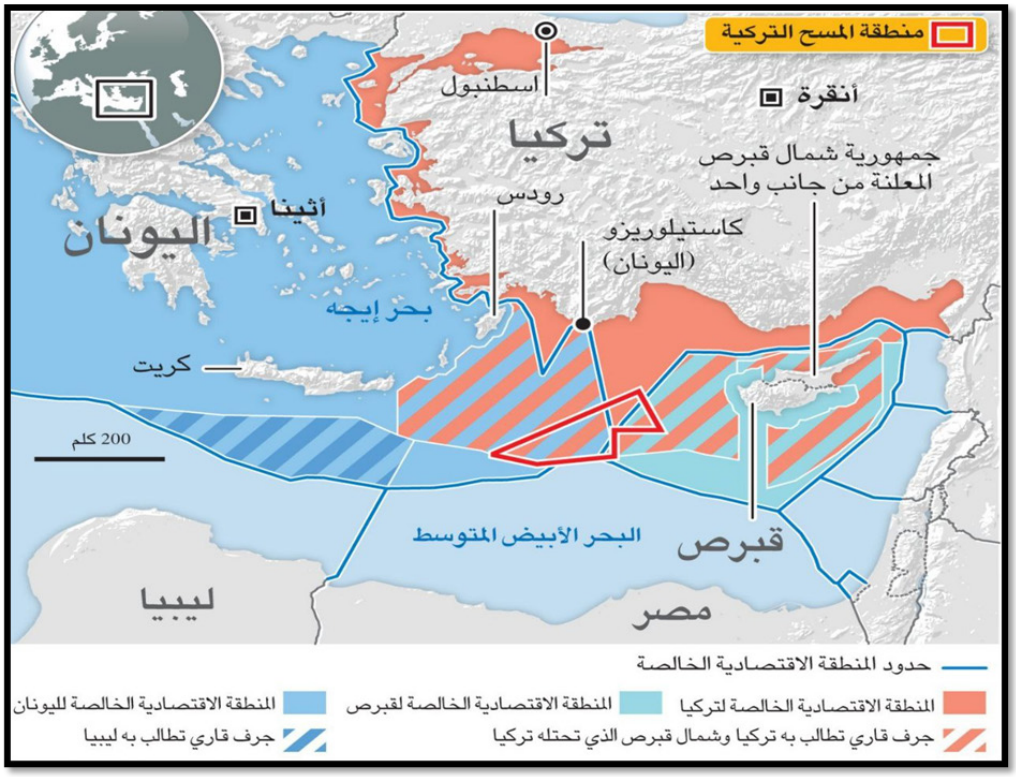

عارضت اليونان وقبرص اليونانية مضمون الاتفاقية البحرية بين تركيا حكومة الوفاق الوطني الليبية، على اعتبار أنها خرق للقانون الدولي في ظل انتهاء عهدة الحكومة الليبية وعدم إجراء انتخابات تعطيها حق توقيع الاتفاقيات الدولية، ولاسيما أن هذه الاتفاقية ستحول دون سيطرة اليونان على جزيرة كريت التابعة لها والتي بها حقل نفطي مهم، والواقعة في المياه الإقليمية التي تشملها الاتفاقية، كما أن هذا الاتفاق يتعارض

(١) (الشرق الأوسط)، أنفوغرافيك خريطة الصراع على الغاز في شرق المتوسط، ١٣ آب ٢٠٢٠، من الموقع: https://aawsat.com/home/article/٢٤٤٦٠٧١/، ٢٩ أيار ٢٠٢٤.

مع التزامات المنطقة الاقتصادية الخالصة حسب قانون الأمم المتحدة للبحار [١].

في سياق آخر وفي ظل التوترات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي جاءت الأزمة في مالي لتعيد دور تركيا كقوة صاعدة يمكنها لعب دور مهم في حفظ الأمن في مالي والساحل ككل، حيث استغلت تركيا الانقلابات العسكرية في مالي لتوقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية والتدريبات المشتركة، كما قامت بتوطيد علاقتها مع مسؤولين عسكريين خاضعين لعقوبات أمريكية، بصفتهم متعاونين مع منظمة فاغنر الروسية الخاضعة أيضا لعقوبات غربية، ومن بينهم وزير الدفاع المالي كامارا الذي تمت دعوته رسميا لزيارة تركيا من قبل وزير الدفاع التركي عام ٢٠٢٣. إذ ترك الانسحاب الفرنسي المتبوع برفض شعبي كبير للتواجد الفرنسي بدول الساحل الإفريقي فراغا إستراتيجيا كبيرا استغلته تركيا للتغلغل في مالي في ظل توتر العلاقات مع فرنسا بشأن الكثير من القضايا في سوريا و(الشرق الأوسط)، وكان أردوغان قد صرح عام ٢٠٢١ أن تركيا تريد التعاون مع إفريقيا من أجل الفائدة المشتركة وبعيدا عن السياسات الاستعمارية التقليدية، وأنها لا تسعى ابدا للنفوذ في إشارة إلى فرنسا [٢]، من جهته صرح وزير الخارجية التركي مولود شاووش أوغلو عام ٢٠٢٠، إن تركيا ستساعد الشعب المالي للعودة إلى النظام الدستوري والحكم المدني[٣]، وهذه التصريحات تجعل من النخب الحاكمة في مالي تؤيد التواجد التركي من جهة لكسب نوع من الشرعية باعتبار تركيا عضوا في حلف الناتو رغم الحذر الأمريكي من علاقة تركيا بالانقلابيين في مالي، ومن جهة أخرى التمويل العسكري والمساعدات التي توفرها تركيا لها،إذ أصبح موقف تركيا أكثر وضوحا بعد تقاربها مع المجلس العسكري في مالي بعد زيارة وزير الخارجية التركي لها عام ٢٠٢٠، الذي التقى على هامش ذلك بوزير خارجية تشاد وممثل الأمين العام للأمم المتحدة في مالي، من أجل دراسة عملية الانتقال في مالي.

كما تعهدت تركيا بتقديم ٥ مليون يورو للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الإفريقي والتي تشمل من بين أعضائها مالي [٤]، ويأتي هذا في إطار تعزيز علاقاتها مع المنظمات الإقليمية في إفريقيا بما يضمن لها تمثيلا دبلوماسيا وحضورا لقوتها التفاوضية المستمرة في التزايد، والذي سمح لها بالتدخل لحل العديد

(1) Sıyat Abdı MAALIM, op.cit. p 37.
(2) Andrew Lebovich and Nienke van Heukelingen, op.cit, p6.
(3) Ibid
(4) Ibid, p. 9.

من النزاعات كان آخرها الوساطة في أزمة الحبوب خلال الحرب الأوكرانية.

وتأتي أهمية مالي في الإستراتيجية التركية لتحقيق مجموعة من المصالح منها:

- التمكن من التغلغل إلى عمق القارة الإفريقية، حيث تعد مالي بوابة لإفريقيا جنوب الصحراء، وموقعها الجغرافي المتميز في الساحل الإفريقي يمكنها من أن تصبح نقطة مهمة ضمن ممرات تركيا الاقتصادية التي تريد إنشائها في المنطقة، إضافة إلى غناها بالموارد الطبيعية خاصة الذهب واليورانيوم.

- ضمان الصادرات العسكرية من الأسلحة التركية لمالي، في ظل استمرار التوترات الأمنية ورغبة النخب الحاكمة بضمان بقائها في السلطة وزيادة القدرات العسكرية.

- مكافحة الإرهاب وإظهار الخبرة التركية كقوة إقليمية يمكنها أن تكون لاعبا فاعلا ضمن الترتيبات الإقليمية في الساحل، وإعطاء صورة إيجابية عنها كدولة محبة للسلام والأمن في العالم، كما يمكن أن تكون شريكا أمنيا للدول الإفريقية.

- ملء الفراغ الإستراتيجي بعد انسحاب فرنسا، والسعي من أجل أن تكون بديلا موثوقا يمكنه تقديم المساعدات والقروض وتأمين عمليات الانتقال الدستوري في الساحل.

إلى جانب ذلك لتركيا حلفاء محليون تسعى لأن يتصدروا المشهد السياسي في مالي خلال المرحلة الانتقالية حيث يساهم هذا في أن تلقى دعما من الحكومة التي ستدير شؤون البلاد في هذه الفترة، وهو ما يسمح لها بضمان استمرار المشاريع الاقتصادية وتحقيق المكاسب والمصالح التركية، كما أن بقاء النفوذ التركي في منطقة الساحل الإفريقي مرهون بنجاح تجربتها الأمنية في مالي، حيث عادت العلاقات مع تشاد بعد زيارة الرئيس إدريس ديبي عام ٢٠١٩ لتركيا، وهو ما مكن تركيا من تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع تشاد بعد الترتيبات المشتركة للتنقيب عن الذهب[١]، من جهة أخرى دعم الانقلاب العسكري في النيجر ثم محاولة ضبط العلاقات مع بوركينافاسو، وصولا إلى التحكم في الحدود الجنوبية والغربية لليبيا من أي انفلات أمني، وإبقاء القوات التركية على استعداد عبر جعل إقليم فزان في جنوب ليبيا كمعبر وجسر للتواصل يربط التواجد التركي في ليبيا بضمان تمددها في الساحل الإفريقي ككل[٢].

---

(١) أحمد أمل، **سياسة توسعية: دوافع التحركات التركية البراغماتية اتجاه أزمة مالي**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، ٢٢ أيلول ٢٠٢٠، نقلا عن الموقع: https://www.futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5816/، ٢٩ أيار ٢٠٢٤.

(٢) نفس المرجع.

على صعيد آخر تستعمل تركيا قوتها الناعمة في إفريقيا من خلال المساعدات التي تقدمها للكثير من دول القارة في عدة مجالات كالمساعدات الإنسانية والإغاثة في الكوارث الطبيعية إضافة إلى الدبلوماسية الثقافية والعلمية النشطة[١]، وتعد إستراتيجية المساعدات الإنسانية من أهم الأدوات التي تستعملها تركيا في القارة الإفريقية حيث تم إنشاء الوكالة التركية للتعاون والتنسيق تيكا عام ١٩٩٢، التي أنشأت مقرات إقليمية لها في كل من السودان وإثيوبيا والسنغال، إضافة إلى وكالة كيزيلاي ومؤسسة ديانيت والهلال الأحمر التركي[٢]، إذ بلغت المساعدات المقدمة من تلك الوكالة عام ٢٠٠٨ ما يقارب ٧٨٠ مليون دولار تم تخصيص ٥١,٧٣ مليون دولار منها لبرامج تخص قارة إفريقيا، وارتفعت المساعدات عام ٢٠١٤ من هذه الوكالة إلى نحو ٣١٥ مليون دولار كان في مقدمة الدول الإفريقية التي استفادت منها الصومال ثم النيجر والسودان، وتشمل هذه المساعدات الزراعة والصحة وتوفير مياه الشرب كما استفادت كل من مالي ومصر وتشاد وبوركينافاسو من مساعدات متباينة[٣].

كان دور تركيا في الصومال دورا مهما جدا خلال أزمة المجاعة التي ضربت البلد عام ٢٠١١، وأصبحت «قوة صاعدة مانحة في إفريقيا» وساعدت هذه الأزمة في الصومال في إظهار مدى أهمية الدبلوماسية الإنسانية التركية[٤]، حيث تمثل إعانات تركيا للصومال ٢١ بالمائة من الميزانية العامة لهذه الأخيرة، وتم بعدها إعادة فتح السفارة التركية في مقديشو وإطلاق خط رحلات جوية منتظمة بين البلدين، وتخصيص بعثات دراسية لطلاب صوماليين الى تركيا[٥].

يضاف إلى ذلك الدبلوماسية الدينية، التي من خلالها قامت الكثير من الجمعيات الدينية التركية بفتح فروع لها في الدول الإفريقية، ويدخل هذا ضمن تنويع أدوات القوة الناعمة التركية في القارة، وتستعمل في ذلك إستراتيجيات كالتعليم والثقافة والتبادل الفكري[٦]. إضافة إلى استخدام التقارب الحضاري والديني للعب دور أكثر أهمية في

(1) Elem Eyrice Tepecikliogˇlu, Francois Vreÿ, Bahar Baser, op.cit, p 191.

(٢) سعيدي سعيد، **السياسة الخارجية التركية اتجاه إفريقيا في ظل حزب العدالة والتنمية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٧٤١.

(3) János Besenyo, **op.cit.** p74.

(4) Dipama, S., & Parlar, E, **op.cit**, p 12.

(5) János Besenyo, op.cit. p74.

(6) Dipama, S., & Parlar, E, **op.cit**, p 12.

تفاعلات القارة الإفريقية، وتعمل الدبلوماسية الدينية التركية من خلال وكالة ديانيت التي قامت ببناء العديد من المساجد في دول إفريقية مثل مالي والنيجر [١].

إلى جانب المنح الدراسية التي قدمتها تركيا للعديد من الطلبة في الدول الإفريقية، حيث بلغ عددهم بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٢٢، حوالي ١٥ ألف طالب إفريقي في الدراسات العليا والدكتوراه [٢]، وجاء مؤتمر وزراء التعليم التركي الإفريقي الأول في إسطنبول عام ٢٠١٧ لدراسة مشاريع التعاون العلمي بين الطرفين، وكانت من مخرجاته برامج تدريبية استفاد منها ٢٠٠ دبلوماسي إفريقي شاب من عدة دول إفريقية منها السودان والصومال ومدغشقر ونيجيريا وناميبيا، وهذا ضمن جهود الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية التركية [٣]. علاوة على ذلك تأتي الأدوات الإعلامية التي مكنت تركيا من تحسين صورتها لدى الشعوب الإفريقية، فقد استعملت أدوات الجذب الإعلامي عن طريق المسلسلات والأفلام التي تحمل أبعادا تاريخية وثقافية وحضارية كفيلة بإعطاء صورة إيجابية عن الشعب التركي، بالترويج لمظاهر التفتح والعصرنة والمنشآت الحديثة دون التخلي عن التقاليد الدينية، وهو الأمر الذي وجد صدى كبيرا خاصة في دول شمال إفريقيا، والشعوب الإفريقية الأخرى المسلمة [٤]، في سياق آخر، قدمت تركيا برامج رعاية صحية في العديد من الدول الإفريقية، حيث حصل أكثر من ٢٨٠ ألف مواطن إفريقي على خدمات صحية من مؤسسات تابعة لوزارة الصحة التركية، مثل مشروع الكاتاراكت الذي استفاد منه ٥٣ ألف مواطن إفريقي عام ٢٠١٤، إضافة لبناء مستشفيات في عدة دول إفريقية كالسودان والصومال[٥].

إن عملية التغلغل التركي في إفريقيا تحاول دمج أدوات القوة الصلبة والناعمة، وإن لم يكن ذلك واضحا كاستعمال القوى الكبرى لآليات القوة الذكية، لكن تركيا تدرك أن قدراتها المادية والمعنوية كفيلة بأن تعطيها دورا أكبر من دورها الحالي في النظام الدولي، مستفيدة من إعادة تشكله وتوزيع القوة فيه من جديد. ولكنها تواجه في ذلك منافسة كبيرة من قبل القوى الإقليمية والدولية الأخرى، فالقوى الصاعدة مثل

(1) Antoine Labeyrie, **Turkey in Africa**, December 2022, in https://geopol-trotters.com/turkey-in-africa/ may 2024.

(2) Dipama, S., & Parlar, E, op. cit, p 15.

(٣) محمد هشام راغب، مرجع سابق.

(٤) رشا عرفات، مرجع سابق، ص ٣٠١.

(٥) محمد هشام راغب، مرجع سابق.

الصين والهند لا يمكن أن تتنازل عن أدوارها الجديدة في إفريقيا خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية، وستلقى تركيا منافسة كبيرة في الأسواق الإفريقية، فالهند شريك تجاري مهم للدول الإفريقية، كما تتميز العمالة الهندية بالإنتاجية واستعمال التكنولوجيا في إدارة المشاريع، كما ترتبط بعلاقات تاريخية وثقافية مع دول القارة، وهو ما يجعل دول إفريقيا خاصة المطلة على المحيط الهندي تعطي أفضلية للتعامل تجاريا مع الهند.

من جهتها لا يمكن للصين أن تتفوّق في مسيرة نموها الاقتصادي دون توسيع استثماراتها في إفريقيا، ويمكن أن تكون بديلا عن الصادرات التركية الخاصة بالألبسة والمواد نصف المصنعة نحو الدول الإفريقية، إضافة إلى مشاريع البنى التحتية التي تحاول تركيا أن تدخل بها إلى العديد من الدول الإفريقية بحكم خبرتها في الأشغال والبناء، وهو الأمر الذي يزعج النفوذ الصيني بالقارة، أما فيما يخص تأثيرات علاقاتها مع فرنسا والمقاربات المتعارضة بين الطرفين في الكثير من القضايا الإقليمية، فإن ذلك يؤثر على التواجد التركي في الدول الإفريقية خاصة منها تلك التي كان لفرنسا تدخل كبير في إدارة شؤونها السياسية وثرواتها الطبيعية، كما أن تورط تركيا في العديد من النزاعات الإقليمية كالأزمة السورية والليبية والحرب بين أرمينيا وأذربيجان ونزاعات الساحل الإفريقي، قد يكون عاملا يقوّض قدرتها على تغيير توازنات القوى بما يضمن لها تقاسم النفوذ في إفريقيا إلى جانب القوى الكبرى.

إن إستراتيجية التغلغل التركي في إفريقيا عموما تحتاج إلى مقومات داخلية دافعة للتوجه الاقتصادي الخارجي وتتماشى مع الدور الذي تريد تركيا أن تلعبه في التفاعلات الدولية، بما فيها السيطرة على مناطق النفوذ الغنية بالموارد الطبيعية كالقارة الإفريقية، ومن بين التحديات التي تواجهها تركيا والتي ستؤثر على مستقبل دورها في القارة الإفريقية الانكماش الاقتصادي وتداعيات جائحة كوفيد ١٩، ثم زلزال شهر شباط ٢٠٢٣ الذي تجاوزت أضرار المباني والبنى التحتية فيه ٢٥ مليار دولار، وتم تقدير إجمالي الاضرار حسب اتحاد الشركات والاعمال التركي بحوالي ٨٤,١ مليار دولار بما يشكل ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتركيا[1].

(١) **خفض الارتدادات: كيف تمددت خسائر الزلازل لقطاعات الاقتصاد التركي**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٣ اذار ٢٠٢٣م، نقلا عن الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8100/، ٢ حزيران ٢٠٢٤

إلى جانب ارتفاع الدين الخارجي حيث يعتمد القطاع الخاص على التمويل الخارجي وهو ما جعل الدين يرتفع إلى ٤٤٠ مليار دولار يساهم القطاع الخاص بـ ٦٥ بالمائة منه، كما بلغت نسبة التضخم ١٩,٨٥٪ في الثلث الأخير من سنة ٢٠٢١[١]، مع انخفاض سعر صرف الليرة التركية، وهو الأمر الذي يجعل من القدرة الشرائية منخفضة ويؤثر على الاستقرار المالي والاستثمارات الخارجية مما يضعف السياسات الاقتصادية الخارجية لتركيا، ويوضح الشكل التالي تراجع قيمة العملة التركية مقابل اليورو حيث كان سعر صرفها نهاية عام ٢٠٢٢، ١٩,٢١ ليرة مقابل ١ يورو، ليصبح نهاية عام ٢٠٢٣ ما يزيد عن ٣٠,٢١ ليرة.

شكل رقم ١١ سعر اليورو مقابل الليرة التركية قبل الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٣ وبعدها[٢]

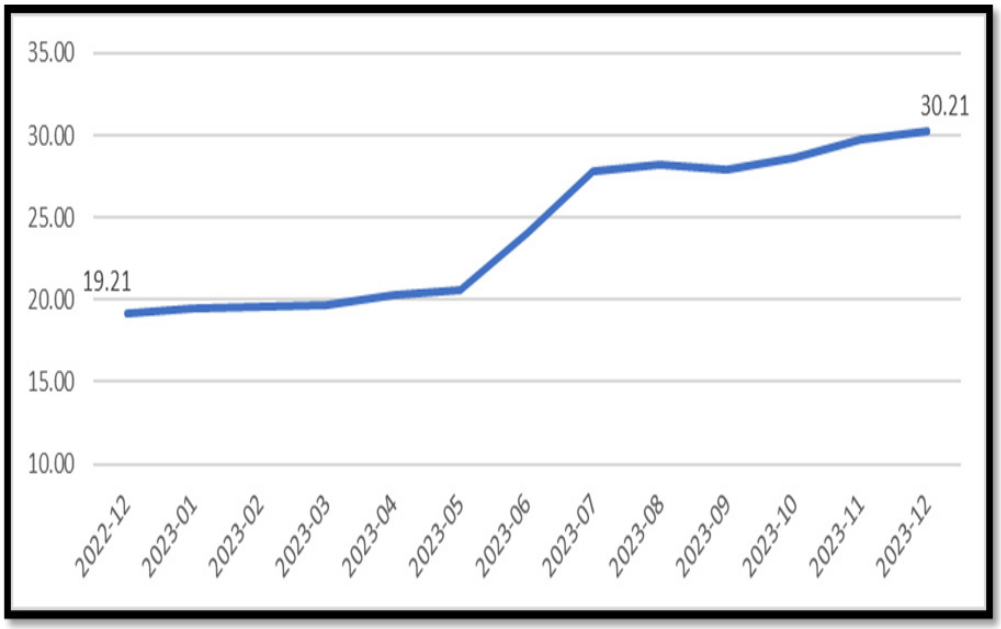

(١) عبد الحافظ الصاوي، **ارتفاع التضخم في تركيا: الأسباب والتداعيات والحلول**، الجزيرة، ٩ أيلول ٢٠٢١، نقلا من الموقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/10/9/، ٢ حزيران ٢٠٢٤.

(٢) وحدة الدراسات التركية، على منعطف التحول: أداء الاقتصاد التركي في ٢٠٢٣م ودلالاته للعام الجديد، مركز الإمارات للسياسات، &٠ كانون الثاني ٢٠٢٤م، نقلا عن الموقع: https://epc.ae/ar/details/featured/ada-aliaqtisad-alturki-fi-٢٠٢٣-wadalalatuh-lilaam-aljadid، ٣ حزيران ٢٠٢٤.

ولتجنب تأثيرات المشاكل الاقتصادية الداخلية على سياساتها الخارجية، سارعت تركيا بعد إعادة انتخاب أردوغان إلى إعلان خطط اقتصادية جديدة من شأنها خفض التضخم مع نهاية عام ٢٠٢٤، وتحقيق التعافي من آثار جائحة كوفيد ١٩ وأضرار الزلزال لتتوجه بشكل أكثر جدية لإدارة علاقاتها الخارجية بشكل يجعلها تجيد التموقع ضمن التوزيع الجديد للقوة العالمية، وهو ما تشير اليه تفاعلاتها اتجاه قضايا (الشرق الأوسط) وجنوب القوقاز وخلال حرب أوكرانيا حينما كان دورها مهما في حل أزمة الحبوب والتطلع لتعميق تواجدها وحورها في القارة الإفريقية.

المبحث الثالث
التغلغل (الإسرائيلي) في إفريقيا.. كابوس التمدد الصهيوني في القارة

تعود أهمية القارة الإفريقية في الإستراتيجية (الإسرائيلية) إلى التفكير اليهودي في إنشاء وطن لليهود حيث وبعد مؤتمر بازل بسويسرا عام ١٨٩٧، كان ضمن نتائج المؤتمر اقتراح أوغندا كدولة إفريقية يمكن أن تكون وطنا للشتات اليهودي إلى جانب فلسطين في آسيا والأرجنتين في أمريكا اللاتينية[١]، ثم في المؤتمر الصهيوني الرابع عام ١٩٠٣ بقيادة هرتزل، أين عرضت حكومة بريطانيا على اليهود إعطائهم مستعمرة كينيا لإنشاء دولة (إسرائيل)[٢].

لكن ورغم وعد بلفور واختيار أرض فلسطين لم تتنازل (إسرائيل) عن التفكير في أهمية إفريقيا، حيث بدأ تواجد اليهود في إفريقيا منذ خمسينيات القرن الماضي، عبر البحر الأحمر نحو إثيوبيا وأطراف بحيرة تشاد وصولا إلى البحيرات العظمى وانتشروا عبر قبيلتي اليوروبا والأشانتي حسب دراسة الانثروبولوجي (الإسرائيلي) فران ناركويتز في دراسته للعبرانيين الأفارقة، وتعود العلاقات الرسمية بين (إسرائيل) بعد وعد بلفور وبين الدول الإفريقية إلى خمسينيات القرن الماضي، كانت أولاها إقامة علاقات مع غانا عام ١٩٥٦، التي كانت أهم تجارب التحرر في غرب إفريقيا، ما مهد الطريق لربط علاقات مع أكثر من ٣٣ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء خلال ستينيات القرن الماضي. لكن تداعيات حرب تشرين الاول١٩٧٣ جعلت الكثير من الدول تعارض (إسرائيل) وتقطع العلاقات معها، في ظل العلاقات العربية المتميزة مع الدول الإفريقية آنذاك، والتي كانت ترتكز على النفط وضمان وصول الإمدادات إليها، إضافة إلى الدور الدبلوماسي الذي لعبته مصر في منظمة الوحدة الإفريقية لتعبئة دول المنظمة ضد (إسرائيل)[٣]، باعتبارها دولة قادرة على لعب دور مهم في الأمم المتحدة، وتمثيل القارة

(١) الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، **الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات**، ٣ أيار ٢٠٢٤، من الموقع: https://bit.ly/3UvzLTu، ٥ أيار ٢٠٢٤

(٢) عبد الوهاب خريف، **التغلغل (الإسرائيلي) في إفريقيا**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٢، ص٣٩.

(٣) محمد عبد الكريم أحمد، **(إسرائيل) في إفريقيا من نموذج تنموي إلى تكريس شراكة الهيمنة**، العربي الجديد، ٣ أذار ٢٠٢١، https://bit.ly/3y7xbeV، ١ أيار ٢٠٢٤.

الإفريقية والدفاع عن حقوقها أثناء حكم الرئيس جمال عبد الناصر، وبلغ عدد الدول الإفريقية التي قطعت علاقاتها مع (إسرائيل) في تلك الفترة ٤٢ دولة، وما يمكن ملاحظته أن العلاقات السياسية كانت في أضعف مستوياتها، لكن العلاقات الاقتصادية استمرت في التطور حيث تضاعف حجم المبادلات التجارية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٨، من ٥٤,٨ مليون دولار إلى ١٠٤,٣ مليون دولار [١].

وكانت السياسة الخارجية (لإسرائيل) في تلك الفترة تركز على الإبقاء على الردع في ظل تواصل الحروب العربية (الإسرائيلية)، وكان البعد الأمني مهما في إدارة علاقات (إسرائيل) مع دول الجوار الإقليمي، لكن مع الدول الإفريقية كان التركيز على البعد الاقتصادي، خاصة أن قطع النفط العربي عن (إسرائيل) كان يجب أن يكون له حل وبديل آخر، وكانت القارة الإفريقية أهم وجهة (لإسرائيل)، وقد تمكنت من استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع عدد كبير من الدول الإفريقية مثل تشاد وغانا [٢]، فالدول الأوروبية المستعمرة لإفريقيا مهدت الطريق (لإسرائيل) لإقامة علاقات مع الدول الإفريقية قبل استقلالها عن طريق النقابات والمنظمات (الإسرائيلية) الاجتماعية والمهنية، وبعد نيل هذا استقلال وجدت (إسرائيل) الفرصة مناسبة في ظل ترحيب القيادات السياسية للتعاون مع (إسرائيل) وبناء دولهم بعد الاستعمار [٣].

كما كان دور القوى الغربية آنذاك مهما في منح (إسرائيل) ضمانات أمنية تسهل لها الوصول الى إفريقيا، ومنع أية إمدادات عسكرية لدول (الشرق الأوسط) وشمال إفريقيا، ما من شأنه تغيير ميزان القوى ضد (إسرائيل)، إضافة إلى عدم فرض العقوبات الاقتصادية وحظر بيع الأسلحة إلى (إسرائيل) [٤].

---

(١) عمر متولي الخياط، **الاستراتيجية (الإسرائيلية) اتجاه إفريقيا: الأهداف والأدوات والنتائج**، المركز الديموقراطي العربي، ١ آب ٢٠٢٢، من الموقع: https://bit.ly/3WLkJfd، ٢ أيار ٢٠٢٤.

(2) Irit back, Israel Africa relations new challenges and opportunities, Montaigne institute, 06 April 2022, in https://www.institutmontaigne.org/en/expressions/israel-africa-relations-new-challenges-and-opportunities , 02 may 2024.

(٣) عبد الوهاب خريف، مرجع سابق، ص٤١.

(٤) أحمد أمل، **الاستراتيجية (الإسرائيلية) في إفريقيا: التطور والسمات**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٣١ تشرين ١ ٢٠١٨، من الموقع: https://ecss.com.eg/٢٠٨٢/، ٥ أيار ٢٠٢٤.

في سياق متصل كانت حاجة (إسرائيل) في تلك الفترة لإبقاء العلاقات مع الدول الإفريقية ملحة، بسبب حاجتها إلى كسب الشرعية والاعتراف بها كدولة من طرف الدول الإفريقية، إضافة إلى أن إفريقيا تعد امتدادا جغرافيا مهما يمكن أن يوفر (لإسرائيل) فرصة في التوسع وإنشاء (إسرائيل) الكبرى على ضفاف نهر النيل، الذي له رمزية كبيرة في الفكر اليهودي. إلى جانب ذلك تأتي رغبة (إسرائيل) في فصل الجهود العربية عن الجهود الإفريقية والتي كانت قد اتحدت أثناء الاستعمار الأوروبي ومنع أي تكتل إقليمي بين المحورين، حيث قال مدير عام وزارة الخارجية (الإسرائيلية) شكومو أفنيري عام ١٩٧٥ «إن الأهداف التي كنا نرجوها من وراء توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية، هي كسب صداقة هذه الدول للخروج من العزلة السياسية، ومنع قيام محور إفريقي يدعم العرب في نضالهم ضد (إسرائيل)» [١]. جهته أكد رئيس الوزراء (الإسرائيلي) ديفيد بن غوريون على أهمية القارة الإفريقية في التصور الصهيوني، حيث قال «إن الدول الإفريقية ليست غنية، لكن أصواتها في المحافل والمؤسسات الدولية تعادل في القيمة تلك الخاصة بأمم أكثر قوة، خاصة أن (إسرائيل) لم تقم كدولة عادية» [٢]، حيث ظهرت جدوى تعزيز علاقات (إسرائيل) بدول إفريقيا جنوب الصحراء منعا للمدد الذي يأتي من دول شمال إفريقيا العربية التي تدافع عن فلسطين في المحافل الدولية، حيث أكدت وكالة التعاون الدولي (الإسرائيلية) مشابMASHAV أن زيادة التغلغل الدبلوماسي (لإسرائيل) في الدول الإفريقية ستكون نتيجته كسب الشرعية وأن الهدف الأهم للصداقة (الإسرائيلية) الإفريقية كما قال بن غوريون في خطابه في الكنيست عام ١٩٦٠، هو تحييد إفريقيا عن الصراع العربي (الإسرائيلي) وضمان مساندة دول القارة الإفريقية لمواقف وأهداف (إسرائيل)، وتذكر الوكالة أن رفض طلب انضمام فلسطين لهيئة الربيد الدولية عام ٢٠١٩، كان بسبب تصويت دول إفريقية ضد القرار وامتناع دول أخرى[٣].

(١) الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات، مرجع سابق.
(٢) عبد الوهاب خريف، مرجع سابق، ص٣٩.
(٣) الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات، مرجع سابق.

كانت الفترة ما بين سقوط الاتحاد السوفياتي إلى غاية جائحة كوفيد ١٩ هي فترة إعادة هيكلة التواجد (الإسرائيلي) في إفريقيا، واستغلت في ذلك قوة الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لها، وبقائها كقطب واحد يسير النظام الدولي ويتدخل لحل النزاعات، ويوفر الشرعية والحماية الأمنية لإنشاء دولة (إسرائيل) رغما عن القانون الدولي،وإلى جانب التغيرات الهيكلية والإيديولوجية التي حصلت في الدول الإفريقية وتراجع الفكر الاشتراكي معها، واتجاه هذه الدول للبحث عن نماذج اقتصادية وسياسية جديدة، وشراكات اقتصادية وسياسية مختلفة عن ميلها الذي كان للاتحاد السوفياتي،حرصت (إسرائيل) في تلك الفترة على تجديد علاقاتها الدبلوماسية وفتح عدة سفارات في كل من نيجيريا وأنغولا والكاميرون وإثيوبيا وكينيا وإرتريا وزمبابوي، واستغلال اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وقبلها مؤتمر مدريد للسلام[١]، حيث كان الهدف إظهار (إسرائيل) كدولة باحثة عن السلام والأمن، وأن الصراع العربي (الإسرائيلي) يمكن التوصل إلى حله بطرق دبلوماسية وسياسية وهو ما يحسن صورة (إسرائيل) في العالم، فالدول الإفريقية التي كانت متخوفة من رغبة (إسرائيل) في النفوذ والتغلغل في إفريقيا، أصبحت أكثر اطمئنانا من أن تواجد (إسرائيل) وإنشاؤها كدولة سيكون في (الشرق الأوسط)، وستكون إفريقيا شريكا اقتصاديا وسياسيا فقط.

وهكذا كانت إستراتيجية التغلغل الصهيوني في إفريقيا تعتمد على أربعة عناصر[٢]:

- ربط علاقات دبلوماسية وفتح سفارات وقنصليات بعدة دول إفريقية.
- استغلال رغبة الدول الإفريقية في التحرر في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، لتسارع (إسرائيل) لدعمها واعترافها بالدول حديثة الاستقلال.
- التعاون التقني والفني من أجل تقديم الخبرات (الإسرائيلية) للدول الإفريقية في عدة قطاعات.
- إقامة علاقات اقتصادية وتجارية، والتمهيد لربط الثقافات وأعمال منظمات المجتمع المدني بين (إسرائيل) ودول القارة.

وكان التركيز على ملء الفراغ في الدول الإفريقية بعد الحرب الباردة خاصة الفراغ الإيديولوجي عن طريق منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وأصبح

(١) عمر متولي الخياط، مرجع سابق.

(٢) (٢ الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات، مرجع سابق.

عدد الدول الإفريقية التي تربطها علاقات دبلوماسية (بإسرائيل) ٤٦ دولة من بين ٥٣ دولة عام ١٩٩٧، تشمل ١١ سفارة و٣٣ بتمثيل غير مقيم، وهو ما يشكّل ٤٨ بالمائة من البعثات (الإسرائيلية) في العالم، أما العلاقات الدبلوماسية ككل مع إفريقيا كقارة فتمثل ٨٠ بالمائة مقارنة بالنسبة العالمية [١]. وتكشف هذه الأرقام عن درجة التغلغل الذي تمكنت (إسرائيل) من تحقيقه في تسعينيات القرن الماضي في القارة الإفريقية، وكيفية إدارتها لعلاقاتها الدبلوماسية بما يجعل منها شريكا اقتصاديا وتقنيا مهما، وهو الأمر الذي سيسهل لها لاحقا التغلغل الأمني والعسكري.

ومن أهم الأدوات التي تعتمد (إسرائيل) عليها في إستراتيجيتها للتغلغل في إفريقيا هو مشروع التعاون الدولي (الإسرائيلي)»MASHAV«، الذي تقوم فكرته على دور الوساطة التي تقوم بها وزارة الخارجية (الإسرائيلية)، بين المؤسسات الدولية منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة الفاو «FAW «، ومنظمة الصحة العالمية ومشروع التطوير التابع للأمم المتحدة «UNDB» والبنك الدولي من جهة، مع الدول النامية التي هي بحاجة إلى تنمية اقتصادها من جهة أخرى، ويتركز هذا المشروع في إفريقيا في دول وسط وجنوب إفريقيا في الدول التي كانت لا تربطها (بإسرائيل) علاقات وثيقة، حيث كان من نتائجه تبادل الخبرات التقنية والفنية في المشروعات الإنتاجية الصغيرة، وتدريب أكثر من ٤٠٠ ألف شخص لتأسيس مشاريع تنموية في دولهم، من خلال إرسال مجموعات تدريبية من (إسرائيل) إلى الدول الإفريقية، حسب تخطيط اقتصادي وجغرافي يختار أكثر المناطق أهمية وجدوى لزيادة التغلغل (الإسرائيلي) [٢].

يأتي هذا في إطار توظيف القوة الناعمة (الإسرائيلية) لاختراق القارة الإفريقية، فرغبة (إسرائيل) في التمدد واكتساب الشرعية تدفع بها لاستعمال أدوات أخرى بعيدا عن القوة الصلبة والقوة العسكرية، فالتعاون في المجالات التقنية والاجتماعية يخلق

---

(١) عمر متولي الخياط، مرجع سابق.

(٢) محمد صوان، **استراتيجية التمدد (الإسرائيلي) نحو إفريقيا**، مجلة الهدف، العدد ٨، ١٠ تشرين الأول٢٠١٩، من الموقع: https://hadfnews.ps/post/62721/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7، 5 أيار 2024.

جسورا للتواصل بين المجتمعات، ويجعل الشعوب الإفريقية أكثر انفتاحا على التواجد (الإسرائيلي) بدولها، وهو ما يمهد لها الطريق أكثر لإيجاد فرص تجارية واقتصادية وحتى عسكرية مستقبلا. وجاءت جولة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو شهر تموز عام ٢٠١٦، لتضع إطارا ومرحلة جديدة للتغلغل الاقتصادي (الإسرائيلي) في القارة، وتعد هذه الجولة أول جولة رسمية يقودها مسؤول (إسرائيلي) إلى افريقيا منذ عام ١٩٨٧، التي قادها آنذاك إسحاق شامير إلى دول غرب إفريقيا شملت ليبيريا وكوديفوار والكاميرون والتوغو [١].

بينما شملت هذه الجولة كلاً من إثيوبيا أوغندا ورواندا وكينيا، وكان من أهم نتائجها توقيع عدة مذكرات تفاهم في مجالات السياحة والزراعة والري والخدمات والاستثمارات الصناعية وقطاع الصحة، وتبعه ذلك قرار بفتح أربعة مكاتب خاصة بالوكالة (الإسرائيلية) للتنمية في هذه الدول بميزانية ١٣ مليون دولار دفعا لعلاقات التعاون التجاري والاقتصادي [٢].

ويعد هذا التنويع في بناء علاقات اقتصادية مع عدة دول إفريقية بمثابة بناء شبكة من الشركاء الاقتصاديين، لأغراض إستراتيجية تجعل من (إسرائيل) تتغلغل بالقارة ككل، فتنويع علاقات (إسرائيل) مع الدول الإفريقية يرتكز على البعد الجغرافي، الذي يجعل منها قادرة على النفوذ في كل أجزاء القارة، ويعد نتنياهو أول رئيس غير إفريقي يشارك في قمة مجموعة غرب إفريقيا للتعاون الاقتصادي الإيكواس عام ٢٠١٧ في قمة المجموعة، تلاها تطبيع العلاقات مع عدة دول إفريقية، وافتتاح سفارات جديدة في كل من رواندا وغانا، إضافة إلى تطبيع العلاقات مع دول أخرى لاحقا كالسودان والمغرب وتشاد وغينيا [٣].

---

(١) محمود زكريا محمود، **العلاقات الإثيوبية (الإسرائيلية) وتأثيرها على المصالح المصرية**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٢١، كانون الثاني ٢٠٢٤، ص١٨٣.

(٢) الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات، مرجع سابق.

(٣) عبد القادر محمد علي، استراتيجية العودة (الإسرائيلية) إلى إفريقيا: الدوافع والأدوات، الجزيرة، ١٩ شباط ٢٠٢٤، من الموقع:

https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/19/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89، ٣ أيار ٢٠٢٤.

وبعد ذلك النشاط الدبلوماسي برز أكثر الدور المتصاعد (لإسرائيل) في دول إفريقيا جنوب الصحراء خاصة، حيث وكما توضح الخريطة رقم ٦ فإن (إسرائيل) حرصت على عقد علاقات دبلوماسية وتجارية مع عدة دول إفريقية، حيث تظهر علاقات (إسرائيل) نشطة دبلوماسيا مع دول الجنوب والجنوب الغربي للقارة، مثل إثيوبيا وتنزانيا وكينيا والسنغال ونيجيريا وجنوب إفريقيا وأنغولا، بينما تبقى علاقاتها مع دول الساحل معلقة وغير واضحة المعالم في حين تظهر الأسهم أهم الشركاء التجاريين (لإسرائيل) كجنوب إفريقيا وكينيا وإثيوبيا وغانا ونيجيريا.

ويظهر تركيز التواجد (الإسرائيلي) بشرق إفريقيا نظرا للقرب الجغرافي حيث كانت سابقا كينيا أكثر انفتاحا على التعامل مع القوى الغربية، بينما ركزت تنزانيا على التعاون مع دول العالم النامية التي تتشارك معها نفس المسار التنموي، أما أوغندا فقد اتبعت نهجا وسطا بين التعامل بحذر مع القوى الغربية وبين إبقاء الشراكة مع باقي دول إفريقيا النامية لغرض تبادل الخبرات وتجارب النهوض بالتنمية بعد الاستعمار، وبهذا ركّز التقارب (الإسرائيلي) مع منطقة شرق إفريقيا على اكتساب الأصدقاء والشرعية وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتعزيز المصالح الأمنية، فإن من بين ١١ سفارة (إسرائيلية) بإفريقيا هناك ٤ سفارات في دول شمال شرق إفريقيا وهي مصر وإرتريا وإثيوبيا وكينيا[1].

(1) Michael B Bishku, israel's relations with east African states of Kenya, Uganda and Tanzania from independence to the present, Israel studies, vol 22, N 1, p78.

خريطة رقم ٠٦ العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين (إسرائيل) ودول القارة الإفريقية [1]

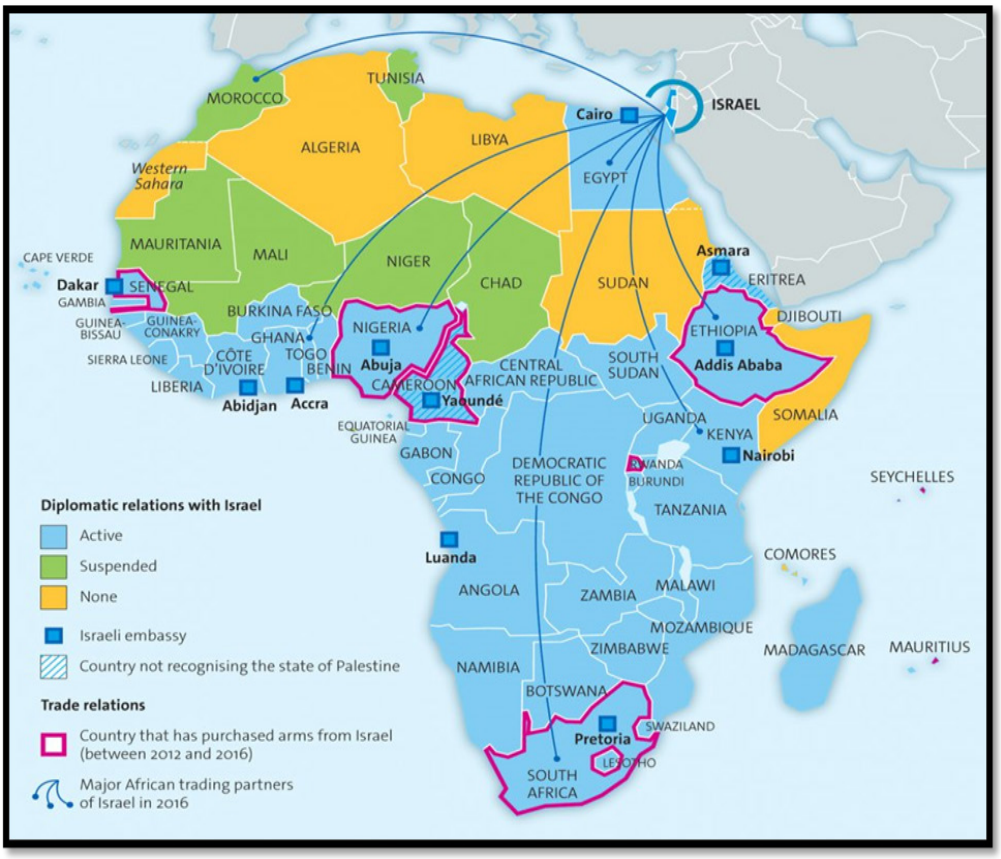

وتتواجد الشركات الاقتصادية (الإسرائيلية) في شرق إفريقيا خاصة في كينيا إثيوبيا وأوغندا وتعمل في مجالات الزراعة والخدمات والتجارة، وأهمها شركات البنية التحتية مثل شركة سو ليل بونيه التي لها مشاريع بناء موانئ ومطارات ومشاريع سكنية وشركة كور المصدرة للأجهزة الكهربائية والالكترونيات، وشركة أجريد أب الخاصة بالزراعة والإنتاج الفلاحي، إضافة إلى شركة موتورلا المختصة في إنشاء شبكات المياه والتعدين والكهرباء، أما في مجال الهندسة فتقدم شركة تلمال للاستشارات الهندسية استشارات

(1) Francis Abugbilla, How Benjamin Netanyahu is resetting Israel-Africa relations, the Henry M Jackson school of international studies, in https://jewish-studies.washington.edu/israel-hebrew/benjamin-netanyahu-resetting-israel-africa-relations/, 2 may 2024.

في كل من الكاميرون وليبيريا ونيجيريا وغانا في مجلات البناء والري وتهيئة الأنهار[١].

وفي مجال الطاقات المتجددة أنشأت شركة غيغاوات غلوبل (Gigawatt Global) أول محطة شمسية في بورندي، كما أعلنت شركة إنيرجيا غلوبلا (Energiya Global) (الإسرائيلية)، عن مشاريع في ١٥ دولة إفريقية تخص الطاقات المتجددة واستغلال الطاقة الشمسية، بقيمة أكثر من مليار دولار[٢]ومن جهة أخرى تتزايد مشاريع البنية التحتية التي تستثمر فيها الشركات (الإسرائيلية) في إفريقيا، ففي إثيوبيا بلغ عددها ١٨٧ مشروعا في قطاعات الري والصناعة الخاصة بالمنتوجات الزراعية، بميزانية أكثر من ٥٨ مليون دولار، بينما في رواندا وكينيا فتستغل (إسرائيل) قدراتها الفنية والتقنية لتطوير قطاع الري، حيث وقعت شركة إيبوني (الإسرائيلية) مذكرة تفاهم مع رواندا، وتم التخطيط لمشروع تطهير مياه بحيرة فيكتوريا في كينيا، يجمع كلاً من (إسرائيل) كيينا وألمانيا[٣]، وتعد إثيوبيا من بين أهم الشركاء الاقتصاديين (لإسرائيل) في إفريقيا، ويمثل الجدول الموالي تطور حجم التجارة البينية بين (إسرائيل) وإثيوبيا، وتظهر أرقام الجدول استمرار حجم المبادلات التجارية بين إثيوبيا و(إسرائيل)، ما يصل لأكثر من ٩ مليون دولار سنويا، دون احتساب قيمة المشاريع التي تستثمر فيها (إسرائيل) في عدة قطاعات في الاقتصاد الإثيوبي.

جدول رقم ١٢ تطور إجمالي الصادرات والواردات من إثيوبيا إلى (إسرائيل) ألف دولار[٤]

السنة	الصادرات	الواردات	الإجمالي
٢٠١٢	١٩٤٩٥	٤٨٣١٧	٦٧٨١٢
٢٠١٣	٩٨٩٥	٦٩٥١٠	٧٩٤٠٥
٢٠١٤	٦٨٣٧	٩٠٠١٠	٩٨٦٤٧
٢٠١٥	١١١٨٠	٨٥١٢٧	٦٩٣٠٧
٢٠١٦	١٩٣٥٤	٥٢٣٨٥	٧١٧٣٩
٢٠١٧	٢٤١٦٨	٥٧٠٣٣	٨١٢٠١

(١) الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات، مرجع سابق.

(٢) عبد القادر محمد علي، مرجع سابق.

(٣) الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات، مرجع سابق.

(٤) محمود زكريا محمود، العلاقات الإثيوبية (الإسرائيلية) وتأثيرها على المصالح المصرية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٢١، كانون الثاني ٢٠٢٤، ص١٨٤

في سياق آخر تأتي رغبة (إسرائيل) في تعزيز وجودها بحوض نهر النيل من خلال إضعاف الدول المجاورة وعلى رأسها مصر، التي يكون نهر النيل فيها شريانا للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالعودة للخلفيات التاريخية فإن إيصال مياه نهر النيل إلى صحراء النقب كان ضمن مطالب (إسرائيل) قبل توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وهنا تظهر الأفكار الصهيونية التي تقول بأحقيتها في حصص من مياه النهر [١].

وما هو متعارف عليه فإن المياه تعد متغيراً مهما في فهم تحركات السياسة الخارجية (الإسرائيلية)، حيث يعد الأمن المائي جزءا من الأمن القومي، وتحاول اعتماد إستراتيجيات وخطط لضمان احتياجاتها المائية، ويأتي في هذا السياق حلم «(إسرائيل) الكبرى من النيل إلى الفرات»، وهو الحلم الذي يرى فيه الصهاينة هدفا مشروعا في ظل السعي لإنشاء هذا الكيان والاعتراف به بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن لهذا أن يتحقق إلا من خلال تعزيز علاقات (إسرائيل) بإثيوبيا، وأصبحت المياه أحد أهم عناصر انفتاح (إسرائيل) على القارة الإفريقية بعد عام ١٩٤٨، انطلاقا من وجودها في قلب الفكر الإستراتيجي الصهيوني، حيث تعد إثيوبيا بوصفها منبعاً للنيل سهلة الاختراق منذ زيارات غولدا مائير لها في خمسينيات القرن الماضي [٢]، وتشجيع إثيوبيا على المُضي قدماً في بناء سد النهضة سيمكن (إسرائيل) من الحفاظ على ورقة ضغط قوية تجاه مصر والسودان، حيث تذكر الاحصائيات أن رأس المال (الإسرائيلي) المستثمر في إثيوبيا قد بلغ حوالي مليار و٥٧ مليون دولار أمريكي في ٢٨١ مشروعاً، ١١ منها قيد التنفيذ [٣]، وتظهر مساعدة (إسرائيل) لإثيوبيا في مشروع سد النهضة من خلال المساعدة التقنية والتكنولوجية، وتشير التقارير أن (إسرائيل) قد أرسلت العديد من المهندسين والخبراء لإثيوبيا، من خلال زيارات ميدانية قبل فترة من بدء بناء السد، وهذا من أجل دراسات الجدوى والتهيئة، وتعمل عدة شركات (إسرائيلية) في مشاريع مرتبطة بسد النهضة مثل مشاريع الكهرباء والماء كشركة موتورولا، وفي الكيماويات تعمل شركة كارمل (الإسرائيلية)، والتي لها فروع في عدة دول أخرى مجاورة، ما يرفع

(١) شادي إبراهيم، **المنافع السياسية والاقتصادية (لإسرائيل) من سد النهضة**، مركز الجزيرة للدراسات، أيار ٢٠٢١، نقلا عن الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/٥٠١٠، ٢٨ أيار ٢٠٢٤.

(٢) **سد النهضة: هل هناك دور (لإسرائيل) في أزمة السد بين مصر وإثيوبيا**، BBC news، ١٦ تموز ٢٠٢١، نقلا عن الموقع: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-٥٧٨٦٣٣٧٣، ٢٩ أيار ٢٠٢٤.

(٣) عمر متولي الخياط، مرجع سابق.

كفاءة تشغيل السد إلى مستوى أعلى، يمكن معه ضمان إنتاج الكهرباء والتوزيع خارج إثيوبيا نحو دول الجوار [١].

تركز هذه الإستراتيجية على إثيوبيا بعد تزايد طموحاتها في التحول لقوة إقليمية في منطقة القرن الإفريقي والعمل على جعل دول المنطقة مرتبطة بها اقتصاديا خاصة الدول الحبيسة الأخرى مثلها كأوغندا، وهو ما يجعل (إسرائيل) أكثر قدرة على الانفتاح على منطقة الساحل الإفريقي فيما بعد ولاسيما بعد توطيد علاقاتها مع تشاد، ويذكر أن (إسرائيل) كانت قد اشترطت على إثيوبيا توفير حصص أكبر من المياه لضمان استمرار الاستثمارات التي تقوم بها الشركات (الإسرائيلية) في قطاع الزراعة [٢]، كما ترتبط إثيوبيا مع (إسرائيل) بعلاقات تجارية مهمة، حيث يتم استيراد المواد الكيماوية والبرمجيات والآلات الصناعية من (إسرائيل)، من جانبها تستورد هذه الأخيرة التبغ والمنتجات الزراعية الإثيوبية، وتضاعفت قيمة الصادرات (الإسرائيلية) لإثيوبيا منذ نهاية التسعينيات، حين بلغت ٥,٨ مليون دولار سنويا [٣]، ويظهر تغلغل (إسرائيل) في إفريقيا خاصة في تجارة المعادن الثمينة، حيث تتاجر في ٧٥ بالمائة من إنتاج الألماس الإفريقي [٤]، فعائلة غيرتلر اليهودية من أبرز المؤسسين لبورصة الألماس، وتتحكم في استخراج وإنتاج كميات مهمة من الألماس في الكونغو الديموقراطية وعدة دول إفريقية أخرى [٥]، حيث تكتسب هذه التجارة أهمية كبيرة للاقتصاد (الإسرائيلي) تمثل ٨ بالمائة من إجمالي الصادرات (الإسرائيلية) نحو الصين والولايات المتحدة، وتساهم الدياسبورا في ازدهار هذه التجارة حيث تمتلك ما يقارب ٩٥ بالمائة من احتياطي الماس العالمي وتنتج الشركات اليهودية أكثر من نصف الإنتاج العالمي من هذا المعدن الثمين، من

(١) شادي إبراهيم، مرجع سابق.

(٢) نفس المرجع.

(٣) الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات، مرجع سابق.

(٤) محمد صوان، مرجع سابق.

(٥) إدريس آيات، **الألماس بالكونغو الديموقراطية: حقائق عن نهب (إسرائيل) لثروات إفريقيا**، الجزيرة نت، ٢٤ شباط ٢٠٢٤،

https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/21/%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%84%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%AA، ٥ أيار ٢٠٢٤.

دول كالكونغو والكاميرون وليبيريا وساحل العاج وتنزانيا وغينيا وسيراليون وأنغولا [١].

إلى جانب الألماس تستورد (إسرائيل) من الكونغو العديد من المعادن والمواد الأولية من بينها الكوبالت الذي تنتج حوالي ٧٠ بالمائة من إنتاجه العالمي و٨٠ بالمائة من الإنتاج العالمي للكولتان، حسب إحصائيات قامت بها مؤسسة «حلول التجارة العالمية المتكاملة» World Integrated Trade Solution عام ٢٠١٨، ويتلقى غيرلتر دعما مهما من حكومة (إسرائيل) حيث تربطه علاقات وثيقة بعدة مسؤولين، تعزيزا للمكاسب التي تأتي بها مشاريعه في الدول الإفريقية للخزينة العمومية (الإسرائيلية) [٢]، وهو الأمر الذي يصب في خانة تعزيز المصالح الاقتصادية (لإسرائيل) عن طريق القطاع الخاص والشركات غير الحكومية، وتجدر الإشارة إلى أن التغلغل (الإسرائيلي) في أسواق المعادن الثمينة في إفريقيا تزايد بسبب عدم قدرة الدول الإفريقية على توفير إمكانيات الاستخراج والتصنيع، حيث استغلت (إسرائيل) الفرصة من أجل الحصول على هذه المواد خاما، وإعادة تصنيعها وبيعها في الأسواق العالمية بأسعار كبيرة.

كما تأتي إستراتيجية (إسرائيل) العسكرية في إفريقيا كأهم دعامة للتغلغل الصهيوني بالقارة، وكانت جذور التواجد العسكري الصهيوني بإفريقيا منذ حادثة عنتيبي عام ١٩٧٦، أين تطلب اختطاف طائرة فرنسية في أوغندا إرسال ١٠٠ جندي من القوات الخاصة (الإسرائيلية) لإنقاذ الرهائن [٣].

وبدأت بعدها فكرة المدربين العسكريين التي لاقت رواجا في الدول الإفريقية ومكنت (إسرائيل) من الوصول إلى مؤسسات صنع القرار والدوائر الحكومية بطريقة مرنة، وانتشرت الشركات والمؤسسات الأمنية (الإسرائيلية) في إفريقيا بهدف التعاون التقني وتقديم الخبرات والاستشارات، حيث توجد شركات للمرتزقة مهمتها حماية

---

(١) محمد جمال، **(إسرائيل) وتجارة الماس-الدم في إفريقيا**، مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، ١٣ أيلول ٢٠٢٣، من
https://nvdeg.org/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/

(٢) إدريس آيات، **الألماس بالكونغو الديموقراطية: حقائق عن نهب (إسرائيل) لثروات إفريقيا**، مرجع سابق.

(٣) إدريس آيات، **المدربون العسكريون: نقطة ارتكاز النفوذ (الإسرائيلي) في إفريقيا**، الجزيرة نت، ٤ أذار ٢٠٢٤، في الموقع: https://bit.ly/3WoupvT، ٢ أيار ٢٠٢٤.

المسؤولين السياسيين في بعض الدول الإفريقية مثل شركة ليف دان وشركة الشبح الفضي إلى جانب الشركات التي مهمتها إنجاز وتنفيذ إستراتيجيات لتحقيق النفوذ الصهيوني بالقارة، مثل شركة أباك ويول باريلي[١].

ففي الكونغو الديموقراطية، قام الرئيس باسكال ليسوبا بالتعاقد مع شركة ليف دان من أجل تبادل الخبرات وتدريب عناصر القوات الخاصة من الزولو، وكان قبله الرئيس نيغيس دينيسو قد تعاقد مع شركات (إسرائيلية) من أجل تدريب حرسه الخاص[٢].

وفي مجال الأسلحة جاءت جولة رئيس الوزراء (الإسرائيلي) السابق ليبرمان إلى عدة دول إفريقية مثل كينيا ونيجيريا وإثيوبيا وأوغندا وغانا، برفقة وفد معظمه من مسؤولي الشركات العسكرية (الإسرائيلية)، لتؤكد بداية عهد جديد من الشراكة العسكرية بين (إسرائيل) ودول القارة الإفريقية[٣].

ويأتي هذا في ظل سعي الحكومات الإفريقية لزيادة الأسلحة والسباق نحو التسلح مع تزايد التهديدات الأمنية والتوترات الإقليمية المستمرة والتي تجعل من الانفاق العسكري ضمن أهم الأولويات وهو ما استغلته (إسرائيل) كأحد أدوات تغلغلها في القارة، فالتهديدات الأمنية بأشكالها التقليدية وغير التقليدية أصبحت أكثر تأثيرا في قدرة الكثير من الأنظمة الإفريقية على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وأصبحت ميزانيات الدفاع فيها تفوق الميزانيات الموجهة للإصلاحات الاقتصادية أو الاجتماعية، وعقدت العديد من صفقات الأسلحة بين (إسرائيل) والدول الإفريقية، ففي عام ٢٠٠٦ تم بيع ١٥ طائرة حربية وأنظمة طائرات بدون طيار لنيجيريا بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، إضافة إلى تدريبات لبعض الطيارين في الجيش النيجيري[٤].

---

(١) الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات، مرجع سابق.

(٢) أحمد جمال الصياد، التغلغل (الإسرائيلي) في إفريقيا، أضواء للبحوث والدراسات، ١ حزيران ٢٠٢٠، من الموقع:
https://adhwaa.net/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%BA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A-%D9%82%D9%8A%D8%A7/ ١٥ أيار ٢٠٢٤.

(٣) إدريس آيات، مرجع سابق.

(٤) أحمد جمال صياد، مرجع سابق.

خريطة رقم ٧ القواعد العسكرية الأجنبية في إفريقيا من بينها (الإسرائيلية) في إرتيريا[١]

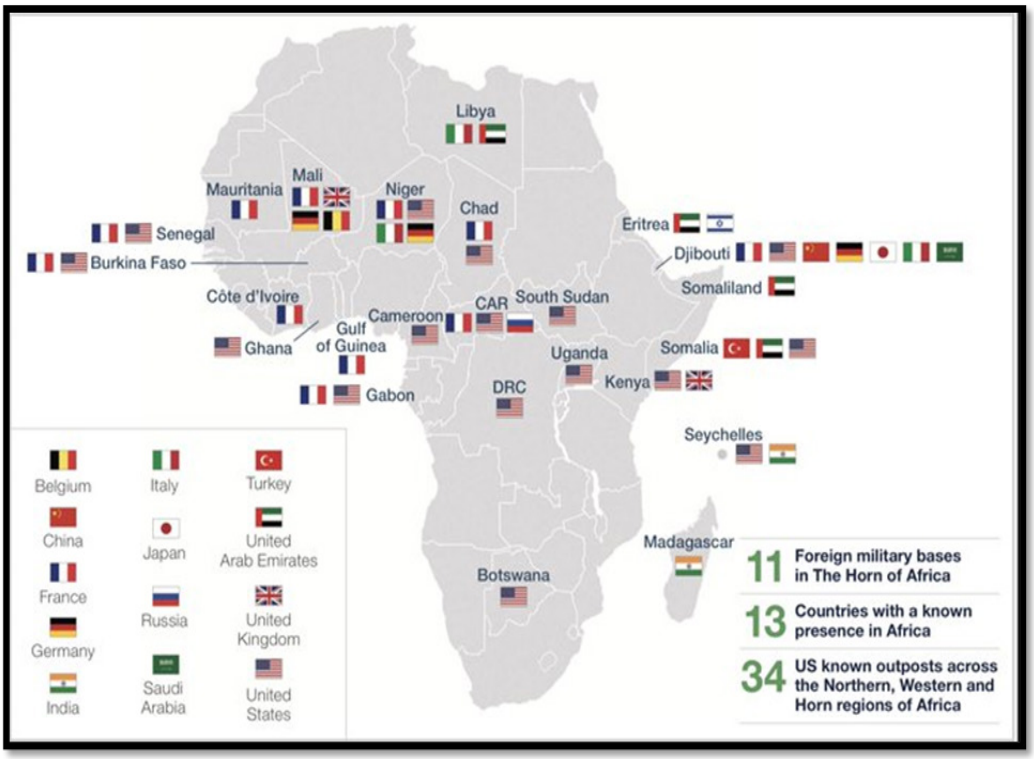

تظهر الخريطة القواعد العسكرية (الإسرائيلية) في ارتيريا ضمن الحضور الأجنبي للقواعد العسكرية في القارة وتظهر أهمية هذه القواعد في موقع ارتيريا الإستراتيجي المطل على البحر الأحمر، والذي يعد معبراً نحو قناة السويس ومسارا نشطا لحركة التجارة الدولية إضافة إلى أهمية منطقة القرن الإفريقي ككل، كما يأتي دور الاستخبارات (الإسرائيلية) أيضا ليعزز التواجد الصهيوني بالقارة الإفريقية، فجهاز الاستخبارات العامة الموساد وجهاز الأمن العام الشاباك ساهما في تعزيز العلاقات الأمنية مع إفريقيا[٢]، ومنذ عملية الكوماندوز (الإسرائيلي) عام ١٩٧٦ تمكنت (إسرائيل) وعبر أجهزتها الأمنية والاستخباراتية من الوصول إلى مراكز مهمة لصنع القرار في الدول الإفريقية، حيث تمكنت قوات الكوماندوز من مشاركة الخبرات وتدريب فرق عسكرية وأمنية في أكثر

(1) https://x.com/saracreta/status/1213823060224233475?mx=2

(٢) إدريس آيات، مرجع سابق.

من ١٢ دولة إفريقية، مثل إثيوبيا ورواندا وكينيا وتنزانيا ومالاوي وزامبيا وجنوب إفريقيا وأنغولا ونيجيريا والكاميرون وتوغو وساحل العاج وغانا وأوغندا وإريتريا وجنوب السودان وغيره[١]، وفي عام ٢٠١٣مساعدت هذه القوات السلطات الكينية في فك هجوم حركة الشباب الصومالي على مجمع ويست غيت التجاري[٢]، وفي الكاميرون تتمركز وحدات تم تدريبها من قبل مدربين (إسرائيليين) تعمل مباشرة تحت تصرف الرئيس وليست تابعة لوزارة الدفاع بينما في الكونغو الديموقراطية قام الرئيس جوزيف كابيلا بالاستعانة بالمخابرات الصهيونية خلال حملته الانتخابية، إضافة إلى برامج التدريب النخبوي في صفوف الجيش الكونغولي، وفي إرتيريا تملك (إسرائيل) محمية عسكرية مجهزة بتقنيات عسكرية ورادارات وأنظمة تتبع بحرية متطورة تكنولوجيا[٣]، وتقوم بعض الفرق الإفريقية التي قدمت لها (إسرائيل) خدمات التدريب، بالمشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية خاصة في المناطق التي تعاني نزاعات إقليمية في (الشرق الأوسط)[٤].

ويأتي هذا ليعزز الأمن القومي (الإسرائيلي)، حيث تكون ثمرة التدريب والخبرة العسكرية مرتبطة بالحفاظ على مصالح (إسرائيل) في المنطقة، نظرا للتكوين الذي تلقته هذه الفرق والذي يعمل على خلفيات تشير على كون (إسرائيل) دولة باحثة عن السلام، وأن سياساتها في (الشرق الأوسط) دفاع عن وجودها، (فإسرائيل) تبرز خاصة في وسائل الإعلام الغربية، باعتبارها الدولة التي يتعرض شعبها للاضطهاد والتمييز العنصري، وهو الأمر الذي تعده بعض الدول الإفريقية أمرا شبيها لما عانته من الاستعمار الغربي، وأن التاريخ المأساوي المشترك والمتشابه هو المتغير الذي يمكنه تعزيز العلاقات (الإسرائيلية) الإفريقية[٥].

ويأتي تدخل (إسرائيل) في النزاعات الإقليمية في إفريقيا كأحد أهم مظاهر التغلغل (الإسرائيلي) حيث ظهر دور (إسرائيل) في النزاع الذي أدى إلى تقسيم السودان عام ٢٠١١، والتي تعد دولة مهمة في المدرك الإستراتيجي (الإسرائيلي) باعتبارها عائقا

(١) نفس المرجع.
(٢) الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات، مرجع سابق.
(٣) إدريس آيات، مرجع سابق.
(٤) نفس المرجع.
(٥) أحمد جمال الصياد، مرجع سابق.

أمام تغلغل الكيان الصهيوني نحو قلب إفريقيا، باعتبار الديانة الإسلامية والهوية العربية للشعب السوداني الرافض للتطبيع، ومن ثم فإن (إسرائيل) قد تمكنت من حصار السودان عن طريق تعزيز علاقاتها بكل الجوار الجغرافي السوداني من إثيوبيا إلى إرتيريا وأوغندا، إلى جانب استعمال إستراتيجية شد الأطراف التي تهدف إلى إثارة النزاعات القبلية والعرقية [١].

ويعد الموقع الجغرافي للسودان مهما في الإستراتيجية (الإسرائيلية) حيث كان بن غوريون قد صرح بأن البحر الأحمر مهم اقتصاديا وعسكريا (لإسرائيل) ووصف ميناء إيلات بأنه قضية موت أو حياة (إسرائيل)، ومن أجل هذا الهدف تضع (إسرائيل) إستراتيجية بحرية تزاد فيها عدد الزوارق والسفن البحرية في البحر الأحمر الذي تعده منفذا نحو إفريقيا لهذا فإن السياسة (الإسرائيلية) نحو السودان ومنطقة القرن الإفريقي تدخل ضمن الإستراتيجية الشاملة لإنشاء عمق 'ستراتيجي (إسرائيلي)[٢]، يجمع هذا العمق أجزاء من (الشرق الأوسط) ومن شرق إفريقيا وهو ما يعزز حصار الكيان الصهيوني للدول العربية في قارتي آسيا وإفريقيا لهذا كان تدخل (إسرائيل) في السودان كبيرا منذ كان دولة موحدة.

ورغم أن العلاقات بين السودان و(إسرائيل) قد مرت بفترات تاريخية مختلفة تراوحت فيها بين العداء التام وبين الاتصالات الهادفة لتحقيق أهداف قصيرة المدى للطرفين دون رؤية تكتيكية، لكن دور (إسرائيل) في انفصال جنوب السودان كان كبيراً، إذ دعمت منذ ستينيات القرن الماضي حركات التمرد الساعية إلى الانفصال[٣]، من خلال تزويدها بالأسلحة فكانت أولى الصفقات عبر أوغندا عام ١٩٦٢ ببيع رشاش عوزي (الإسرائيلي) لها، ثم التدريبات التي قدمها ضباط في الجيش الصهيوني لأفراد من حركات انفصال جنوب السودان حيث كانت أوغندا قناة لإيصال الدعم والمساعدات (الإسرائيلية) لها[٤].

---

(١) ضاري سرحان حمادى الحمداني، «الاستراتيجيات (الإسرائيلية) اتجاه تقسيم السودان: جنوب السودان ودارفور نموذجا»، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد ٥٧، تموز ٢٠٢٣، ص٢٢٥.

(٢) إحسان مرتضى، «الأمن العربي واشكالية التغلغل (الإسرائيلي) في إفريقيا»، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد ٣٨، تشرين ١، ٢٠٠١.

(٣) سعيد عكاشة، **حياد أم تدخل: تحديات التعامل (الإسرائيلي) مع الصراع السوداني**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٤ أيار ٢٠٢٣، نقلا عن الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/٨١٩٠/، ٣ حزيران ٢٠٢٤م.

(٤) ضاري سرحان حمادى الحمداني، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(ولإسرائيل) مصالح اقتصادية وأمنية في جنوب السودان، فمن الناحية الاقتصادية تمتلك جنوب السودان ثروات طبيعية غير مستغلة كالذهب والنحاس، كما تعد ثالث احتياطي للنفط في دول إفريقيا جنوب الصحراء بعد كل من نيجيريا وأنغولا، باحتياطات تفوق٣,٥ مليار برميل، و٩٠ بالمائة من هذه الاحتياطات غير مستغلة، وهو ما يدفع بالقوى الدولية والإقليمية للتنافس في مجالات التنقيب والاكتشاف، وكان إنتاج جنوب السودان من النفط قد ارتفع من ١٤٤ ألف برميل يوميا عام ٢٠١٨م، إلى ١٧٢ ألف برميل يوميا عام ٢٠١٩م، ويظهر الشكل التالي إنتاج النفط في جنوب السودان بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢.

شكل رقم ١٢ إنتاج النفط والغاز والمكثفات في جنوب السودان ٢٠٢٣ (ألف برميل يوميا) [١]

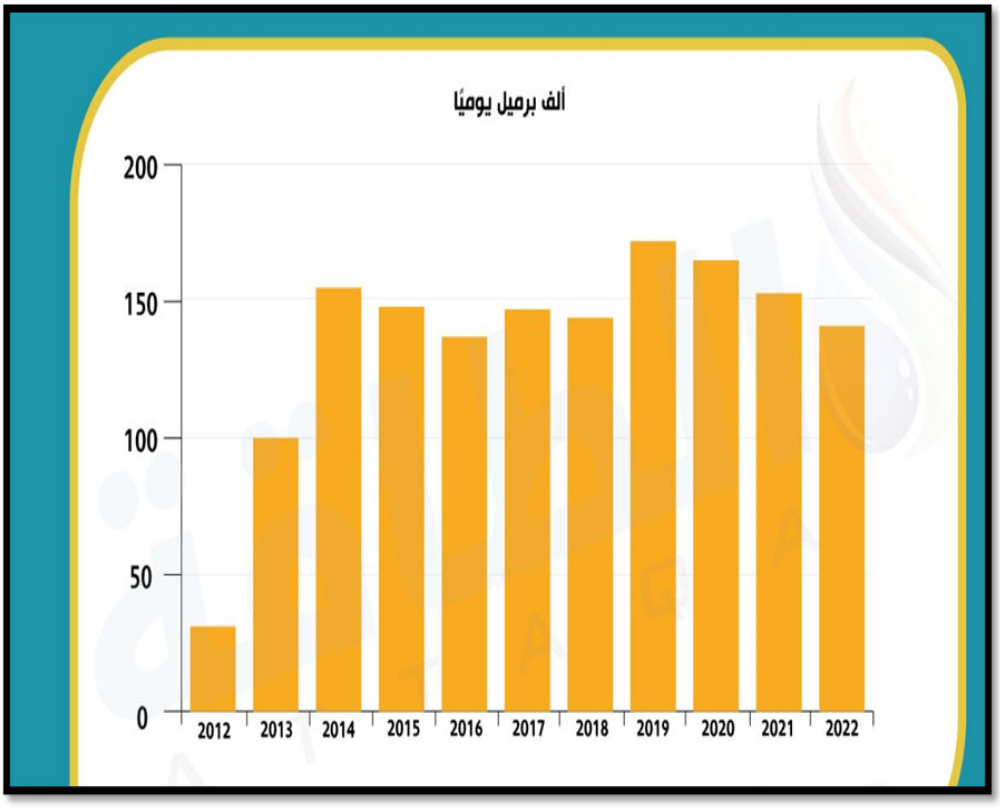

(١) وحدة أبحاث الطاقة، جنوب السودان: الاضطرابات السياسية تعرقل استغلال الثروة، الطاقة، ٩ تموز ٢٠٢٢م، نقلا عن الموقع: https://attaqa.net/٢٠٢٢/٠٧/٠٩/، ٣ حزيران ٢٠٢٤.

وعسكريا تبقى صادرات الأسلحة (الإسرائيلية) لجنوب السودان متواصلة حسب عدة تقارير من الأمم المتحدة، التي أشارت إلى أن الأسلحة الصهيونية متوفرة لدى أطراف النزاع في جنوب السودان، رغم أنها دولة حبيسة جغرافيا ولا توجد لها إطلالة بحرية تمكنها من تعزيز مبادلاتها التجارية، وهو ما يعيد فرضية الدعم الذي تقدمه دول الجوار الإقليمي (لإسرائيل) مثل أوغندا، أما من الناحية الأمنية فيعد الأمن القومي (الإسرائيلي) أحد أهم أهداف التغلغل الصهيوني في جنوب السودان، حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تصبح قناة لجمع المعلومات الاستخباراتية لصالح الموساد الصهيوني، إلى جانب الإبقاء على النفوذ الغربي في إفريقيا ضد تصاعد حضور القوى الآسيوية فيها كالصين وروسيا والهند، وهو ما يمكن الولايات المتحدة و(إسرائيل) من إيجاد حلفاء محليين يدعمون المشاريع الأمريكية الإستراتيجية والأمنية بالقارة.

ولكن جاءت الحرب على غزة لتخلق شقا في علاقات (إسرائيل) بالدول الإفريقية، ويعود الرفض الإفريقي لسياسات الكيان الصهيوني في فلسطين لعدة أسباب من بينها الخلفيات التاريخية التي تجعل من الدول الإفريقية تعارض كل أشكال الاستعمار والاضطهاد، والممارسات اللاإنسانية التي جربتها خلال الاستعمار الأوروبي لإفريقيا، فمثلما كان هذا الاستعمار يعد إفريقيا قارة فارغة من البشر، كانت (إسرائيل) بعد احتلال فلسطين تعدها أرضا مقدسة لا يسكنها أحد، وأنها أوجدت لتكون وطنا لليهود[1]، ويأتي الرفض الشعبي بصفة أكبر للجرائم الصهيونية في غزة في وقت تصاعدت فيه الدعوات لرفض التواجد الغربي بإفريقيا في الكثير من الدول الإفريقية، فقد خرجت مظاهرات في مالي وتشاد ضد النفوذ الفرنسي، واتهام فرنسا والقوى الغربية بتحريك الاضطرابات الداخلية والانقسام العرقي، وأظهرت حرب غزة انقساما في مواقف الدول الإفريقية على المستوى الحكومي، ففي حين كانت قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة شهر شباط ٢٠٢٤، قد أكدت رفضها المطلق لسياسات (إسرائيل) الوحشية في غزة والتحقيق في استخدام الكيان لأسلحة محضورة دوليا، ومنع تهجير السكان إلى سيناء، كان الرئيس الكيني وليام روتو في بداية الحرب قد أدلى بتصريحات داعمة (لإسرائيل)، لكنه اعتذر عنها لاحقا بعد ضغط شعبي كبير لقطع العلاقات مع (إسرائيل) وطرد سفيرها، وأكد على ضرورة تحقيق حل الدولتين وإيجاد دولة فلسطين الحرة[2].

(١) أميرة محمد عبد الحليم، **الحرب على غزة تكشف أبعاد الحضور (الإسرائيلي) في إفريقيا**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٧ تنشرين ١، ٢٠٢٣، من الموقع: https://bit.ly/٤duDhpF، ٣ أيار ٢٠٢٤.

(٢) عبد القادر محمد علي، مرجع سابق.

تظهر الخريطة أدناه انقسام الدول الإفريقية حول حرب غزة، فباللون الأحمر تظهر الدول المعارضة لسياسات الكيان الصهيوني في غزة، بينما يظهر اللون الأصفر الدول التي صوتت لوقف إطلاق النار والممتنعة والغائبة عن التصويت، بينما يشير اللون الأزرق للدول التي تؤيد (إسرائيل) ومصالحها، في حين تظهر نيجيريا تحول موقفها من تأييد إدانة حماس إلى معارضتها، وكقراءة لهذه الخريطة فإن دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي معظمها معارضة (لإسرائيل) بحكم الخلفيات الثقافية والحضارية والدينية، بينما يظهر التأييد في كل من جنوب السودان وإثيوبيا وكينيا في شرق القارة وزامبيا في الجنوب، وكل من الكاميرون وغانا والكونغو الديموقراطية وليبيريا غرب القارة الإفريقية، ورغم وجود شراكات اقتصادية بين بعض الدول الإفريقية و(إسرائيل) لكنها وقفت معارضة لجرائمها في غزة.

خريطة رقم ٠٨ أنماط تصويت الدول الإفريقية في الأمم المتحدة حول حرب غزة[١]

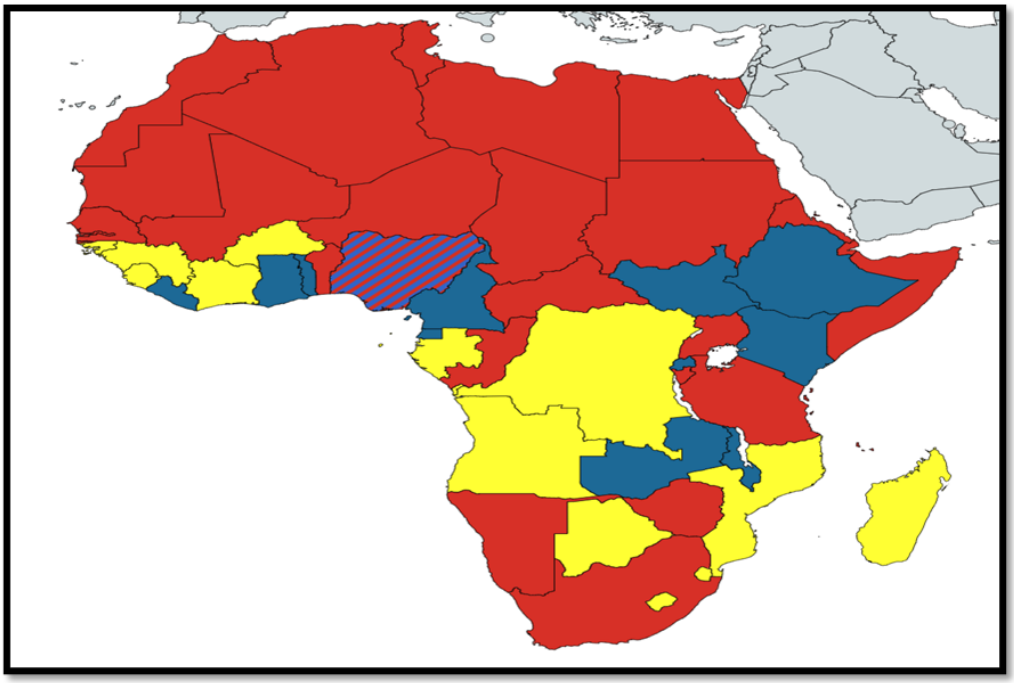

(1) Asher Lubotzky, Africa and the war in Gaza analyzing Israel's current standing and future prospects in Africa, the institute for national security studies, policy analysis, January 2024, in https://www.inss.org.il/strategic_assessment/africagaza/#:~:text=in%20the%20days%20following%20hamas's, blamed%20israel%20for%20the%20escalation. 17 May 2024.

ويبدو أن مواقف بعض الدول الإفريقية في دعمها للقضية الفلسطينية قد تخطى الموقف السياسي إلى أبعاد دبلوماسية مهمة مثل ما فعلت جنوب إفريقيا التي رفعت قضية في محكمة العدل الدولية ضد (إسرائيل) متهمة إياها بارتكاب مجازر وإبادة جماعية للفلسطينيين واختراق القوانين الدولية، إضافة إلى الجزائر التي قدمت مشروع قرار لوقف إطلاق فوري للنار في غزة، حيث كانت خطابات الرئيس سيريل رامافوزا كلها تدين المجازر والهجمات الوحشية التي قامت بها (إسرائيل) في المستشفيات والمدارس في غزة، والتهجير القسري للسكان ووصفت جنوب إفريقيا ما قام به الكيان الصهيوني في غزة أنه «إبادة جماعية وانتهاكات ضد حقوق الانسان وأن (إسرائيل) دولة فصل عنصري محتلة»[١].

من جهتها طالبت تنزانيا بضرورة وقف إطلاق النار ودعت إلى حل الدولتين وإنهاء الحرب رغم علاقاتها الجيدة مع (إسرائيل)[٢]، وهو الموقف الذي يعيق سعي (إسرائيل) لكسب الأصوات لجانب سياساتها الإجرامية ويضغط على صناع القرار الخارجي فيها للبحث عن طرق أخرى للحصول على الدعم، خاصة أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة قد لا يواصل فيها الفائز دعم الولايات المتحدة المالي والعسكري واللوجستي للكيان الصهيوني، وتؤثر هذه المواقف على المصالح الحيوية (الإسرائيلية) والغربية ككل في القارة الإفريقية، فبعد تزايد موجات الغضب الشعبي طالبت العديد من السفارات الغربية رعاياها بتوخي الحذر، خاصة أن القدرة على حماية شراكات (إسرائيل) وتطبيعها مع الدول الإفريقية، أصبحت مرهونة بمدى تطبيق (إسرائيل) لسياسات ناعمة، بدل استعمال القوة العسكرية وما يمكن استدراكه من علاقات مستقرة مع بعض الدول الإفريقية، لا يظهر في المستقبل أنه سيبقى كذلك في ظل توسع الصراع الداخلي الصهيوني واختلاف وجهات النظر حول أهداف العملية العسكرية في غزة والصراع على السلطة.

---

(١) إيمان زهـران، **ملامح التفاعلات الإفريقية مع تطورات الحرب في غزة**، مركز سوث ٢٤ للأخبار والدراسات، ١١ شباط ٢٠٢٤، نقلا عن الموقع: https://south٢٤.net/news/news.php?nid=٣٨٠٨، ٤ حزيران ٢٠٢٤.

(٢) أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق.

المصادر

الكتب:

١. حمدي عبد الرحمن، افريقيا وتحولات النظام الدولي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦.

الدوريات:

١. إحسان مرتضى، «الأمن العربي واشكالية التغلغل (الإسرائيلي) في إفريقيا»، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٣٨، تشرين ١، ٢٠٠١.

٢. أحمد القرني، «من الاقتصاد والثقافة إلى الأمن والتسليح: نضوج النفوذ التركي في إفريقيا»، مآلات تركيا، العدد ٢٧، أذار ٢٠٢٢.

٣. أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية: التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، كانون الثاني ٢٠٢١.

٤. أسماء الحسيني، الهند شريك اقتصادي في إفريقيا، آفاق آسيوية، العدد ٩، ٢٠٢٢.

٥. تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردّات الفعل»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني ٢٠٢٠.

٦. داليا رشدي عرفات، «التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية تقييمية»، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ١٦، العدد ١٥، تموز ٢٠٢٢.

٧. سرحات أوراكشي، بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الثاني ٢٠٢٢، ص٥.

٨. سعيد ندا، النفوذ التركي في إفريقيا: فرص وتحديات، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، أذار ٢٠٢٤، ص٨.

٩. سعيدي سعيد، السياسة الخارجية التركية اتجاه إفريقيا في ظل حزب العدالة والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠٢١.

١٠. شادي إبراهيم، استراتيجية الهند في افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، حزيران ٢٠٢٣، ص٤.

١١. ضاري سرحان حمادى الحمداني، «الاستراتيجيات (الإسرائيلية) اتجاه تقسيم السودان: جنوب السودان ودارفور نموذجا»، مجلة دراسات إقليمية، العدد

٥٧، تموز ٢٠٢٣.
١٢. علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخارط الاشتباك، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، نيسان ٢٠١٨
١٣. محمود زكريا محمود، العلاقات الإثيوبية (الإسرائيلية) وتأثيرها على المصالح المصرية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٢١، كانون الثاني ٢٠٢٤.
١٤. مروة عبد العليم، العلاقات الهندية الإفريقية: تعاون مستمر وكفاح مشترك، آفاق آسيوية، العدد ١٢، ٢٠٢٣.
١٥. عبد الوهاب خريف، التغلغل (الإسرائيلي) في إفريقيا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٢، ص٣٩.

مواقع الانترنيت:

١.(الشرق الأوسط)، أنفوغرافيك خريطة الصراع على الغاز في شرق المتوسط، 13 أب 2020، من الموقع: https://aawsat.com/home/article/2446071/، 29 أيار 2024.
٢.أحمد أمل، الاستراتيجية (الإسرائيلية) في إفريقيا: التطور والسمات، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 31 تشرين 1 2018، من الموقع: https://ecss.com.eg/2082/، 5 أيار 2024.
٣.احمد امل، سياسة توسعية: دوافع التحركات التركية البراغماتية اتجاه أزمة مالي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، 22 أيلول 2020م، نقلا عن الموقع: https://www.futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5816/، 29 أيار 2024م.
٤.أحمد جمال الصياد، التغلغل (الإسرائيلي) في إفريقيا، أضواء للبحوث والدراسات، 1 حزيران 2020، من الموقع: https://adhwaa.net/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%BA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A-%D9%82%D9%8A%D8%A7/
٥.إدريس آيات، الألماس بالكونغو الديموقراطية: حقائق عن نهب (إسرائيل) لثروات إفريقيا، الجزيرة نت، 24 شباط 2024، https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/21/%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D9%8A%D8%B1%

D8%AA%D9%84%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%-A7%D8%AA، 5 أيار 2024.

٦.إدريس آيات، المدربون العسكريون: نقطة ارتكاز النفوذ (الإسرائيلي) في إفريقيا، الجزيرة، 4 أذار 2024، في الموقع: https://bit.ly/3WoupvT، 2 أيار 2024.

٧.الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، الوجود الصهيوني في إفريقيا: أي دوافع وأدوات، 3 أيار 2024، من الموقع: https://bit.ly/3UvzLTu، 5 أيار 2024

٨.الهند تعرض على دول إفريقية عتادا عسكريا بأسعار معقولة، الجزيرة نت، 29 أذار 2023، نقلا من الموقع: https://www.aljazeera.net/news/2023/3/29/، 15 أيار 2024.

٩.أميرة محمد عبد الحليم، الحرب على غزة تكشف أبعاد الحضور (الإسرائيلي) في إفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 7 تنشرين 1، 2023، من الموقع: https://bit.ly/4duDhpF، 3 أيار 2024.

١٠. إيمان زهران، ملامح التفاعلات الإفريقية مع تطورات الحرب في غزة، مركز سوث 24 للأخبار والدراسات، 11 شباط 2024، نقلا عن الموقع: https://south24.net/news/news.php?nid=3808، 4 حزيران 2024.

١١. براكريتي غوبتا، الهند تواجه حزام الصين بممر أفروآسيوي مدعوم يابانيا، صحيفة (الشرق الأوسـط)، عدد 28 تموز 2017، في الموقع: https://bit.ly/3UE3eeY، 29 نيسان 2024.

١٢. حبيب الله مايابى، تركيا في افريقيا: تمدد دبلوماسي وتعاون اقتصادي وعسكري، الجزيرة نت، 10 شباط 2024، في الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/10/، 18 أيار 2024.

١٣. حمدي بشير، لماذا تتجه الهند لبناء دبلوماسية عسكرية نشطة في إفريقيا، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 5 نيسان 2023، في الموقع: https://bit.ly/4b8Nma1، تاريخ التصفح: 22 نيسان 2024.

١٤. حنان رزايقية، دور المتغير النفطي في سياسة الهند الخارجية تجاه القارة الإفريقية، قراءات إفريقية، 29 تشرين الأول 2015، في الموقع: https://bit.ly/3QphYfk، 29 نيسان 2024.

١٥. خفض الارتدادات: كيف تمددت خسائر الزلازل لقطاعات الاقتصاد التركي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 اذار 2023م، نقلا عن الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8100/، 2 حزيران 2024

١٦. دينا قدري، واردات الهند النفطية قد تتغير بعد تخفيض أوبك + وروسيا تبقى في الصدارة، الطاقة، 6 تموز 2023، في الموقع: https://bit.ly/3UqzWQ1، 27 نيسان 2024.

١٧. سد النهضة: هل هناك دور (لإسرائيل) في أزمة السد بين مصر واثيوبيا، BBC news، 16 تموز 2021، نقلا عن الموقع: https://www.bbc.com/arabic/ inthepress-57863373، 29 أيار 2024.

١٨. سعيد عكاشة، حياد أم تدخل: تحديات التعامل (الإسرائيلي) مع الصراع السوداني، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 4 أيار 2023، نقلا عن الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8190/، 3 حزيران 2024م.

١٩. شادي إبراهيم، المنافع السياسية والاقتصادية (لإسرائيل) من سد النهضة، مركز الجزيرة للدراسات، أوراق تحليلية، أيار 2021، نقلا عن الموقع: https://studies. aljazeera.net/ar/article/5010، 28 أيار 2024.

٢٠. عبد الحافظ الصاوي، ارتفاع التضخم في تركيا: الأسباب والتداعيات والحلول، الجزيرة، 9 أيلول 2021، نقلا من الموقع: https://www.aljazeera.net/ ebusiness/2021/10/9/، 2 حزيران 2024.

٢١. عبد القادر محمد علي، استراتيجية العودة (الإسرائيلية) إلى إفريقيا: الدوافع والأدوات، الجزيرة، 19 شباط 2024، من الموقع: https://www. aljazeera.net/politics/2024/2/19/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89، 3 أيار 2024.

٢٢. عماد عنان، الاستثمارات الزراعية: بوابة الهند نحو التوغل في إفريقيا، 19 حزيران 2016ن نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3QscoZH، 29 نيسان 2024.

٢٣. عمر متولي الخياط، الاستراتيجية (الإسرائيلية) اتجاه إفريقيا: الأهداف والأدوات والنتائج، المركز الديموقراطي العربي، 1 آب 2022، من الموقع: https:// bit.ly/3WLkJfd، 2 أيار 2024.

٢٤. كرم سعيد، تركيا والانقلابات الإفريقية: الفرص والمخاطر، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 15 أيلول 2023، من الموقع: https:// pharostudies.com/، 28 أيار 2024م.

٢٥. ماذا حقق الاقتصاد الهندي في عهد مـودي؟، اقتصاد سكاي نيوز، 16 كانون الثاني 2024، نقلا عن الموقع: https://www.snabusiness.com/ article/1685787-، 28 أيار 2024.

٢٦. محمد جمال، (إسرائيل) وتجارة الماس-الدم في إفريقيا، مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، 13 أيلول 2023، من الموقع: https://nvdeg.org/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/

٢٧. محمد سلامي، حضور رادع: ما دوافع الوجود الهندي في البحر الأحمر، أنتريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، 6 شباط 2024، في الموقع: https://bit. ly/3wjqYfm، 28 نيسان 2024.

٢٨. محمد صوان، استراتيجية التمدد (الإسرائيلي) نحو إفريقيا، مجلة الهدف، العدد 8، 10 تشرين الأول2019، من الموقع: https://hadfnews.ps/post/62721/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7، 5 أيار 2024.

٢٩. محمد عبد السند، شركة النفط الهندية تقترب من العودة إلى ليبيا، الطاقة 29 شباط 2024، في الموقع: https://bit.ly/3WofYI0، 28 نيسان 2024.
٣٠. محمد عبد الكريم أحمد، (إسرائيل) في إفريقيا من نموذج تنموي إلى تكريس شراكة الهيمنة، العربي الجديد، 3 أذار 2021، https://bit.ly/3y7xbeV، 1 أيار 2024.
٣١. محمد محمود عبد الرحيم، العلاقات الهندية الإفريقية: الاستراتيجية والدوافع، المركز الديموقراطي العربي، 27 كانون الثاني 2016، في الموقع: https://bit.ly/4aUCw7A، 29 نيسان 2024.
٣٢. محمد هشام راغب، الاستراتيجية التركية في إفريقيا، رؤيا للبحوث والدراسات، نيسان 2018، في الموقع: https://ruyaa.cc/Page/8015/، 1 أذار 2024.
٣٣. مصطفى شلش، سياسات الفيل: الحضور الهندي في إفريقيا، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 8 تشرين الأول 2023، في الموقع: https://bit.ly/3Q8UKd9، تاريخ التصفح 22 نيسان 2024.
٣٤. مهاتما غاندي.. زعيم ثورة المنبوذين في الهند، الجزيرة، الموسوعة، 11 شباط 2024، في الموقع: https://bit.ly/3JMq669، 20 نيسان 2024.
٣٥. مهند عبد الواحد النداوي، توظيف القوة الناعمة في السياسة الهندية اتجاه دول الجنوب الإفريقي، دراسات سياسية واستراتيجية، العدد 44.
٣٦. هدى النعيمي، إفريقيا ومبادرة الحزام والطريق الصينية، صحيفة الجندي، (01/05/2022)، نقلا عن الموقع: (http://bit.ly/3Khs6El، 29/03/2023).
٣٧. وحدة أبحاث الطاقة، جنوب السودان: الاضطرابات السياسية تعرقل استغلال الثروة، الطاقة، 9 تموز 2022م، نقلا عن الموقع: https://attaqa.net/2022/07/09/، 3 حزيران 2024.
٣٨. وحدة الدراسات التركية، على منعطف التحول: أداء الاقتصاد التركي في 2023م ودلالاته للعام الجديد، مركز الإمارات للسياسات، &0 كانون الثاني 2024م، نقلا عن الموقع: https://epc.ae/ar/details/featured/ada-aliaqtisad-alturki-fi-2023-wadalalatuh-lilaam-aljadid، 3 حزيران 2024.
٣٩. وزارة الخارجية التركية، العلاقات التركية مع الدول الإفريقية، نقلا من الموقع: https://www.mfa.gov.tr/، 18 أيار 2024.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Books and Books' Chapters

1. Rajender Singh Godara and others, India-Africa Trade and Investment Cooperation for Economic Development, in regional Trade and Development Strategies in the Era of Globalization, 2020.

2- Periodicals:

1. Abdurrahim Siradag, Turkey's Foreign Policy Toward Africa: Three Levels of Analysis, **journal of Asian and African studies**, 2023.
2. Elem Eyrice Tepecikliogˇlu, Francois Vreÿ & Bahar Baser, Introduction Turkey and Africa: Motivations, Challenges and Future Prospects, **journal of Balkan and near eastern studies**, issue 26, N 3, 2023.
3. János Besenyo, Turkey's growing interest in the African continent, journal of central and eastern European African studies, 2021.
4. Michael B Bishku, israel's relations with east African states of Kenya, Uganda and Tanzania from independence to the present, **Israel studies**, vol 22, N 1
5. Min chen and others, »- Geographic modeling and simulation systems for geographic research in the new era: Some thoughts on their development and construction«, **science china**, June 2021
6. Sıyat Abdı MAALIM, »- Implications of Realist Defensive Foreign Policy: Towards A Turkish Intervention in Libya During the First and Second Libyan Crises«, **Journal of International Relations and Political Science Studies**, N 8.
7. Andrew Lebovich and Nienke van Heukelingen, «unravelling Turkish involvement in the Sahel», clingendeal, Netherland institute of international relations, July 2023.

3- Working Papers

1. Dipama, S., & Parlar, E, **Assessing Turkey-Africa Engagements**, Africa policy research institute, APRI Policy Brief, 2023.

4- Web Articles

1. Abhichek mishra, HHS Viswanathan, observer research foundation, India Africa partnership for food security, ORF occasional paper, N 242, April 2020.
2. Asher Lubotzky, Africa and the war in Gaza analyzing Israel's current standing and future prospects in Africa, the institute for national security studies, policy analysis, January 2024, in https://www.inss.org.il/strategic_assessment/africa-gaza/#:~:text=in%20the%20days%20following%20hamas's,blamed%20israel%20for%20the%20escalation. 17 May 2024.
3. Asia A Africa growth corridor, partnership for sustainable and innovative development, https://bit.ly/3WhbH9i 29 April 2024.
4. Christian Wagner, India's Africa policy, SWP research paper, N 9, June 2019.
5. Consulate general of India, Brief on India-Nigeria Bilateral Economic & Commercial Relations, in https://bit.ly/4aUl1V2 , 29april 2024.
6. Consulate general of India, Brief on India-Nigeria Bilateral Economic & Commercial Relations, in https://bit.ly/4aUl1V2 , 29april 2024.
7. Consulate general of India, India-Sudan bilateral brief, in https://bit.ly/3UF45MD , 29 April 2024.
8. Francis Abugbilla, How Benjamin Netanyahu is resetting Israel-Africa relations, the Henry M - Jackson school of international studies, in https://jewishstudies.washington.edu/israel-hebrew/benjamin-netanyahu-resetting-israel-africa-relations/ , 2 may 2024.-
9. https://x.com/saracreta/status/1213823060224233475?mx=2

10. Indian technical and economic cooperation program, ministry of external affairs, government of India, in https://www.itecgoi.in/index
11. Indo pacific defense forum, Multinational AFINDEX -23 highlights Africa-India partnership, 15 April 2023, in https://bit.ly/3xGtzQC , 22 April 2024.
12. Insightsias, india-africa ties, 3 july 2023, in https://bit.ly/49VETpF , 24/04/2024
13. Irit back, Israel Africa relations new challenges and opportunities, Montaigne institute, 06 April 2022, in https://www.institutmontaigne.org/en/expressions/israel-africa-relations-new-challenges-and-opportunities , 02 may 2024.
14. Keena, India's role in Africa, in https://bit.ly/4diS2fo , 22 April 2024
15. le matinal, India must revive Asia Africa growth corridor to counter china, 20 July 2021, in https://bit.ly/3JKzDKB , April 29, 2024.
16. Moses Ameh, a study of Nigeria-India foreign relations 2015-2021, in: https://bit.ly/3y0Sf6I, 29 April 2024.
17. Rau's IAS, study circle, Indian diaspora in Africa, in https://bit.ly/3UCUuGl ; 22 April 2024.
18. -Antoine Labeyrie, Turkey in Africa, December 2022, in https://geopol-trotters.com/turkey-in-africa/ may 2024.
19. https://www.cats-network.eu/topics/visualizing-turkeys-activism-in-africa#c8231-

الخـــاتمـــة:

هكذا إذاً يتضح كيف أن القارة الإفريقية يصدق عليها توصيف قارة المستقبل الذي أطلقه عليها بعض المختصين في شؤونها في وقت مضى، فهي لم تعد مرادفا للبؤس والمآسي فحسب، بل مقترنة كذلك بالفرص والمكاسب والإيجابيات والأهمية الإستراتيجية، وإلا ما كانت لتتحول إلى حلبة تنافس وصراع بين أهم وأكبر القوى الإقليمية والعالمية المنتشرة على خريطة وهيكل القوة العالمي اليوم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والدول الأوروبية والهند وتركيا و(إسرائيل)، إلى جانب قوى أخرى تقتحم معترك هذا التنافس بقوة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وإيران والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وغيرها.

فمن المعلوم أن القوى الدولية لا تدخل حلبة تنافس وتضع فيها كل مقدراتها وإمكاناتها لكسب نقاط تقدم فيها لو لم تكن تلك البقعة من العالم تستحق ذلك فعلا، ويتوقع منها أن تعود عليها بمردودية ومنافع ومكاسب هائلة، سواء كانت تلك العواد إستراتيجية أو سياسية أو اقتصادية وتجارية أو حتى ثقافية وإنسانية، وكل تلك المجالات المصلحية تعد إفريقيا أرضا خصبة لتحقيقها وتجسيدها، بفضل ما تمتلكه القارة من مقومات وخيرات متنوعة، كان يمكن لو تم توظيفها بالشكل الأمثل وبعيدا عن فساد الأنظمة الحاكمة وجرائم الاستعمار التاريخي ومخلفاته النيوكوليونيالية، أن ترتقي القارة نحو مصاف أكثر مناطق العالم نموا وازدهارا بدون أية مزايدات أو مبالغات.

في خضم متابعة أطوار التنافس أو التدافع المحموم بين مختلف القوى الإقليمية والعالمية ذات المصالح الوثيقة بالقارة الإفريقية، وضعت كل قوة مختلف إمكاناتها لخدمة أهدافها ومصالحها، ولمواجهة السياسات والمخططات المضادة التي تتبعها بقية القوى المنخرطة في تلك المنافسة المحتدمة، فالقوى الكبرى العالمية المنتقاة في هذا العمل وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، جعلت من إفريقيا هدفا محوريا ضمن إستراتيجيات توسعها ونفوذها، لتكون القارة بامتياز إحدى مظاهر ومواطن التنافس الجديد بين هذه القوى في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ العلاقات الدولية وتطور النظام الدولي، حيث توضح الصورة المكبرة للمنافسة بين تلك القوى في إفريقيا، أن الولايات المتحدة لم تعد لها الأسبقية والأفضلية أمام روسيا والصين، والسبب في ذلك هو تذبذب سياساتها تصوراتها تجاه القارة، فهي لم تستقر لحد الآن على إستراتيجية متماسكة وواضحة المعالم للتعامل مع الفرص والتحديات التي

تختزنها إفريقيا، وأضاعت قدرا زمنيا كبيرا دونما تركيز على القارة يليق بمكانتها الحالية او تلك المتوقعة مستقبلا، بل أن الأمر بلغ حد تضييع عهدة رئاسية كاملة في ولاية ترامب، في إهمال القارة إستراتيجيا وحتى نعتها وشعوبها بأبشع الأوصاف من طرف ترامب نفسه، وعندما جاءت الإدارة الجديدة بقيادة بايدن وأرادت إصلاح الأمر، وجدت أن واقع الحال قد تجاوز إرادة واشنطن وأصبح مرهونا بيد وبإرادة منافسيها الكبار عالميا وليس إفريقيا فقط ونقصد بذلك الصن وروسيا، اللتان عملتا على استغلال خلفيتهما التاريخية الجيدة والطيبة مع شعوب إفريقيا، لعدم كونهما جزءا من الحملة الاستعمارية المسعورة التي عانت منها القارة، وكذلك ابتعادهما عن سياسات التدخل في الشؤون الداخلية، وسياسات المشروطية التي دأبت الدول الغربية على اتباعها مع الدول الإفريقية، وإصغائهما الجيد وتفهمهما لحاجيات ومطالب دول القارة وشعوبها، وحسن تقديمهما لنفسيهما كبدائل أكثر موثوقية ومنفعة من القوى الغربية، التي تمتلك صورة سوداوية وقاتمة في التاريخ الإفريقي. وكانت تلك الميزات التي تحلت بهما الصين وروسيا كافية لتكون منطلقا قويا لبناء علاقات متينة مع إفريقيا في مختلف المجالات، ودحر النفوذ الغربي هناك تدريجيا سواء تعلق ذلك بالولايات المتحدة أو الدول الأوروبية وخاصة فرنسا.

وعلى ذكر فرنسا، فهي وغيرها من القوى الاستعمارية السابقة مثل بريطانيا، والتي عاثت فسادا في مقدرات إفريقيا وخيراتها، تجد نفسها اليوم في مأزق حقيقي من حيث الصورة التي ينبغي أن تسوقها عن سياساتها وأهدافها لدى شعوب القارة، فعقود مديدة من الاستعمار والجرائم، ثم عقود أخرى منذ استقلال تلك الدول من السياسات النيوكولونيالية الجائرة، كانت كفيلة بزحزحة تلك القوى عن مكانتها التقليدية بمجرد أن برزت قوى أخرى غير غربية منافسة لها، وتمتاز بنصاعة صورتها التاريخية لدى الأفارقة على عكس نظيرتها الأوروبية، فإن فرنسا اليوم تواجه أصعب وأعقد تحد لها في ضمان مواصلة نفوذها في إفريقيا، وقواتها العسكرية تطرد من دول القارة تباعا، ومشاعر العداء والكراهية تجاهها في تصاعد، ومختلف جهود تفادي ذلك وتحسين الصورة تبوء بالفشل، والمستفيد الأكبر من ذلك قوى مثل الصين وروسيا وحتى تركيا، فيما أدركت الدول الأوروبية أن مصير نفوذها ومصالحها في إفريقيا يقتضي توجهات جديدة، ومن بينها استغلال الاتحاد الأوروبي ككيان أو تكتل إقليمي ذو سمعة ومكانة عالمية، لجعله حصان طروادة الذي تنفد من خلاله نحو القارة، عبر برامج ومبادرات

متعددة تمس مختلف الجوانب الاقتصادية والتجارية والأمنية والتعليمية وغيرها، دون أن يكون هنالك بروزا واضحا لدور قوة أوروبية بعينها قد تكون منفرة لدى الأفارقة مثل فرنسا، أو بريطانيا التي انسحبت من الاتحاد الأوروبي وأضحى لها توجهاتها الخاصة في التعامل مع القارة، بعد أن كانت أكبر قوة استعمارية عرفها العالم، ووقعت الكثير من الدول الإفريقية ضحية لها ولسياساتها القمعية الناهبة للخيرات، فمعضلة القوى الأوروبية في علاقتها بإفريقيا تكمن في انعدام أو انخفاض منسوب الثقة لدى شعوب القارة تجاهها، فهي تدفع الآن ثمن خطيئة الاستعمار الذي أذاقت فيه القارة الويلات، وتدفع من جهة أخرى ثمن تعاليها وتجاهلها لآمال ومتطلبات شعوب القارة حين كان نفوذها هو الأكبر، وكل ذلك يصب في مصلحة الصين وروسيا وغيرهما من القوى التي تلعب على هذا الوتر الحساس بالذات وببراعة.

وبعيدا عن تلك القوى، طفت إلى السطح أدوار ومصالح لقوى أخرى تكتشف أو تعيد استكشاف القارة الإفريقية من جديد، وتحاول بدورها الاستفادة مما تمنحه من مزايا وفرص، فالهند تنخرط في دائرة المنافسة الإستراتيجية في إفريقيا أكثر من أي وقت مضى، معتمدة على إرث ثري يتقدمه قضاء زعيمها القومي والروحي غاندي لجزء من حياته في أعماق القارة وبالضبط في جنوب إفريقيا، ومقاسمتها للقارة عناء الاستعمار ومشقة العمل على التحرر، والتطلع للتقدم والقضاء على الفقر، والعمق الشعبي الذي تقدمه جالية هندية كبيرة في القارة، أصبحت متأصلة هناك إلى حد اكتسابها لحق المواطنة وشغلها لمناصب سياسية عليا، وحيازتها على امتيازات اقتصادية معتبرة. في ظل تطور ملحوظ في دبلوماسية نيودلهي تجاه القارة، مستفيدة من الحركية الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها، وتنامي أعداد رجال الأعمال الهنود الراغبين في الاستثمار في القارة، وتوسع المنظور الإستراتيجي الهندي إلى ما وراء جنوب آسيا والمحيط الهندي، مستهدفة مناطق أخرى لم تكن سابقا ضمن أهدافها الإستراتيجية بالشكل الكافي مثل إفريقيا، من جهتها وانطلاقا من العلاقات التاريخية التي نسجها العثمانيون مع دول المغرب العربي وشرق إفريقيا، وجهت أنقرة بوصلة اهتمامها نحو إحياء دورها في إفريقيا بعد عقود من الإهمال والتراجع في سلم الأولويات، غير مكتفية فقط بالأدوات الإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية التجارية، بل أيضا من خلال دبلوماسية عامة نشيطة قوامها الثقافة والتعليم وتوطيد الصلات الإنسانية بين الأتراك وشعوب القارة،وغير بعيد عنها كانت (إسرائيل) ومنذ عقود قد وضعت إفريقيا ضمن أجندة وخطط وأهداف

سياساتها الصهيونية، لكسب التأييد لها والاعتراف بها كغاية أسمى في البداية، وتوظيف اليهود الأفارقة في هذا المجال وخاصة يهود الفلاشا، واكتساب عمق إستراتيجي إفريقي مجاور للمنطقة العربية ولا سيما علاقاتها بدول شرق إفريقيا مثل إثيوبيا، وعدم الاكتفاء بذلك فقط بل وتطبيع علاقاتها مع دول إفريقية عربية مثل مصر والسودان والمغرب، والسعي إلى كسب صفة عضو مراقب أو ملاحظ في الاتحاد الإفريقي، فميزة العلاقات (الإسرائيلية) - الإفريقية أنها لا تخرج عن نطاق الأهداف الصهيونية للسيطرة والنفوذ وخدمة غايات ذلك المشروع، مع ما يحمله ذلك من سياسات وتوجهات تضر باستقرار القارة وبحسن العلاقات بين دولها.

أمام هذه المنافسة المشتدة، تقف إفريقيا أمام لحظة إستراتيجية فارقة في تاريخها، فمثل هذه المنافسة تمنحها خيارات متعددة لأول مرة في تاريخها، حيث لم يعد قدرها الارتباط بالمستعمرين السابقين الذين لو كان فيهم خير لاستفادت منه سابقا، بدلا مما عانته بسببهم من ويلات وجرائم ونهب واستغلال وتمييز، وبعيدا عن الغرب عموما الذين يتبع سياسات نيوكولونيالية ونيوليبرالية قاسية تجاه إفريقيا، فإن قوى مثل الصين وروسيا وتركيا وغيرها تبدو مؤهلة أكثر من غيرها من القوى الغربية سواء الأمريكية أو الأوروبية، لخدمة إفريقيا ومنحها طوقا يمكنها التمسك به لتحقيق منافع أكبر من علاقاتها معها، في ظل معادلة رابح - رابح بدلا من سياسة الإملاءات والمشروطية الغربية، كما أن القوى الغربية وفي ظل هذه المنافسة ستكون مجبرة على مراجعة سياساتها بل ونظرتها الإجمالية للقارة الإفريقية، وإلا فقدت حظوظها التي أصبحت ضئيلة في الأصل للحفاظ على نفوذها التقليدي هناك وتحقيق مصالحها وأهدافها، والأمر هنا يتوقف بالدرجة الأولى على الأفارقة أنفسهم ومدى إدراكهم لقوتهم وخصوصياتهم المميزة التي جعلتهم محل تنافس بهذه الحدة، إذ يتوجب على النظم الإفريقية الحاكمة أن تقدم مصالح شعوبها على مصالحها الخاصة، وأن لا تتعامل مع القوى غير الغربية الوافدة على القارة بمثل ذلك القدر من الخضوع وحتى التآمر على بلدانهم الذي مارسوه في علاقتهم مع قوى الغرب، لأن أية قوة دولية ومهما كانت طبيعتها وخلفيتها إنما هي تسعى إلى خدمة مصالحها، وإذا لم يحرص الأفارقة على مصالحهم في خضم هذه المنافسة، فلن يكونوا معصومين من تكرار سيناريو الضحية والمُستَغَل الذين عانوا منه خلال حقبة العلاقات غير المتوازنة مع القوى الغربية التي كانت مهيمنة في أرجاء القارة.